

الإسلام هو الرسالة الإلهية الأخيرة التي بعث الله بها رسوله محمدا
صلى الله عليه وسلم إلى الناس جميعا على اختلاف أجناسهم وألوانهم
إلى يوم الدين .

فرسالة الإسلام عامة .

عامة من حيث المكان لأن بعثته صلى الله عليه وسلم ليست مقصورة
على قوم معينين ، ولا رقعة من الأرض خاصة بل للناس كافة مسن العرب
والعجم والأحمر والأسود بل من الجن والإنس كما قال تعالى " وما
أرسلناك إلا رحمة للعالمين " (١) وقال عز من قائل " وما أرسلناك إلا
كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون " (٢)

وهذه الآيات من القرآن الكريم نزلت على رسول الله الأمين صلى
الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة ليعلم الرسول من أول الأمر خطورة
المهمة الملقاة على عاتقه .

وإذا كانت رسالة الإسلام عامة من حيث المكان فهي كذلك خالدة مسن
حيث الزمان لأنها ليست قاصرة على جيل معين ، أو عصر أو عصر خاصة بل

(١) الآية ١٠٧ من سورة الأنبياء

(٢) الآية ٢٨ من سورة سبأ

هي رسالة الأجيال والعصور كلها حتى يرث الله الأرض ومن عليها ختم الله بها الرسالات السماوية فليس بعد القرآن كتاب ، ولا بعد الإسلام دين ولا بعد محمد صلى الله عليه وسلم نبي ولا رسول .

لأن بناء الرسالات الالهية والشرائع السماوية قد اكتمل ببعثته صلى الله عليه وسلم وبلغ غاية تمامه ، فلا مجال بعده لزيادة أو تبديل قال تعالى " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً " (١) .

وقد صور ذلك النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف أبليغ تصوير فعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثلى ومثل الأنبياء كمثل رجل بنى بنياناً فأحسنه وأجمله فجعل الناس يطيفون به يقولون ما رأينا بنياناً أحسن من هذا إلا هذه البنية فكنت أنا تلك البنية " (٢) .

ورسالة الإسلام وحدها هي التي أعلنت وأكملت كمالها وتمامها وخلودها وبقائها الى يوم الدين . وجاء الزمن مصدقاً لهذه الدعوى فقد مضت أربعة عشر قرناً منذ مبعث محمد صلى الله عليه وسلم الى يومنا

(١) الآية ٣ من سورة المائدة

(٢) مسلم : صحيح مسلم " باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين " ج ١٥ ، ص ٥١ .

هذا ولم تسجل صحائف التاريخ ظهور نبوة يمكن أن تسمع فضلا عن أن يقوم على صحتها دليل (١) .

وهذه وحدها إحدى الآيات الخارقة الدالة على صدق نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته .

فإذا عرفنا أن رسالة الإسلام عامة لكل الشعوب والأقطار كما أنها خالدة لكل الأزمنة والعصور بقي أن نعلم أنها رسالة شاملة لكل شئون الحياة فهي هداية للإنسان في كل ظروفه وأحواله روحا وعقلا وجسما . رضيا وشابا وشيخا كبيرا فردا في أسرة أو عفوا في مجتمع عابدا في محرابه وعاملا لدنياه ، حاكما أو محكوما غنيا أو فقيرا .

ومن أجل ذلك جاء الإسلام عقيدة وعبادة وخلقا كما جاء شريعة تنظم حياة الفرد والأسرة والمجتمع وتحدد ملامت كل منها بالآخر . كما تنظم علاقة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم ، قال تعالى " ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين " (٢) . وقال سبحانه " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم " (٣) . وقال عز من قائل " يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك " (٤) . فبالتبليغ والتبيين والإيمان تكون المجتمع الإسلامي . (٥)

(١) أنظر عبد المصطفى عبد الستار وآخرين : البحوث الإسلامية .

(٢) الآية ٨٩ من سورة النحل .

(٣) الآية ٦٧ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٥) محمد بن معجوز : محاضرات في المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، ص ٤٥

المجتمع الاسلامى

والمجتمع الاسلامى يتميز بعقائده وشرائعه وأخلاقه وتقاليده ،
يتميز فى غاياته وأهدافه وقيمه ومثله ومبادئه وأصوله .

فليس مجتمعا قوميا ، ولا مجتمعا رأسماليا ، ولا مجتمعا شيوعيا ولا
ينبغى أن يدخل تحت أى نوع من هذه العناوين السابقة أو الحاضرة أو
المستقبلية .

انما هو مجتمع اسلامى ليس له وصف ولا عنوان غير الاسلام
الذى ارتضاه الله لهذه الامة بقوله تعالى " ورضيت لكم الاسلام
دينا " (١) .

لقد تميز المجتمع الاسلامى بخصائص جوهرية جعلته يفوق المجتمعات
كلها قديمها وحديثها لأنه مجتمع التقت فيه الروحية والمادية أو
الدين والدنيا أنشأه ووضع مقوماته ومنهاجه وحد حدوده الله سبحانه
وتعالى فى كتابه الكريم المنزل على رسوله الأمين صلى الله عليه
وسلم .

(١) الآية ٣ من سورة المائدة .

لم تنشئه ارادة حزب ولا طبقة ، وانما أنشأته ارادة الله وحده
التي اقتضت أن يجعل من أمة محمد صلى الله عليه وسلم خير أمة أخرجت
للناس . لقد نزل كتاب الله ليصنع لهذا المجتمع الاسلامى حياته كلها ،
وينظم لأفراده شئونهم جميعا العقائد - والعبادات ، والمعاملات ،
والعقوبات والزواج والأخلاق والآداب حتى آداب الزيارة اذا تزاوروا
والمشى اذا مشوا والكلام اذا تكلموا .

أن هذا المجتمع لا يرضى بغير الله ربا . ولا يتخذ غير الله وليا
ولا يبتغى غيره حكما فهو الى الله يحتكم ، ومن الله يستمد العون
"أفغير الله ابتغى حكما وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفعلا" . (١)

نزلت كلمات الله تصنع لهذا المجتمع حياته كلها ، ولأبنائه
شئونهم جميعا الأفكار والمشاعر والشرائع والنظم .

وتحدد رسالته ومهمته فى تحقيق منهج الله والامتداد بهدى الله
وتحكيم شرعه وتبليغ دعوته ، والأمر بكل ما يحبه الله والنهى عن كل
ما يبغضه والجهاد فى سبيل الله وحماية دينه .

ففى المجتمع الاسلامى تلتقى الروحية والمادية فى توازن واتساق بل
فى وحدة وامتزاج بحيث يختفى ذلك الانفصال الكريه بين الدين والدولة

(١) الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

وبين الروحية والزمنية كما يعبر عنها في العصر الحديث . فالاسلام ينكر شئائيه الانسان وشئائيه الحياة ويعتبرها وحدة مؤلفة من روح وجسد لا انفصال بينهما . فلا معنى لأن تكون هناك سلطة توجه الجانب الروحي في الانسان وفي الحياة وسلطة أخرى تقابلها توجه الجانب المادي في الانسان والحياة .

لهذا جاء الاسلام عقيدة ، ونظاما دينيا ودولة دينيا يوحد الدولة ، ودولة تحرس الدين ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان رسولا يدعو وقائدا يجاهد وأماما ينفذ وحكما وحاكما يقضى .

ولم يجعل الله معه ملكا لشئون السياسة ليتفرغ هو صلى الله عليه وسلم لشئون الدين بل كانت السياسة والدعوة في يديه عليه الصلاة والسلام وكان مسجده الشريف دار الدعوة ومركز الدولة ، وكان أصحابه وخلفاؤه الرائدون بناة دولة كما كانوا دعاة دين . فهم لا يعترفون بدين لا دولة له كما لا يرضون دولة لا دين لها .

ولهذا كانت الخلافة كما عرفها العلماء " نيابة عامه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " في حراسة الدين وسياسة الدنيا " بل نيابة عن الله سبحانه وتعالى في تنفيذ أحكامه " وبذلك تربي في المجتمع الاسلامي الوازع الاخلاقي الذي يربيه الدين والايمان ، والوازع القانوني الذي تقوم عليه الدولة والسلطان . ولا يكتفى الاسلام بأحدهما

دون الآخر فان القانون وحده يعجز عن ملاحقة كثير من الخارجيين الذين يدبرون جرائمهم بحيث لا تجد يد القانون سبيلا اليهم .

فلا بد من تربية الأنفس اللوامة والضامير اليقظة لتعمل حيث يعجز القانون عن العمل والمجتمع الاسلامى تلتقى فيه الفردية والجماعية فى صورة متزنة رائعة .

تتوازن فيها حرية الفرد ومصلحة الجماعة وتتكافأ فيها الحقوق والواجبات وتتوزع فيها المقامات والتبعات بالقسط المستقيم .

ان الله الذى جعل الاسلام ديننا وشريعة هو خالق هذا الانسان وقد خلقه سبحانه على طبيعة مزدوجة فردية واجتماعية فى آن واحد .

فالفردية جزء أصيل فى كيان الانسان ولهذا يحب نفسه وذاته ويميل الى اثباتها وابرازها ومع هذا نرى فيه نزعة فطرية الى الاجتماع بغيره ، ويعتبر عزله عن الناس عقوبة قاسية ، ولو كان يتمتع فى انفراده وعزله بما لذ وطاب من الطعام والشراب فلا عجب أن جاء الاسلام وهو دين الفطرة نظاما وسطا عدلا لا يجور على الفرد لحساب المجتمع ولا يحيف على المجتمع من أجل الفرد . لا يدلل الفرد بكثرة الحقوق التى تمنح له ، ولا يرهقه بكثرة الواجبات التى تفرض عليه وتلقى عليه . وانما يكلفه من الواجبات فى حدود وسعه دون حرج ولا اعناء . كما قال

سبحانه وتعالى (١) " لا نكلف نفسا الا وسعها " وفي آية أخرى " لا تكلف نفسا الا وسعها " (٢) ويقرر له من الحقوق ما يكافئ واجباته ويلبي حاجاته ويحفظ كرامته ويصون انسانيته .

حقوق الأفراد في المجتمع الاسلامي

وقد قرر الاسلام حقوقا للأفراد على الجماعة لم تعرفها القوانين الوضعية الا بعد أن أتى بها الاسلام بثلاثة عشر قرنا تقريبا .

وهذه الحقوق قصد بها رفع مستوى الأفراد وتمكينهم من المشاركة في العمل لحياة الجماعة وامدادها والاحتفاظ للفرد بانسانيته وتنمية مواهب الأفراد ومساعدتهم على استغلال قواهم العقلية والجسمانية . وأهم الحقوق التي قررها الاسلام للأفراد :

١- المساواة .

٢- الحرية .

٣- العدالة .

(١) من الآية ١٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

المساواة :

يقرر الإسلام المساواة بين البشر جميعا ويفرضها على المسلمين
فرضا قال تعالى " يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم
شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ان الله على
خبير". (١)

وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
" ان الله عز وجل قد أذهب عنكم عبية الجاهلية (٢) وفخرها بالاباء ،
مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، أنتم بنو ادم ، وادم من تراب ، ليدعن رجال
فخرهم بأقوام انما هم فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن آهون على الله
من الجعلان (٣) التى تدفع بأنفها النتن". (٤)

ويلاحظ أن هذه النصوص فرضت المساواة على الناس كافة . فلا فضل
لفرد على فرد ولا لجماعة على جماعة ولا لجنس على جنس ولا للون على لون

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٢) العيبة هي : الكبر والفخر والنخوة.

(٣) الجعلان : الحشرات الحقيرة التى تسكن فى الأماكن الخربة
والمراحيض

(٤) سنن أبى داود ، "باب التفاخر بالأنساب" ، ج ٢ ، ص ٦٢٤ ، سنن
الترمذى ، "كتاب تفسير سورة الحجرات" ج ٥ ، ص ٢٨٩ ، المنذرى:
الترغيب والترهيب ، ج ٤ ، ص ٣٥١ .

ولا سيد على مسود ولا لحاكم على محكوم إلا بالتقوى والعمل الصالح .
وهذا هو نص القرآن الكريم يذكر الناس أنهم خلقوا من أصل واحد من
ذكر وأنثى ولا تفاضل إذا تساوت الأصول وإنما مساواة .

وإذا كان البشر جميعاً أبناء رجل واحد وامرأة واحدة فإن وحدة
الأصل ترشحهم إلى المساواة في حقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم فلا فضل
لرجل على رجل ولا امرأة على أخرى .

فحقوقهم الشرعية واحدة وواجباتهم واحدة وهم متساوون أمام
الدولة وأمام القضاء وليس لأحدهم من الحقوق أكثر مما للآخرين ولا يلزم
أحدهم بواجبات أكثر مما يلزم به غيره لو كان في مثل عمله .

ويسوى الإسلام بين المسلمين والذميين في الحقوق والمعاملات ولا
يختلف الذميون عن المسلمين إلا فيما يتعلق بالعقيدة .

ولذلك كان كل ما يتعلق بالعقيدة لا مساواة فيه - لأن معنى
المساواة في العقيدة هو حمل المسلمين على ما يتفق مع عقيدتهم ،
وحمل الذميين على ما يختلف مع عقيدتهم . (١)

(١) أنظر : عبد المتعال المعيدى: حرية الفكر في الإسلام ، ص ٦٠ وما
بعدها .

والقاعدة في الاسلام أن لهم ما لنا . وعليهم ما علينا مع تركهم
وما يدينون حيث لا اكراه في الدين.

وإذا كان الاسلام يترك الذميين وما يدينون وينزلهم فيما عدا ذلك
منزلة المسلمين فمعنى هذا أن اليهود والنصارى في أرض الاسلام يكادون
لا يخضعون في الحقيقة الا لأحكام دينهم لأن من أصول الاسلام الايمان بكل
الرسالات والكتب السابقة قال تعالى " قولوا امنا بالله وما أنزل
الينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والآباط . وما
آوتى موسى وعيسى وما آوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم
ونحن له مسلمون". (١)

وما جاء القرآن الكريم الا مصدقا لما سيقه من الكتب ومهيما
عليها قال تعالى " وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يدين
من الكتاب ومهيما عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ". (٢)

فإذا ترك الذميون وما يدينون فيما يخالف الاسلام وطبق عليهم حكم
الاسلام في كل ما لا يدينون به فما حكموا الا دينهم وما حكم عليهم بغير
شريعته وهم في هذا لا يختلفون عن المسلمين الذين يحكمون الاسلام فمن
كل ما شجر بينهم كلا الفريقين يحكم دينه ولا يخضع لما يخالف شريعته .
وتلك هي المساواة التي ما بعدها مساواة .

(١) الآية ١٣٦ من سورة البقرة

(٢) الآية ٤٨ من سورة المائدة .

الحق الثانى من حقوق الأفراد فى المجتمع الإسلامى:

الحرية

جاء الإسلام معلناً حرية الأفراد فى آروع مظاهرها فأعلن : حرية التفكير ، وحرية الاعتقاد ، وحرية القول ، وحرية العلم ، وحرية التملك .

أما حرية التفكير :

فقد حرر الإسلام العقول من الآوهام والخرافات والتقاليد داعياً الى نبذ كل ما لا يقبله العقل السليم . ولقد قامت الدعوة الإسلامية نفسها على أساس العقل فالقرآن الكريم يعتمد فى اثبات وجود الله وفى اقناع الناس بالإسلام على اعمال تفكيرهم وإيقاظ عقولهم . فيدعوهم الى التفكير فيما تقع عليه أبصارهم وما تسمعهم اذانهم وينكر القرآن الكريم على الناس أن يلفوا عقولهم ويعطلوا تفكيرهم ويقلدوا غيرهم ويؤمنوا بالخرافات والآوهام ويتمسكوا بالعادات والتقاليد دون تفكير فيما يتركون وما يدعون ويمف من كانوا كذلك بأنهم كالأنعام بل هم أضل وبيّن لهم السبيل الى معرفة الصواب وتكوين الرأى السديد فى أمر من الأمور ، بأن يجرّد المرء نفسه ما استطاع من كل رآى سابق ، وأن يستعمل عقله فى البحث والموازنة والترجيح مهتدياً بما اتاه الله من هدى وعلم ومنتهجاً بتجارب الآخرين ، وثمرات عقولهم من غير تقديس لأراء بشر غير معصوم عن الخطأ الا ما جاء عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فليس له الا أن يقول " سمعنا وأطعنا " .

ويبين الاسلام أن من العوائق التي تحول بين الناس وبين الرأى الرشيد وتضلهم عن الاهتداء الى الحق واستبانة طريقه . التسرع فى تكوين الرأى بالظن والتخمين دون دليل مقنع اتباعا لهوى النفس والتقليد الأعمى لأفكار الآخرين واراتهم بلا بصيرة ولا تمييز . فأما اتباع الظن والتخمين فلا يجوز أن يستعمله الانسان فيما يتعلق بمعتقداته وتحديد علاقته بخالقه وبالناس ولذلك خاطب القران الكريم أصحاب المعتقدات الباطلة ناعيا عليهم الايمان بما لا يقوم عليه دليل ولا يسنده برهان ، ولا يؤيده علم ولا كتاب قال تعالى " آمن يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض آله مع الله قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين " . (١)

وقال تعالى " نبؤونى بعلم ان كنتم صادقين " . (٢) وقال تعالى " قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان أنتم الا تخرصون " (٣) . ولهذا حث الاسلام المسلم أن لا يكون رأيا فى مبدأ أو عقيدة أو قضية دون مقدمات كافية وأدلة شافية .

أما الاعتماد على الظن والخرص والتخمين فهو شأن المشركين والكفار الذين أنكر عليهم القران طريقهم ، وحمل عليهم لافائهم

(١) الآية ٦٤ من سورة النمل .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ١٢٨ من سورة الأنعام .

عقولهم واتباعهم الظن فى مقام لا يفنى فيه الا الجزم واليقين. قال

تعالى "وما يتبع أكثر الا ظنا ان الظن لا يفنى من الحق شيئا". (١)

وقال تعالى فى شأن النصارى واعتقادهم فى قتل المسيح وصلبه

"ما لهم به من علم الا اتباع الظن". (٢) والرسول صلى الله عليه

وسلم حذر من الظن فقال صلى الله عليه وسلم "اياكم والظن فان الظن

أكذب الحديث" (٣) .

واتباع الهوى أن يجعل الانسان عقله تبعا لشهواته وميوله الخاصة

ومنافعه الذاتية الشخصية ، فما وافق ذلك من الآراء قبله وأسرع اليه

وأعلن أنه الحق والصواب ، وما خالف ذلك أعرض عنه ونأى بجسده فلا

يميز حقا من باطل ولا يعرف هدى من ضلال .

وقد حذر القرآن الكريم من اتباع الهوى ثمه فى آيات كثيرة فقال

تعالى مخاطبا نبيه داود عليه السلام " يا داود انا جعلناك خليفة فى

الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ". (٤)

(١) الآية ٣٦ من سورة يونس .

(٢) الآية ١٥٢ من سورة النساء .

(٣) رواه مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه ، "كتاب البر

والطمه" باب تحريم الظن ، ج ١٦ ، ص ١١٨ .

(٤) الآية ٢٦ من سورة ص .

وقال تعالى مخاطبا رسوله صلى الله عليه وسلم " فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ". (١) الى غير ذلك من الايات التى ذمت اتباع الهوى وحذرت منه . وأخطر ما يصيب الإنسان فى تفكيره عندما يريد أن يكون رأيا هو التقليد ومعنى التقليد ألا يكون الإنسان تابعا لعقله هو بل لعقل غيره فيسلم لغيره زمام نفسه ، فيقدم أفكاره وان كانت فاسدة ويقدم أقواله وان كانت ضالا وقد نعى الاسلام على المقلدين كافة وذم كل أنواع التقليد أيا كان : المقلد والمقلد .

وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من التقليد والتبعية وحث المسلم على التحرر منه ليكون مستقل الفكر ، حر الرأى لا تابعا لكل ناعق ولا مائل مع كل ريح وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال " لا يكن أحدكم آمعه يقول ان أحسن الناس أحسنا وان ظلموا ظلمنا ولكن وطنوا أنفسكم ان أحسن الناس ان تحسنوا وان آسأوا فلا تظلموا ". (٢)

حرية الاعتقاد :

الاسلام هو أول شريعة أباحت حرية الاعتقاد وعملت على صيانة هذه الحرية وحمايتها الى آخر الحدود فلكل انسان طبقا للشريعة الاسلامية

(١) الآية ٥٠ من سورة القصص.

(٢) رواه الترمذى عن حذيفة رضى الله عنه "كتاب البر والصلة" باب ما

جاء فى الاحسان والعفو، ج ٤ ، ص ٢٦٤ .

أن يعتنق من العقائد ما يشاء وليس لأحد أن يحملها على ترك عقيدته أو اعتناق غيرها. وكانت الشريعة الإسلامية عملية حين قررت حرية العقيدة فلم تكثف باعلان هذه الحرية وإنما اتخذت اليها طريقين :

أحدهما:

الزام الناس أن يحترموا حق الغير في اعتقاد ما يشاء وفي تركه يعمل طبقا لعقيدته فان كان شمة معارضة فلتكن بالحسن ولبيان وجه الخطأ فان قبل صاحب العقيدة أن يغيرها عن اقتناع فلا حرج وان لم يفعل فلا يجوز اكراهه ولا تهديده وإقرأ هذا المعنى صحيحا في قول الحق تبارك وتعالى " لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " (١) . وقوله تعالى " ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا مؤمنين " (٢) .

الثاني:

الزام صاحب العقيدة أن يعمل على حماية عقيدته وأن لا يقصف موقفا سلبيا فاذا عجز عن حماية نفسه كان عليه أن يهاجر الى بلد آخر يحترم أهله العقيدة ويتمكن فيه من اعلان ما يعتقد . فان لم يهاجر وهو قادر على الهجرة فقد ظلم نفسه وارتكب اثما عظيما قال تعالى

(١) الآية ٢٦٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٩٩ من سورة يونس .

"أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا ، إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا ، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا" (١) .

حرية القول :

جعلت الشريعة الإسلامية حرية القول حقا لكل انسان بل جعلت القول واجبا على المسلم فى كل ما يمس الأخلاق والمصالح العامة والنظام العام وفى كل ما أوجبت فيه الشريعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قال تعالى : " ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر " (٢) .

والمعروف : اسم لكل ما أمر به الشرع من قول أو عمل أو اعتقاد .

والمُنكر : اسم لكل ما نهى عنه الشرع من قول أو عمل أو اعتقاد .

(١) الآية ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ من سورة النساء .

(٢) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كل مسلم لأنه لب الرسالة وسياج العقيدة وعصمة الأمة ومصدر قوتها ووحدتها فهو حتم وواجب على كل قادر عليه .

وإذا كان لكل إنسان أن يقول ما يعتقد أنه الحق ويدافع بلسانه وقلمه عما يعتقد فان حرية القول ليست مطلقة وانما هي مقيدة بآلا يكون ما يكتب أو يقال خارجا على نصوص الشريعة وروحها .

لقد قررت الشريعة حرية القول من يوم نزولها وقيدت في الوقت نفسه هذه الحرية بالقيود التي تمنع من العدوان واساءة الاستعمال، وكان أول من اتبع هذه التعاليم محمدا صلى الله عليه وسلم الذي أرسله الله مبشرا بالحرية وداعيا لها ليكون قوله وعمله صلى الله عليه وسلم مثالا يحتذى وليعلم الناس أنه لا يمكن أن يعفى من هذه القيود أحد . إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من أمر باتباعها على ما وصفه الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز " وانه لعلى خلق عظيم " . (١)

لقد أمر الله رسوله أن يبلغ رسالته للناس وأن يدعوهم جميعا الى

(١) الآية ٤ من سورة القلم .

الايمان بالله وأن يحاج الكفسار والمكذبين ويخاطب عقولهم وقلوبهم . (١)

ولكن الله جل شأنه لم يترك لرسوله حرية القول على اطلاقها فرسم له طريق الدعوة وبين له منهاج القول والحجاج وأوجب عليه أن يعتمد في دعوته على الحكمة والموعظة الحسنة ، قال تعالى " ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن " . (٢)

وأمره تبارك وتعالى أن يعرض عن الجاهلين فقال عز من قائل "خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين " . (٣)

وأن لا يجهر بالسوء من القول " لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم وكان الله سميعا بصيرا " . (٤)

وأن لا يسب الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم ، قال تعالى " ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم " . (٥)

(١) أنظر محمود حلمي : نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة ، ص ١٥٨ ، ١٧٥ ، أحمد شوقى الفنجرى : الحرية السياسية فى الاسلام ، ص ٥٠ ، حازم عبد المتعال المصعيدى : النظرية الاسلامية فى الدولة ، ص ١١٦ ، ١١٩ . عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية ، ص ٣٧ .

(٢) الآية ١٢٥ من سورة النحل . (٤) الآية ١٤٨ من سورة النساء .

(٣) الآية ١٩٩ من سورة الاعراف . (٥) الآية ١٠٨ من سورة الانعام .

وحرية القول فى هذه الحدود تعود على الأفراد والامم بالنفع وتؤدي الى نمو الاخاء والاحترام بين الأفراد والهيئات وتجمع الكلمة على الحق وتجعل الجماعة فى تعاون دائم وتقضى على النزعات الشخصية والطائفية ، وهذا كله يبحث عنه العالم اليوم فلا يكاد يهتدى اليه . (١)

العدالة

أعلن الامام أن العدالة ميزان الاجتماع فى شريعته فهى التى يقوم عليها وبها بناء الجماعة الاسلامية وكل تنسيق اجتماعى لا يقوم على العدالة ينهار مهما تكن قوة التنظيم فيه لأن العدالة هى :

الدعامة وهى النظام وهى التنسيق السليم لكل بناء ولذلك كانت أجمع اية لمعانى القرآن الكريم قول الله تعالى " ان الله يأمركم بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون " . (٢)

(١) أنظر عبد المتعال المصيدى : حرية الفكر فى الاسلام ، ص ٦٥ ، عبد الحكيم حسن العيسى : الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الامام ، ص ٣٨٥ .
(٢) الآية ٩٠ من سورة النحل .

والله سبحانه وتعالى جعل العدالة بين الناس من أقرب القربات
إليه تعالى وإن المؤمن مطالب بأن يقيمها لله فهي طريق الزلفى
إليه سبحانه قال تعالى ، " يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله
شهداء بالقسط ولا يجرمكم شأن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب
للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون " . (١)

كما حث الإسلام على أن تقوم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين
على أساس المودة وحسن المعاملة . بل إن الإسلام يفرض أن العلاقات
الإنسانية كلها قائمة على أساس المودة الواصلة والرحمة الشاملة ،
ولذلك قال الله تعالى في كتابه العزيز " لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم
إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فمن
الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن
يتولهم فأولئك هم الظالمون " . (٢)

فالمودة أساس العلاقات الإنسانية ولا تفترق في ذلك العلاقات بين
الأفراد فرادى وجماعات وبين الدول . فالقانون الفاضل يسوى في
المعاملة بين الأفراد والجماعات والدول . (٣)

(١) الآية ٨ من سورة المائدة (٢) الايتان ٨ ، ٩ من سورة الممتحنة .
(٣) أنظر حامد سلطان : أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ،
ص ٢١٧ ، عبد الكريم زيدان : أحكام الذميين والمتسامنين في دار
الإسلام ، ص ٨٧ وما بعدها .

والآصل فى العلاقات بين الجماعات التواد والتعاون على
استغلال ينابيع الخير فى الأرض شرقها وغربها وقاصيها ودانيها ويفترض
آن الآصل فى العلاقات العامة بين الناس دولا وجماعات واحادا هو
السلم. (١)

ولذلك دعا الاسلام المؤمنين الى السلم عامة فقال تعالى " يسا
آيها الذين امنوا ادخلوا فى السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان
انه لكم عدو مبين ". (٢) وقال تعالى " وان جنحوا للسلم فاجنح لها
وتوكل على الله ". (٣)

وقال تعالى " ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا
تبتفون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل
فمن الله عليكم فتبينوا ان الله كان بما تعملون خبيرا ". (٤)

وقد فرض القتال على المؤمنين على أنه ضرورة تقدر بقدرها فلا
يراد القتال لذاته فما جاء الاذن بالقتال الا لرد الاعتداء على الحرية
الدينية وما كان للدين الصحيح أن يأخذ طريقه الى قلوب الناس الا

(١) أنظر عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية ، ص ٢٢ ، ٦٢ ، ٦٤ .

(٢) الاية ٢٨ من سورة البقرة .

(٣) الاية ٦١ من سورة الأنفال .

(٤) الاية ٦٤ من سورة النساء .

بالحرية ومنع الفتنة في الدين وتأمين الناس على أعراضهم وأموالهم حتى ينصرفوا إلى السعي على معاشهم وأرزاقهم .

والعدالة مع غير المسلمين مآمور بها في السلم والحرب على السواء^١ فان معاملة غير المسلمين الذين يتمتعون بالرعوية في الدول الإسلامية بأن لهم ما للمسلمين من حقوق وعليهم ما على المسلمين من واجبات وأن عليهم مساعدة المسلمين وتأييدهم وعدم خيانتهم . هذه عدالة الإسلام مع الذين يقيمون بين المسلمين من أهل الديانات الأخرى وهي تفرض أن العدالة حق طبيعي للإنسان يستمد بمقتضى كونه إنساناً لا بمقتضى كونه مسلماً وينظر فيه إلى الحق الإنساني العام من غير نظر إلى لون أو جنس أو دين ، حق على الحاكم المسلم وليس منحة منه وأنه لا أثر لغير الحق الإنساني العام فلا أثر لمحبة أو عداوة ولا ولا بغض قال تعالى :

" ولا يجرمنكم شنان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب

للتقوى" . (١)

(١) الآية ٨ من سورة المائدة .

حقوق المجتمع نحو أفرادهِ في الإسلام

مع هذه الحقوق والحريات التي منحها الإسلام للفرد فقد أوجب عليه للمجتمع حقوقاً تكافئها وقيد هذه الحقوق والحريات الفردية بأن تكون في حدود مصلحة الجماعة وليس للفرد أن يستخدم حقه فيما يؤذى الجماعة ويضرها بل ولا فيما يؤذى نفسه ويضرها لقوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار " (١). أي لا يضر الإنسان نفسه ولا يضر غيره . فالحياة التي صانها الإسلام للفرد إذا اقتضى المجتمع المسلم بذلها لحمايته وجب على الفرد المسلم أن يقدمها راضى النفس قسرياً العين معتقداً أن الموت هنا هو عين الحياة وكذلك إذا اعتدى على حق نفس أخرى أو على حق المجتمع في الأمن والاستقرار فقلت حياته ما لها من عصمة وحماية .

وحق التملك مقيد بأن يأخذ المال من حله وينفقه في محله ولا يبخل به إذا طلبته الجماعة ذلك أن المال مال الله وهو مستخلف فيه ووكيل عن الجماعة في رعايته وانماؤه وانفاقه فإذا آساء التصرف في المال كان من حق الجماعة أن تحجر عليه .

(١) رواه ابن ماجه في سننه عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، سنن ابن ماجه ، " كتاب الأحكام " ، باب من بنى ففسد حقه ما يضر بجاره " ، ج ٢ ص ، ٢٨٤ ، حديث رقم ٢٣٤٠ .

والحريات والحقوق كلها مقيدة برعاية أخلاق المجتمع وعقائده
ومثله العليا فليست حرية الاعتقاد وحرية الرأي في اباحة الطعن على
الاسلام واذاعة الكفر بالله ورسوله وكتابه ونشر الخلاعة والفجور فان
حرية الافساد لا يقرها عقل ولا شرع.

وقد أكد الاسلام المسؤولية الفردية فأكد مسئولية الفرد عن
الجماعة فكل فرد في المجتمع المسلم راع في مجال من المجالات فقد روى
عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
"كلكم راع ومسئول عن رعيته فالامام راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل
في أهله راع وهو مسئول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي
مسئولة عن رعيته" . (١)

وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقتضى مسئولية المسلم
عن المجتمع وتوجب عليه مراقبة أحواله وتقويم عوجه بكل ما يستطيع
بيده أولاً فان لم يستطيع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف
الايمان ، فلا يقف المسلم في المجتمع الاسلامى متفرجاً من غير أن يقدم
نصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم والا أصابه ما أصاب
الظالمين قال تعالى " واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة
واعلموا أن الله شديد العقاب " . (٢)

(١) رواه البخارى في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ، "باب
العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا بأذنه " ، ج ٣ ، ص ١٤٩ ،
ورواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر ، فى " باب فضيلة الامام
العاقل " ، ج ١٢ ، ص ٢١٣ .
(٢) الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

الباب الاول
الحكومة النبوية

الحكومة فى اللغة والإصطلاح :

الحكم لغة : القضاء ، جمعه أحكام ، والحاكم منفذ الحكم ، والاسم الحكومة ، والآحكام .

والحكم الشرعى : هو اثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بطريق الشرع ، ويطلقه الفقهاء على المحكوم به فى القضايا الشرعية .

أما الأصوليون فقد عرفوا الحكم بآنه خطاب الله تعالى المتعلق بآفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو منعاً . (١)

والحكومة : هى نظام لضبط السلوك وتوجيهه عن طريق القوانين (٢) .

(١) أنظر الحكم لغة وإصطلاحاً : القاموس المحيط ، المصباح ، تعريفات الجرجاني ، ص ٩٢ ، سيف الدين أبى الحسن الأمدى : الأحكام فى أصول الأحكام ، ج ١ ، ص ٩٠ وما بعدها ، ابن قدامة : روضة الناظر وجنة المناظر ، ص ١٦ ، عبد النبى بن عبد الرسول الأحمد نكرى : دستور العلماء ، ج ٢ ، ص ٥٠ وما بعدها ، محمد الآمين بن المختار الشنقيطى : مذكرة أصول الفقه ، ص ١١ ، فتحى الدرينى : الحق ومدى سلطان الدولة فى تقييده ، ص ٢٠٩ .

(٢) أنظر أبو اليزيد المعتز : النظم السياسية والحريات العامة ، ص ٣٢ وما بعدها ، محمد على العوينى : أصول العلوم السياسية ، ص ٥١ ، آيت على : نظام الحكم فى الإسلام ص ٣٣ تحت الطبع ، أنور رطلان : النظم السياسية ، ص ١٠٠ ، منير حميد البياتى : الدولة القانونية والنظام السياسى الإسلامى ، ص ٣٢ .

ويستعمل اصطلاح كلمة " حكومة " عند فقهاء القانون الدستوري للدلالة على معان تختلف ضيقا أو اتساعا بحسب الأحوال فقد يقصد بها نظام الحكم فى الدولة ، وبهذا المعنى يقال أن الحكومة ملكية أو جمهورية أو ديموقراطية أو ارستقراطية أو ديكتاتورية ، وهذا المعنى يعتبر أوسع المعانى استعمالا.

وقد تطلق كلمة حكومة للدلالة على مجموع الهيئات الحاكمة فى الدولة أو مجموع السلطات العامة فى الدولة " السلطة التشريعية - السلطة التنفيذية - السلطة القضائية " .

وقد يقصد البعض بكلمة الحكومة " السلطة التنفيذية " التى تقوم على تنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة . (١)

وبعض آخر يقصد بها الوزارة فيقال مثلا " ان الحكومة مسئولة أمام البرلمان ، وسقطت الحكومة بسحب الثقة منها " (٢)

(١) أنظر : أبو اليزيد على المتيت : النظم السيامية والحريات العامة ، ص ٣٢ ، محمد كامل ليلة : النظم السيامية " الدولة والحكومة " ، ص ٣٠٠ وما بعدها .

(٢) أنظر : المتيت : النظم السياسية ، ص ٣٣ ، ~~أبو اليزيد على~~ ، نظام الحكم فى الاسلام مرجع سابق ، ص ٣٣ ، عبد الحميد متولى ، معد عصفور ، محسن خليل : القانون الدستوري والنظم السياسية ، ص ٩٧ ، أنور رسلان : النظم السياسية ، ص ١٠٠ وما بعدها ، على على منصور : نظم الحكم والإدارة فى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ص ١١٧ ، علال الفاسى : مدخل فى النظرية العامة لدراسة الفقه الإسلامى ومقارنته بالفقه الأجنبى ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

والرأى :

أن الحكومة هي الهيئة التي تشرف على مجموع مؤسسات الدولة والسلطات العامة بها . وهو ما أقصده في بحثي هذا .

مفهوم الحكومة

المجتمعات لا تنمو ولا تزدهر الا في ظل نظام أو حكومة تقوم على رعايتها وتحقق أهدافها وتنظم علاقات أفرادها بعضهم مع بعض لتسير بهم نحو الغايات التي ينشدها كل مجتمع ويسعى من أجل تحقيقها . لذا كان لابد من قيام حكومة أو هيئة أو فرد يرفع المجتمع ويحقق أهدافه .

الحكومة عند الفرس : في القرن السادس الميلادي (عند ظهور الاسلام)

كان التمايز الطبقي في المجتمع الفارسي هو الأسار في نظام الحكم . فقد كان في هذا المجتمع طبقات ثلاث .

الأولى : طبقة الأساورة أبناء الملوك ، وتشكل هذه الطبقة خاصة

الملك فهم ندماؤه ومحدثوه ، وكانت تجلس على يمين الملك

على نحو عشرة أذرع .

الثانية: وكانت الطبقة الثانية تتكون من وجوه المرازبة ومسلوك الكور وكانت تجلس على مقدار عشرة أذرع من الأولى .

الثالثة: أما الطبقة الثالثة وهي طبقة العامة فكان يمثلها بعض من المضحكين وأهل الهزل وكانت تجلس على مقدار عشرة أذرع من

حد المرتبة الثانية . (١)

وكان نظام الحكم في الدولة الفارسية فرديا استبداديا يحكمها "شاهنشاه"، أى ملك الملوك الذى كان يعتبر نفسه ظل الله فى الأرض، فكان يحيط نفسه بمظاهر الآبهة والجبروت، ويعيش أغلب أوقاته بمعزل عن الرعية . وكانت أحكامه الصادرة لا ترد ولا تنتقد فى حال من الأحوال، اذ كانت الرعية بمثابة العبيد له، وكان له الحق أن يحكم على أى فرد بالموت . فإشارة من يده أو طرفه الى الجلد كفيلة بقتل من يريد دون ابداء أى سبب . (٢)

وقد كان ملوك الفرس يرون أن عين العدل أن يتمتع الملك وحاشيته بكل الامتيازات، وأن على الأمة تجنيد كل طاقاتها من أجل أن تتمتع هذه الفئة بالدعة والراحة، لذا كانوا لا يرون فى فرض الضرائب

(١) أنظر المسعودى : مروج الذهب ، ج ١ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، محمد عمارة : الاسلام وفلسفة الحكم ، ص ٥١ ، ٥٢ ، محمد سلام مدكور : القضاء فى الاسلام ، ص ٢٠ .

(٢) عبدالعزيز الدورى : النظم الاسلامية ، ص ١١، ١٢، محمد يوسف النجرامى : الجزية فى الاسلام ومقارنتها بالنظام المالى عند الرومان والفرس ، ص ٣٢ ، قحطان الدورى : الشورى بين النظرية والتطبيق ، ص ٢١ ، صبحى الصالح : النظم الاسلامية ص ٢٨، ٢٩، محمد أبو زهرة : تنظيم الاسلام للمجتمع ، ص ٩ .

الباهظة على رعاياهم شكلا من أشكال الظلم ، بل كانوا يرون أن ذلك
حقا مشروعاً لهم ، مما جعل الرعية تنظر اليهم نظرة سخط واستياء .

وقد حاول كسرى أنو شروان عندما جاء إلى الحكم في عام ٥٣١م أن
يقوم ببعض الإصلاحات في دولته ونشر العدل بين ريوها ، فقام بتخفيف
الضرائب عن رعيته إلا أنه أبقى الامتيازات التي كان يتمتع بها الملك
وحاشيته فألقت الجزية على أهل البيوتات ، والمرازبة ، والأساورة ،
والجند ، والكتاب ومن كان في خدمته .

ولكن هذا الإصلاح على بساطته لم يرق لولد كسرى أبرويز عندما جاء
إلى الحكم بعد وفاة والده ، فجعل الدولة مشاعاً له ولحاشيته ، فكان
أكثر منه جمع الأموال وأنواع الجواهر ، فأخذ يجبي الضرائب بالظلم
والقسر وعاش حياة ترف وبذخ على حساب رعيته . (١)

وعندما دخل المسلمون هذه البلاد في عهد عمر بن الخطاب رضى الله
عنه هدم الاسلام الطبقيّة والعنصرية في مجتمعهم ، ودخل الأعاجم في دين
الله أفواجا فسعدوا بالايمان والأمن والمساواة والعدل في ظل أحكام
الاسلام وولاه .

(١) أنظر سلامه الهرفى: القضاء في الدولة الإسلامية ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .
صبيح الصالح : النظم الإسلامية ، ص ٣٠ ، ٣٢ . محمد أبو زهرة :
تنظيم الاسلام للمجتمع ، ص ٩ ، ١٠ ، محمد عمارة : الاسلام وفلسفة
الحكم ، ص ٥١ ، ٥٢ . محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم
المالية للدولة الإسلامية ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

الحكومة عند الرومان :

أما الحكومة عند الرومان قبيل ظهور الاسلام فقد اتخذت نظاما أوتوقراطيا (١) يعول على سلطة الحاكم المفرد المطلق ، لأن الامبراطور هو رئيس الكنيسة وحاميها ومفسر عقائدها ، ونائب الله فيها ، كما أنه في الوقت نفسه القائد الأعلى للجيش وموزع السلطات .. بمعنى أن هذا النظام يفرض تجميع السلطات كلها في يد الامبراطور الذي أصبح في نظر البيزنطيين ذا صفة الهية ، وما كادت هذه الامبراطورية تتحول الى النصرانية حتى أضحت الامبراطور ، لا معقب لحكمه ، لأنه ينفذ إرادة السماء فلا شورى ولا محاسبة ولا وزن لصوت الأمة . (٢)

وقد آجاد من وصف نظم الحكم في هذه الامبراطورية بأنها " قيصرية بابوية " . (٣) .

(١) أوتوقراطية : كلمة يونانية مكونة من مقطعين هما ، أوتوس بمعنى نفس وأرخوس بمعنى حكم ويقصد بذلك نظام الحكم الفردي أو الحكم الاستبدادي . (أنظر القاموس السياسي وضع أحمد عطيه الله) ، ص ١٤٥ ، ١٥٤ .

(٢) أنظر المسعودي : مروج الذهب ، ص ٣٤٠ ، ٣٦١ ، صحن الصالح : النظم الاسلامية ص ٢٢ .

(٣) الرئيس : الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، ص ٣٠ ، صحن الصالح : النظم الاسلامية ص ٢١ ، ٢٢ ، النجرامى : الجزية في الاسلام ومقارنتها بالنظام المالى عند الرومان والفرس ، ص ٢٣ ، ٢٤ . محمد عمارة : الاسلام وفلسفة الحكم ، ص ٥٢ ، ٥٣ ، محمد أبو زهرة : تنظيم الاسلام للمجتمع ، ص ٦ وما بعدها . محمد سلام مذكور : القضاء في الاسلام ، ص ٢٠ .

ونتيجة لهذه الاستبدادية الأوتوقراطية لمسرعيا الدولة الظلم والظفيان من حكومتهم اذ هي لا تهتم بتوفير سبل الراحة ووسائل التقدم . فهدف الحكومة الرومانية اكثار ثروة الامبراطور وحاشيته على حساب فقر وابتزاز ثروات الشعب بارهاقه بالضرائب الباهظة . فكان عدم الاستقرار والاضطرابات وتذمر الرعية وخراب الأقاليم عامل من العوامل التي ساعدت على دخول أغلبية رعايا هذه الدولة فى الاسلام بعد أن دخلها المسلمون حاملين راية الايمان والعدل.

الحكومة عند العرب

لم يكن هناك وجود لحكومة عند العرب فى الجاهلية . فلم تكن لهم قوانين ملزمة وأحكام موضوعة نافذة . وانما كانت الحياة تقوم على العرف السائد الذى تعارفت عليه القبيلة مع ما كان يسوده من الوساطات والشفاعات وتوثر عليه الأهواء الشخصية اذ تنعدم فيه الروادع والزواجر الداخلية أو العقائدية . (١)

(١) أنظر عبد العظيم شرف الدين : تاريخ التشريع الاسلامى ، ص ٨ ، ٩٠ ، محمد بن معجوز : محاضرات فى المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، ص ٢٢ وما بعدها . محمد فاروق النبهان : المدخل للتشريع الاسلامى ، ص ٧٠ " التنظيم القانونى فى المجتمع العربى قبل الاسلام .

أما كيف كانت تدار أمورهم وتسوى خلافاتهم مع كثرتها؟ وكيف كانت تحقن دماؤهم مع اهدارها لأتفه الأسباب وأحقر الأمور؟

كان ذلك يتمثل فى زعيم القبيلة التى تمثل بدورها مظهرا من مظاهر الائتلاف والاجتماع وينتسب أفرادها الى جد واحد ويتفرع منها بطون وأفخاذ وعشائر .

كان هذا الحاكم هو المسئول الأول فيها والذى يمثل فى ذاته الجهة التى تحمل المسئوليات الجسام اذ هو يجمع الى جانب سلطته التنفسيذية السلطتين التشريعية والقضائية .

وكان يسمى شيخ القبيلة ، وكانوا يراعون فى اختياره أن تجتمع فيه صفات الشجاعة والجود والتفانى فى خدمة القبيلة الى جانب السن فان السن فى نظرهم له أثر فعال فى تطوير شخصية الانسان واكتسابه الحكمة والخبرة وبعد النظر . (١)

وسلطة شيخ القبيلة من غير حدود ولا قيود كسلطة الأب قوامها العطف والتوجيه والحزم .

(١) أنظر ابن خلدون : المقدمة ، محمد كرد على : الاسلام والحضارة العربية ، ج ١ ، ص ١٣٦ ، صبحى محمصانى : فلسفة التشريع فى الاسلام ، ص ١٢٩ ، ١٨٦ . محمد سلام مدكور : القضاء فى الاسلام ، ص ٢٠٢ ، صالح أحمد العلى : محاضرات فى تاريخ العرب ، ص ١٥٦ .

ولكننا لا بد أن نشير هنا إلى أن نظرية الرأي الواحد لم تكن السائدة في عرف القبيلة بالرغم من أن شيخها واحد وأنه محل ثقتها ومحور أمالها وأن أحكامه لا مجال لاستئنافها أو تبديلها.

أجل لم تسيطر فكرة الرأي الفرد على عرف العرب بل إن بعض شيوخ القبائل كان يجمع من حين لآخر رؤساء العشائر وهم الذين كان يتألف منهم شبه مجلس للقبيلة "كدار الندوة" (١) بمكة وكانوا يتناقضون الرأي ويتبادلون المشورة وكان لهم وحدهم الفصل في الأمور المهمة كإعلان الحرب أو إقرار السلم أو تقرير الشئون التي تهم نظام القبيلة (٢).

(١) هي دار كانت تجتمع فيها قريش للمذاكرة والمشاورة في الأمور العامة والخاصة ، وسميت بالندوة لأنهم كانوا ينتدون بها ، أي يجتمعون للخير والشر ، وهي دار قصي بن كلاب وهو الذي بناها ، وجعل بابها إلى المسجد ، وفيها كانت قريش تقضى أمورها تيمنا بأمر قصي ، فما تنكح امرأة ولا يتزوج رجل من قريش ولا يتشاورون في أمر نزل بهم ولا يعقدون لواء لحرب قوم إلا فيها. (أنظر لسان العرب " مادة : ندى ") .

(٢) أنظر عبد الكريم زيدان : المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، ص ١٤ ، صبحي محمصاني : الأوضاع التشريعية ، ص ٤٤ ، الجصاص : أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٧٧ وما بعدها ، أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح : المدخل لدراسة التشريع الإسلامي ، محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع ، ص ١١ . محمد فاروق النبهان : المدخل للتشريع الإسلامي " التنظيم القانوني في المجتمع العربي قبل الإسلام ، ص ٧٠ . ظافر القاسمي : نظام الحكم في الشريعة ، ج ١ ، ص ١٧ ، علي حسن عبد القادر : نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي " حالة العرب القانونية " ، ص ٨ .

الحكومة وآثرها في المجتمع الاسلامي

إذا عرفنا أنه لا بد لكل مجتمع من حكومة على رأسه فرداً، أو هيئة مكونة من عدة أفراد ترتبط بالمجتمع بعلاقة التصرف في شئونه وحمله على طاعتها. وهذه الحكومة يختلف شكلها باختلاف هذه العلاقة انطلاقاً وتقيداً لأنه إن كان تصرفها في تلك الشئون مطلقاً مفوضاً إلى إرادتها إن شاءت أقامت الشرع المستون أو القانون المرسوم، وإن شاءت حكمت بمحض رأيها فهي حينئذ حكومة مطلقة استبدادية، وإن كان تصرفها مقيداً بالشرع والقانون بحيث لا يجوز لها أن تتصرف بغير ما قيدت به فهي حكومة مقيدة أو دستورية.

وإذن فتقيد تصرف الهيئة الحاكمة في شئون الأمة المحكومة شرط لا بد منه لدستورية الحكم كما أنه ضروري للتوفيق بين سلطان الحكم وحرية المحكوم إذ به يتبين واجب كل منهما فلا يطفى أحدهما على الآخر.

والقواعد التي تبين وسائل هذا القيد وطرقه هي السياسة الدستورية ويسمى قانونها بالقانون الأساسي.

وهذه القواعد وضعية إن كانت من وضع عقلاء الأمة وذوى الرأي فيها وشرعية إن كانت من عند الله تعالى بواسطة رسول يقررها للناس.

وعلى هذا فالسياسة الدستورية الشرعية هي :
القواعد التي شرعها الله تعالى لعباده على لسان رسوله لتحديد
علاقة الحاكم بالمحكوم .

أما الاستبداد وهو تصرف الفرد في الكل على وجه الإطلاق في الإراة
من غير تقيد بشرع أو قانون فهو ما يحرمه الإسلام ويمقت أهله أشد
المقت كلياً أو جزئياً ذلك أنه عمل بالهوى ونبد للدين وخروج على أمر
الله باتباع رسوله في كل ما جاء به حيث يقول تعالى " اتبعوا ما
أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون" (١)

فالحكومة الإسلامية مقيدة باتخاذ القرآن دستوراً لها وملزمة
بالنزول على أحكامه التي لا تقبل التبديل ولا التعديل ولا التعطيل .
فهى بذلك ليست من أنواع الحكومات المستبدة المطلقة من كل قيد.

كما أنها ليست من نوع الحكومات القانونية التي تخضع لقوانين
ونظم وضعها ويضعها البشر قابلة للتبديل والتعديل والإلغاء إذا ما
اقتضت ذلك أهواء البشر وشهواتهم ، إنما تخضع لآيات الأحكام وأحاديث
الأحكام والقواعد الكلية التي رسمت المناهج العامة للحكم والإدارة
وتركت ما دون ذلك لأولى الأمر ينظمونه في مناهج وأحكام يضعونها بحيث
لا تخرج عن أحكام الإسلام العامة .

(١) الآية ٣ من سورة الأنعام .

وأن تكون تطبيقاً دقيقاً لروح الشريعة الإسلامية فهذه القوانين
التي يضعها أولو الأمر من المسلمين ليست في الحقيقة إلا استنباطاً من
القرآن الكريم أو سنة سيد المرسلين أو إجماع الصحابة والعلماء
المجتهدين.

لقد كون المجتمع الإسلامي عند قيامه بالمدينة وحدة سياسية حرة
عليها المسلمون الأوائل وأحاطوها بسيياج من الشورى الحقيقية
والعملية.

وظلت هذه الوحدة تتسع وتقوى حتى بلغت من السعة والقوة ما لم
تبلغه أية وحدة سياسية في عمرها.

وظيفة الحكومة الإسلامية

جعل القرآن الكريم وظيفة الحكومة الإسلامية التمكين للإسلام في الأرض بالقضاء على الشرك في جميع صوره ، وأن تقيم الصلاة وتأخذ الزكاة وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتسوس أمور الناس في حدود ما أنزل الله وذلك قوله تعالى " وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ، وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون " (١)

وقال تعالى " الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة واتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور " (٢)

والأمر بالمعروف يكون بالدعوة الى كل ما أمر الله به من قول أو عمل أو اعتقاد والنهي عن المنكر يكون بالصد عنه والتفسير منه ومقاومته وأخذ السبل عليه حتى لا يقع أصلا أو تتكرر الحاجة الى فعله .

(١) الآية ٥٥ من سورة النور .

(٢) الآية ٤١ من سورة الحج .

والأمر بالمعروف بهذا المعنى والنهي عن المنكر بهذا التفسير
وظيفة الحكومة الإسلامية لأنها ضرورة باقية ما بقيت الحاجة الى الحياة
نفسها.

فان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعسدل ذلك كله ، وله أثر
بعيد في صلاح الأمة كلها حاكمها ومحكومها فهو يثبت معاني الخير
والصلاح في الأمة ويزيل عوامل الشر والفساد من حياتها ويقضي عليها
أولا بأول حتى تسلم الأمة وتسعد ويهيئ الجو الصالح الذي تنمو فيه
الآداب والفضائل وتختفي فيه المنكرات والردائل ويتربى في ظله الضمير
العف والوجدان اليقظ الذي لا يسمح للشر أن يبدو فخلا عن أن يبقى أو
يمتد.

وبعد : فقد جاء الإسلام والعرب ما بينت قبائل موزعة وعشائر
متخاصمة لا يجمعهم دين ولا سلطان ولا شريعة اجتماعية عادلة ، فألف بين
قلوبهم وجعلهم أخوة متحابين في الله .

وقضى على العصبية والدعوة اليها واستبدل بها الدعوة والطاعة
لله بالحكم بما أنزل الله ، فخضعوا لحكم الله وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم بعد أن كانوا متفرقين يدينون لرؤسائهم ويحكمون أعرافهم
فقامت بحكم الله أول حكومة إسلامية هي " الحكومة النبوية " .

الحكومة النبوية

أرسل الحق تبارك وتعالى نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله " يا أيها النبي انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله باذنه وسراجا منيرا " (١). وقال تعالى " هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا " (٢).

وقد ظل صلى الله عليه وسلم في قومه يبذل رسالة ربه ثلاثا وعشرين سنة تقريبا كلها كانت دعوة وتبليغا وتعلিما وتشريعا ، إلى أن أتم الله تبارك وتعالى دينه قال تعالى " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً " (٣).

فكان القرآن العظيم هو دستور النبي ودولة الاسلام . وكانت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم حكومة تعتمد إلى حد كبير على وحى الله وأمره . وكانت هذه الحكومة تقوم على أساس أحلال الوحدة الدينية ، والسماحة الإسلامية محل العصبة والإقليمية ، وهذا ما سهل على القبائل المختلفة طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم والانضمام تحت لوائه . (٤)

(١) الآية ٤٥ ، ٤٦ من سورة الأحزاب .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الفتح .

(٣) الآية ٣ من سورة المائدة .

(٤) أنظر على يوسف السبكي: نظام الحكم والإدارة في العهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ٢٩ .

قال تعالى " وألف بين قلوبهم لو أنفقت ما فى الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم انه عزيز حكيم " . (١)

الآراء المختلفة فى وجود حكومة نبوية

قبل الشروع فى بيان الآسى التى قامت عليها حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم والتراتيب والتنظيمات الادارية التى اتخذها صلى الله عليه وسلم فى اقامة هذه الحكومة النبوية ، لابد من اعطاء القارئ صورة للآراء المختلفة عن وجود حكومة نبوية للرسول صلى الله عليه وسلم .

فقد انقسمت الآراء فى هذا الى قسمين :

الأول : يرى أن النبى صلى الله عليه وسلم كانت له حكومة ودولة وأن الدولة الاسلامية بدأت بهجرة النبى صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، وترى هذه الجماعة أن الحكومة كانت ملائمة لزمان الرسول صلى الله عليه وسلم وعصره ووافية بحاجات المجتمع . وأنه لا يصح أن نلتمس فى ولايات العصر الحاضر ومصطلحاته مماثلا أو مشابها لما كان فى أيام الرسول صلى الله عليه وسلم . وذهب هؤلاء مذاهب شتى فى التدليل على

(١) الآية ٦٣ من سورة الأنفال.

صحة نظريتهم ، فمنهم من ألف كتابا برآسه فى هذا الموضوع ، ومنهم من أشار الى ذلك خلال أبحاثه . فمن الذين ذهبوا هذا المذهب شيخ الاسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله حيث قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتولى جميع ما يتعلق بولاية الأمور ، يولى الأماكن البعيدة عنه ، وكان كذلك يؤمر على الرايا ، ويبعث على الأموال الزكوية السعاة فيأخذونها ممن هى عليه ، ويدفعونها الى مستحقيها الذين معاهم الله فى القران الكريم . وكان يستوفى الحساب على العمال يحاسبهم على المستخرج والمصروف " (١) .

وجاء الإمام أبو الحسن على بن محمد الخزازى المتوفى سنة ٥٧٨٩هـ فآلف كتابا برآسه فى هذا الموضوع سماه " تخرىج الدلائل السمعية " (٢) وقد جعل معظم هذا الكتاب فى حكومة النبى صلى الله عليه وسلم . وقد قام بشرحه والزيادة عليه العلامة الشيخ عبدالحى الكنائى من العلماء المعاصرين وسمى كتابه " التراتيب الإدارية أو نظام الحكومة النبوية " (٣) . وذهب رفاعة الطهطاوى مذهب الخزازى واعتمد عليه فى مباحثه . (٤)

-
- (١) ابن تيمية : الحسة ، ص ٣٠ ، ٣١ .
 (٢) طبع الكتاب فى القاهرة عام ١٤٠١هـ بتحقيق الأستاذ أحمد محمد أبوعلامه من علماء الأزهر الشريف .
 (٣) طبع فى الرباط عام ١٣٤٦هـ .
 (٤) أنظر طاهر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامى ، ج ١ ، ص ٤٦ ، " الحياة الدستورية " .

الرأى الشانن : ىرى أصحاب هذا الرأى آن الاسلام " دىن ورسالة
وليس دولة وحكما " وعلى رأس القائلين بهذا الرأى الشىخ على
عبد الرازق . (١)

وأرى آن المسألة لا تحتاج الى كثير من النقاش ، ذلك آن الاسلام
عقيدة وعبادة ونظام وهذا النظام الوارد فى الكتاب العزيز والسنة
المطهرة قد وضعت الوسائل اللازمة لتطبيقه وواقع السيرة النبوية واضح
فى آن الرسول صلى الله عليه وسلم قد آرسى قواعد الدولة الاسلامية
المنظمة كأحسن ما يكون التنظيم وأقام الحكومة الاسلامية الأولى التى هى
قدوة للحكومات على وجه الأرض تكاملت فيها جميع أركان الحكومة
وهياكلها التنظيمية واليك البيان :

(١) قال هذا وغيره الشىخ على عبد الرازق فى مؤلفه " الاسلام وأصول
الحكم " الذى صدر فى عام ١٩٢٥م وأشار ضجة عالمية وكانت لظهوره
دوافع وضغوط سياسية تسيطر على الساحة فى ذلك الوقت أوضحها
الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس أستاذ النظم الاسلامية بجامعة
القاهرة فى مؤلفه القيم " الاسلام والخلافة فى العصر الحديث "
نقد كتاب الاسلام وأصول الحكم . وقد ظهرت ردود علمية قيمة من
علماء أفاضل ومفكرين اسلاميين أمثال فضيلة الشىخ محمد بخيت
المطيعى مفتى الديار المصرية فى كتابه القيم " حقيقة الاسلام
وأصول الحكم " والشيخ محمد الخضر حسين فى كتابه " نقيض الاسلام
وأصول الحكم " وسماحة مفتى الديار التونسية الشىخ محمد الطاهر
بن عاشور فى مؤلفه " نقد علمى لكتاب الاسلام وأصول الحكم " .
وغيرهم من المؤلفين أمثال الدكتور محمد البهى فى كتابه " الفكر
الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى " ، والدكتور عبد الحميد
متولى فى كتابه " مبادئ نظام الحكم فى الاسلام " . وللدكتور
ممدوح حقى نقد وتعليق مفيد ظهر فى طبعة كتاب الاسلام وأصول
الحكم عام ١٩٢٨م منشورات مكتبة الحياة ببيروت . وللاستاذ محمد
عمارة دراسة قيمة ظهرت فى كتاب الاسلام وأصول الحكم دراسة وشائق
عام ١٩٢٢م . الى غير ذلك من الردود والدراسات التى تناولها
مؤلفو كتب أنظمة الحكم والحكومات ، وبينوا فيها آن الاسلام دين
ودولة ، عقيدة ونظام .

الفصل الاول

الاسس التي قامت عليها الحكومة الاسلاميه

في صدر الاسلام

تعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة الى المدينة المنورة ذات أثر حاسم فى انتشار الاسلام وفى تكوين الدولة الاسلامية ، لما ترمز اليه من معان رائعة ، وأهداف سامية ودلالات خالدة . وقد اتخذها المسلمون مبدأ لتاريخهم المجيد .

فهى تعنى نشأة أول دار للاسلام على وجه الأرض ، كما كانت ايذاناً بظهور الدولة الاسلامية الأولى برئاسة النبو صلى الله عليه وسلم بعد أن استكملت عناصرها الأساسية .

١- الانسان

٢- الأرض

٣- الحكومة

فقد استقر المسلمون على أرض المدينة بصورة آمنة تختلف عن مكة ، ولذلك شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورئيس الحكومة النبوية فى وضع قواعد بناء الدولة .

فأسس المسجد أولاً ثم آخى بين المهاجرين والأنصار ثانياً ، وعقد معاهدة مع يهود يثرب باعتبارهم جماعات تقطن حولها . فكانت المدينة هى نقطة الانطلاق للدولة الاسلامية وأول الأسس التى قامت عليها الحكومة .

المسجد

أول عمل قام به الرسول صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة هو إقامة المسجد (١) باعتباره حجر الزاوية ، ومحور التركيز على أعداد الجماعة المسلمة لحمل الأمانة الكبرى - أمانة العقيدة ، وأمانة الخلافة في الأرض باسم هذه العقيدة ، " فالمسجد أعطي الجماعة خصائص الأمة المستخلفة ، وشخصيتها المستقلة بقيمتها ، وشراعتها فهو بحق أول ركيزة في بناء المجتمع الإسلامي تكتسب بها الأمة الصفات التي تمكنها من التمسك بنظام الإسلام عقيدة وسلوكاً. (٢)

وظيفة المسجد في صدر الإسلام

١- (مكان للعبادة)

ان الوظيفة الأولى للمسجد أنه مكان للعبادة فيه يؤدي المسلمون صلواتهم جمعهم وجماعاتهم ، ويقرأون القرآن ، ويذكرون الله (٣) وصدق

(١) انظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٤٩٦ ، العسقلاني :

فتح الباري شرح صحيح البخاري " باب بنيان المسجد " ج ١ ، ص ٣٦٢ .

(٢) أنظر ، الزرقاء : رسالة المسجد في الإسلام " بحث مقدم الى مؤتمر

رسالة المسجد المنعقد برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة عام

١٣٩٥ ، نشر في بحوث المؤتمر في كتاب بعنوان "بحوث مؤتمر رسالة

المسجد " ص ٣٧٠ ، محمد الشاذلي النيفر : المسجد محور النشاط ،

ص ٤٤٣ .

(٣) أنظر أبو الفضل ابن حجر العسقلاني : فتح الباري شرح صحيح

البخاري ، باب بنيان المسجد ج ١ ، ص ٣٦٣ .

الله العظيم حيث يقول " انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله ، فعلى أولئك أن يكونوا من المهتدين". (١)

٢- (أنه مكان اجتماع ، وتجمع وتشاور)

فقد كان المسجد النبوي الشريف مكانا لاجتماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر الاسلام كما كان مكان تجمعهم وتشاورهم ، ففيه عقدت مؤتمراتهم بقيادة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه اتخذ قرار الخروج لاعتراض عير قريش ، كما اتخذ فيه قرار الخروج لملاقاة المشركين بأحد وغير ذلك من القرارات الكثيرة التي صدرت عن حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم من بعث البعث وتشكيل الجيوش واعداد الفزوات وارسال الرسل الى الملوك ورؤساء القبائل داخل الجزيرة وخارجها .

٣- (دار للعلم ، والتعليم ، والتربية)

قامت المساجد في صدر الاسلام وخاصة المسجد النبوي الشريف مقام دور العلم بمراحلها المختلفة في عصرنا الحاضر . فقد كان النبي صلى

(١) الآية ١٨ من سورة التوبة

الله عليه وسلم يعلم أصحابه فى مسجده الشريف كل ما ينزل عليه من قرآن أو وحى سواء تناول ذلك العقائد أو العبادات أو الأخلاقيات أو المعاملات أو الاجتماعيات ، كما كان يأمر صلى الله عليه وسلم كتاب الوحى بكتابة كل ما أنزل عليه من قرآن ، فكم أجاب عليه الصلاة والسلام عن تساؤلات أصحابه فى أمور دينهم ودنياهم ، وكم وجههم صلى الله عليه وسلم الى خير ما يعملون . وفى هذا المسجد رعى الرسول صلى الله عليه وسلم وعلم أفضل جيل عرفته البشرية فكان منهم القادة والعلماء ، والقضاة ، والفقهاء المجتهدون والأمراء العادلون ، الذين حملوا راية الاسلام خفاقة الى جميع أرجاء الدنيا .

ومن المساجد فى صدر الاسلام تخرج الأئوف فى كل علم وفن وارتفع شأن الحضارة الاسلامية حتى سمت على كل الحضارات واحتوتها وسادت الدنيا بأجمعها فكانت الأساس الذى بنى عليه القرب حضارتهم .

٤- (ملجأ ومأوى)

كان المسجد النبوى الشريف يأوى اليه القريب وابن السبيل فيجد المبيت والطعام والشراب بل والكساء فقد كان بالمسجد صفة (١) فى مؤخرته يلجأ اليها من لا دار له ولا أهل ولا مال .

(١) الصفة هى المكان المظلل بالمسجد وكانت فى مؤخرته وبها ينزل أهل الصفة وهم أضياف الله ، وأضياف الاسلام ، لا يأوون الى أهل ، وليست لهم دور ولا مال فكانوا يجدون المأوى والطعام والشراب والكساء ، وكانوا يحتطبون بالنهار ، ويقرأون القرآن ويصلون =

٥- (مكان للتدريب على فنون القتال)

كذلك كان المسجد النبوي الشريف بمثابة معسكر يدرب في ساحته الجنود على فنون القتال واعداد السلاح ، ففي فتح الباري آن الحبش كانوا يلعبون بالحراة (١) والدراق يوم عيد وآن السيدة عائشة رضي الله عنها آحبت آن تراهم وهم يلعبون فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن لها وتوارت وراءه ووضعت رأسها على كتفه حتى قال لها " حسبك " . وكذلك ثبت آن بعض الصحابة كان يعدد القسي ويثقف ويعمل السهام ويعدها في المسجد النبوي الشريف (٢) .

٦- (مستشفى ينقل اليه الجرحى من الجنود)

كان المسجد النبوي الشريف يقوم مقام المستشفيات العسكرية التي ينقل اليها الجرحى والعرضى من الجنود فيمرضون ويدأون ، فقد كان

= بالليل فاذا دعا داعى الجهاد لبوا مسرعين ولم يكونوا عالة ولا كسالى كما زعم بعض الزاعمين ولكنهم ما كانوا يجدون عملا واذا وجدوا فما كان يقوم بكفائتهم ، فكان رسول الرحمة والهدى صلى الله عليه وسلم يطلهم ويتبارى المسلمون في اكرامهم وبرهم . (أنظر العسقلانى : فتح الباري شرح صحيح البخارى ، كتاب الصلاة ، باب نوم الرجال في المسجد ، ج ١ ، ص ٣٦٠ ، رسالة المسجد ، أبحاث مقدمة لمؤتمر رسالة المسجد رابطة العالم الاسلامى مكة المكرمة ١٣٩٥ هـ) .

(١) أنظر ابن حجر العسقلانى : فتح الباري " باب أصحاب الحراة في المسجد " ج ١ ، ص ٣٦٩ .

(٢) أنظر محمود شيت خطاب : الرسالة العسكرية للمسجد ، " بحث مقدم لمؤتمر رسالة المسجد " ، نشر في كتاب بعنوان " بحوث مؤتمر رسالة المسجد " رابطة العالم الاسلامى ١٣٩٥ هـ ، ص ٥١٦ .

بالمسجد خيمة السيدة ربيعة المحابية التي كانت تقوم بتمريض الجرحى وتضميد جروحهم . وكان بالمسجد خيمة أخرى لبنى غفار ، وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تضرب خيمة بالمسجد للصحابي الجليل سعد بن معاذ لما أصيب في أكحله (١) يوم الخندق ليكون قريباً منه فيرعاه ويعوده . (٢)

٢- (المسجد دار للقضاء والصلح)

كان المسجد النبوي الشريف بمثابة دار للقضاء فقد كان يجلس فيه الرسول صلى الله عليه وسلم ويأتى إليه الخصوم ، فيقضى بينهم ، ويفض منازعاتهم أو يصلح بينهم ، وفى الصحيحين وغيرهما من السنن ما يدل على ذلك . (٣)

٣- (المسجد دار للضيافة واستقبال الوفود)

كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم بما تقوم به دور الضيافة فيما بعد ، فقد ثبت أن بعض الوفود التي وفدت على النبي صلى

(١) الأكحل : بفتح الهمزة وسكون الكاف عرق فى الذراع اذا قطع بسبب الموت.

(٢) أنظر العسقلانى : فتح البارى ، " باب الخيمة فى المسجد " ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

(٣) أنظر العسقلانى : فتح البارى ، " باب القضاء واللعان فى المسجد " ، ج ١ ، ص ٣٤٩ .

الله عليه وسلم كانت تبث بالمسجد وذلك كما حدث لما قدم وفد نصارى
نجران ، فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإقامتهم بالمسجد ،
وكل بهم من يرعاهم ، وذلك ليعرفوا الاسلام عمليا قبل أن يلحق اليهم ،
ويدعوا اليه ، وكذلك وفد أناس آخرون على النبي صلى الله عليه وسلم
مسلمين أو راغبين في الاسلام فأقامهم صلى الله عليه وسلم بالمسجد . (١)

٩- (المسجد مكان لإقامة الأسارى)

كان يقوم المسجد النبوى الشريف مقام معسكرات الأسارى فكان يربط
به بعض الأسارى حتى يسلموا ويفدوا وذلك كما فى قصة ثمامة بن أثال
الحنفى لما أرفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بربطه
بسارية بالمسجد وأمرهم بالإحسان اليه ، وقد عرض عليه النبي صلى الله
عليه وسلم الاسلام ثلاثة أيام وهو يأتى ثم أمرهم بإطلاق راحه فأسرته
هذه المعاملة النبوية الكريمة ، فما كان منه الا أن ذهب فاغتسل وعاد
الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمن وحسن إيمانه . (٢) وكان لهذه
المعاملة آثارها البعيدة المدى فى تاريخ الدعوة الاسلامية . فالمسجد
يعد لبنة من اللبنة المهمة فى تشييد صرح الدولة الاسلامية على أساس
من التقوى والرضوان .

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية " الوفود التى جاءت الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم ومكان إقامتهم " ، ج ٢ ، ص ٥٦٠ .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه ، " باب ربط

الأسير وحبسه وجواز المن عليه " ، ج ١٢ ، ص ٨٧ .

الأساس الشانئ (المؤمن أخاة)

قام النبى صلى الله عليه وسلم بعد بناء المسجد النبوى الشريف بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ، فقد تولى بنفسه صلى الله عليه وسلم تنفيذ هذه السياسة النبوية الإسلامية الحكيمة قائلا لهم " تأخيا فى الله أخوين أخوين " (١) .

فأخذ يومئذ بين الأنصار والمهاجرين . واختار صلى الله عليه وسلم عمه حمزة بن عبدالمطلب أخا لزيد بن حارثة ، واختار أبا بكر أخا لخارجة بن زهير واختار عمر بن الخطاب أخا لعثمان بن مالك .

فقضى بذلك على التنافس بينهم وساد المجتمع روح الجماعة والتعاون وعلت الأخوة الإسلامية على أى اعتبار لا فرق بين فرد وفرد فالناس سواسية كأنان المشط لا فضل لأنصارى على مهاجرى ولا لمهاجرى على أنصارى .

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٥٠٨ ، ابن سيد الناس : عيون الأثر فى المغازى والسير ، ج ١ ، ص ١١٩ ، أكرم ضياء العمرى : المجتمع المدنى فى عهد النبوة خصائصه وتنظيماته الأولى ، ص ٧١ ، أحمد إبراهيم الشريف : دولة الرسول فى المدينة ، ص ٨٨ ، محمد عبد المنعم خميس : الإدارة فى صدر الإسلام ، ص ٦٠ ، على منصور : نظم الحكم والإدارة فى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، ص ٢٣٧ ، عبد المتعال الصعدي ، السياسة الإسلامية فى عهد النبوة ، ص ٥٥ ، محمد كرد على : الإدارة الإسلامية فى عز العرب ، ص ١٥ .

واندمج الانتصار والمهاجرون في مجتمع واحد . ولم يكن هذا التآخي بين المهاجرين والانتصار مجرد شعار في كلمة أجروها على ألسنتهم ، وإنما كان حقيقة عملية تتمثل بواقع الحياة في المجتمع الجديد ومدق الله العظيم حيث يقول " والذين تبوأوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة " . (١)

الوثيقة

الأساس الثالث ()

لما اطمأن الرسول صلى الله عليه وسلم الى وحدة المسلمين ببناء المسجد ، والمؤاخاة بين المهاجرين والانتصار أتبع ذلك بعقد معاهدة بين المسلمين واليهود .

فقد ذكر ابن هشام (٢) عن ابن اسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم لم تمض له سوى مدة قليلة في المدينة حتى اجتمع له اسلام عامة أهل المدينة ماعدا أفرادا من قبيلة الأوس . فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا بين المسلمين واليهود عاهدتهم فيه وأقرهم على دينهم

(١) الآية ٩ من سورة الحشر .

(٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٥٠١ .

وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم ، وكان ذلك فى وثيقة نصت عليها
جميع كتب السير وهذا نصها . (١)

(بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من محمد صلى الله عليه
وسلم ، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ، ومن تبعهم ، فلحق
بهم ، وجاهد معهم ، انهم آمة واحدة من دون الناس ، المهاجرون من
قريش على ريعتهم (٢) يتعاقلون بينهم ، وهم يفسدون عانيهم (٣)
بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو عوف على ريعتهم يتعاقلون

(١) أنظر هذا النص كاملا فى :

ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ص ٥٠١ وما بعدها ، ابن كثير :
البداية والنهاية ج ٣ ص ٢٢٤ ، ٢٢٦ وما بعدها ، السهيلي : الروض
الأنف ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ ، ابن سيد الناس : عيون الأشراف فى فنون
المغازى والشمائل والسير ، ج ١ ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، أبى عبيد
القاسم بن سلام : الأموال ص ١٦٦ ، ابن القيم : زاد المعاد فى هدى
خير العباد ، ج ١ ، ص ١٤٧ ، المقرئى : امتاع الأسماع ، ج ١ ، ص ٤٩ ،
محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى
والخلافة الراشدة ، ص ٥٩ وما بعدها ، أكرم ضياء العمرى :
المجتمع المدنى فى عهد النبوة " اعلان دستور المدينة " ص ١١٩ ،
أحمد ابراهيم الشريف : دولة الرسول فى المدينة ، ص ٩٠ ، محمد
سلامه مذكور : معالم الدولة الإسلامية ، ص ١٧٠ ، علل الفاسى :
الفقه الإسلامى ومقارنته بالفقه الأجنبى " الدستور المدنى " ص ٦٦ ،
عون الشريف قاسم : نشأة الدولة الإسلامية على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم " دراسة فى وثائق العهد النبوى " ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٣ ،
عبد الوهاب كلزبة : الشرع الدولى فى عهد الرسول ، ص ٨٨ ، على
يوسف السبكى : نظام الحكم والإدارة فى العهد النبوى والخلافة
الراشدة ، ص ٤٩ ، ٥٠ ، طاهر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة ،
ج ١ ، ص ٣٢ ، ٣٣ ، فتحى عبد الكريم : الدولة والسيادة فى الفقه
الإسلامى " دستور دولة المدينة " ، ص ١٣٢ .

(٢) الربيعة : الحال التى جاء الإسلام وهم عليها .

(٣) العانى : الأسير

معاقلهم (١) الأولى ، كل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو ساعدة على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو الحارث على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو جشم على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو عمرو بن عوف على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو النبيت على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وبنو الأوس على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة منهم تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين ، وأن المؤمنين لا يتركون مفرحا (٢) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل ، وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه ، وأن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيسة (٣) ظلم أو اثم أو عدوان ، أو فساد بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه جميعا ، ولو كان ولد أحدهم ، ولا يقتل مؤمن مؤمنا في كافر ، ولا ينصر كافرا على مؤمن ، وأن ذمة

(١) المعاقل : الديات ، الواحدة معقلة .

(٢) المفرح : المثل بالدين والكثير العيال .

(٣) الدسيسة : العزيمة ، وهي في الأصل ما يخرج من حلق البعير إذا رغا ، وأراد بها هنا : ما ينال عنهم من ظلم .

الله واحدة ، يجير عليهم آدناهم ، وأن المؤمنين بعضهم موالى بعض
دون الناس ، وأنه من تبعنا من يهود فان له النصر والآسوة ، غير
مظلومين ولا متناصرين عليهم ، وإن سلم المؤمنين واحدة ، لا يسالم
مؤمن دون مؤمن فى قتال فى سبيل الله ، الا على سواه وعدل بينهم ،
وان كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضا ، وأن المؤمنين يباي بعضهم
على بعض بما نال دماءهم فى سبيل الله ، وان المؤمنين المتقين على
أحسن هدى وأقومه ، وأنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسا ، ولا يحول
دونه على مؤمن وأنه من اعتبط (١) مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود به
الا أن يرضى ولى المقتول ، وأن المؤمنين عليه كافة ، ولا يحل لهم الا
قيام عليه ، وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما فى هذه الصحيفة ، وامن
بالله واليوم الآخر ، أن ينصر محدشا ولا يؤويه ، وأنه من نصره أو
اواه ، فان عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ولا
عدل ، وانكم مهما اختلفتم فيه من شئ ، فان مرده الى الله عز وجل ،
والى محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن اليهود يتفقون مع المؤمنين
ماداموا محاربين ، وأن يهود بنى عوف أمة من المؤمنين ، لليهود
دينهم ، وللمسلمين دينهم ، مواليتهم وأنفسهم ، الا من ظلم وأثم ،
فانه لا يوتغ (٢) الا نفسه وأهل بيته ، وأن ليهود بنى النجار مثل ما
ليهود بنى عوف ، وان ليهود بنى الحارث مثل ما ليهود بنى عوف ، وان

(١) اعتبطه : أى قتله بلا جناية منه توجب قتله .

(٢) يوتغ : يهلك .

ليهود بنى ساعدة مثل ما لليهود بنى عوف ، وان لليهود بنى جشم مثل ما
 لليهود بنى عوف ، وان لليهود بنى الآوس مثل ما لليهود بنى عوف ، وان
 لليهود بنى ثعلبة مثل ما لليهود بنى عوف ، الا من ظلم وآثم ، فسانه لا
 يوتغ الا نفسه وأهل بيته ، وان جفنة بطن من ثعلبية كأنفسهم ، وان
 لبنى الشطبية مثل ما لليهود بنى عوف ، وان البردون الاثم ، وان
 موالى ثعلبية كأنفسهم وان بطانة (١) يهود كأنفسهم ، وأنه لا يخرج
 منهم أحد الا بادن محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه لا ينحجز على شار
 جرح ، وأنه من فتك فبنفسه وأهل بيته ، الا من ظلم ، وأن الله على
 ابر هذا (٢) . وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم ، وان
 بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح
 والنصيحة والبردون الاثم ، وانه لم يآثم امرؤ بحليفه ، وان النصر
 للمظلوم ، وان اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ، وان
 يشرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة ، وان الجار كالنفس غير مضار ولا
 آثم ، وانه لا تجار حرمه الا بادن أهلها ، وانه ما كان بين أهل هذه
 الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فان مرده الى الله عز وجل ،
 وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان الله على آتقى ما فى
 هذه الصحيفة وآبره ، وانه لا تجار قريش ولا من نصرها ، وان بينهم
 النصر على دهم يشرب ، واذا دعوا الى صلح يصالحونه ويلبسونه فانهم
 يصالحونه ويلبسونه ، وانهم اذا دعوا الى مثل ذلك فانه لهم على

(١) بطانة الرجل : خاصته وأهل بيته .

(٢) على آبر هذا : أى على الرضا به .

المؤمنين ، الا من حارب في الدين ، على كل اناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم ، وان يهود الآوس مواليهم وانفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة ، مع البر المحصن من أهل هذه الصحيفة ، وان البر دون الاثم ، لا يكسب كاسب الا على نفسه ، وان الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره ، وانه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم واثم ، وانه من خرج امن ، ومن قعد امن بالمدينة ، الا من ظلم أو آثم ، وان الله جار لمن بر واتقى ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

(تحليل المعاهدة النبوية)

لكي نفهم هذه الوثيقة التي تعد أول ميثاق (٢) تعاون وعدم اعتداء بين الحكومة النبوية برئاسة سيد الرسل صلى الله عليه وسلم واليهود فلا بد من تحليل هذه الوثيقة ، فقد وضع صلى الله عليه وسلم بهذا التنظيم النبوي الأحكام ، ورسم الخطوط الرئيسية لتنظيم الدولة الجديدة والمجتمع الاسلامي وتنسيق العلاقة بينهما حيث أصبح المسلمون أمة واحدة يؤمنون بآله واحد ويطيعون رئيسا واحدا ويخضعون لقوامر دينية واحدة .

(١) أنظر المرجع السابق .

(٢) أنظر محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الاسلام ، ص ٢٣ ، فتحى

الدرينى : خصائص التشريع الاسلامي في السياسة والحكم ، ص ٣٢٥ .

فقد نمت الصحيفة " أن ذمة الله واحدة يجير على المسلمين
آدناهم ، وان المؤمنين بعضهم موالى بعض من دون الناس " . وهم
متناصرون يشد بعضهم آزر بعض ، ويحمى كل منهم الآخر ، فهم سواسية لا
فرق بين صغير أو كبير ، غنى أو فقير ولكل فرد أن يجير وعلى كافة
المسلمين حماية من يجيره لأنه يجير باسم الاسلام .

ولا ريب أن الجوار كان تقليداً سائداً عند العرب قبل الاسلام وقد
أخضعه الاسلام لتعاليمه التى حلت محل العصبية القبلية .

نمت الصحيفة أن " المؤمنين بعضهم موالى بعض دون الناس " فهم
كتلة واحدة يحمى كل فرد الآخرين ، ويتمتع بحمايتهم ، ويظفر بمعونتهم
إذا كان بحاجة الى هذه المعونة .

وان المؤمنين " لا يتركون مفرحاً بينهم دون أن يعطوه بالمعروف
والقسط بين المؤمنين " .

كما أعلنت الصحيفة أن " المسلمين تتكافأ دماءهم " . فالدية
عليهم واحدة ، بعكس الحال فى الجاهلية ، حيث كانت دية الأفراد تختلف
تبعا لمكانتهم الاجتماعية . (١)

(١) أنظر صالح أحمد العلى : تنظيمات الرسول صلى الله عليه وسلم
الإدارية فى المدينة ، ص ١٠ وما بعدها .

كذلك نصت الصحيفة على وحدة الأمة وتماسكها في موقفها من الجرائم المخلة بالأمن ، " ان المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى أو ابتغى دسيسة ظلم أو اثماً أو عدواناً أو فساداً بين المؤمنين وان أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم " وأنه " لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وأمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً أو يؤويه ، وأنه من نصره أو أواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل " .

فبهذا لا يجوز لأحد أن يوالى المجرم أو يؤازره أو يدافع عنه أو يسعى في تخليصه حتى ولو كان ولده .

ويتبين من هذه النصوص التأكيد الشديد على الروح الجماعية وعلى وجوب اشتراك المسلمين ومساهماتهم جميعاً في صيانة الأمن ومعاقبة المفسد وعدم حمايته ، وبهذا تنبع السلطة التنفيذية من مجتمع المسلمين وحدهم ، ولا يساهم بها غيرهم ، فهم كتلة واحدة ، والسلطة التنفيذية جماعية وهي منهم وليست مفروضة عليهم .

نصت الصحيفة أنه " لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه " وبهذا أقر بقاء الولاء ولكنه منع المؤمنين من مخالفة الموالى دون موافقة أسيادهم ، ومن المعلوم أن مؤسسة الولاء قديمة ، وفيها منافع للمولى وللعشيرة ، فأما المولى فإنه يستطيع ممارسة نشاطه وأعماله بحرية فس

ظل الحماية التى يوفرها الولاء كما أن العشيرة تستفيد من الموالى الذين يزدون فى عددها ويقدمون لها بعض المساعدة .

ولا ريب فى أن روابط الولاء ليست شابتة كرابطة الدم ، ولكن انتقال الولاء من عشيرة الى أخرى يضعف العشيرة الأولى ويقوى الثانية ، الأمر الذى يؤدى الى القلق وعدم الاستقرار والى خلق مشاكل اجتماعية وسياسية وإدارية ، ولذلك منع رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفة المولى دون إذن سيده . (١)

اهتم الرسول صلى الله عليه وسلم بأمر العدالة وتنظيم القضاء وإدارته ، فقد خصصت الصحيفة للقضاء عدداً غير قليل من الأحكام .

ويمكن القول بأن العدالة وتنظيم القضاء كانا من الفياث الرئيسية التى استهدفتهما الوثيقة ، ولا بد أن هذا التأكيد راجع الى ادراك الرسول صلى الله عليه وسلم أهمية العدالة والقضاء لكل مجتمع سليم ، وأن فقدانهما كان من أبرز العيوب فى المجتمع المكى قبل الهجرة ومن أعظم أسباب القلق والاضطراب .

وقد ركزت الصحيفة السلطة القضائية بيد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو يحكم فى الخلافات التى تهدد الأمن وتسبب الاضطراب سواء كان

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ١٢

ذلك بين المسلمين فقط أو بينهم وبين اليهود ، فقد نص في الصحيفة "وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم" . فقد أوجد في هذه المادة سلطة قضائية مركزية يرجع إليها الجميع ، وهي مسألة لها تأثير كبير في خلق الاستقرار والنظام وأن هذه السلطة من الله ، فهي مصطبغة بصبغة قدسية ، كما أن لها قوة تنفيذية ، لأن أوامر الله تعالى واجبة الطاعة ولإزمة التنفيذ ، كما أن أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم من الله وطاعتها واجبة ، فإن اطاعة أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم هي اطاعة لأوامر الله وقد نصت على ذلك كثير من الآيات منها قوله تعالى " من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً " (١) .

ومنها " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم " (٢) .

ولم تقتصر السلطة القضائية على المسلمين فحسب بل شملت المشركين من "قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم" والمقصود بمن "تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم" الأفراد والعشائر التي لم تعتنق الدين

(١) الآية ٨٠ من سورة النساء .

(٢) الآية ٣٣ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم .

الإسلامى من أهل المدينة ، وبذلك أدخلهم ضمن هذه الأحكام الآسامية ، ولم يجبرهم على اعتناق الإسلام . (١)

ولعل الرسول صلى الله عليه وسلم أخذهم بالحسنى ولم يعمل على اقصائهم والتشديد عليهم بل أبقاهم ضمن قبائلهم نظرا الى الأخطار الكبيرة التى قد يتعرضون لها فيما لو انفصلوا عن عشائهم وتجردوا من حمايتها .

ولا بد أن هؤلاء الذين لم يعتنقوا الإسلام أدركوا أنه لابد لهم من الرضوخ لتحكيم الرسول صلى الله عليه وسلم ، خاصة بعد أن أسلمت معظم عشائهم وروؤسائهم فاضطروا أن يبقوا مع عشائهم ، ولا بد أن هذا البقاء سيؤثر عليهم بمر الأيام ويجعلهم يتفهمون الإسلام ويعتبقونه .

أما الخلافات الشخصية ، من زواج وطلاق وميراث فلم يكن اليهود ملزمين بعرضها على الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما أن للرسول صلى الله عليه وسلم الحق اذا عرض عليه اليهود خلافاتهم له أن ينظر فيها أو لا ينظر . (٢)

-
- (١) أنظر صالح أحمد العلى : تنظيمات الرسول صلى الله عليه وسلم الإدارية فى المدينة ، ص ١٣ ، محمد عطية خميس : الشريعة الإسلامية والآداب فى دار الإسلام ، ص ١٢ .
- (٢) قال تعالى " فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين " . الآية ٤٢ من سورة المائدة .

ولا ريب في أن الحكم يتم على أساس العدالة ومبادئ الإسلام. (١)
كذلك اهتمت الصحيفة بأمر الحرب والسلام وما يتمل بهما وخصت لها
عدة نصوص .

ولا ريب في أن الاهتمام بهما أمر طبيعي في تلك الظروف التي كان
فيها الإسلام محاطا بالخصوم والأعداء الذين يريدون القضاء عليه
ويعتمدون في ذلك على القتال حيث كانت حالة الحرب سائدة في الجزيرة
ولم يكن من الممكن إسكات أعداء الإسلام إلا بالقوة التي تمنعهم من
الاعتداء أو التفكير فيه .

إن أحوال الحرب والسلام تتجلى فيها وحدة المدينة كلها
والمساهمين في الصحيفة لا من المؤمنين والمسلمين من أهل قریش وشرى
بل أيضا " ممن تبعهم فلهق بهم " .

" فسلم المؤمنين واحد ، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في
سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم " فلا يمكن أن يشترك بعض أهل
المدينة في الحرب ، ويبقى بعضهم في حالة سلم مع العدو ، والمسلمون
يتعاونون جميعا ويشتركون جميعا في دماء من يقتل منهم في سبيل الله .

(١) قال تعالى " فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما
جاءك من الحق " الآية ٤٨ من سورة المائدة . وقال تعالى " وليحكم
أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الفاسقون " الآية ٤٧ من سورة المائدة . وقال تعالى
" أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون " .
الآية ٥٠ من سورة المائدة .

نصت الصحيفة أيضا على ضمان الحرية الدينية لليهود (لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليتهم وأنفسهم الا من ظلم أو آثم فإنه لا يوتغ الا نفسه وأهل بيته) .

وقد نص أيضا على أن (من تبعنا من يهود فإن له النصر والاثوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم) ، أما الباقيون فقد نص على وجوب مناصرتهم المسلمين في صد الهجمات الموجهة الى المدينة (وان بينهم النصر على من دهم يشرب) . أى أنه حتم عليهم الاشتراك في الحروب الدفاعية عن المدينة . وفي الوثيقة مادة تنص على (أن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم) .

وواضح منها أن على اليهود الوقوف بجانب المسلمين ضد من يحارب المسلمين ، وأن عليهم مساندتهم وتأييدهم وعدم خيانتهم ، ولكن الراجح أنه لم يطلب منهم أن يقاتلوا مع المسلمين ، بل أن يققوا موقف الحياد المشرب بروح التأييد للمسلمين ، والواقع أنه ليس هناك اشارة أو دليل على قتالهم مع المسلمين . (١)

(١) أنظر : صالح أحمد العلي : تنظيمات الرسول صلى الله عليه وسلم الادارية في المدينة ، ص ١٤ ، ١٥ ، حازم عبدالمتعال المعيدى : النظرية الاسلامية في الدولة ، ص ١٩١ وما بعدها .

وفى الصحيفة مادة صريحة تجيز لليهود عدم الاشتراك فى الحروب الدينية الاسلامية " واذا دعوا الى صلح يصلحونه ويلبسونه ، فانهم يصلحونه ويلبسونه وأنهم اذا دعوا الى مثل ذلك قانه لهم على المؤمنين الا من حارب فى الدين " .

وقد وضعت هذه المادة تالية للمواد المتعلقة بالدفاع عن المدينة لذلك يمكن اعتبارها مكملة لها ومرتبطة بها ، وأن الصلح الذى تشير اليه هذه المادة يتعلق بالآخطار التى تهدد المدينة .

والصحيفة تنص على " أنه لا يخرج منهم أحد الا باذن محمد صلى الله عليه وسلم " .

ويظهر أن المقصود بها عدم السماح لليهود باشهار حرب الا باذن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولهذا تأثير كبير فى عدم السماح لهم بمخالفة قریش والواقع أن مادة أخرى فى الصحيفة ذهبت الى أبعد من ذلك فقررت أنه " لا تجار قریش ولا من نصرها " .

وقد نظمت الصحيفة الالتزامات المالية الناجمة عن الحروب التى قد يشترك فيها الفريقان فقد نصت على " أن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين " .

ونمت أيضا " أن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم ". آى أنه اذا أحدثت حرب وشارك فيها اليهود ، فانهم يقومون بدفع ما يحتاجونه من نفقات . ونمت الصحيفة على أن " يشرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة " .

وهذا النص منع الحروب والقتال بين القبائل والعشائر وتشببت للسلم فى المدينة ، فوضع حداً لأقوى عامل فى خلق القلق والانطرابات وما يجره من أمور ، ولا ريب فى أن استعمال كلمة " حرام " قصد منه إعطاء السلم طابعا دينيا ، فيكون اثره أقوى . (١)

ان أمة الاسلام يرتبط أعضاؤها برابطة العقيدة ويشتركون بحقوق وواجبات تعبر عن وحدتهم وتقوى من تماسكهم ، ولكنها ليست جماعة طاغية ، بل تهدف تنسيق حرية الفرد مع مصلحة الجماعة ، وأن وجود الأمة لا يعنى القضاء على كيان الفرد ومكانته ، فالمسؤولية المدنية والأخلاقية والدينية فردية (كل نفس بما كسبت رهينة) . (٢)

وقد أباح الاسلام للفرد حرية العمل ومزاولة المهنة التى يرتشيها ، والتنقل حيث شاء كل ذلك ضمن نطاق الأمة ، اذ لا يجوز له القيام بأعمال تضر بمصلحة الجماعة كما أنه ليست للأمة أن تقيد حرية الفرد صالم تضر بمصلحة المجموع .

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ١٦ (٢) الآية ٢٨ من سورة المدثر .

وقد نصت الصحيفة أنه (لا يكسب كاسب الا على نفسه) ونصت أيضا (أنه لا يآثم امرء بحليفة) . أكدت الصحيفة على أهمية المبادئ الأخلاقية في العلاقات الاجتماعية ، فقد نصت على (أن الله جار لمن بر وانتقى) أي أن الله تعالى يحمي من يبر ويتقى ويتخلق بالأخلاق الفاضلة كما أن الصحيفة أكدت على البر دون الاثم . ويتبين مما ذكر في المعاهدة أن ادارة الرسول صلى الله عليه وسلم في الحكومة النبوية كانت تهدف الى تكوين أمة مترابطة فيما بينها ، للأفراد فيها حرية العمل والتنظيم ، والسلطة المركزية حق الاهتمام بالمدالة والأمن والقضاء وأمور الحرب والسلام ، وعلى أن تكون التقوى والأخلاق الفاضلة الإسلامية أساس أعمالهم وتصرفاتهم . (١)

والآن وبعد أن عرفنا محتويات هذه الوثيقة المعلنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورئيس الحكومة النبوية في شكل تعاهدي بينه وبين

(١) أنظر العلي : تنظيمات الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة ، ص ١٦ ، أنظر تحليل نص الصحيفة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي . لعل على منصور . ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، أحمد إبراهيم الشريف : دولة الرسول في المدينة ، ص ٩٤ وما بعدها . علل الفاسي : الفقه الاسلامي ومقارنته بالفقه الأجنبي ، ص ٧٠ وما بعدها . محمد علي ضاوي : الطريق الى حكم اسلامي ، ص ٩٤ ، ٩٥ . عبد الحى العمراني : الإسلام دين ودولة ونظام ، ص ١٠٠ ، ١٠١ . عبد الوهاب كلزية : الشرع الدولي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ص ٨٧ ، ٨٨ ، على يوسف السبكي : نظام الحكم والادارة في العهد النبوي ، ص ٥٤ ، ٥٦ ، القاسمي : نظام الحكم ، ج ١ ، ص ٣٧ وما بعدها ، فتح عبد الكريم : الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، محمد سليم العوا : في النظام السياسي للدولة الإسلامية ، ص ٤٧ ، ٥٢ .

المؤمنين من جهة ، وبين مختلف الطوائف في المدينة من جهة أخرى ، وخاصة اليهود ، هل نجد فيها شيئاً يتنافس مع مقتضيات النصوص القرآنية والآحاديث النبوية التي تبين أصول الحكم ؟ آليس فيها النموذج الأول للدولة الإسلامية التي ستصبح شاملة لملك كسرى وقيصر؟

لقد أشكل على البعض قيام هذه الوحدة الوفاقية ، فاعتبر أن الأمة في الإسلام ليست مركبة من الأفراد ولكن من الطوائف ، وهو خطأ كبير لأن الأمة المؤمنة قائمة بنفسها وقد تندمج معها طوائف تفشل البقاء على دينها ولا يكرهها الإلام على مفارقتها ، فتمتع بنفس الحقوق الإنسانية والمدنية التي يتمتع بها المؤمنون ، لأن الجميع داخل في ذمة الله وميثاقه .

وإذا أردنا أن نفهم صورة المجتمع المدني كما بناء الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلنستمع لهذه الآية الكريمة : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنا أكرمكم عند الله أتقاكم " . (١)

فهل هناك اعلان دستوري في العالم اشتمل على التصريح بالآخوة البشرية والمساواة في الأمل والمنشأ غير هذا الاعلان القرآني؟

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

وهل هناك تطبيق له أفضل من هذا التطبيق النبوي الذي سوى في الحقوق والواجبات بين المؤمنين وغيرهم فمن حكومة يسوسها ويدبر شونها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؟

ثم لنستمع لهذه الآية الأخرى لتفهم مدلول العهد النبوي قال تعالى " واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب ورحمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه ، قال أقررتم وأخذتم على ذلك إصري ، قالوا أقررنا ، قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين"(١)

فالميثاق مأخوذ على الأنبياء وعلى أممهم طبعاً ، لأنهم تبع لهم وإن لم يصرح بذكرهم . فلما جاء محمد صلى الله عليه وسلم مصدقاً لما مهمم ، وجب أن يؤمن اتباع الأنبياء السابقين بنبوته وأن ينصروه .

وقد اتفق سكان المدينة على اعتباره صلى الله عليه وسلم رسولاً ، وقائداً ، وقاضياً وإن لم يؤمن بعضهم به .

لقد قبلوا رئاسته ، والتزموا بحماية دعوته ، كما التزموا بقبول أحكامه التي لا يمكن أن تخالف مقتضيات شريعته ، فقبل ذلك منهم عليه

(١) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

الصلاة والسلام لأنه لم يبعث عليهم جباراً ، ووفى لهم بوعده ، ووفى المؤمنين والعرب . فأما الذين خانوا من يهود فقد نبذ اليهم بعد ذلك على سوا* . (١)

وبعد :

فمن تحليلنا السابق لهذه الوثيقة النبوية التي عقدت بالمدينة بعد الهجرة نرى المبادئ السياسية الأصلية التي تقوم عليها تنظيمات الدولة الحديثة ، والتي قامت عليها الدولة الإسلامية بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم إدارة وتنظيماً وعدلاً ومساواة وقامت الحكومة النبوية لتطبيق شرع الله الذي أنزله على رسوله للعمل به وتنفيذ أحكامه حتى يرسم طريق الخير لمن بعده من خلفائه وأصحابه وأتباعهم إلى يوم الدين فيسيروا على نهجه ويقتدوا به ليقيموا دين الله كما أمر الله ورسوله في دولة الإسلام ، وصدق الله العظيم حيث يقول :

" الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وآمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور " . (٢)

(١) أنظر غلال الفاسي : مدخل في النظرية العامة لدراسة الفقه الإسلامي ومقارنته بالفقه الأجنبي ، ص ٢٨ ، ٢٩ .
(٢) الآية ٤١ من سورة الحج .

الفصل الثاني

التشريع

رسم القرآن الكريم الخطوط الأساسية لإقامة الدولة ، وأجهزتها. ثم ترك لكل جيل اختيار الأشكال والأساليب والقوالب التي قد تكون أقدر على الوفاء بالأهداف التي أرادها الخالق الحكيم عندما جاء وحيه سبحانه وتعالى بهذه النصوص الكلية .

فالسُّلطات العامة في النظام الأساسي للدولة الإسلامية تمثل عنصر المحافظة والتوازن في النظام .

وتتمثل هذه السلطات في عصرنا الحاضر فيما يلي :

- ١- السلطة التشريعية .
- ٢- السلطة التنفيذية .
- ٣- السلطة القضائية .

السلطة التشريعية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

كانت سلطة التشريع في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم له وحده ، وما كان لأحد غيره من المسلمين سلطة التشريع ، فكان المسلمون إذا عرض لهم حادث أو شجر بينهم خلاف وأرادوا معرفة حكم الله فيه رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكان صلوات الله وسلامه عليه

" المبلغ ، والمشرع ، والمفتي ، والقاضي ، والامام ،
والمفسر " (١) .

وهكذا كانت كل مفاهيم الحكومة السياسية متمثلة في النبي صلى
الله عليه وسلم .

التشريع في العهد النبوي :

سقت الإشارة الى أنه صلى الله عليه وسلم كان المشرع ، والمنفذ ،
والقاضي ، قال الامام القرافي (اعلم أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم هو الامام الأعظم ، والقاضي الأحكم ، والمفتي الأعلم فهو صلى الله
عليه وسلم امام الأئمة وقاضي القضاة وعالم العلماء ، فجميع المناصب
الدينية فوضها الله تعالى اليه في رسالته (٢) . فلا يمكن التحدث عن
السلطات الثلاث متميزة في ذلك الوقت لاجتماعها في يديه الكريمتين صلى
الله عليه وسلم . فاذا اعتبر التنفيذ والقضاء عملاً شخصياً للرسول صلى
الله عليه وسلم فان ذلك ليس الشأن بالنسبة الى التشريع ،

(١) . أنظر القرافي : الفروق ، ج ١ ، ص ٢٠٥ ، عبد الوهاب أبو سليمان :

الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية ، ص ٢١ .

(٢) القرافي : الفروق ، ج ١ ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

ذلك لأن مصدر التشريع الرئيس هو القرآن الكريم الذى هو من عند الله عز وجل لا من عند الرسول صلى الله عليه وسلم ودور الرسول صلى الله عليه وسلم فيه دور المبلغ والمبين عن ربه جل وعلا ، ومن المصادر التى يعتمد عليها التشريع ، بجانب القرآن الكريم السنة النبوية .

فإذا كان القرآن الكريم يتضمن القواعد العامة والمبادئ الاجمالية فكذا السنة المطهرة تتضمن قواعد عامة ومبادئ أساسية موحى بها من قبل الله تبارك وتعالى بالإضافة الى تبين وتوضيح ما جاء فى الكتاب الكريم ، ومن ثم فانه لا يمكن اعتبار منزلة السنة من القرآن بمثابة اللوائح التنفيذية من التشريع العادى . (١)

ولكنها فى الحقيقة مصدر مستقل مفسر لما جاء به القرآن الكريم مسن أحكام ، ومكملا لما لم ينزل فى القرآن من أحكام ، وفى ذلك يقول الله تعالى (وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) . (٢)

(١) عبد الوهاب خلاف : السلطات الثلاث فى الاسلام
 سليمان الطماوى : السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة
 وفى الفكر السياسى الاسلامى ، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .
 (٢) الآية ٤٤ من سورة النحل .

فكان صلى الله عليه وسلم يبين حكم الله فيما نزل من حوادث
ويجيبهم عما سألوا عنه ، تارة بآية أو آيات من القرآن الكريم ينزل
عليه بها الوحي من ربه . وتارة بآقواله وأفعاله التي تصدر عن
اجتهاده ونظره . فمصدر النبي صلى الله عليه وسلم في التشريع وحى
الله له واجتهاده علماً بأنه عليه الصلاة والسلام لا يقر على خطأ فى
اجتهاده . فيثبت بذلك ان التشريع كله من عند الله .

فكان صلوات الله ولامه عليه مشرعاً بما يقول ويفعل " وطريقة
التشريع فى عصره كانت تسير مع الواقع بمعنى أنه اذا عرّض أمر سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم الله فيه باعترابه المرجع
الوحيد للجماعة الاسلامية فيفتيهم بالحكم اذا كان قد نزل فيه قرآن
وقد يتأخر الوحي أحياناً وقد ينزل الوحي ببيان الحكم دون أن يكون
البيان قرآناً بأن يترك للنبي صلى الله عليه وسلم التفسير عنه ،
وهذا ما يسمى بالسنة قولاً أو فعلاً أو تقريراً " (١) .

وقد لا ينزل الوحي بشئ من ذلك فيدرك رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن الله سبحانه وتعالى قد وكل اليه بيان الحكم باجتهاده فى
ضوء ما نزل عليه سابقاً . فان أصاب فى اجتهاده أقره الله عليه وان
أخطأ نبهه الى وجه الخطأ .

(١) أنظر حمد الكيسى ، محمد عباس السامرائى ، مصطفى الزلمى :
المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ("الفقه وأدواره" دور التأسيس
عصر النبي صلى الله عليه وسلم) ، ص ١٠٤ .

أمثلة من اجتهاداته صلى الله عليه وسلم :

ان الناظر في تاريخ التشريع الاسلامي ليرى الكثير من الحوادث التي اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم في الوصول الى حكمها. منها ما أقره الله عليه ومنها ما نبهه الى الطريق الأمثل وبين له وجه الحق والصواب وسأذكر بعضا من اجتهاداته صلى الله عليه وسلم :

١- من هذه الحوادث ما أشار اليه قوله تعالى " ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة، والله عزيز حكيم . لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم " (١) . نزلت هاتان الآيتان في أسارى بدر (٢) وحاصل قصتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم استشار أبا بكر رضي الله عنه في شأنهم فقال يا رسول الله هم بنو العم والعشيرة ، أرى أن تأخذ منهم قدية تكون لنا قوة على الكفار ، وعسى الله أن يهديهم للإسلام ، فقال صلى الله عليه وسلم لعمر : ما ترى يا ابن الخطاب ؟ فقال عمر رضي الله عنه : ما أرى الذي رأى أبو بكر ، ولكنني أرى أن تمكننا فنضرب أعناقهم ، فتمكن علينا من عقيل فيضرب عنقه ، وتمكنني من فلان - نقيب

(١) الآيتان ٦٢ ، ٦٨ من سورة الأنفال.

(٢) أنظر لباب النقول في أسباب النزول على هامش المصحف الشريف.

١٢٧٥ ، الواحدى : أسباب النزول ، ص ١٣٦ .

لعمر - فأضرب عنقه ، فان هؤلاء هم أشعة الكفر وصناديده ، فمال الرسول صلى الله عليه وسلم الى ما قاله أبو بكر ثم قال : أنتم عالة فلا ينفلتن أحد منهم الا بفداء أو ضرب عنق . (١)

وجه الدلالة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم قلب الرأى واستفرغ الوسع فى الوصول الى حكم فى هؤلاء الأسرى ، أيقتلهم كما يشير بذلك عمر رضى الله عنه أم يبقى عليهم ويأخذ منهم الفدية كما يرى أبو بكر رضى الله عنه ، ويصل باجتهاده صلى الله عليه وسلم الى الإبقاء عليهم وأخذ الفدية منهم وبين وجه اجتهاده فى قوله : " أنتم عالة " فقد اختار الفداء لأنه حسب اجتهاده أنفع للمسلمين فهم فى حاجة الى المال.. ولكن الله نبهه الى الحكم الأمثل وهو الاتخا ن فى الأرض والتمكين للدعوة الإسلامية فاذا ما استقرت كان الفداء والمن وهو ما ورد به القرآن بعد . (٢)

فالحكم الذى أصدره النبى صلى الله عليه وسلم فى شأن أسرى بدر كان حكما بالاجتهاد لأنه لو كان بالوحي لما عوتب عليه صلى الله عليه

(١) أنظر حسن أحمد مرعى : الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية ، بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامى الذى عقدته جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية فى الرياض عام ١٣٩٦هـ ونشر ضمن كتاب تحت عنوان " الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية " عام ١٤٠١هـ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) قال تعالى " فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا أشختموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن ليبلوا بعضكم ببعض والذين قتلوا فى سبيل الله فلن يضل أعمالهم " الآية ٤ من سورة محمد

وسلم ولكنه عوتب فهذا يدل على أن حكمه بالاجتهاد . وهو حكم شرعى لأن جواز مفاداة الأسير بالمال وعدم جوازه من أحكام الشرع ومما هو حق لله تعالى وقد شاور فيه أصحابه وعمل فيه بالرأى إلى أن نزل الوحي بخلاف ما رأى . (١)

٢- ومن الحوادث أيضا :

ما أشار إليه قوله تعالى : " عفا الله عنك لم آذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين " . (٢)

آذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التخلف عن الجهاد لمن استأذنه فى ذلك ، قبل أن يتثبت من عذره ويتبين أصادق فى عذره أم كاذب ، فعاتب الله تبارك وتعالى نبيه صلى الله عليه وسلم على تسرعه فى الإذن لهؤلاء . فالإذن بالتخلف يقتضى الإباحة وهو حكم شرعى وقد وصل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى هذا الحكم باجتهاده لأنه لم يكن قد ورد فيه نهى . (٣)

ويبين من هذا أن الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهد وأداه اجتهاده إلى الإذن بالتخلف لمن استأذنه فى ذلك ولعله رأى أن وجود

(١) أنظر أصول السرخسى ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

(٢) الآية ٤٣ من سورة التوبة ، وأنظر الواحدى : أسباب النزول ، ص ١٤١ .

(٣) أنظر الامدى : الأحكام فى أصول الأحكام ، ج ٤ ، ص ١٤٤ .

هو^١ في الجيش فيه اضعاف له . وقد جاء القرآن الكريم مبينا له صدق
 حقه (١) ولكنه كان الأولى أن يتثبت وفي هذا تسليم من الله لنبيه
 وللمسلمين ألا يتسرعوا في الحكم ، فالحكم ثابت بالاجتهاد وهو حكم
 شرعي (٢) .

والخلاصة :

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد اذا انتظر النص وخاف
 فوات الحادثة ، وان اجتهاده محاط بالوحى من كل جوانبه ، وقد أصاب
 النبي صلى الله عليه وسلم في كل اجتهاداته الا القليل منها وقد بين
 له ربه وجه الحق فيها ، وكان هذا منه صلى الله عليه وسلم تعليما
 لآمته في كيفية استنباط الأحكام ، ويقوى عزم المجتهدين من هذه الأمة
 على ولوج باب الاجتهاد . فمصدر التشريع اذن في هذه الفترة الهامة من
 حياة الأمة الاسلامية هو القرآن الكريم والسنة النبوية وما ثبت بطريق
 الاجتهاد وأقره النبي صلى الله عليه وسلم . وتبين للدارس لتلك
 الفترة أن السلطة التشريعية كانت للرسول صلى الله عليه وسلم فمما

(١) يقول تعالى بعد الآية موضوع الاستدلال : " لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ... " والآيات قبلها وبعدها تبين أن وجودهم عنصر
 هدم لا عنصر نصر .

(٢) أنظر حسن أحمد مرعي : الاجتهاد في الشريعة الاسلامية ، ص ٥١ . على
 الخفيف : الاجتهاد في الشريعة الاسلامية ، ص ٢١٥ .

جاء في الكتاب العزيز والسنة المطهرة وأقره النبي صلى الله عليه وسلم كان تشريعاً. (١)

-
- (١) أنظر الشعالبي : الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ، ج ١ ، ص ١٦٧ . ، عبد العظيم شرف الدين ، تاريخ التشريع الاسلامي ص ٠٣١ ، محمد علي السايي : تاريخ الفقه الاسلامي ص ٠١١ ، عبد الوهاب خلافي : السياسة الشرعية ، ص ٠٤٣ ، عبد الرحمن تاج : السياسة الشرعية والفقه الاسلامي ، ص ٠٤٧ ، محمد فاروق النبهان : المدخل للتشريع الاسلامي ، ص ٠٧٧ ، شوقي الساهي : السياسة الشرعية ، ص ٠٨٧ ، محمد رأفت عثمان : رعاية الدولة في الفقه الاسلامي ، ص ٣٦٩ ، ٠٣٧٠ ، محمد البنا : السياسة الشرعية ، ص ٠٨ . نظام الدين عبد الحميد : مفهوم الفقه الاسلامي ، ص ٥٧ . سليمان محمد الطمساوي : السلطات الثلاث ، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ . فتحي رضوان ، من فلسفة التشريع الاسلامي ، ص ٥٩ ، أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح : المدخل لدراسة التشريع الاسلامي ، ص ١٦ ، ٠١٧ ، عبد الكريم زيدان : المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، ص ١٨٤ ، ٠١٨٥ ، أنور العمروسي : التشريع والقضاء في الاسلام ، ص ١٧ وما بعدها . محمد ابن معجوز : محاضرات في المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، ص ٣٤ ، تاريخ التشريع الاسلامي ، ص ١٦ ، محمد مصطفى شلبي : المدخل في التفسير بالفقه الاسلامي ، ص ٧٤ ، ٠٧٥ .

الفصل الثالث

التنفيد

السلطة التنفيذية

ان المراد بأعمال التنفيذ ماعدا التشريع والقضاء ، من سائر الأعمال التى تتطلبها السياسة الإسلامية لشئون المسلمين وتدبير أمورهم ، وتنظيم دولتهم .

وقد كانت سلطة التنفيذ فى الحكومة النبوية لحضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم فى عهده ، كما كان له التشريع ، والقضاء . لأن وظيفته صلى الله عليه وسلم تقتضى أن تكون الشئون الثلاثة " التشريع ، والتنفيذ ، والقضاء " بيده صلى الله عليه وسلم .

فهو رسول يبلغ الناس ما أنزل اليه من ربه ، ويدعوهم الى الإيمان به وراع يسوس من أجابوا دعوته ، ويدبر شئونهم على وفق ما شرع الله ، وهذا التبليغ والتدبير ينظمان التشريع والتنفيذ والقضاء .

فكان صلوات الله وسلامه عليه المنفذ لأوامر الله تبارك وتعالى والمنظم لشئون الدولة الإسلامية .

وقد تجلى هذا التنفيذ فى التنظيم الإدارى للحكومة النبوية والمتمثل فى الإشراف العام على ولايات الدولة المختلفة ، من وزارة ،

أولاً : الاصول التوجيهية لنظام الوزارة

وقد أورد القرن العظيم هذين المعنيين ، فعن المعنى الأول : قال تعالى على لسان موسى عليه السلام " واجعل لى وزيرا من أهلى هارون أخى أشدد به أزرى وأثركه فى أمرى " . (٢) أى يشترك معه فى تدبير أموره وحمل مسئولياته .

(١) أنظر الراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن ، ص ٥٢١ ،
الرازي : مختار الصحاح ، ص ٧١٨ ، الماوردي : الأحكام السلطانية
ص ٢٢ - ٢٩ ، آبي يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٩ ، ٣٠ ،
الماوردي : قوانين الوزارة ، ص ٦١ ، ابن طلحة : العقد الفريد ،
ص ١٤٤ ، ابن رضوان : الشهب اللامعة في السيادة النافعة ، ص ٢٠٤ ،
محمد سلامة مذكور : معالم الدولة الإسلامية ، ص ٣٨٢ .

(٢) الآية ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، من سورة طه .

وعن المعنى الثانى قال تعالى " كلا لا وزير الى ربك يومئذ المستقر " . (١) ، أى لا ملجأ ولا معنم الا الى الله سبحانه وتعالى.

وقد ذكر ابن خلدون فى المقدمة أن الوزارة :

" أم الخطط السلطانية لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة وهى مأخوذة اما من الوزارة وهى المعاونة أو من الوزير وهو الشغل " (٢) . لذلك يمكن تعريف الوزير بأنه رجل ذو خصائص معينة ، وصفات تؤهله لممارسة الحكم ، وحمل مسؤولياته ، فهو يشترك مع الحاكم والحكومة فى تدبير سياسة الدولة . (٣)

الوزير فى الإسلام

ان المتتبع للهيكل التنظيمى لحكومة الرسول صلى الله عليه وسلم يجد أنها حكومة جامعة لكل معانى الحكومة ، وان لم تكن تحمل اسم (الحكومة) ، وان لم يكن لها أعضاء يحملون لقب وزير ، ولكنها كانت تشتمل على أعضاء يعدون أنفسهم مجتدين لعمل الخير والصلاح ، فهى حكومة أهداف انسانية سامية ، لا حكومة مناصب زائفة .

(١) الآية ١١ ، ١٢ من سورة القيامة .

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٣٦ .

(٣) أنظر حسن عبد الحميد عويفه : النظم الاسلامية والمذاهب المعاصرة ، ص ٢٢٨ ، حسن ابراهيم حسن : النظم الاسلامية ، ص ١١٢ ، عبد الحى حسن العمرانى : حكومة الرسول ، ص ٢٤ ، صير العجلانى : عبقرية الاسلام وأصول الحكم ، ص ٢٢٠ .

ولا شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تحيط به جماعة وبطانة من أجلاء الصحابة وأولى السبق في الإسلام يعاونونه ويدبرون الأمور بجانبه ، وكان يثق فيهم ويطمئن اليهم لاخلاصهم ومدقهم ووفائهم ، ولم يكن هؤلاء يحملون لقب الوزراء ، وإن كان عملهم عمل الوزراء .

وقد ألحق لقب الوزير ببعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الملازمين له ، والمتحملين للمسئولية معه ، ففي جامع الترمذي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما من نبي إلا له وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل ، وأما وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر " (١) .

هذا وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وزراء آخرون غير الشيخين رضي الله عنهما ، منهم حمزة ، وجعفر ، وعلى ، والمقداد ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو ذر ، وحذيفة ، وعمار ، وبلال . (٢)

غير أنه عليه الصلاة والسلام كان يخفى أبا بكر ببعض الأمور حتى أن العرب الذين اختلطوا مع الروم والفرس قبل الإسلام ، وعرفوا هذا الاسم

(١) سنن الترمذي ، ج ٥ ، ص ٥١٦ ، حديث رقم ٣٦٨٠

(٢) مسند الإمام أحمد ، ج ١ ، ص ١٤٨ ، عبد الحى الكتانى : التراتيب

الإدارية ، ج ١ ، ص ١٩٠

عنهم ، كانوا يسمون أباً بكر رضى الله عنه وزير النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

ليس لنا أن نفهم من الوزارة النبوية هذه كل معانى الوزارة التى نعرفها فى العصر الحديث ، ولكن الذى يتتبع السيرة النبوية يجد أن أغلب هؤلاء كانوا فى المقام الاستشارى الأول ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد الحرص على الاستشارة برأيهم من جهة وعلى تدريب الأمة وتربيتها على مبدأ الشورى من جهة أخرى ، وأنه لا يمكن الاستغناء عن الانتفاع برأى أولى الأمر.

فالحكومة الإسلامية هى التزام فى الحكم بكتاب الله على معنى أنها تجتهد فى تطبيقه وهى فى هذا التطبيق تخضع لطبيعة الإنسان فى الرأى

(١) أنظر : حسن إبراهيم : النظم الإسلامية ، ص ١١٣ . ، أبى الحسن الخراسانى التلمسانى : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٣٨ . ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ١٩ . ، ابن رضوان : الشهب اللامعة فى السياسة النافعة ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ . ، العمرانى : حكومة الرسول ص ٢٤ . ، أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ٧٤ . ، العجلانى : عبقرية الاسلام وأصول الحكم ، ص ٢٢٠ . ، ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الاسلامى ، ج ١ ، ص ٤٠٩ . ، محمد سلامه مدكور : معالم الدولة الإسلامية ، ص ٢٨٣ . ، محمد عبدالله شبانة : نظام الحكم والادارة فى الدولة الإسلامية ، ص ٩٢ . ، عيد مسعود الجهنى : مجلس الوزراء فى المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والاتجاهات الدستورية المعاصرة ، ص ١٤٣ .

وهي طبيعة الصواب والخطأ ، فهي حكومة انسانية غير معصومة . ولأهمية الوزير في تسيير دفة الحكم ومعاونته للحاكم سن طى الله عليه وسلم سنة المشاورة في أمور الحكم وتنظيم الدولة فقرب منه ومن مجلسه صلى الله عليه وسلم هذه الصفوة المختارة من كبار الصحابة الذين سمو فيما بعد بالوزراء^١ . (١)

وسار على نهجه طى الله عليه وسلم خلفاؤه من بعده ، ففي خلافة أبى بكر كان عمر بمثابة الوزير للخليفة ، فقد كان يوزع الزكاة على مستحقيها ويشرف على بعض الأمور في دولة الصديق رضى الله عنه . وكذلك كان الشأن بالنسبة لأمير المؤمنين ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب مع عمر رضى الله عنه فقد كان يستعين بهما ويستشير بارائيهما ، ويعهد اليهما بالقيام بكثير من أمور الدولة ، والنظر في أحوال الرعية ، وقد كان هؤلاء يقومون بعمل الوزير دون أن يلقبوا به . (٢)

أما في العصر الأموي فقد كانت حكومة بنى أمية تستعين بمن عرفوا من رجال العرب بالحنكة والدهاء وسياسة الأمور وهؤلاء كانوا يقومون

(١) أنظر ايت على : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٦٤ . عيد مسعود الجهنى : مجلس الوزراء^٢ ، ص ١٤٣ وما بعدها .

(٢) أنظر مباحي الصالح : النظم الاسلامية ، ص ٢٩٤ ، عويضة : النظم الاسلامية ، ص ٢٢٩ . محمد سلامه مذكور : معالم الدولة الاسلامية ،

بأعمال الوزراء وان لم يلقبوا بلقب (وزير) رغم شيوع هذا اللقب على بعض السنة الناس في ذلك العهد ، غير أن اللقب أخذ الطابع الرسمي الثابت لمنصب الوزير واختصاصاته في عهد الدولة العباسية . (١)

أ - تعيين العمال : الامارة

سبقت الإشارة الى أن هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم الى المدينة كانت ايذانا بقيام الحكومة النبوية . فقد وضع صلى الله عليه وسلم لهذه الحكومة من النظم ما يكفل استقرارها ويحفظ كيانها . (٢)

من ذلك تعيينه عليه الصلاة والسلام عمالا ينوبون عنه صلى الله عليه وسلم في تصريف شئون البلاد أو الأقاليم التي ولاهم عليها لرعاية مصالحها . وكان عليه الصلاة والسلام يتخير عماله من صالح أهلها ، وأولى الدين والعلم ممن يحسنون العمل فيما يتولون . (٣)

(١) عويضة : النظم الإسلامية ، ص ٢٢٩ ، القاسمي : نظام الحكم في الشريعة ، ج ١ ، ص ٤٢٦ .

(٢) أنظر : عويضة : النظم الإسلامية ، ص ٢٦٢ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٦٠ . محمد كرد علي : الإدارة الإسلامية في عز العرب ، ص ١٢ ، علي علي منصور : نظم الحكم والإدارة ، ص ٢٣١ ، قطب طبليلة : نظام الإدارة في الإسلام ، ص ١٢٠ ، محمد محمد فرغلي : البيئة الإدارية في الجاهلية وصدر الإسلام ، ص ٦٠ ، علي السبكي : نظام الحكم والإدارة ، ص ٦٢ ، ٦٨ .

ب - المراقبة والتوجيه :

كان عليه الصلاة والسلام يراقب عماله ويسأل عن أخبارهم ،
وقد عزل عليه الصلاة والسلام العلاء الحضرمي (١) عامله على البحرين لأن
وفد عبد القيس شكاه ، وولى ابنان بن سعيد مكانه وقال له :

" استوص بعبد القيس خيرا وأكرم سراتهم . (٢)

وكان عليه الصلاة والسلام يحاسب عماله ويستوفى حقوق المسلمين ،
فقد روى مسلم (٣) في صحيحه عن أبي حميد الساعدي " أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الأزد يقال له " ابن اللتبية " (٤)
على صدقات بني سليم فلما جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) هو العلاء بن عبد الله بن عمار الحضرمي ، كان مجلب الدعوة ، وكان
من سادة المهاجرين توفي سنة ٢١ هـ .
أنظر الذهبى : سير أعلام النبلاء ، ج ١ ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ابن
الأثير : أمد الغاية ، ج ٤ ، ص ٧٤ ، ابن حجر : الإصابة ، ج ٢ ،
ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٦٠ ، محمد كرد علي :
الإدارة الإسلامية في عز العرب ، ص ١٢ ، قطب طرابلس : نظام
الإدارة في الإسلام ، ص ١٢٠ ، علي علي منصور : نظم الحكم
والإدارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، ص ٣٣١ ،
الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، أكرم رسلان
ديرانيه : الحكم والإدارة في الإسلام دراسة تحليلية مقارنة ، ص ٧٠ ،
محمد عبد الله شبانه : نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية ،
ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) رواه مسلم عن أبي حميد الساعدي ، أنظر مسلم : صحيح مسلم بشرح
النووي ، " باب تحريم هدايا العمال " ، ج ١٢ ، ص ٢١٨ .

(٤) اللتبية : بضم اللام واسكان التاء نسبة إلى بني لتب قبيلة
معروفة ، واسم ابن اللتبية هذا عبد الله . (أنظر مسلم بشرح
النووي ، ج ١٢ ، ص ٢١٩ .

وحاسبه قال : هذا لكم وهذه هديسة آهديت لى ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال " ما بال عامل أبعته فيقول هذا لكم وهذا آهدى لى أفلا قعد فى بيت آبيه آو فى بيت أمه حتى ينظر آيهدى اليه آم لا ، والذى نفس محمد بيده لا ينال آحد منكم منها شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه بعير له رغاء آو بقرة لها خوار آو شاة يتعمر ، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتى ابطيه ثم قال اللهم هل بلغت مرتين " .

فوظيفة العامل فى الحكومة النبوية لا تقتصر على مجرد التسيير الادارى بل تتعدى ذلك الى أمور كثيرة (١) . فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاة وعمالا كثيرين على جهات مختلفة وذلك حسب احتياج القبائل والمدن فكان أمراؤه ورسله وسعاته عليه الصلاة والسلام يقومون بامامة الناس فى الصلاة وقبض الصدقات وتقريرها وتبليغ أحكام الشرع والحكم بين المتخاصمين وغير ذلك مما يدل على أن نظام الحكومة النبوية كان تاما كافيا بحاجة الحكومة وملائما لعصرها آنذاك .

(١) أنظر عبد الحى العمرانى : حكومة الرسول ، ص ١٤٨ ، محمود حلمى : نظام الحكم الاسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة ، ص ٢٠٣ ، سليمان محمد الطماوى : السلطات الثلاث ، ص ٤٢٥ .

فمن أمراءه صلى الله عليه وسلم الذين استعملهم على بعض الجهات،
عتاب بن أسيد (١) بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس نصبه صلى الله
عليه وسلم أميراً على مكة ، وإقامة الموسم والحج بالمسلمين سنة ٨
هجريّة ووجهه صلى الله عليه وسلم بقوله (تدري على من استعملتك ؟
قال: الله ورسوله أعلم . قال عليه الصلاة والسلام : استعملتك على أهل
الله) (٢) .

فكان رضى الله عنه شديداً على المريب لينا على المؤمنين (٣) .
وقد رتب له صلى الله عليه وسلم كل يوم درهما فقام يخطب ويقول "أيها
الناس أجاج الله كبد من جاع على درهم فقد رزقنى رسول الله صلى الله
عليه وسلم درهما كل يوم ، فليست بى حاجة الى أحد " . وهذا الراتب من
أول ما وضع من الرواتب للعمال (٤) . وقد استمرت إمارته على مكة الى
أن مات يوم وفاة أبى بكر رضى الله عنهما .

(١) هو عتاب بن أسيد الأموى ، أبو عبد الرحمن ، أسلم يوم الفتح ،
وتوفى يوم توفى أبو بكر سنة ١٣ هـ رضى الله عنهما . (أنظر ابن
حجر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٥١ ، ابن الأثير : أسد الفسابة ، ج ٣ ،
ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ابن عبد البر : الاتيعاب ، ج ٣ ، ص ١٠٢٣ ،
١٠٢٤ .

(٢) أنظر ابن سعد : الطبقات ، ج ٥ ، ص ٤٤٦ .
(٣) أنظر ابن الطلاع : أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ٣٣ .
(٤) أنظر محمد بخيت المطيعى : حقيقة الاسلام وأصول الحكم ، ص ١٤٦ ،
محمد كرد على : الإدارة الإسلامية ، ص ١٥ ، على على منصور : نظم
الحكم والإدارة فى الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، ص ٣٣١ ،
الكتانى : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٢٤٠ ، عويضة : النظم
الإسلامية ، ص ٢٦٣ ، القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة ، ج ١ ، ص ٥٦٢ .

ومن أمرائه الذين استعملهم عليه الصلاة والسلام سعد بن عبادة سيد
الخزرج (١). فقد استخلفه على المدينة حين خرج إلى غزوة الأبواء في
السنة الثانية من الهجرة ، فكان استخلافه على المدينة للإمامة في
الصلاة ورعاية شؤونهم اليومية. (٢)

وولى رسول الله صلى الله عليه وسلم على إمارة البحرين العلاء بن
الخرمى ، وكتب إليه صلى الله عليه وسلم كتاباً طويلاً جاء فيه : (٣)

(بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد ابن عبد الله النبي
الأمي القرشي الهاشمي رسول الله ونبيه إلى خلقه كافة للعلاء بن
الخرمى ومن معه من المسلمين . عهداً عهداً اليكم اتقوا الله أيها
المسلمون ما استطعتم فاني بعثت عليكم العلاء بن الخرمى ، وأمرته
أن يتقى الله وحده لا شريك له ويلين لكم الجناح ، ويحكم بينكم وبين
من لقي من الناس بما أنزل الله عز وجل في كتابه من العدل). (٤) .

-
- (١) أنظر ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ٨٠ ، السبكي : نظام
الحكم والإدارة في العهد النبوي ، ص ٦٨ .
(٢) أنظر ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ٨٠ ، ظافر القاسمي :
نظام الحكم في الشريعة (الحياة الدستورية) ، ج ١ ، ص ٤٨٤ .
(٣) تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٩٧ ، ابن الأثير : أسد الغابة ، ج ٤ ،
ص ٧٤ ، ابن حجر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ابن الطلاع :
أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، محمد ضياء
الرحمن الأعظمي : قضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : مجلة
رابطة العالم الإسلامي ، السنة السادسة عشرة ، محرم ١٣٩٨ هـ /
ديسمبر ١٩٧٧ م ، ص ٧٩ .

(٤) والكتاب يشتمل على فوائد جمعة من الأحكام الشرعية والتوجيهات
النبوية لخير الدنيا والآخرة . (أنظر ابن الطلاع : أقضية رسول
الله صلى الله عليه وسلم) ، ص ٢٩ .

ولما فرضت الصدقة وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأمر يقتضى جبايتها ممن يجب عليهم آداؤها ، فبعث صلى الله عليه وسلم أمراءه وعماله لجبايتها ، روى الطبرى (١) (أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث أمراءه وعماله على الصدقات ، على كل ما أوطأ الاسلام من البلدان : فبعث من المهاجرين أبى أمية بن المغيرة الى صنعاء فخرج عليه العنسى وهو بها ،

وبعث زياد بن لبيد الى حضرموت .

وبعث عدى بن حاتم على صدقه طرأ وآسد .

وبعد مالك بن نويرة على صدقات بني حنظلة .

وفرق صدقة بنى سعد على رجلين منهم .

وبعث العلاء بن الحضرمى على البحرين .

وبعث على بن أبى طالب رض الله عنه الى نجران ليجمع صدقاتهم ،

ويقدم عليه بجزيتهم) .

ومن أمرائه الذين أوفدهم وأمرهم باذان بن ساسان أمره صلى الله عليه وسلم على أهل اليمن كلها بعد موت كسرى فهو أول أمير فى الاسلام على اليمن ، وأول من أسلم من ملوك العجم ، وأمر صلى الله عليه وسلم شهر بن باذان على صنعاء وأعمالها بعد موت أبيه باذان ، وأمر صلى

(١) الطبرى ، ج ٣ ، ص ١٤٧ ، تاريخ خليفة بن خياط ، ص ٩٦ ،
القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الاسلامى ، ج ١ ، ص ٤٨٢ ،
السبكي : نظام الحكم والادارة ، ص ٦٨ .

الله عليه وسلم خالد بن القاص على صنعاء بعد مقتل شهر بن باذان ،
 وولى رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجر بن أبي أمية المخزومي
 على كنده والصدق وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسر
 اليها ، فاختاره أبو بكر رضى الله عنه لقتال المرتدين ، وولى زياد
 بن أمية الأنصاري على حضرموت ، وولى أبو موسى الأشعري على زبيد وعدل
 وزمعة والساحل ، وولى أبو سفيان على نجران ، وولى يزيد بن أبي سفيان
 على تيمنا ، وولى عمرو بن القاص على عمان وأعمالها . (١)

منه

الكتاب

-
- (١) أنظر هو لا وغيرهم . الطبرى : الأمم والملوك ، ج ٣ ، ص ١٤٧ ،
 ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٦٠٠ ، ابن القيم : زاد
 المعاد فى هدى خير العباد ، ج ١ ، ص ٦٤ ، قدامه بن جعفر :
 الخراج وصناعة الكتابة ، ص ٢٧٥ ، شرح وتعليق محمد حسين
 الزبيدي . ابن حبيب البغدادي : المحبر ، ص ١٢٦ ، أبو فارس :
 النظام السياسي فى الاسلام ، ص ١٤٤ ، القاسمى : نظام الحكم ،
 ج ١ ، ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٤٠ .

ومن الولاة الذين وجههم الى أهل اليمن عمر بن حزم وكتب له عليه
الملاة والسلام كتابا تضمن وصايا ، وتشريعات ، وتوجيهات نافعة لخيرى
الدنيا والآخرة ، ولأهميته وجدنا من الواجب علينا أن ننقله كنموذج
من النماذج النبوية التوجيهية للأمر^١ والولاة والعمال.

" نص العهد "

بسم الله الرحمن الرحيم

- (١) هذا بيان من الله ورسوله " يا أيها الذين آمنوا أوفوا
بالعقود"^(١). عهد محمد النبي رسول الله ، لعمر بن حزم حين بعثه
الى اليمن .
- (٢) أمره بتقوى الله فى أمره كله فان الله مع الذين اتقوا والذين
هم محسنون .^(٢)

(١) الآية ١ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٨ من سورة النحل .

(٣) وأمره أن يأخذ بالحق كما أمره الله .

(٤) وأن يبشر الناس بالخير ، ويأمرهم به ، ويعلم الناس القرآن ويفقههم فيه ، وينهى الناس فلا يمس القرآن انسان الا وهو طاهر .

(٥) ويخبر الناس بالذى لهم والذى عليهم .

(٦) ويلين للناس فى الحق ، ويشدد عليهم فى الظلم ، فان الله كره الظلم ونهى عنه فقال : (ألا لعنة الله على الظالمين) (١)

(٧) ويبشر الناس بالجنة ويعملها ، وينذر الناس النار وعملها .

(٨) ويستألف الناس حتى يفقهوا فى الدين ، ويعلم الناس معالم الحج وسنته ، وفريضته وما أمر الله به ، والحج الأكبر الحج الأكبر والحج الأصغر هو العمرة .

(٩) وينهى الناس أن يملأ أحد فى ثوب واحد مغير ، الا أن يكون ثوبا يشنى طرفيه على عاتقيه ، وينهى أن يحتبى (٢) أحد فى ثوب يفضى بفرجه الى السماء .

(١٠) وينهى أن يعقص أحد شعر رأسه فى قفاه .

(١) الآية ١٨ من سورة هود .

(٢) الاحتباء : هو أن يضم الانسان رجله الى بطنه بثوب يجمعهما مع ظهره ، ويشدهما عليه وانما نهى عنه لأنه اذا لم يكن عليه الا ثوب واحد ، ربما تحرك ، أو زال الثوب عنه فتبدو عورته .

- (١١) وينهى اذا كان بين الناس هييج (١) عن الدعاء الى القبائل والعشائر ، وليكن دعواهم الى الله وحده لا شريك له ، فمن لم يدع الى الله ودعا الى القبائل والعشائر فليقطفوا (٢) بالسيف حتى يكون دعواهم الى الله وحده لا شريك له .
- (١٢) ويأمر الناس باسباغ الوضوء : وجوههم وأيديهم الى المرافق ، وأرجلهم الى الكعبين ، ويمسحون برؤوسهم كما أمرهم الله .
- (١٣) ويأمر بالصلاة لوقتها ، واتمام الركوع والخشوع ، وأن يفلس بالصبح ويهجر بالهاجرة حين تميل الشمس ، وصلاة العصر والشمس فى الأرض مدبرة ، والمغرب حين يقبل الليل ولا تؤخر حتى تبدو النجوم فى السماء ، والعشاء أول الليل.
- (١٤) ويأمر بالسعى الى الجمعة اذا نودى لها، والفصل عند الرواح اليها .
- (١٥) وأمره أن يأخذ من المفانم خمس الله .
- (١٦) وما كتب على المؤمنين فى الصدقة : من العقار عشر ما سقت العين وسقت السماء وعلى ما سقى الغرب نصف العشر .
- (١٧) وفى كل عشر من الابل شاتان ، وفى كل عشرين أربع شياه .
- (١٨) وفى كل أربعين من البقر بقرة ، وفى كل ثلاثين من البقر تبع : جذع أو جذعة .

(١) المهيج : اسم للحرب .

(٢) القطف : القطع .

- (١٩) وفي كل أربعين من الغنم سائمة وحدها شاة .
- (٢٠) فأنها فريضة الله التي اقترضى على المؤمنين في الصدقة ، فمن زاد خيراً فهو خير له .
- (٢١) وأنه من أسلم من يهودى أو نصرانى اسلاماً خالصاً من نفسه ودان بدين الاسلام فأنه من المؤمنين ، له مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم ومن كان على نصرانيته أو يهوديته فأنه لا يرد عنها . وعلى كل حالم ذكر أو أنثى حراً أو عبداً - دينار واثني عشر عرسه ثياباً .
- (٢٢) فمن أدى ذلك فإن له ذمة الله وذمة رسوله ، ومن منع ذلك فأنه عدو لله ولرسوله وللمؤمنين جميعاً " . (١) ١٠هـ

انه لعمرى كتاب يجمع فوائد جمّة من الأحكام الشرعية ، والتشريعات الالهية ، والتوجيهات النبوية والنظم الادارية التي أمر بها المصطفى صلى الله عليه وسلم عاملة على اليمن ، وفيها بيان لوظائف العامل وسياسة الرعية وهى نوع من التنظيم الادارى لأمر الامارات النبوية .

(١) أنظر العهد فى : ابن هشام : السيرة النبوية ج ٢ ، ص ٥٩٤ ، سنن النسائى بشرح الحافظ السيوطى وحاشية السندى ، ج ٨ ، ص ٥٥٨ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى ، ص ٢٠٦ وما بعدها الوثيقة رقم ١٠٥ ، موطأ مالك ، ص ٢٢٦ " أبواب الديات " . ، عون الشريف قاسم : نشأة الدولة الاسلامية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دراسة فى وثائق العهد النبوى ، ص ٣٢٠ . ، ظافر القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة ، ج ١ ، ص ٥٢٩ ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

ثالثا : نظام الأمن العام في العصر العباسي

لما كانت مهمة السلطة التنفيذية تتجلى في التنظيم الإداري المتمثل في الإشراف العام على قطاعات الدولة المختلفة وتنفيذ السياسة الداخلية كان لابد من وجود جهاز لحفظ الأمن واستتباب النظام وهو الشرطة : (١)

في العصر العباسي

طائفة من أعوان الولاة أو هم الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو والي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة

(١) الشرط بالتحريك العلامة والجمع اشراط ، وأشرط فلان نفسه لكذا وكذا : أعلمها وأعدها ومنه سمي الشرط . لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها ، الواحد شرطى ، وشرطة قال الزبيدي : "الشرطة طائفة من أعوان الولاة معروفة " . وفي الحديث عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير . (أنظر ابن حجر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ج ١٣ ، ص ١٣٣ ، القسطلاني : ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، ج ١٠ ، ص ٢٢٧ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٢٩٢) .

وروى الإمام أحمد - من عدة طريق - أن عليا رضى الله عنه بعث عامل شرطته ، فقال له " أتدرى على ما أبعثك ؟ على ما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنت كل تمثال (يعنى صورة) وأن أسوى كل قبر " . (أنظر مسند الإمام أحمد ، ج ١ ، ص ١٥٠ ، ورواه مسلم في صحيحه بلفظ يقرب من هذا ذكر فيه اسم صاحب الشرطة وهو " أبو الهياج الأسدي " أنظر صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٧ ، ص ٣٦) .

فالشرطة هم الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو والي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين . (أنظر الزبيدي : تاج العروس ، ج ٥ ، ص ١٦٧) .

والمفسدين وما الى ذلك من الأعمال الادارية التى تكفل سلامة الرعية
وطمأنينتها.

ب - كثر - كثر - كثر " العن " كثر

عرفت الحكومة النبوية منذ نشأتها فى المدينة على يد صاحب
الرسالة ورئيس الحكومة صلى الله عليه وسلم جهازا لحفظ الأمن يتناسب
مع تلك الفترة الزمنية البسيطة ثم تدرج شيئا فشيئا وتطور من حيث
الاسم والعدد والعدة والمهام بتطور المجتمعات واختلاف البيئات.

وهذا الجهاز يقطع النظر عن اسمه يعد اسلاميا سواء وجد ما
يمثله أو يقاربه عند الأمم الأخرى حاضرا أو ماضيا أو لم يوجد ، ما
دام نابعا من مجتمع اسلامى وفرعا من تنظيم حكومته ، ومطبقا
لقانونه (١).

والمطلع على تنظيمات حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم يجد أن
نظام الشرطة أو ما يسمى فى ذلك العهد " بالعن " قد وجدت نواته فى
عهده عليه الصلاة والسلام .

(١) أنظر محمد الشريف الرحمونى : نظام الشرطة فى الاسلام الى آواخر
القرن الرابع الهجرى ، ص ٤٨ .

وقد تجلت نواة الشرطة في احداثه صلى الله عليه وسلم نظام العس وهي مهمة شرطية يتولى بعض رجاله صلى الله عليه وسلم القيام بها ، فقد روى أنه عليه الصلاة والسلام اتخذ رجالا يعسونه بالمدينة ويحرسون الناس ويتبعون أهل الريب والفساق وكل من يريد افساد أمن المدينة ، فعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : " كانت غزوة بدر وأنا ابن ثلاث عشرة سنة فلم أخرج ، وكانت غزوة أحد وأنا ابن أربع عشرة فخرجت فلما دنا مني النبي صلى الله عليه وسلم استمغرنى وردنى وخلفنى فى حرس المدينة فى نفر منهم أوس بن ثابت الأنصارى وأوس بن عرابه ورافع بن خديج " . (١)

وقيل اتخذ الرسول صلى الله عليه وسلم على رأس هؤلاء بديلا بن ورقاء حاربا للمدينة وصاحب عس لها . (٢)

وكان جماعة من الصحابة يحرسون رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه خوفا عليه ، منهم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه حرسه بالمدينة فقد روى الترمذى عن عائشة رضي الله عنها قالت (سهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد مقدمه المدينة ليلة فقتال : ليت رجلا يحرسنا الليلة فبينما نحن كذلك اذ سمعنا خشخشة السلاح ، فقال من هذا ؟ قال

(١) أنظر العسقلانى : الاصابة ، ج ١ ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) الكتانى : السرايب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٩٣ .

سعد بن أبي وقاص ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء بك؟ قال سعد : وقع في نفسي خوف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فجئت آخره فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

وحرسه صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ يوم بدر حين نام في العريش ، ومحمد بن مسلمة حرسه يوم أحد ، والزبير بن العوام حرسه يوم الخندق ، وعبادة بن بشير كان صاحب حرسه بتبوك (٢)٠٠ ، الى أن نزل قوله تعالى " والله يعصمك من الناس " (٣) فخرج عليه الصلاة والسلام على الناس فأخبرهم وصرف الحرس (٤)٠ وذكر الإمام ابن القيم أن قيس ابن سعد بن عبادة الانتصاري كان من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير (٥)٠

وقد عاش قيس رضي الله عنه الى أن شهد خطة الشرطة (ولاية الشرطة) تتميز عن غيرها تدريجيا ورأى ما يسند الى صاحب الشرطة من المهام بعد تطوير المرافق الادارية فشبه من مضى بمن وجد فكأنه يقول:

-
- (١) الترمذي : سنن الترمذي ، كتاب المناقب "باب مناقب سعد بن أبي وقاص" ، ج ٥ ، ص ٦٥٠ .
- (٢) ابن القيم : زاد المعاد ، ج ١ ، ص ٦٥ .
- (٣) الآية ٦٧ من سورة المائدة .
- (٤) ابن القيم : زاد المعاد ، ج ١ ، ص ٦٥ .
- (٥) ابن القيم : زاد المعاد ، ج ١ ، ص ٦٥ ، أنظر سيدي محمد المرير: الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

" ان من نسميه اليوم صاحب الشرطة كنا نسميه على عهده صلى الله عليه وسلم صاحب العس أو الحرس " . (١)

قال المقرري (٢) متحدثا عن الولاية : وهي التي يسميها السلف الشرطة ، وبعضهم يقول : صاحب العس ، وفي قول على كرم الله وجهه لصاحب شرطته أبي الهياج الأسدي " أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبرا مشرقا إلا سويته " . (٣)

ما يفيد أنه رضى الله عنه كان هو الآخر من النبي صلى الله عليه وسلم بمشابة صاحب شرطته منه ، وأنه ينفذ للنبي صلى الله عليه وسلم ما كان ينفذه صاحب الشرطة للخليفة . (٤)

وقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلف جماعة من الصحابة بأقامة الحدود وهي من أبرز مهمات صاحب الشرطة ، وقد جعلها لقوم منهم على بن أبي طالب ، ومحمد بن مسلمة . (٥)

(١) محمد الشريف الرحموني : نظام الشرطة في الاسلام الى آواخر القرن الرابع الهجري ، ص ٥٢ .

(٢) المقرري : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

(٣) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٧ ، ص ٣٦ ، محمد بن خلف بن حيان : أخبار القضاة ، ج ٣ ، ص ١١ .

(٤) الرحموني : نظام الشرطة في الاسلام ، ص ٥٢ .

(٥) ابن القيم : زاد المعاد ، ج ١ ، ص ٦٥ ، الكتاني : الشرائب الادارية ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

واستمر العمل بنظام العس في حكومة الخلفاء الراشدين ، ففي عهد الخليفة الأول أبي بكر رضي الله تعالى عنه كان أول من كسلف بهذه المهمة عبد الله بن مسعود ، قال المقرئ (١) : وأول من عس بالليل عبد الله بن مسعود ، أمره أبو بكر الصديق بعس المدينة .

وفي الشرائب الإدارية : " أن أبا بكر أمر عبد الله بن مسعود بالعس في الليل والارتباء بالنهار ، وفيها أيضا أن من تولى العس زمن أبي بكر وعمر بن الخطاب عبد الله بن مسعود " (٢) .

وأخرج أبو داود في سننه عن الأعمش عن زيد قال " أتى عبد الله بن مسعود فقيل له : هذا فلان تقطر لحيته خمرا ، فقال عبد الله : أنا قد نهينا عن التجسس ولكن أن يظهر لنا شئ نأخذ به " (٣) .

محملي

وهذا الحديث . . . التكليف العس بالمدينة لابن مسعود رضي الله عنه ، وصريح في منع صاحب الشرطة وأعوانه من التجسس على الناس وهتك أستارهم وكشف أسرارهم .

(١) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

(٢) الكتاني : الشرائب الإدارية ، ج ١ ، ص ٢٩٣ .

(٣) أبي داود : سنن أبي داود ، كتاب الأدب " باب في النهي عن التجسس " ج ٢ ، ص ٥٧٠ ، أنظر القاسم بن رضوان : الشهب اللمعة في السياحة النافعة ، ص ٣٢٨ .

وتطور نظام العس في عهد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فتولى العس بنفسه وأكثر من الطواف بأنهج المدينة وأزقتها وفواحيها مستعينا ببعض أصحابه الأخيار منهم مولاة أسلم ، وعبدالرحمن بن عوف ، ومحمد بن مسلمة . (١)

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان تغيرت أوضاع الأمن واضطربت شيئا فشيئا الأمر الذي دعا الخليفة رضي الله عنه الى الاهتمام والعناية بجهاز الأمن وتقويته في عاصمة الاسلام ، وأطلق عليه كلمة الشرطة بدل العس ، وعين على هذا الجهاز الهام الصحابي الجليل المهاجر بن قنفذ التيمي القرشي . (٢)

وفي عهد الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه تطورت الشرطة حتى أصبحت من الأجهزة الهامة التي لا يتولاها الا عليا القوم ، وتغير لقب متوليها فأصبح : صاحب الشرطة بعد أن كان : رئيس الشرطة . (٣)

-
- (١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ ، أنظر المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣
- (٢) الصقلاني : الاصابة ، ج ٣ ، ص ٤٤٥
- (٣) الرحموني : الشرطة في الاسلام ، ص ٦٠ ، حسن عويضة : النظم الاسلامية ، ص ٢٦٨ ، صبحي الصالح : النظم الاسلامية ، ص ٣٣٣ ، حسن ابراهيم : النظم الاسلامية ، ص ٢١٧ ، سيدي محمد المرير : الأبحاث السامية في المحاكم الاسلامية ، ج ٢ ، ص ٦٠ ، محمد بن معجوز : محاضرات في المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، ص ٢١٧

وخلاصة القول :

آن نظام العس الذي ظهر فسن عهد الحكومة النبوية يعتبر النواة الأولى لنظام الشرطة في الدولة الإسلامية ، وقد اتسع هذا النظام وتطور تبعاً لتوسع الدولة الإسلامية فأصبح يشمل ، العس ، واقامة الحدود ، والتعازير والاشراف على تنفيذ السياسة الداخلية ، وغير ذلك مما كان موزعاً في عهد حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم بين عدد من الأتوان (١) .

(١) أنظر : محمد بخيت المطيعي : حقيقة الاسلام وأصول الحكم ، ص ١٥٦ ، أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٧٧ ، عويضة : النظم الإسلامية ، ص ٢٦٨ ، أنور الرفاعي : النظم الإسلامية ، ص ٩٨ ، صبحي الصالح : النظم الإسلامية ، ص ٣٣٣ ، صن ابراهيم : النظم الإسلامية ، ص ٢١٧ ، سيدى محمد المير : الأبحاث العامة في المحاكم الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٥٧ ، محمود عرنوس : القضاء فسن الاسلام ، ص ٢٦ ، محمد بن معجوز : محاضرات في المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، " ولاية الشرطة " ، ص ٢١٧ ، على يوسف السبكي : نظام الحكم والإدارة في العهد النبوى ، ص ٦٩ ، عزت حسنين : النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

ج - الحبس في الحكومة النبوية : (١)

عرف ^{الحبس} الحبس في الحكومة النبوية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنه لم تكن له دور خاصة ، فيروى أن أناسا من أهل الحجاز اقتتلوا فقتلوا بينهم قتيلا فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم (٢) .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في تهمة (٣) . وعن الهرماس بن حبيب العنبري عن أبيه عن جده أنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بفريم لى ، فقال لى : الزمه ، ثم قال : يا أخا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك (٤) .

وروى مسلم في صحيحه عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول : "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل

(١) جاء في تبصرة الحكام لابن فرحون أن الإمام ابن القيم قال " اعلم أن الحبس الشرعى ليس هو السجن فى مكان ضيق وانما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه حيث شاء سواء كان فى بيت أو مسجد تبصرة الحكام ، ج ٢ ، ص ٣١٥ ، عبد العزيز عامر : التعزير فى الشريعة الإسلامية ، ص ٢٩٥ .

(٢) السمنانى : روضة القضاة وطريق النجاة ، ج ١ ، ص ١٢٧ ، عامر : التعزير ، ص ٢٩٥ .

(٣) الترمذى : سنن الترمذى ، " كتاب الديات " باب ما جاء فى الحبس فى التهمة ، ج ٦ ، ص ١٨٧ ، أبى داود : سنن أبى داود ، " كتاب الأقضية " ج ٢ ، ص ٢٨٢ ، ابن القيم : الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية ، ص ١٠٢ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ٢ ، ص ٣١٦ .

(٤) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، كتاب الصدقات " باب الحبس فى الدين والملازمة " ، ج ٢ ، ص ٨١١ ، أبى داود : سنن أبى داود ، كتاب الأقضية ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ .

من بنى حنيفة يقال له : شمامه بن أشال ، فربطوه بسارية من سوارى
المسجد . (١)

هذا ولم تكن التنظيمات الادارية فى حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم تسجن النساء مع الرجال بل كانت لهن بعض الأماكن البعيدة عن أماكن الرجال ، فيذكر أن النبى صلى الله عليه وسلم سجن ابنة حاتم الطائى فى حصيره بباب المسجد كانت النساء تحبسن فيها . (٢)

-
- (١) مسلم : صحيح مسلم ، باب ربط الأسير وحبه والمن عليه ، ج ١٢ ، ص ٨٧ ، أنظر الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٩٥ ، عودة : التشريع الجنائى الاسلامى ، ج ١ ، ص ٦٩٧ .
- (٢) أنظر ابن رضوان : الشهب الالامعة فى السياسة النافعة ص ٣٥٩ ، السبكى : نظام الحكم والادارة ، ص ٦٩ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ٥٤ .

X . X . X . X . X . X . X . X . X . X . X

الحسبة (١)

لقد وصف الله تبارك وتعالى نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بأنه
حريص على أمته يعز عليه كل أمر فيه مشقة وعنت لهم ، ويرشدهم صلى
الله عليه وسلم دائماً إلى النفع الدنيوي والأخروي ، قال تعالى " لقد
جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين
رؤوف رحيم " (٢) .

وقال تعالى " الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه
مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن
المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم أصرهم
والأغلال التي كانت عليهم " (٣) الآية

ولما كانت الحسبة هي أمر بالمعروف ونهي عن المنكر ففقد
بإشرافنا نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله (٤) . قال تعالى

(١) الحسبة لغة اسم من الاحتساب وهو ادخار الأجر والشواب عند الله
تعالى ، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله احتسابه لأن له حينئذ
أن يعتد عمله ، أنظر لسان العرب .

(٢) الآية ١٢٩ من سورة التوبة .

(٣) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف .

(٤) أنظر إبراهيم دسوقي الشهاوي : الحسبة في الإسلام ، ص ١٠٣ .

" ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون " (١)

ولذلك فان " الأمر بالمعروف اذا ظهر تركه والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله هو الحسبة بعينها ، وهو جزء من المدلول الشرعى لخطتها ، لأن الحسبة فى عرف الشرع من الخطط الدينية والكلمات الجامعة للأمر بالمعروف اذا أهمله الناس والنهي عن المنكر اذا انتشر بينهم " (٢)

اختصاصات المحتسب :

تنحصر اختصاصات والى الحسبة - أصالة فى الأمر بكل معروف ظهر تركه ، والنهي عن كل منكر ظهر فعله سواء كان ذلك متعلقا بحقوق الله تعالى أو بحقوق العباد ، أو بالحقوق المشتركة بين الله تعالى وبين عباده . (٣)

ولكن بالرجوع الى اختصاص الولايات فى الاسلام نرى فيها الزيادة عن أصلها أو النقص . فليست محدودة فى كل الأوقات ولا فى كل عهد وذلك

-
- (١) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .
 (٢) أنظر موسى لقبال : الحسبة المذهبية ، ص ٢٠ ، عبد الرحمن بن زيدان : العز والصولة فى معالم نظم الدولة ، ج ٢ ، ص ٦١ .
 (٣) الشهاوى : الحسبة فى الاسلام ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

راجع الى نظر الحاكم فيمن يريد أن يوليه أمرا من الأمور . فقد يغم
الى بعضهم أمرا ليس من اختصاصه أصالة ، لما يتميز به من الذكاء
والفطنة ، والعلم .

غير أن المشتهر من اختصاصات متولى الحسبة (مراقبة تطبيق
مبادئ الشرع تطبيقا سليما وكشف المخالفات ، وانزال العقوبة
المناسبة بالمخالفين وفي اطار مهمته هذه يراقب سير الحياة التجارية
والمناعية والمعايير وأنواع التفش ، ويجبر المدين المماطل على تسديد
دينه عند اليسار . ويلزم المسلمين بالتزام حياة جماعية ، وذلك
بارتياد صلاة الجماعة واقامة الجمع ، اذا اكتمل النصاب الشرعى ،
ويتشدد مع المؤذنين ، ويختبرهم في أوقات الأذان كما يأخذ بالشدّة كل
من يشرب الخمر ، أو يزنّى أو يمارس الملاهي المحرمة أو ينتهك حرمة
شهر رمضان أو يتطلع الى منازل الناس ، ويتعهد أهل الذمّة ليرى مدى
احترامهم للشروط الموضوعة بالنسبة لمبانيهم وملابسهم ويراقب تصرفات
النساء في الأسواق والطرق ويؤنب منهن من لا تراعى واجب الحشمة
والوقار . أو اللاتي ينتهكن العدة الشرعية إثر الوفاة أو الطلاق ،
ويدخل في اختصاصه محاربة البدع ، والاتجاهات الشاذة في المجتمع الى
غير ذلك من الاختصاصات الأخرى التي ذكرها الفقهاء (١) في موضعها من
كتب الفقه .

(١) أنظر ابن القيم : الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ، ص ٢٤٠ ،
الشيرازي : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١١٠ ، المجلدى : =

شروط المحتسب :

وقد اشترطت الشريعة الإسلامية أن يكون المحتسب فقيها بمعنى أن يكون عالما بالحكم الشرعى فى المسائل التى أنيط فعلها بخطة الحسبة ، عالما بالمنكرات الشرعية والعرفية ، فان كان جاهلا بهذا كان حكمه جورا ، وربما أنكر ما ليس بمنكر وأقر بما ليس بمعروف ، وأن يكون ذا عدالة أى ذا صدق ودين موشوقا به غير كاذب ، ولا متصف بما ينافى المروءة ، وأن يكون قائما مع الحق لا يحابى قريبا ولا يظلم بعيدا وأن يكون نزيها لا يقبل الرشى ولا يطمع فى أخذ مال . وينبغى أن يكون متأنيا فى الأمور ، غير مستعجل وأن يكون متيقظا فطنا غير بليد عارفا بتمرفات الناس مطلقا على أحوال الوقت . ذا وقار ومهابة غير مبتذل

== التيسير فى أحكام التسعير ، ص ٥٤٢ ، ابن تيمية : الحسبة فى الإسلام ، ص ٩ ، الماوردى : الأحكام السلطانية . ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ . ابن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام ، ص ٩١ ، ٩٢ ، دائرة المعارف الإسلامية (مادة محتسب) ، عبدالرحمن الفاسى : خطة الحسبة ، ص ٥٤٣ ، الشهاوى : الحسبة فى الإسلام ، ص ٩١ ، ٩٢ ، ابن زيدان : العز والصولة فى معالم نظم الدولة ، ج ٢ ، ص ٦١ ، المرير : الأبحاث السامية ، ج ٢ ، ص ١١٦ ، أبو الحممد : التنظيم الإسلامية ، ص ٩٢ ، مدثر عبدالرحيم : المؤسسات القضائية (المحتسب) : ص ٥٤٨ ، الدورى : المؤسسات الحكومية (المحتسب) ص ٦ (مجموعة أبحاث صدرت عن اليونسكو فى كتاب بعنوان المسدنة الإسلامية) .

X . X . X . X . X . X . X . X

بين العامة ، وأن يكون عارفاً بجزئيات الأمور وسياسة الجمهور لا يستغفره طمع ولا تأخذه في الله لومة لائم مع اخلاص في عمله ومخافة ربه . (١) .

وخلاصة القول:

أن البذور الأولى لنشأة نظام الحسبة وجدت نواتها في عهد الحكومة النبوية ، فقد باشر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولاية الحسبة بنفسه وقلدها غيره ، وقام بها من بعده الخلفاء الراشدون ثم صارت ولاية من ولايات الاسلام ، ونظاما من نظم الحكم التي جرى عليها الولاة والحكام ، فكانت موجودة بجوار ولاية القضاء وولاية المظالم وغيرها من الولايات . (٢) .

روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه

-
- (١) أنظر سيدي المير : الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية ، ج ٢ ، ص ١١٤ ، ١١٥ . ابن رفوان : الشهب اللمعة في السياسة النافعة ، ص ٣٢٢ . ابن الاخوة : معالم القريب في أحكام الحسبة ، ص ٧٠ . أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ٨٨ .
(٢) الشهاوي : الحسبة في الاسلام ، ص ١٠٣ .

بللا ، فقال عليه أفضل الصلاة والسلام : يا صاحب الطعام ما هذا ؟
فقال : أصابته السماء يا رسول الله . فقال عليه أفضل الصلاة والسلام :
أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس . ثم قال صلى الله عليه وسلم :
من غشنى فليس منى . " (١)

فهذا نهى منه صلى الله عليه وسلم عن منكر هو غش الناس فى
طعامهم ، وهو احتساب ظاهر ومراقبة منه صلى الله عليه وسلم لما يقع
فى الأسواق من غش وتغدير وهذه هى الحبة بعينها . فهذا القول
والفعل منه صلى الله عليه وسلم أساسا للحسبة فى نظام حكومة الاسلام
الأولى .

وعندما ظهرت مخالفات كثيرة أراد صلى الله عليه وسلم أن يعالج
الأحوال بحكمة ونظام فاستعمل سعيد بن سعيد بن العاص بعد الفتح على
سوق مكة . (٢) واستعمل عمر بن الخطاب على سوق المدينة (٣) وولى بعنده
عبد الله بن سعيد بن أسجه بن العاص على سوق المدينة . (٤)

-
- (١) مسلم :: صحيح مسلم ، " باب قول النبى صلى الله عليه وسلم من
غشنى فليس منى " ج ٢ ، ص ١٠٩ ورواه الترمذى فى " كتاب البيوع "
باب ما جاء فى كراهية الغش فى البيوع ، ج ٣ ، ص ٦٠٦ .
(٢) ابن عبد البر : الاستيعاب ، ج ٢ ، ص ٨ .
(٣) السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٣٢٧ .
(٤) الفاسى : خطة الحسبة ، ص ١١ . علل الفاسى : المدخل فى الفقه
الاسلامى ، ص ١٢٢ .

فهذا كله يفيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يباشر
الحسبة بنفسه ويدفعها الى وال يأمر الناس في الأسواق بالمعروف
وينهاهم عن المنكر .

كما يفيد أولا عن نشأتها في عهده صلى الله عليه وسلم وان كان
مجال هذه الولاية في عهده صلى الله عليه وسلم كان ضيقا محدودا كما
هو شأن كل ولاية في بدء نشأتها وتكوينها . (١)

فبذورها اذن انبثقت في العهد النبوي . (٢)

وقد سار على نهجه واقتفاء آثاره صلى الله عليه وسلم خلفاؤه
الراشدون حيث جعلوا الحياة تسير في اطار الشرع والذوق والأخلاق
الحميدة .

وكان من أحرصهم على اقامة العدل عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ولذلك مارس مهام الحسبة من الناحية العملية ، ف ضرب جمالا لأنه أثقل
على جملة وأدب التجار الذين تجمعوا حول الطعام ، ولم يتركوا منفذا
للمرور . وعين على سوق المدينة عبد الله بن عتبة . (٣)

(١) الشهاوى : الحسبة في الاسلام ، ص ١٠٤ .

(٢) عبد الرحمن الفاسي : خطة الحسبة ، ص ١١ ، موسى لقبال : الحسبة
المذهبية ، ص ٢٢ ، الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٨٤ .

(٣) أنظر ابن زيدان : العز والصولة في معالم نظم الدولة ، ص ٦٢ ، ٦٣ ،
حسن ابراهيم : النظم الاسلامية ، ص ٢٩٨ ، السبكي : نظام الحكم
والادارة في العهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ٦٨ .

وكان على رضى الله عنه يأمر بإبعاد ما يؤذى المسلمين فى

الطرق العامة وأماكن الراحة ومجارى المياه. (١)

فمن ذلك يتبين : أن نظام الآداب العامة والأخلاق والقيم والمبادئ
محط اهتمام الاسلام وولاية أمور المسلمين وأن أمر الحسبة ومهماتها قد
باشرها ولاية أمور المسلمين بأنفسهم أو عينوا لها من يرونه أهلا
للقيام بها. ومع هذا فقد كانت الحسبة فى عهدهم رضوان الله عليهم فى
دائرة ضيقة بالقدر الذى كانت تسمح به حاجاتهم البسيطة وعيشتهم.

ولما كثرت الفتوحات الاسلامية وعمت الهجرة الى البلاد المفتوحة
واتسعت الحضارة ، ووجدت المدنيات التى لم يكن للعالم عهد بها. ترقى
الحسبة فى الاسلام ترقيا عجيبا حتى كانت من أهم الشئون التى عنى بها
الولاية والحكام فقاموا بتنظيمها ، ووضع قواعدها وتحديد اختصاصاتها
وبإبان سلطة متوليها الى غير ذلك من الأمور التى لا يتسع المجال
لذكرها فى هذا البحث. (٢)

(١) أنظر الشهاوى : الحسبة فى الاسلام ، ص ١٠٥ ، المجلدى : التسعير،
ص ٤٢.

(٢) اتضح مما ذكرنا أن هذه الولاية كان لها أثر كبير فى الاسلام يوم
أن كانت تطبق تطبيقا شرعيا فى جميع مناحى الحياة اليومية.
فاذا نظرنا فى وضعها الآن بين النظم الحديثة نجد أن اختصاصات
هذه الولاية قد وزعت بين هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر وبين أقسام مكافحة الفسق فى إدارات البلديات والشرطة
وإدارة المواصفات والمقاييس إضافة الى أن بعض اختصاصاتها
موزعة صلاحياتها بين إدارات الدولة الاسلامية المختلفة. ==

رابعاً : السرايا والبعوث النبوية

أ - التنظيم والتوجيه :

بعد أن فرغ الرسول صلى الله عليه وسلم من أمر تنظيم شئون الدولة الإسلامية وأرساء القواعد الأساسية للسياسة الداخلية أخذ عليه الصلاة والسلام يعد العدة لانطلاق الدعوة الإسلامية ونشر الإسلام وتبشير الناس بالخلاص من ظلمات الشرك والوثنية .

== ولما كانت هذه الولاية عريقة ولها جذور ادارية من عهد حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم وحكومة الخلفاء الراشدين . لذا فانى أرى أن يقوم جهاز ادارى مستقل وتجمع فيه اختصاصات المحتسب ويطلق على هذا الجهاز ولاية الحسبة أو ادارة الحسبة .

وقد فطنت حكومتنا الرشيدة منذ عهد المفطور له الملك عبدالعزيز يرحمه الله الى ما لهذه الولاية من أهمية واصلاح فأقامتها على أسسها الشرعية وأنشأت لها ادارة حكومية مرتبطة بولى الأمر أطلق عليها رئاسة هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تؤدى واجبا دينيا واجتماعيا فى الإصلاح ، والقضاء على الرذيلة وتأمّر الناس بإقامة الصلاة وتتابع اغلاق المحلات التجارية فى أوقاتها ، وتتعاون مع شرطة المناطق فى ترصد مدنى الخمر وصانعيه ومراقبة الآداب العامة فى الأسواق الى غير ذلك من الاختصاصات.

فمن المدينة المنورة انطلقت سرايا والبعوث وخرجت الغزوات بقيادة المصطفى صلى الله عليه وسلم الذى تولى بنفسه امارة الجهاد. (١)

وقد عدّها أهل المغازى والسير ستا وعشرين غزوة ، وكانت كلها فى سبيل إعلاء كلمة الله ، ونشر الاسلام ، وتوفير الأمن والاستقرار ، والقضاء على عبادة الأوثان ، وقد واجه المسلمون فى هذه العمليات القتالية وهم قلة فى العدد والعدة ، أكثر من عدو ، فقد حاربوا المشركين ، واليهود ، وغيرهما وانتصروا عليهم .

وعقد صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه امارة السرايا التى لا تقتصر ولايتها على ادارة الشؤون الحربية ، بل تكون له أيضا امامة الصلاة واقامة الحدود وكل ما تقتضيه مصالح الجيش. (٢)

- (١) الغزوة : هى التى خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع المقاتلين ، والسرية أو البعث مالم يكن بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد يعقد اللواء لرجل من أصحابه .
- () أنظر انارة الدجى فى مغازى خير الورى صلى الله عليه وسلم شرح منظومة العلامة الكبير أحمد بن محمد البدوى الشنقيطى ، لقضية العلامة الشيخ حسن بن محمد المشاط رحمه الله ، ج ١ ، ص ١١ ، الشيبانى : السير الكبير ، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، ج ١ ، ص ٦٠ ، القانون الدولى الاسلامى ، مقدمة مجيد خدورى ، ص ٩٣ .
- (٢) أنظر محمد سلام مذكور : معالم الدولة الاسلامية ، ص ٢٧٥ ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٦٣ ، السبكى : نظام الحكم والادارة فى العهد النبوى ، ص ٨٨ .

وكان صلى الله عليه وسلم يوجه لجنوده وسراياه النصائح
والمواعظ والإرشادات لتكون لهم نورا يهديهم الى الصراط المستقيم ،
روى مسلم فى صحيحه عن طيمان بن بريدة عن أبيه قال : " كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه فى
خاصة نفسه بتقوى الله تعالى ، ويمن معه من المسلمين خيرا فقال : "
اغزوا باسم الله فى سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا
تغلوا (١) ، ولا تفدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً واذا لقيت عدوك
من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال " أو خلال " فآيتهن أجابوك فاقبل
منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم
ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين وأخبرهم أنهم ان
فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فان أبوا أن
يتحولوا منها فآخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم
الله الذى يجرى على المؤمنين ولا يكون لهم فى الفئمة والفراة شئ
الا أن يجاهدوا مع المسلمين فان هم أبوا فاعلمهم الجزية فان هم
أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم واذا
حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم
ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك فانكم ان
تخفروا (٢) ذممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة

(١) الغل بالكسر : الغش والحقْد ، ويغل بمعنى يخون أى يأخذ من
الفئمة (أنظر الصحاح ، فعل الفين) جه ، ص ١٧٨٤ .
(٢) الخفر بضم الفاء يقال أخفرت الرجل اذا نقضت عهده وخفرتة آمنته
وحميته .

رسوله واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فانك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا (١)

ففي الحديث توجيهات نبوية ، وحكم جهادية ، يستغنى بنورها أمراً البعوث والسرايا .

قال الامام الجليل النووي في شرحه على صحيح الامام مسلم " وفي الحديث فوائد مجمع عليها ، وهي تحريم الفسدر ، وتحريم الفلول ، وتحريم قتل الصبيان اذا لم يقاتلوا ، وكراهة المثلة ، واستحباب وصية الامام أمراً ، وجيوئه بتقوى الله تعالى والرفق باتباعهم وتعريفهم ، ما يحتاجون في غزوهما وما يجب عليهم وما يحل لهم وما يحرم عليهم ، وما يكره ، وما يستحب " (٢)

فتقوى الله أساس النجاح والنصر وهي القوة التي تعين على العدو وتساعد على مواجهته ، وتزيد الايمان ، وتثبت العقيدة وتحقق النصر الذي وعد به تبارك وتعالى عباده قال تعالى " وكان حقاً علينا نصر المؤمنين " (٣)

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ، " باب تأمير الامام الأمراء على البعوث ووصيته اياهم بأداب الغزو " ، ج ١٢ ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، أنظر محمد الحسن الشيباني : السير الكبير ، " باب وصايا الأمراء " ، ج ١ ، ص ٣٨٠ ، ابن جماعة : مستند الأجناد في آلات الجهاد ، ص ٩١ ، الرفاعي : النظم الاسلامية ، ص ١٣١ .

(٢) النووي : شرح صحيح مسلم ، ج ١٢ ، ص ٢٧ .

(٣) الآية ٤٧ من سورة الروم .

ب - الخطط النبوية فى الغزوات :

من المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتولى قيادة الغزوات بنفسه فهو القائد المباشر لجميع العمليات العسكرية التى قاتل فيها أعداء الاسلام .

فكان لقيادته صلى الله عليه وسلم أثرها البالغ فى نفوس صحابته رضوان الله عليهم لما كان يتحلى به من شجاعة وفن فى قيادة المعارك وتنظيمها . ولما كان بحثنا هذا عن الحكومة النبوية برئاسة الرسول صلى الله عليه وسلم والتى يدخل فى اختصاصها قيادة الجيش ، لذا استلزم البحث أن نتناول الصفات القيادية العسكرية التى تمثلت فى شخصية الرسول القائد صلى الله عليه وسلم وذلك من واقع سيرته العطرة فمن أهم تلك الصفات :

شجاعته صلى الله عليه وسلم فى كل الأحداث التى شارك فيها وقد بدت ملامح هذه الصفة عليه مبكرة صلى الله عليه وسلم ، فقد تحدث عليه الصلاة والسلام عن مشاركته فى حرب الفجار التى حملت بين قريش وهوازن فقال :

" كنت أنبل على أعمامى " (١) . آى أرد عليهم نبل عدوهم إذا رموهم بها . كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد شارك فى جميع المعارك التى حضرها مشاركة فعلية فى القتال رغم ما كان يتولاه من أمور القيادة وتسيير المعارك ورسم الخطط ، وقد صور لنا على بن أبى طالب رضى الله عنه شيئاً من شجائته صلى الله عليه وسلم حيث يقول :

" أنا كنا إذا حى البأس واحمرت الحديق اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فما يكون أحد أقرب الى العدو منه ، ولقد رأيته يوم بدر ونحن نلوذ بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو أقربنا الى العدو ، وكان من أشد الناس يومئذ بأساً " (٢) .

ومن شجاعته وشبائه صلى الله عليه وسلم فى معركة أحد حين انكشف المسلمون فاقبل أبى بن خلف من جيش المشركين يريد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترفه مصعب بن عمير يريد أن يصد عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه استشهد فأبصر الرسول صلى الله عليه وسلم بترقوة أبى بن خلف من فرجه بين سايغة الدرع والبيضة فطعنه فى عنقه طعنة تدأدأ منها عن فرسه ، فاتاه أصحابه فاحتملوه وهو يخور خوارج الشور فقالوا له :

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

(٢) القاضي عياض : الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، ج ١ ، ص ٦٢ .

ما أجزعك ، انما هو خدش . فذكر لهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم له :

" أنا أقتلك ان شاء الله " . (١) ثم قال لهم " لو كان ما بي بجميع الناس قتلتهم " . (٢) وقد هلك وذهب الى جهنم ويثس القرار .

تلك نماذج من شجاعته صلى الله عليه وسلم . ومن الصفات القيادية التي تمثلت في الرسول صلى الله عليه وسلم الاستعداد ، أو التهيوء بالقوة لمواجهة أعدائه في المعارك امثالاً لأمر الله تبارك وتعالى حيث يقول :

" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم " . (٣)

فكانت الاستعدادات وحشد القوات في المعارك من تنظيماته وخطته صلى الله عليه وسلم . وكان صلى الله عليه وسلم اذا جاءه نصيبه من

- (١) قال أبي بن خلف للنبي صلى الله عليه وسلم حين افترق يوم بدر "عندي فرس أعلفها كل يوم فرقا من ذرة أقتلك عليها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم " أنا أقتلك ان شاء الله " فلما طمأنه صلى الله عليه وسلم بالحرية أخبر أصحابه بالقصة ويقول النبي صلى الله عليه وسلم له يوم بدر " أنا أقتلك ان شاء الله " .
- أنظر القاضي عياض : الشفاء ، ج ١ ، ص ٦٨ .
- (٢) أنظر الشفاء ، ج ١ ، ص ٦٨ .
- (٣) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

الغنائم أخذ نفقة أهله وما بقى يجعله فى الكراع ، والسلاح عدة فى سبيل الله عز وجل. (١) ومن التعبئة والتهيؤ لمواجهة الأعداء لبسه صلى الله عليه وسلم درعين يوم أحد استعدادا للقتال. (٢)

ومن خطته النبوية فى معاركه ضد أعدائه استخدامه صلى الله عليه وسلم أسلوب المفاجأة فى حروبه أو فى طريقة تعبئة الجيش. وفى معركة بدر الكبرى عبأ الرسول صلى الله عليه وسلم جيشه بطريقة لم تتعود عليها قريش فى حروبها ألا وهى طريقة الصفوف. فقد نظم صلى الله عليه وسلم جيشه صفوفًا منتظمة (٣). عملاً بقوله تبارك وتعالى " إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص". (٤)

وفى غزوة الأحزاب استخدم صلى الله عليه وسلم أسلوباً وخطه حربية جديدة عندما رأى كثرة الأعداء المتحزبين حول المدينة استشار أصحابه فى طريقة صدهم وأخذ بمشورة سلمان الفارسى رضى الله عنه فى حفر خندق فى الجهة غير الحصينة من المدينة فامتنعت بذلك على الأحزاب ، حتى أن بعضاً من فرسان قريش لما أرادوا بدء الحرب ولبسوا عتادهم ، ثم أقبلوا تسرع بهم خيلهم حتى وقفوا على الخندق ، فلما رأوه قالوا:

(١) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، " كتاب الجهاد والسير " باب

حكم القتل ، ج ١٢ ، ص ٢٠.

(٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٦٦.

(٣) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٢٢٦.

(٤) الآية ٤ من سورة الصف

" والله ان هذه لمكيدة ما كانت العرب تكيدها". (١).

وبهذا التخطيط النبوى ، وأسلوب المباغطة فشلت خطط العدو فى اقتحام المدينة وعادت قريش والأحزاب خائبين خاسرين منشقين على أنفسهم ، بهذه السياسة الحربية وسياسة التخاذيل التى كان المباشرة لها نعيم بن مسعود الغطفانى والذى أسلم فى تلك المعركة ، بعد أن أخذ موافقة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك حيث قال له صلى الله عليه وسلم : " انما أنت فىنا رجل واحد فخذل عنا ان استطعت فان الحرب خدعة " (٢). وقد انتصر المسلمون بفضل الله ثم بفضل التخطيط النبوى الكريم .

ومن خطط الرسول صلى الله عليه وسلم فى مفاجأة عدوه سياسة التكتم . فقد حرص صلى الله عليه وسلم كل الحرص يوم فتح مكة أن لا تعلم قريش بخبر تجهيزه جيشه ولم يخبر صلى الله عليه وسلم المسلمين عامة ، بجهة مسيره فقد دعا الله تبارك وتعالى بقوله " اللهم خذ العيون والأخبار عن قريش حتى نبيتها فى بلادها". (٣)

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٢) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ، على السبكي : نظام الحكم والادارة فى العهد النبوى ، ص ٩٢ .

(٣) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ .

وحينما أقدم حاطب بن أبي بلتعة على مراسلة قريش وأعلامها بقُدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة وكتب كتابا أعطاه امرأة وجعل لها جعلا أن هي أبلفته لقريش فكشف الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم تلك المؤامرة وما صنعه حاطب ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب ، والزبير بن العوام ، ففى طلب تلك المرأة حتى أدركاها بذى الحليفة ، فاستنزلاها وتلمسا الكتاب ففى رحلها فلم يجدوا فيه شيئا فقال لها على رضى الله عنه :

" انى أحلف بالله ما كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا كذبتنا ، ولتخرجن لنا هذا الكتاب أولنكشفنك ". فلما رأت الجد منه .. حلت قرون رأسها فاستخرجت الكتاب منها فدفعته اليه ، فأتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا صلى الله عليه وسلم حاطبا فقال:

يا حاطب ما حملك على هذا ؟ فقال : يا رسول الله أما والله انى مؤمن بالله وبرسوله ما غيرت ولا بدلت ، ولكننى كنت امرأ لىلى فى القوم من أهل ولا عشيرة ، وكان لى بين أظهرهم ولد وأهل فمانعتهم عليهم ، فعفى عنه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وقال لعل الله اطلع على أهل بدر فقال افعلو ما شئتم فقد غفرت لكم " . (١)

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ،
العسقلانى: فتح البارى ، ج ٧ ، ص ٥١٩ .

ومن السياسة النبوية والخطط اهتمام الرسول القائد صلى الله عليه وسلم بضمان توفير الحماية لقواته .

فقد كان يرسل الطلائع أمام الجيش حتى يستأمن الطريق ويأخذ الحيطة من العدو ، وفي بعض الأحيان يضع الكمائن والخفارات الليلية حماية لجيش المسلمين .

وقد تولى بنفسه الشريفة صلى الله عليه وسلم بعض هذه المهمات ، ففي معركة بدر الكبرى يتقدم هو وأبو بكر رضي الله عنه لدراسة المنطقة واستطلاعها ، ومحاولة التعرف على أخبار العدو ، وقد تمكن صلى الله عليه وسلم في هذا الاستكشاف من الحصول على معلومات ممن تحدث معهم من العرب الذي رأوا جيش قريش دون أن يكشفوا أمره . (١)

ومن سياسته النبوية صلى الله عليه وسلم عدم تمكينه العدو من أية معلومات عن المسلمين وقواتهم وذلك بقتل كل عين للعدو ، روى أبو داود بسنده عن سلمة بن الأكوع قال :

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٦١٦ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣٦٠ .



" أتى النبي صلى الله عليه وسلم عين من المشركين فجلس عند أصحابه ثم اتسل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلبوه فاقتلوه فبقتهم اليه فقتلته ، وأخذت سلبة ، فنفلني إياه " (١) .

ج - التنظيم النبوي للجيش :

أدخل عليه الصلاة والسلام نظاما جديدة في تقسيمه للمقاتلين في الجيش النبوي ليسهل عليه التعرف عليهم ، وتوزيع المهام القتالية والمسئوليات بينهم .

وقد وجدت رتبة النقيب (٢) في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، واستعملت في التنظيم العسكري في جيش الاسلام . ولما كبر عدد الجيش

- (١) أبي داود : سنن أبي داود ، كتاب الجهاد ، " باب الجاسوس المستأمن " ، ج ٢ ، ص ٤٥ ، ابن القيم : زاد المعاد ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .
- (٢) النقيب : شاهد القوم وضمينهم وهو الذي ينقب عن أمور جماعته ، كما ينقب عن الأسرار . " انظر ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، ج ٤ ، ص ٤٤٦ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٦ ، ص ١١٢ .
- وقد أشار الحق تبارك وتعالى الى وظيفة النقيب وأنها كانت معروفة عند الأمم السابقة ، قال تعالى " ولقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وقال الله اني معكم لئن أقمتم الصلاة وأتيتم الزكاة وآمنتم برسلي وعزرتهم وأقرضتم الله قرضا حسنا لأغفرن عنكم سيئاتكم ولأدخلنكم جنات تجري من تحتها الأنهار فمن كفر بعد ذلك منكم فقد ضل سوا السبيل " الآية
- ١٢ من سورة المائدة .
- ==

وزع عليه الصلاة والسلام الجند وفق مراتب عسكرية جديدة ، فأحدث رتبة أخرى هي رتبة " العريف " (١) وهي رتبة أقل من رتبة النقيب (٢) .

~~ولأهميتها " أى رتبة العريف " قال صلى الله عليه وسلم : " إن العرافة حق ، ولا بد للناس من العرفاء ، ولكن العرفاء فليس النار " . (٣)~~

قال الامام الخطابي فى شرحه لهذا الحديث : قوله عليه الصلاة والسلام " العرافة حق : يريد أن فيها مصلحة للناس ، ورفقا فى الأمور ، ألا تراه يقول عليه الصلاة والسلام ولا بد للناس من عرفاء ، وقوله صلى الله عليه وسلم " العرفاء فى النار " معناه التحذير من التعرض للرئاسة والتأمر على الناس لما فى ذلك من المحنة ، وأنه اذا لم يقم

== وقد ذكر المفسرون فى تفسير الآية : ان هذا خطاب أخبر به عن فعل موسى مع اسرائيل ، وبعثه النقباء منهم الى الأرض المقدسة ليختبروا حال من بها ، ويعلموه بما اطلعوا عليه حتى ينظروا فى الغزو اليها .

(أنظر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٦ ، ص ١١٢ ، ابن العربي : أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٥٨٦ ، ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج ٢ ، ص ٢٢) .

(١) قال الخليل : ان العريف هو القيم بأمر القوم وسمى عريفا لأنه عرف بذلك ، ويتعرف على أحوالهم " أنظر ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، ج ٤ ، ص ٢٨٢ ، الخليل : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٢٥٠ ، الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٢٥ .

(٢) أنظر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٦ ، ص ١١٢ .

(٣) أبى داود : السنن ، كتاب الخراج والفسق والامارة ، "باب العرافة" ج ٢ ، ص ١١٩ .

العريف بحقه ، ولم يؤد الأمانة فيه اثم واستحق من الله سبحانه
وتعالى العقوبة وخيف عليه دخول النار " (١) .

فالعرفاء هم همزة الوصل بين القائد وجنده ، روى البخارى فى
صحيحه " أن وفد هوازن قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فسألوه أن يرد عليهم سبيهم وأموالهم فخيرهم عليه الصلاة والسلام بين
السبى أو المال ، فاختاروا السبى ، عند ذلك قام على الله عليه وسلم
فعرض على أصحابه هذا الأمر ووعدهم بما تطيب به نفوسهم ، فقال النصارى
قد طبنا بذلك يا رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" انا لاندري من أذن منكم فى ذلك ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفع
الينا عرفاؤكم أمركم " فرجع الناس فكلّمهم عرفاؤهم ، ثم رجعوا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم قد طيبوا وأذنوا " (٢) .

فمن الحديث تظهر أهمية العريف ودوره ، وفيه بيان وجود تلك
الرتبة ، فى عهد الحكومة النبوية ، فكانت تنظيمات القيادة النبوية
منذ البداية على أسس عسكرية قوية .

(١) الخطابى : معالم السنن ، " باب العرافة " ، ج ٢ ، ص ٣٠ .
(٢) رواه البخارى عن مروان بن الحكم وميسور بن مخزومة رضى الله
عنهما ، فى كتاب " الوكالة " (باب اذا وهب شيئا لوكيل أو شفيع)
ج ٣ ، ص ١٢٤ . أنظر العسقلانى : فتح البارى ، ج ٨ ، ص ٣٢ ، ٣٣ .
ابن العربى : أحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٥٨٤ ، الخزاعى : تخرىج
الدلائل السمعية ، ص ٢٤٩ ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ،
ص ٢٣٥ .

وقد أشارت المصادر إلى رتبة أخرى أحدثها القائد الأعلى للحكومة النبوية صلى الله عليه وسلم وهي رتبة " أمير التعبئة " .

فقد قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشه يوم فتح مكة عدة أقسام ووضع على كل فرقة منهم أميراً يتلقى تعليماته من القيادة العليا، فوضع الزبير بن العوام على فرقة وأمره أن يدخل من كذا^١، ووضع سعد بن عباد على فرقة وأمره أن يدخل من كذا، ووضع خالد بن الوليد على فرقة وأمره أن يدخل من الليط، وأسفل مكة، وأبو عبيدة بن الجراح بالصف من المسلمين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث دخل من أواخر من أعلى مكة^(١).

فمما سبق يتبين أنه كان لحكومة الرسول صلى الله عليه وسلم تنظيمات ورتب قيادية للجيش الإسلامي مرتبة حسب الأولوية وهي :

القائد الأعلى وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أمراء التعبئة ، النقباء ، العرفاء ، الجنود

واستمرت تلك الرتب القيادية خلال العهود الإسلامية ، ففي عهد الخلفاء الراشدين ، وخلفاء بني أمية كانت الجيوش الإسلامية لا تخلو من

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٤٠٦ ، ٤٠٧

تلك الرتب غير أنها تطورت وفق مقتضيات العصر وكثرة المجاهدين ، وتنوع الخطط ، والتنظيمات الحربية وما تتطلبه من تعبئة .

د - الألوية والرايات :

اللواء : هو ما يعقد في طرف الرمح ويلوى عليه . (١) والراية ما يعقد فيه حتى تصفقه الرياح ، وقيل اللواء هو العلم الذي يكون مع الأمير يدور معه حيث دار ، والراية هي التي يتولاها صاحب الحرب . (٢)

فمن التعاريف المتقدمة نرى أن هناك اختلاف بين الألوية والرايات يدل على ذلك :

مارواه ابن سعد في الطبقات من أن الرسول صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر " وعظ الناس وفرق فيهم الرايات ، ولم تكن الرايات إلا يوم خيبر إنما كانت الألوية " . (٣)

-
- (١) الألوية : مفردها لواء بكسر اللام والمد ، ويسمى العلم ، وهي التي يمسكها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه . (أنظر العسقلاني: فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٧٧ ، ٧٨) . ويذكر الرازي : أن الألوية هي دون الأعلام والبنود . (أنظر مختار الصحاح ، ص ٦٠٩) . أنظر الخزاعي : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٣٥٨ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ .
- (٢) العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .
- (٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٠٦ ، الشيباني : السير الكبير ، ج ١ ، ص ٧١ .

وكذلك ما رواه ابن عباس رضى الله عنه فى فتح مكة من أنه صلى الله عليه وسلم كانت رايته سوداء ، ولوائه أبيض . (١)

وهكذا يتضح أن اللوائ يختلف عن الراية ، فاللوائ يكون واحداً فى المعركة ويكون مع قائد الجيش أو مع من ينيبه عنه ، أما الرايات فقد تتعدد فى المعركة الواحدة ، كما حصل فى غزوة خيبر فقد ذكر ابن سعد " أن الرسول صلى الله عليه وسلم دفع لوائه لعلى بن أبى طالب ، ودفع راية الى الحباب بن المنذر ، وراية أخرى الى سعد بن عبادة " . (٢) . وهكذا فقد استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الألوية والرايات فى مغازيه وعقدها لمن كان يرسلهم فى السرايا . (٣) وذلك لما تمثله هذه الألوية والرايات من رمز للقوة والرفعة والثبات للمسلمين فى معاركهم القتالية ، والاستماتة حول الراية فى سبيل بقائها مرفوعة لأن شات الراية يعنى القوة والانتصار ، وسقوطها يعنى الهزيمة والاندحار . (٤)

(١) العسقلانى : فتح البارى ، ج ٦ ، ص ٧٨ ، الكتانى : الشرائب الادارية ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٠٦ .

(٣) أول راية عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما أرسل سرية بقيادة عبدة بن الحارث للتعرض لقريش ، فكانت هذه الراية أول راية عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاسلام . (أنظر ابن هشام السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٥٩٥ ، ابن القيم : زاد المعاد ، ج ٢ ، ص ٢١١ ، ٢١٢ ، العسقلانى : فتح البارى ، ج ٦ ، ص ٧٧ ، ٧٨) .

واستعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم اللوائ فى أول غزوة غزاها بنفسه وهى غزوة ودان بين مكة والمدينة فى شهر صفر من السنة الثانية للهجرة حين كان يريد قريشا فاستعمل اللوائ حيث دفعه الى عمه حمزة رضى الله عنه . (أنظر ابن القيم : زاد المعاد ، ج ٢ ، ص ٢١٢) .

(٤) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٦٧ .

XX

ألوان وأشكال الرايات :

كانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم التي استعملها في بعض غزواته تسمى العقاب ، وكان لونها أسوداً ، وكانت مربعة ، معمولة من برد لعائشة رضي الله عنها وقيل كانت راية النبي صلى الله عليه وسلم من مرط مرجل ، وذكر ابن عباس رضي الله عنه أنه كان مكتوناً فيها لا اله الا الله محمد رسول الله . (أنظر . العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ص ٧٨ ، الخزاعي : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٣٥٦ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣٢١ ، ابن جماعة : مستند الأجناد في آلات الجهاد ، ص ٧٤ ، ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٦١٢ ، ٦١٣ ، الشيباني : السير الكبير ، ج ١ ، ص ٧١ ، ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٢ ، ص ١٠٦) .

أما اللواة :

فقد كان أبيض اللون ، فقد ذكر العسقلاني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة ولواة أبيض ، ويروي ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت رايته سواة ولواة أبيض - فمن هذه النصوص يتضح أن راية الرسول صلى الله عليه وسلم كانت سوداء اللون ، أما اللواة فكان أبيض اللون في أغلب الروايات ، وقد توارثت حكومة الخلفاء الراشدين راية المصطفى صلى الله عليه وسلم السوداء التي تحمل نفس الاسم العقاب . (أنظر العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ٧٨ ، سنن الترمذي " باب ما جاء في الألوية " ج ٤ ، ص ١٩٥ ، سنن ابن ماجه " باب الرايات والألوية " ج ٢ ، ص ٩٤١ ، الخزاعي : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٣٥٥ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣١٨ ، ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٦١٢ ، البلاذري : فتوح البلدان ، ج ١ ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، ابن جماعة : مستند الأجناد ، ص ٧٤) .

هـ - الاستنفار :

من وظائف المجاهدين في جيش الرسول صلى الله عليه وسلم وظيفة
المستنفر وهو " من يطلب انفار الناس للخروج لجهاد أعداء الاسلام ، أو
خروجاً للسفر " (١) .

وقد قلد المصطفى صلى الله عليه وسلم هذه المهمة النبوية بشرب بن
سفيان الخزاعي وبديل بن أمّ أصرم الى خزاعة يستنفرهم الى قتال أهل
مكة عام الفتح . (٢) .

وروى ابن سعد في الطبقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث
أبى رهم الففاري يستنفر قومه الى تبوك . (٣) .

(١) جاء في مختار الصحاح " نفرت الدابة تنفر بالكسر نفارا أو تنفر
بالضم ومنه الاستنفار قال تعالى " حمر مستنفرة " أنظر مختار
الصحاح " باب النون " ، ص ٦٧٢ . وفي الحديث قوله صلى الله عليه
وسلم " لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم
فانفروا " قال الإمام الجليل النووي في شرحه على صحيح الإمام مسلم
" قوله صلى الله عليه وسلم " وإذا استنفرتم فانفروا " معناه إذا
طلبكم الإمام للخروج الى الجهاد فأجيبوا أو فاخرجوا " أنظر
مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي " باب بيان لا هجرة بعد الفتح " .
ج ١٣ ، ص ٥٨ ، ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج ١ ، ص ٤١٢ ،
الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣١٧ ، محمد يخييت
المطيعي : حقيقة الاسلام وأصول الحكم ، ص ١٦١ .

(٢) القرطبي : الاستيعاب ج ١ ، ص ١٧٣ ، العسقلاني : الإصابة ، ج ١ ،
ص ١٤٤ ، الخزاعي : تخريج الدلالات السمعية ، ص ٣٢٩ ، الكتاني :
التراتب الإدارية ، ج ١ ، ص ٣١٧ .

(٣) ابن سعد : الطبقات ، ج ٤ ، ص ٢٤٤ ، ابن هشام : السيرة النبوية ،
ج ٢ ، ص ٣٠٨ .

وبعث صلى الله عليه وسلم بريدة بن الحصيب حين أراد الخروج الى تبوك الى قبيلة أسلم يستنفرهم الى عدوهم . (١) .

وهكذا كان التنظيم النبوى ، وكان أصحابه صلى الله عليه وسلم على أهبة الاستعداد لتلبية نداء الجهاد لاعلاء كلمة الله ونشر الاسلام ، فما أن يدعوهم المستنفر الا أجابوا ، وصدق الحق تبارك وتعالى حيث قال : " اتفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون " . (٢) .

و - الاستعراض العسكرى :

ومن السياسة النبوية فى ارهاب الأعداء ، واطهار قوة جيش المسلمين أمره صلى الله عليه وسلم لقواده يوم فتح مكة بعمل استعراض عسكرى ، فقد جاء فى قصة الفتح أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال للعباس :

(١) الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٣١٧ ، السبكى : نظام الحكم والادارة فى العهد النبوى ، ص ٩٤ .
(٢) الآية ٤١ من سورة التوبة .

" يا عباس أحبه " يعنى آبا سفيان " بمضييق الوادى عند خطم الجبل (١) حتى تمر به جنود الله فكان كلما مرت به قسيلة قال يا عباس ، من هذه ؟ فأقول : سليم ، فيقول مالى ، وسليم ، ثم تمر القبيلة فيقول يا عباس من هؤلاء ؟ فأقول مزيئة ، فيقول : مالى ، ولمزيئة ، حتى نفذت القبائل ، ما تمر به قبيلة الا يسالنى عنها ، فاذا أخبرته بهم ، فيقول : مالى ولبنى فلان ، حتى مر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى كتيبة الخضراء (٢) والمهاجرون والأنصار لا يرى منهم الا الحدق من الحديد ، قال من هؤلاء ؟ قلت : رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المهاجرين والأنصار ، قال : ما لأحد بهؤلاء قبل ولا طاقة ، والله لقد أصبح ملك ابن أخيك الغداة عظيما " . (٣)

ففى هذه السياسة النبوية فوائد وحكم منها :

ارهاب أعداء الاسلام فنظره الى جيش المسلمين تشعرك بالقوة والاتحاد ، وتدخل فى نفوس الأعداء الخوف والرعب ، وتظهر نصر الله وعزته تبارك وتعالى لجنده ولدينه ورسوله وللمؤمنين " ولله العزة ورسوله وللمؤمنين " . (٤)

(١) خطم الجبل : الخطم أنف الجبل ، وهو شئ يخرج منه ، يضيق به الطريق .

(٢) أى لكثرة الحديد وظهوره فيها .

(٣) أنظر . ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،

الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٩ .

(٤) الآية ٨ من سورة المنافقون .

وبعد :

فبهذه السياسة النبوية من تنظيم للقيادة ، وتوزيع للمسئوليات انتصر المسلمون ، وانتشرت الدعوة الإسلامية فى أرض الله وانطلقت البعث النبوية حاملة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للحكومة النبوية .

خامساً : العلاقات الدولية فى العهد النبوى

أ - التبليغ النبوى لرسالة الاسلام العالمية :

بعد أن استقرت أمور الدولة الإسلامية ، واستتب النظام فى المدينة المنورة وبدأت جميع الهيئات والادارات فى الحكومة النبوية تمارس ملاحياتها وأخذت رسالة الاسلام مجراها بين الناس وأخفقت مساعى الأعداء فى احباطها ، اتجهت الأنظار الى الممالك المجاورة للجزيرة العربية اذ كان هدف الدولة الإسلامية نشر الاسلام والدعوة اليه . (١)

ذلك أن الشريعة الإسلامية موجهة للانسانية جمعاء بدون تمييز وأن الاسلام دين عام لكل البشر قال تعالى " وما أرسلناك الا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون " . (٢)

ولما كانت رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته عالمية تدعو الى تكوين المجتمع الانسانى القائم على الايمان بالله والعدالة ،

(١) أنظر . رأفت شفيق شنبور : دستور الحكم والسطوة فى القرآن والشرائع ، ص ١٣٧ ، عارف أبو عيد : العلاقات الخارجية فى دولة الخلافة ، ص ٨٤ ، صلاح الدين المنجد : النظم الدبلوماسية فى الاسلام ، ص ٧ ، صبحى محمصانى : القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ١٢٨ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة سبأ .

والفضيلة ، والقيم والمثل العليا ، اتجه صلى الله عليه وسلم الى تنفيذ ما أمره الله به بقوله تعالى " وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا " (١) .

فانتهى به عليه الصلاة والسلام التدبير الى توجيه دعوته الى ملوك وروءساء الدول التي كانت تحيط بشبه الجزيرة يومئذ كدولة الفرس ، وامبراطورية الروم وكانت امارات الشام والعراق واليمن خاضعة لسلطان هاتين المملكتين العظيمتين . (٢) وكان من الوسائل التي أخذ بها نبينا عليه الصلاة والسلام في اقامة علاقات دولية مع الدول المجاورة لنشر الدعوة الرسائل النبوية .

مبلى الرسائل النبوية

ب -

رأى صلى الله عليه وسلم ابلاغ حكومات هذه الدول الدعوة الاسلامية ، فأرسل السفراء (٣) وكتب لهم رسائل شهيرة فاختر من أصحابه عليه

(١) الآية ٢٨ من سورة سبأ .

(٢) أنظر رشيد الجميلي : الدولة العربية الاسلامية ، ص ١٥٣ ، على السبكي : الرسائل النبوية ، ص ٧ .

(٣) أنظر ، عبدالحى الكتانى : التراثيب الادارية ، ص ١٩٤ وما بعدها ، أبى على الحسينى بن محمد المعروف بأبى الفراء : رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة ، ص ٢٤ وما بعدها .

الصلاة والسلام ذوي الكفاية الفكرية وطلاقة اللسان والامام بأصول الدين ليحملوا هذه الرسائل داعيا صلى الله عليه وسلم من حملت اليهم الى الايمان بالله الواحد والدخول في السلم كافة ، والكف عن اهراق الدماء ومبينا للملوك والرؤساء أنه عليه الصلاة والسلام ليس له مطمع ، ولا حب في رئاسة ، ولا سيادة عليهم ، وانما هدفه تبليغ الدعوة الى الايمان بالله وحده لا شريك له . (١)

وقد اخترت نماذج من تلك الرسائل النبوية ، وموقف المرسل اليهم منها والردود التي تلقاها صلى الله عليه وسلم من ملوك وزعماء تلك الدول.

ج - بدء ارسال الرسائل النبوية :

قبل أن يبدأ الرسول صلى الله عليه وسلم في ارسال السفراء وعرض الدعوة على حكام الدول المجاورة أراد أن يتأكد من توحيد الصف.

(١) أنظر الحافظ السهيلي : الروض الانف ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ ، الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ١٨٣ ، الفراء : رمل الملوك ص ٢٥ وما بعدها ، المنجد : النظم الدبلوماسية في الاسلام ، ص ٢٠ ، شنبور : دستور الحكم والسلطة ، ص ١٣٢ مرجع سابق ، آيت على : نظام الحكم في الاسلام ، ص ٨٢ ، أبو عبيد : العلاقات الخارجية ، ص ٨٤ ، ٨٥ ، مرجع سابق . ، على الميكي : الرسائل النبوية ص ٧ وما بعدها . ، عبد الوهاب كلزيه : الشرع الدولي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ص ١٠٢ . ، على السبكي : نظام الحكم والادارة في العهد النبوي ، ص ٧٣ .

وجمع الكلمة فقال عليه الصلاة والسلام لأصحابه يوماً : (وافئسوا بالغداة) وكان عليه الصلاة والسلام إذا صلى الفجر جلس في مصلاه يسبح ويدعو ثم التفت إليهم فاختر عدة منهم فبعثهم رسلاً إلى المسلوك والأمراء وقال لهم (١) (أيها الناس إن الله قد بعثنى رحمة وكافة ، فلا تختلفوا علي كما اختلف الحواريون على عيسى بن مريم فقال أصحابه : كيف اختلف الحواريون بإرسال الله ؟ قال : دعاهم إلى الذي دعوتكم إليه ، فأما من بعثه مبعثاً قريباً فرضي وسلم ، وأما من بعثه مبعثاً بعيداً فكره وجهته وتشاقل فشكا ذلك عيسى إلى الله فأصبح المتشاقلون وكل واحد منهم يتكلم بلغة الأمة التي بعث إليها) .

فأجابوه جميعاً إلى ما أراد ثم اتخذ خاتماً من فضة نقش عليه (٢)
(محمد رسول الله) .

فبعث الرسائل مختومة بخاتمه الشريف صلى الله عليه وسلم ، فكانت هذه البعوث والرسائل النبوية (أول نشأة للعلاقات الدولية في الحكومة النبوية وملاحتها مع باقي الأمم والشعوب) (٣)

-
- (١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ص ٦٠٦ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ج ١ ص ١٩١ ، السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٢٤١، ٢٤٠
(٢) الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ١٧٧
(٣) أنظر : رأفت شنبور : دستور الحكم والسلطة ، ص ١٣٧ ، علي الأحمدي : مكاتيب الرسول صلى الله عليه وسلم ، ج ١ ، ص ٣١ .

د - نماذج من المكاتبات النبوية الى ملوك وروساء الدول المعاصرة :

(رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى النجاشي) (١)

بعث النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري (٢) رضي الله عنه الى النجاشي وبعث معه كتابا جاء فيه :

(بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد رسول الله " صلى الله عليه وسلم " الى النجاشي الأصم ملك الحبشة . سلم (٣) أنت فاني أحمد اليك الله الذي لا اله الا هو ، الملك القدوس السلام ، المؤمن ، المهيمن .

(١) أنظر محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ١٠٠ ، د. علي السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٢٨ ، علي بن برهان الدين الحلبي : السيرة الحلبية ، ج ٣ ص ٢٤٨ ، ابن سيد الناس : عيون الآثار في فنون المغازي والشمال والسير ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ . القلقشندي : صبح الأمش في صناعة الإنشاء ج ٦ ، ص ٣٧٦ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ، ج ١ ، ص ١٦٣ وما بعدها ، ابن حبيب البغدادي : المحبر ، ص ٧٦ ، الفراي : رسل الملوك ، ص ٢٦ ، د. المنجد : النظم الدبلوماسية في الاسلام ، ص ٩٤ ، الأحمدي : مكاتيب الرسول ، ج ١ ، ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) هو عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله بن اياس بن عبيد بن عبد مناة بن كنانة الكناني الضمري ، يكنى أبا أمية بعثه النبي صلى الله عليه وسلم وحده عينا الى قريش ، وأرسله الى النجاشي وكيلا ، فعقد له على أم حبيبه بنت أبي سفيان ، وأسلم قديما وهو من مهاجرة الحبشة ، ثم هاجر الى المدينة وأرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النجاشي يدعوه الى الاسلام سنة ست وكتب على يده كتابا فأسلم النجاشي ، مات بالمدينة في خلافة معاوية . " أنظر ترجمته في أسد الغابة لابن الأثير " ، ج ٤ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، طبقات ابن سعد ، ج ٤ ص ١٨٢ ، الإصابة ج ٤ ، ص ٢٨٥ ، رقم الترجمة ٥٧٦٠ ، الاستيعاب ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ رقم الترجمة ١٨٩٢ .

(٣) سلم أنت : أي أنت سالم لأن السلم يأتي بمعنى السلامة ، أنظر مختار الصحاح ص ٣١١ ، السيرة الحلبية ج ٣ ص ٢٤٨ .

وأشهد أن عيسى بن مريم روح الله وكلمته ، ألقاها الى مريم البتول
الطيبة الحصينة ، فحملت عيسى ، فخلقه الله من روحه ونفخه ، كما خلق
ادم بيده ونفخه . وانى أدعوك الى الله وحده لا شريك له ، والمواودة
على طاعته وأن تتبعنى وتؤمن بالذى جاءنى ، فانى رسول الله . وقد
بعثت اليك ابن عمى جعفرا ونفرا معه من المسلمين ، فاذا جاءوك
فأقرهم ، ودع التجبر . فانى أدعوك وجنودك الى الله ، وقد بلغت ونصحت
فاقبل نصي ، والسلام على من اتبع الهدى .

وقد وردت هذه الرسالة برواية أخرى ونصها : (١)

(بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب من محمد النبي الى
النجاشي الأحم عظيم الحبشة سلام على من اتبع الهدى وامن بالله
ورسوله ، وشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، ولم يتخذ صاحبة ولا
ولدا ، وأن محمدا عبده ورسوله . وأدعوك بدعاية الله ، فانى رسول
فأسلم تسلم " ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا
نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا آربابا من دون
الله ، فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون " فان آبيت فعليك اثم
النمارى) .

(١) أنظر محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى ،
ص ١٠٤ ، على السبكى : الرسائل النبوية ، ص ١٢٩ .

يقول الدكتور السبكي في كتابه الرسائل النبوية " ويحتمل أن تكون هذه رسالة أخرى لا رواية أخرى ، كما يحتمل أنه تصرف من الرواية بالزيادة والنقص ، وانها نفس الرسالة الأولى " (١)

ونحن نذهب الى ما ذهب اليه الدكتور السبكي اذ المشهور عند المؤرخين والمحدثين أن الذي كتب اليه النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي هاجر اليه المسلمون فأكرمهم وأقراهم وكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم باسمه كما سيأتي بيانه . وقد نعاه النبي صلى الله عليه وسلم يوم توفي صلى الله عليه بالمدينة منصرفه من تبوك وذلك في السنة التاسعة . (٢) هذا هو المشهور .

(كلمة حامل الرسالة النبوية للنجاشي عند تعليمه الرسالة)

عندما وقف عمرو بن أمية الضمري أمام النجاشي وسلمه الرسالة النبوية قال : (يا أصحمه (٣) أن على القول وعليك الاستماع ، أنك كأنك في الرقة علينا منا وكأننا بك منك ، لأننا لم نظن بك خيرا قط الا نلناه ، ولم نحفظك على شر قط الا آمنناه وقد أخذنا الحجة عليك من قبل

(١) الرسائل النبوية ، ص ١٢٩ .

(٢) أنظر الحلبي : السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، الأحمدي : مكاتيب

الرسول صلى الله عليه وسلم ، ج ١ ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) أصحمه : يعنى عطية ، أنظر الكتاني : التراثيب الادارية ، ج ١ ، ص ١٦٥

آدم . والانجيل بيننا وبينك شاهد لا يرد . وقاض لا يجور وفي ذلك موقع الخير ، واصابة الفضل . والا فأنت في هذا النبي الأمي كاليهود في عيسى ابن مريم ، وقد فرق رسله الى الناس فرجاك لما لم يرجعهم له ، وأمنك على ما خافهم عليه لخير سالف وأجر ينتظر . فقال النجاشي أشهد بالله أنه النبي الذي ينتظره أهل الكتاب ، وأن بشارة موسى براكب الحمار ، كبشارة عيسى براكب الجمل ، وأنه ليس الخبر كالعيان ، ولكن أعوانى من الحبشة قليل ، فانظرونى أكثر الأموان وألين القلوب (١) . وفي رواية " لو استطيع أن آتية لأتيته " (٢) .

موقف النجاشي من الرسالة

فلما تسلم الرسالة ، وضعها على عينيه ونزل عن سريته وجلس على الأرض - اجلالا واعظاما لصاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، ثم أضر جعفرا وأصحابه وأسلم على يدى جعفر لله رب العالمين (٣) .

(١) السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ . الأحمدي : مكاتيب الرسول ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٢) ابن سعاد : الطبقات الكبرى ، ج ١ ، ص ٢٥٩ ، أنظر الكتاني : التراتيب الادارية ، ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

رسالة النجاشي الى النبي محمد صلى الله عليه وسلم (١)

(بسم الله الرحمن الرحيم . الى محمد رسول الله من النجاشي
الأصحم بن ابجر . سلام عليك يا نبي الله ورحمته وبركاته من الله الذي
لا اله الا هو الذي هداني للاسلام أما بعد : فقد بلغني كتابك يا رسول
الله فيما ذكرت من أمر عيسى ، فورب السماء والأرض ان عيسى ما يزيد
على ما ذكرت تفروقا (٢) . انه كما قلت : وقد عرفنا ما بعثت به
الينا ، وقد عرفنا ابن عمك وأصحابه ، فأشهد أنك رسول الله صادق
مصدق ، وقد بايعتك وبايعت ابن عمك وأسلمت على يديه لله رب العالمين .
وقد بعثت اليك بايني أرها بن الأصحم بن ابجر ، فاني لا أملك الا نفسي ،
وان شئت أن آتيك فعلت يا رسول الله فاني أشهد أن ما تقول حق والسلام
عليك يا رسول الله) .

(أثر الرسالة النبوية في النجاشي ومعاملته لمهاجري المسلمين عنده)

سجل الاسلام لهذا الملك موقفا عظيما تجاه الدعوة الاسلامية
ونصرتها وتجاه نصره أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى

-
- (١) أنظر : الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قسيم
الجوزية : زاد المعاد فليس هدى خسير العباد ، ج ٣ ، ص ١٢٨٥ ،
القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٦ ، ص ٢٧٩ وما بعدها ، السيرة الحلبية
، ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ،
ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، د. علي السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٣١ .
(٢) الشفوق بالمشقة المضمومة بعدها الفاء الساكنة : الاقماع التي
تلتزق بالبر وهي علاقة ما بين النواة والقشر .

ابن اسحق(١): قال حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال (اجتمعت الحبشة فقالوا للنجاشي: أنت قد فارقت ديننا، وخرجوا عليه. فأرسل إلى جعفر وأصحابه فହିأ لهم سفناً. وقال: اركبوا فيها وكونوا كما أنتم. فان هزمت فامضوا حتى تلحقوا بحيث شئتم وان ظفرت فاسبثوا. ثم عمد إلى كتاب فكتب فيه: هو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، ويشهد أن عيسى ابن مريم عبده وروحه، وكلمته ألقاها إلى مريم، ثم جعله في قبائه عند المنكب الأيمن، وخرج على الحبشة، وصفوا له. فقال يا معشر الحبشة، ألت أحق الناس بكم؟ قالوا: بلى. قال: فكيف رأيتم سيرتي فيكم؟ قالوا: خير سيرة. قال: فما بالكم؟ قالوا: فارقت ديننا وزعمت أن عيسى عبد، قال: فما تقولون أنتم في عيسى؟ قالوا: نقول هو ابن الله. فقال النجاشي، ووضع يده على صدر قبائه: هو يشهد أن عيسى ابن مريم، لم يزد على هذا شيئا، وإنما يعني ما كتب. فرضوا وانصرفوا. فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما مات النجاشي صلى عليه واستغفر له (٢)٠

(١) أنظر: السيرة النبوية، ج ١ ص ٢٤٠ وما بعدها، د. علي السبكي: الرسائل النبوية ص ١٣٤ وما بعدها، الكتاني: التراتيب الإدارية ج ١، ص ١٩٧.

(٢) ابن هشام: السيرة النبوية، ج ١، ص ٢٤٠ وما بعدها، أنظر أبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن حديدة الانتصاري: المصباح المفضي في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربى وعجمى، ج ٢، ص ٣٣ وما بعدها، الكتاني: التراتيب الإدارية ج ١، ص ١٩٧، د. علي السبكي: الرسائل النبوية ص ١٣٤. الأحمدي: مكاتب الرسول صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ١٢٣، ١٢٤.

رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل (١) عظيم الروم

أرسل النبي صلى الله عليه وسلم دحية (٢) بن خليفة الكلبي

برسالة الى هرقل عظيم الروم . (نص الرسالة) (٣)

(بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد عبدالله ورسوله الى هرقل عظيم الروم . سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد ، فإني أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تلم يؤتتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فإن عليك اسم الاريسين (٤) " ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم

(١) هرقل - بكسر الهاء وفتح الراء واسكان القاف هذا هو المشهور ويقال هرقل بكسر الهاء واسكان الراء وكسر القاف حكاه الجوهري في صحاحه . وهو اسم علم له ولقبه قصير وكذا كل ملك من ملوك الروم يقال له قصير.

(٢) هو دحية بن خليفة بن مروة بن فضاله بن فامر الأكبر الكلبي . صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان جبريل ينزل على صورته أحيانا . (أنظر ترجمته في آسد الغابه في معرفة الصحابة لابن الأثير ، ج ٢ ، ص ١٥٨ ، الطبقات ، ج ٤ ، ص ١٨٤ ، الإصابة ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ، الاستيعاب ، ج ١ ، ص ١٧٢ رقم الترجمة ٦٨٧ .

(٣) راجع نص الكتاب في الطبري : ج ٢ ، ص ٦٤٤ وما بعدها ، الكامل ، ج ٢ ، ص ٨٠ ، ٨٢ ، زاد المعاد ، ج ٣ ، ص ٦٠ ، ٦٣ ، البداية والنهاية ج ٤ ص ٢٦٢ ، ٢٧٢ ، عيون الأثر ج ٢ ص ٢٥٩ ، ابن حجر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ١ ص ٢٨ ، ٢٩ ، مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٢ ، ص ١٠٧ (١٠٨) ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، ص ١٠٩ ، البغدادي : المحبر ص ٧٥ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٦ ص ٣٧٦ ، د . علي السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٤٠ ، الكتاني : التراتيب الإدارية ج ١ ص ١٤٣ .

(٤) الأريسيون : قيل فيهم - هم الخدم والخلو - هم الأكهارون آي الفلاحون والزراعون - وقيل المراد بهم جميع أهل مملكته . والذي يظهر أنهم طوائف الشعب.

أن لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون" (١) .

ولما قرأ عظيم الروم هذا الكتاب خطب في أعيان دولته : يا معشر الروم هل لكم في الفلاح والرشد وأن يثبت ملككم فتبايعوا هذا النبي فشار القوم فد هذه المقالة ، فتدارك قائلا : " انى قلت مقالتي آنفا أختبر بها شدتكم على دينكم فقد رأييت ، فسجدوا له ورفضوا عنه . (٢)

رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى المقوقس (٣)

نص الرسالة (٤) :

(بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى المقوقس عظيم القبط سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد ، فانى أدعوك بدعاية

-
- (١) الآية ٦٤ من سورة آل عمران .
 - (٢) أنظر السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٤٠ .
 - (٣) المقوقس : هو أمير القبط في مصر من قبل ملك الروم ، جعله بعضهم في الصحابة وأنكر ذلك ابن الأثير وقال : لا مدخل له في الصحابة . أرسل اليه الرسول صلى الله عليه وسلم بحاطب ليدعوه الى الاسلام فلقبه وله معه حديث طويل ذكرنا بعضا منه . (أنظر ترجمته في الإصابة ج ٦ ص ٢١٢ ، أسد الغاية ج ٤ ، ص ٤١٢ ، ولاة مصر الكندى ٨ ، فتوح مصر لابن عبد الحكم ٤٥ ، شذرات الذهب ، ج ١ ، ص ٣٧) .
 - (٤) أنظر ، نص الكتاب : البداية والنهاية ج ٤ ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، السيرة الحلبية ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، د . على السبكي : الرسائل النبوية ، ص ١٥٦ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ١٣٥ وما بعدها ، القلقشندي : صبح الأعشى ج ٢ ص ٣٧٨ وما بعدها ، النظم الدبلوماسية في الاسلام ، ص ٩٥ .

الاسلام (١) ، أسلم تسلم يوءتلك الله أجرك مرتين فان توليت فاتما عليك
اشم القبط " ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا
نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون
الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون " (٢) . (٢)

ورد المقوقس ردا أجمل من رد هرقل ذلك أنه لما تسلم الكتاب
بالاسكندرية من حاطب بن أبي بلتعة (٣) . جرى حوار هادئ بين الرجلين
يستفاد منه ما يكتنه من الإعجاب برسول الاسلام ، وما يتمتع به حاطب من
سداد رأى وحكمة وقوة حجة قال حاطب لعظيم القبط : (انه قد كان قبلك
رجل يزعم أنه الرب الأعلى فأخذه الله نكال الآخرة والأولى فاعتبر
بغيرك ولا يعتبر بك . قال هات : قال : ان لنا ديننا لن ندعه الا لما
هو خير منه وهو الاسلام وأن هذا النبي صلى الله عليه وسلم دعا الناس
فكان أشدهم عليه قريش وأعداهم له يهود ، وأقربهم منه النصارى ،
ولعمري ما بشارة موسى بعيسى بن مريم الا بشارة عيسى بمحمد صلى الله

(١) بدعائية الاسلام : بكسر الدال أى بدعوته وهى كلمة التوحيد . وفى
الرواية الأخرى عند مسلم بدعائية الاسلام وهو بمعنى الأولى ومعناها
الكلمة الداعية الى الاسلام (أنظر مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ١١٠) .

(٢) الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

(٣) حاطب بن أبي بلتعة . صحابى مشهور شهد بدرا وأحدا والخندق
والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . بعثه رسول
الله صلى الله عليه وسلم بكتاب الى المقوقس كان أحد الرماة
المذكورين . وكان تاجرا يبيع الطعام وغيره . (أنظر ترجمته فى
الطبقات الكبرى ج ٣ ، ص ٨٠ ، الإصابة ج ١ ص ٣١٤ رقم ١٥٣٣ ، أسد
الغابة ، ج ١ ص ٣٦١ . ، الاستيعاب ج ١ ، ص ١٣٣ رقم ٥٢٢ ، شذرات
الذهب ، ج ١ ص ٣٧) .

عليه وسلم وما دعاؤنا إياك إلى القرآن إلا كدعائك أهل التوراة إلى الإنجيل ولسنا ننهك عن دين المسيح ولكننا نأمرك به . فقال المقوقس : انى قد نظرت فى أمر هذا النبى فوجدته لا يأمر إلا بمزهود فيه ، ولا ينهى إلا عن مرغوب عنه ، ولم آجده بالساحر الضال ولا الكاهن الكاذب ووجدت معه آلة النبوة باخراج الخبئ واخبار بالنجوى وسأنظر). (١)

وأخذ كتاب النبى صلى الله عليه وسلم فجعله فى حق من عاج وختم عليه ، وكرم حاطبا وأهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم جاريتين لهما مكان فى القبط عظيم وكسوة وبغلة . وقال فى آخر رده "والسلام عليك " . (٢)

فقبل الرسول صلى الله عليه وسلم هديته تقديرا للعاطفة التى أملت بها .

(١) أنظر الكتاب وتفاصيل الحوار فى عيون الأترب فى فنون المفاز والشمايل والسير ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ . د. على السبكى : الرسائل النبوية ، ص ١٥٦ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق . ، أنظر الكتانى : التراتيب الادارية ج ١ ، ص ١٥٦ ، الحافظ الهيلى : الروض الانف ج ٢ ، ص ٣٢١ ، البداية والنهاية ج ٤ ، ص ٢٧٣ ، صبح الآمشى ج ٦ ، ص ٣٢٨ وما بعدها ، المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٢٥ ، محمد على الحسن : العلاقات الدولية ، ص ١٤٩ مرجع سابق . ، صبحى محمضانى : القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ١٢٦ .

رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى ملكي عمان (١)

حمل هذا الكتاب عمر بن العاصي (٢) رضي الله عنه . ونصه :

(بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى جيفر (٣)
وعبد ابنى الجلندى سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد فاني أدعوكما
بدعاية الاسلام . أسلما تسلما ، فاني رسول الله الى الناس كافة ،
لأنذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين . وانكما ان أقررتما
بالاسلام وليتكما . وان أبيتما أن تقررا بالاسلام ، فان ملككما زائل ،
وخيلي محل بساحتكما ، وتظهر نبوتي على ملككما .) وكتب أبي بن كعب
وختم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) راجع نص الكتاب وتفاصيل الحوار : عيون الأثر ج ٢ ، ص ٢٦٧ ، ٢٦٩ .
أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٩٢ ، ٩٣ القسم
الأول . ابن القيم : زاد المعاد ج ٣ ، ص ٦٢ ، أنظر ابن هشام
السيرة النبوية ج ٢ ، ص ٦٠٧ ، محمد حميد الله : مجموعة
الوثائق النبوية ص ١٦٢ ، السيرة الحلبية ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ،
الرسائل النبوية ، ص ١٧٧ .

(٢) هو عمرو بن العاصي السهمي . أحد عظماء العرب ودهاتهم ، كان في
الجاهلية من الأشداء على الاسلام ، ولاه الرسول صلى الله عليه وسلم
امرة جيش السلال . ثم استعمله على عمان . كان من أمراء الجيش
في الجهاد بالشام في زمن عمر ، وأحد الحكيمين في صفين (أنظر
ترجمته في الطبقات ، ج ٧ ، ص ١٨٨ ، الإصابة ، ج ٢ ص ٥ رقم
الترجمة ٥٨٧٧ ، أسد القابة ، ج ٤ ، ص ١١٥) .

(٣) جيفر بن الجلندى . كان رئيس أهل عمان ، هو وأخوه عبد بن
الجلندى . أسلما على يد عمرو بن العاص حين بعثه النبي صلى الله
عليه وسلم الى ناحية عمان . ولم يقدموا على النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يرياه وكان اسلامهما بعد خير . (أنظر : الاستيعاب ج ١ ،
ص ١٠١ رقم ٣٨٠ ، الكامل ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، البلاذري ، ص ٧٦ ، ٧٧)

فلما سأل جيفر عمرو بن العاص عن الذى يأمر به وينهى عنه هذا
النبي ؟ قال : يأمر بطاعة الله وينهى عن معصيته ، ويأمر بالبر وصلة
الرحم وينهى عن الظلم والعدوان وعن الزنا وشرب الخمر ، وعن عبادة
الحجر والوثن والصليب.

فكان هذا التفسير البيانى من عمرو بن العاص سردا وسلاما على قلب
الملكين فأسلما وغدوا عوناً لعمرو على كل من خالفه ، ثم أسلم
بالتالى أهل عمان.

ويظهر من هذا الكتاب أنه يحمل الى جانب الدعوة الى الاسلام طابعا
من التهديد والوعيد ان أبيا الاستجابة لدعوة الرسول صلى الله عليه
وسلم متضمنا أن اعراضهما عن قبول الاسلام ورفض دعوة نبيه اليه سيؤدى
الى زوال ملكهما. (١)

(١) آيت على : نظام الحكم فى الاسلام ص ٩٠ ، مرجع سابق ، القانون
والعلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ١٢٦ وما بعدها.

هـ - ملاحظات على هذه الرسائل :

١- يستوقف القارئ المتأمل في اجابات أكثر هؤلاء من رفق ومن حسن رأى اذ في اجابات أكثرهم رقة وعطف ، وفى بعضها غلظة وشدة ، كاجابة كبرى عظيم الفرس ، ولكن كيف تلقى أولئك رسالة الدين الجديد من غير أن يتألبوا على صاحب الدعوة صلى الله عليه وسلم ، ومن غير أن يتضافروا على منعها من الانتشار ؟

" ليس لدينا من تعليل لذلك الا أمران :

أحدهما : الحماية الربانية والعناية الالهية لهذا الدين الجديد الذى حمل للانسان كل معانى السمو والرحمة والسماحة ، وانقاذاً له من عالم يسود فيه قانون الغاب (١) ليصل به الى عالم تسود فيه شريعة الحق .

(١) قانون الغاب : تعبير اصطلاحى يستعمل فى النقد السياسى ، يقصد به استخدام سياسة القوة والفدر فى علاقة الدولة الخارجية والداخلية وذلك على سبيل التمثيل بما يجرى فى الغاب الكثيف الملتف الأشجار والذى تتحول فيه الطرق الى متاهات حيث تفرخ الحيوانات الفلدة كالنمر والشعبان وجودها على الحيوانات الأخرى التى تعيش معها فى الغاب . أنظر أحمد عطية الله : القاموس السياسى ، ص ٦٨٤ .

ثانيهما : أن عالم يومئذ كعالمنا الحاضر طفت فيه المادية على القيم الدينية حتى أصبح البذخ والترف ونشر ألوية الانتحال هم الجميع وان كان على حساب الجانب الانساني والأخلاقى . أما الاستمساك بالعقيدة فلا يعنى بها الا بقدر ما تجلب عليهم من مادة ونفوذ .

لهذا وذاك لم يكد الناس يسمعون دعوة جديدة صادقة للعودة الى الايمان بالله وحده وما يقتضيه من محو لنظام العبودية للانسان ونشر ألوية العدل والمساواة بين الجميع ، وتكافؤ الفرص لكل الناس لا فرق فى ذلك بين عربى وأعجمى لم يكد الناس يسمعون بذلك حتى أدركوا طبيعة هذا الدين الجديد بمثله وأخلاقه ، وقدرة رسوله على منع الظلم والقضاء على آلام الانسان فاشترأت الأعناق وأرهفت الأحاسيس وشعرت النفوس بظمئها الروحى فأخذت تستظل بظل الاسلام الذى شمل بعد حين شبه الجزيرة العربية والرسول عليه الصلاة والسلام لا يزال على قيد الحياة " (١) .

٢- ومما يستوقف الدارس المتأمل لهذه الرسائل النبوية ما التزم به الرسول صلى الله عليه وسلم من احتياط فى أسلوب مكاتباته مع عظماء تلك الأمم حيث استعمل كلمة " عظيم الروم ، وعظيم القبط .. ولم

(١) آيت على : نظام الحكم فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٩٠ وما بعدا .

يستعمل كلمة ملك " بدل " عظيم " لئلا يكون تقريراً لملكه . قال الخفاجي في شرح الشفا... لم يقل ملك الروم ولا ملك القبط لأنه لا يستحق ذلك العنوان الا من كان مسلماً ، ومع ذلك فلم يخل صلى الله عليه وسلم بتعظيمهم تلييناً لقلوبهم في أول الدعوة الى الحق . (١)

وهذا ما يعرف حالياً في السياسة العالمية بالأسلوب الدبلوماسي المتبع في المراسلات الدولية ، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة التطورات الحضارية والمفاهيم الفكرية عبر القرون . (٢)

٣- كان عليه الصلاة والسلام يختار من سفرائه أو رسله من توافرت فيه مؤهلات لتلك المهمة من قوة الايمان ومعرفة عميقة بالدين وقوة الحجة المقنعة ومهارة فكرية ... يتجلى ذلك من النموذجين اللذين قدمت القول عنهما وهما موقف حاطب بن أبى بلتعة رضى الله عنه أمام عظيم القبط ، وموقف عمرو بن العاص رضى الله عنه لدى ملكى عمان .

وعليه فان هذا العمل النبوى الرائع المتمثل في مكاتبة عظماء الدول والرؤساء يعد في ذاته حدثاً دبلوماسياً عظيماً فى العلاقات الدولية ، فالى جانب كونه عليه الصلاة والسلام يطالب هؤلاء العظماء

(١) أنظر : الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ١٤٢ وما بعدها .

(٢) أنظر : صبحى محمصانى : القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام ،

ص ١٢٦ ، د . المنجد : النظم الدبلوماسية فى الاسلام ، ص ٣٨ .

وشعوبهم بالدخول فى الاسلام والدعوة اليه ، فهو يطلب أيضا فى ضمن ذلك الاعتراف بقيام دولة الاسلام ، فكان منهم من اعترف بالدين وآسلم كأمراء اليمن ومنهم من اعترف بدولة الاسلام فقط كالمقوقس ، ومنهم من لم يعترف بكليهما ككسرى الفارسى الذى مزق كتاب الرسول عليه الصلاة والسلام ، فدعا عليه الرسول صلى الله عليه وسلم بتمزيق ملكه وتحققت هذه الدعوة حيث جعل ملك كسرى غنيمة للمسلمين . (١)

وهذه الكتب فضلا عن كونها دعوة للايمان بالله وعبادته وحده ، فهى اعلان من جانب الدولة الاسلامية المتمثلة فى " حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم " بقيامها ووجودها ، وهو أمر متبع فى القانون الدولى . (٢)

فإذا ما قامت دولة ولو بالانفصال عن غيرها أو بآية وسيلة أخرى فانها تخطر الدول الأخرى بقيامها ، فكانها تسأل الاعتراف بها .

وكانت ردود العظماء مختلفة كما سبقت الإشارة الى ذلك.

-
- (١) ايت على : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٩١ ، القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام ، ص ١٢٨ .
- (٢) أنظر على على منصور : الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، . ايت على : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٩١ ، . المحممانى : القانون والعلاقات الدولية ، ص ١٢٨ .

و - " أثر العلاقات الدولية الإسلامية "

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم " حكيماً في تبليغ دعوته الى
الحكام أولاً لما لهم وبخاصة في ذلك الحين من سيطرة قوية على رعاياهم
" فالناس على دين ملوكهم " كما يقولون . (١)

ولا شك أن الزعيم أو الحاكم اذا قبل الدعوة لنفسه فانها ستجد
رواجاً في منطقة نفوذه لأنها تأمن مصادرة السلطان فوق سهولة أخذ
الناس بها من بعده ، وعلى فرض ألا تقع الاستجابة من الملوك والرؤساء
فإن نبأ الدعوة جدير أن يعرف في كل هذه الأقطار كما يتعرف هو موقف
هؤلاء الحكام من دعوته . هذا ولم تكن الرسائل النبوية وحدها هي
النافذة الرئيسية للعلاقات الدولية بل هناك جوانب أخرى للعلاقات
الدولية اضافة الى الرسائل النبوية وهي أمور السلم والحرب وعقد
المهادنات وتوقيع المعاهدات ، وحماية السفراء ، والتمثيل
الدبلوماسي ، وأوضاع المسلمين في دار الحرب ، وأحكام أهل الذمة ،
وأدب الاسلام في الحرب والسلم ، ومعاملة الأسرى والأراضي المفتوحة
وأحكامها الى غير ذلك من الجوانب الانسانية التي نظم بها الاسلام هذه
العلاقات .

(١) أنظر محمد سلام مذکور : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية ، (بحث مقدم
الى مؤتمر الفقه الاسلامي المنعقد بجامعة الامام محمد بن سعود
الاسلامية بالرياض عام ١٣٩٦ ، ص ٤ .

فالعلاقات الدولية في الاسلام نابعة من فكرته العالمية فهو ليس ديناً اقليمياً ولا تشريعاً زمنياً مؤقتاً ، بل هو دين عام خالد اهتم بتنظيم كل العلاقات الخاصة والعامة في جميع القطاعات وعلى مختلف المستويات . (١) .

فقد أجاز الاسلام تأمين اللاجئين السياسيين ، فاذا حدث أن أحداً من المشركين أراد أن يدخل أرض المسلمين مستجيراً كان للمسلمين إجارته حتى يقضى حاجته ، ويبلغ الدعوة ثم يعاد لوطنه آمناً على نفسه وماله قال تعالى " وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه " . (٢) .

وقد احترم الاسلام هذا الأمان حتى لو كان الذي أعطاه من العامه والأصل في ذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسمى بذمتهم أدناهم ، ويجير عليهم أقصاهم ، وهم يد على من سواهم " . (٣) .

- (١) أنظر : عطية صقر : دراسات اسلامية لأهم القضايا المعاصرة " العلاقات الدولية في الاسلام " ، ص ٧٧ .
- (٢) الآية ٦ من سورة التوبة .
- (٣) سنن أبي داود ، (باب في السرية ترد على أهل العسكر) ج ٢ ص ٧٣ ، شرح السير الكبير ، ج ٢ ، ص ٥٢٢ ، د . وهبه الزحيلي : العلاقات الدولية في الاسلام ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، محمد الخضر حسين : آداب الحرب في الاسلام ، ص ٣٧ .

وقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم اجارة أم هانى بنت أبى طالب
 لرجلين من المشركين (١). كما أجات زينب بنت النبي صلى الله عليه
 وسلم زوجها العاص بن الربيع كما ورد ذلك فى كتب السير. وقرر
 الاسلام (٢) مبدأ الحصانة الدبلوماسية بالامتيازات التى تمنح لمرسل
 الأعداء ذلك أن مسيلمة الكذاب لما أرسل ابن النواحه وابن اشال الى
 النبي صلى الله عليه وسلم يفاوضانه فى اشراكه معه فى النبوة وتحدث
 معهما فأصرا على الايمان بمسيلمة قال عليه الصلاة والسلام " لولا أن
 الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما " (٣).

وبعد : فقد نهج حكام المسلمين فى عهد الاسلام الزاهر نهج حكومة
 الرسول صلى الله عليه وسلم فى العلاقات الدولية بدعم التعاون
 الانسانى العام فى المجالات المختلفة . وأخذ التمثيل الدبلوماسى
 طابعا منتظما فى الدولة الاسلامية أسوة بنظام الحكومة النبوية وذلك
 دليل على عالمية الاسلام وأنه يعمل على تبادل المنافع بين الدول .

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٤١١ ، محمد الخضر حسين :
 آداب الحرب فى الاسلام ، ص ٣٦ .

(٢) أنظر : د. وهبة الزحيلي : العلاقات الدولية فى الاسلام مقارنة
 بالقانون الدولى الحديث ، ص ١٥٢ .

(٣) رواه أبو داود فى السنن عن سلمة بن نعيم بن معمر الأشجى ، عن
 أبيه ، سنن أبى داود كتاب الجهاد " باب فى الرسل " ج ٢ ، ص ٧٦ ،
 أنظر محمد الصادق عفيفى : الاسلام والعلاقات الدولية ، ص ١٦٨ ،
 على على منصور : الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام ، ص

سادسا : النظام المالى

أ - المراد بالنظام المالى " :

النظام المالى للدولة هو : تدبير مواردها ومصارفها بما يكفل سد النفقات التى تقتضيها المصالح العامة من غير ارهاق للأفراد ولا اضعاف لمصالحهم الخاصة (١).

ويعتبر علماء السياسة والاقتصاد " أن الدولة الراشدة والحكومة الناهضة هى التى تدير فى الحياة ، وقد وضعت لكل شئ عدته اخذة فى اعتبارها تنظيم سياستها المالية على وضع يضمن لها النهوض والاستقرار وذلك بالموازنة الشاملة بين الدخل والخرج أو الوارد والمنصرف ، والا اضطرب نظامها ، واختل سيرها وتخلف ركبها وتعطلت مشاريعها الحيوية فتصاب بالعقم وسوء التدبير ويكون مالها الدمار والزوال " (٢).

وليس هناك أدنى ريب فى أن كل ما تتوقف عليه الحياة فى أصلها وكمالها وسعادتها وعزها من علم وصحة وقوة واتساع عمران وتنمية لا سبيل اليه الا بالمال فهو عصب الحياة ، وقطب الرمح لمعايش الناس

(١) عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية ، ص ١٠١
 (٢) أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٣٠ ، حسن ابراهيم : النظم الإسلامية ص ٢٢١ ، أنور الرفاعى : النظم الإسلامية ، ص ١٦٩ .

ومرافقهم الخاصة والعامة ، وهو الذى يعكس لدرجة كبيرة ما عليه الدولة من قوة أو ضعف وسعادة أو شقاء وهو الدعامة الكبرى للملك واساسة القوى الذى يقيم به أركانه ويثد به جوانبه ، وهو القوة التى ينطلق بها الى تحقيق أهدافه ومراميه ويلوغ أغراضه وأمانيه . (١)

نظرة

ب - الرسول صلى الله عليه وسلم فى المال:

عرف الناس مظاهر الملوك وأبهة الملك فى القرون الوسطى ، فكان المال ملكا للملوك والأمراء ، وكان الناس عبيدا لهم أرقاء . وكانت دولة الأكاسرة والقيصرية غارقة فى الاسراف والتبذير من مال الشعب . ويظهر الاسلام واشراق نوره ظهرت نظم العدالة فى موازنة الدولة . وكتب المال من حق المسلمين ، فلا الرئيس ولا الدولة يملكان حقا فى التصرف بالأموال الا على قدر معلوم ، فرضته القواعد الشرعية وسنته الأصول المالية المتبعة فى الدولة الاسلامية . (٢)

فكانت سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم فى المال تعجيل تقسيم ما يأتى من الفئ فلم يتخذ صلى الله عليه وسلم بيت مال ولا خزانة

(١) أبو الحمد موسى : النظم الاسلامية ، ص ١٣٠ .

(٢) شنيور : دستور الحكم والسلطة ، ص ١٤٢ ، المعيدى : السياسة

الاسلامية ، ص ٢٣٣ .

لأخاره بل كان يصرف كل ما يأتية في وجوهه . روى أبو عبيد القاسم بن سلام عن الحسن بن محمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يكن يقبل مالا عنده ولا يبيته ، قال أبو عبيد : يعني أنه صلى الله عليه وسلم إذا جاءه غدوة لم ينتصف النهار حتى يقسمه ، وإن جاءه عشية لم يبيته حتى يقسمه . (١)

وروى أبو داود عن عوف بن مالك " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه الفئ قسمه في يومه " (٢) . وروى البخاري عن أنس رضي الله عنه قال " أتى النبي صلى الله عليه وسلم مال من البحرين ، فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال أتى به فقام صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ولم يلتفت إليه ، فلما قضى الصلاة جاء وجلس إليه فمما كان يرى أحدا إلا أعطاه ، إذ جاءه العباس وقال : يا رسول الله أعطني فأنى فاديت نفسي ، وفناديت عقيلي ، فقال له صلى الله عليه وسلم خذ فحشا في ثوبه ثم ذهب يقله ، فلم يستطع ، وقال يا رسول الله مر بعضهم أن يرفعه إلى قال : لا ، قال : فادفعه أنت علي ، قال : لا ، فنثر منه ثم ذهب يقله فلم يستطع . فقال : مر بعضهم يرفعه علي ، قال : لا ، قال : فارفعه أنت علي ، قال : لا ، فنثر منه ، ثم احتمله على كاهله ، ثم انطلق ، فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعه بصره حتى خفى علينا عجا من حرصه ، فما قام رسول الله صلى

(١) ابن ملام : الأموال ، ص ٣١٦ " باب تعجيل الفئ وقسمته بين أهله " .

(٢) أبي داود : السنن ، " باب في قسم الفئ " ج ٢ ، ص ١٢٣ .

الله عليه وسلم وثم منها درهم " (١) . وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة على شعير استدانته لأهله . (٢) وقد سار الخلفاء الراشدون على نهجه صلى الله عليه وسلم في التعجيل باعطاء الحقوق الى أصحابها .

ج - موارد الدولة الإسلامية :

جاء الاسلام نظاما اجتماعيا كاملا ، فلم يقف عند مخاطبة الفطرة الانسانية ، واستنارة ما فيها من قوى روحية تتمثل في عقائد سامية وأخلاق فاضلة وأعمال نافعة ، وانما تعدى ذلك الى مواجهة الواقع الملموس الذي يتصل بحياة البشر اتصالا وثيقا فوضع أحكم وأعدل سياسة مالية ، ورسم وجوه الانفاق الرشيدة حتى يضمن لهم السير في حياة كريمة ناهضة آمنة من التعثر والزلل بعيدة عن التحكم والاستغلال والفوضى والانتكاس ، صاغ هذه السياسة في قواعد عامة مجملة لم تتعرض للتفاصيل والجزئيات حتى لا تقف جامدة عند جماعة خاصة أو في زمن خاص وفي الوقت نفسه نظم موارد الدولة ونفقاتها متبعا في ذلك قاعدا

(١) البخارى : صحيح البخارى ، باب ما أقطع النبي من البحرين ، ج ٤ ، ص ١٢٠ .

(٢) المعيدى : السياسة الإسلامية ، ص ٢٢٣ ، دستور السلطة ، ص ١٤٢ .

المنفعة والاقتصاد واستبقاء فائض لما يجد من طوارئ مستهدفاً في ذلك حماية الدولة وتأمينها من عواذى الزمن وشروط المعتمدين الطامعين - وأهم هذه الموارد :

١- الزكاة :

فهى تشريع مالى يقصد به مد الغنى يده الى الفقير بما يعد عونه وحاجته ويخفف عنه بؤسه وشقوته ، فهى " عبادة من ناحية وواجب اجتماعى من ناحية أخرى فاذا جرينا على نظرية الاسلام فى العبادات والاجتماعيات ، قلنا أنها واجب اجتماعى تعبدى ، لذلك سماها "زكاة" والزكاة طهارة ونماء . فهى طهارة للضمير والذمة بأداء الحق المفروض وهى طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وغريزة حب الذات ، فالمال عزيز ، والملك حبيب ، فحين تجود النفس به للآخرين ، انما تطهر وترتفع وتشرق . وهى طهارة للمال بأداء حقه وصورته بعد ذلك حلالا . ولأن فى الزكاة معنى العبادة ، بلغ من لطف الاسلام ألا يطلب الى أهل الذمة من أهل الكتاب أداءها ، واستبدل بها الجزية ، ليتركوا فى نفقات الدولة العامة ، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الاسلام الا أن يختاروها . والزكاة حق الجماعة فى عتق الفرد ، لتكفل لطوائف منها كفايتهم أحيانا ، وشيئا من المتاع بعد الكفاف أحيانا ، وبذلك يحقق الاسلام جزءا من مبدئه العام فى قوله تعالى: " كن لا يكون دوله

بين الأغنياء منكم " . (١) ذلك أن الاسلام يكره للناس الفقر والحاجة ، ويحتم أن ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص حين يستطيع ومن مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب .

يكره الاملام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة المادية ، ليفرغوا لما هو أعظم ، ولما هو أليق بالانسانية والكرامة التي خي الله بها بنى آدم وكرمهم كما قال تعالى " ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً " . (٢)

ولقد كرمهم فعلا بالعقل والعاطفة والاشواق الروحية الى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ، فاذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الاشواق الروحية ، ولهذه المجالات الفكرية ، فقد سلبوا ذلك التكريم ، ان الانسان خليفة الله في أرضه ، استخلفه عليها لينمى الحياة فيها ، ويرقيها ، ثم ليجعلها ناضرة بهيجة ، ثم ليستمتع بجمالها ونفرتها ، ثم ليشكر الله على أنعمه التي آتاه اياها ، والاتسان لن يبلغ من هذا كله شيئا اذا كانت حياته تنقضى في سبيل اللقمة ولو كانت كافية ، فكيف اذا قضى الحياة من غير أن يجد الكفاية ؟

(١) الآية ٣ من سورة الحشر .

(٢) الآية ٧٠ من سورة الاسراء .

لهذه المعاني جميعها شرع الاسلام الزكاة وجعلها فريضة في المال،
 وحقا لمستحقيها لا تفضلا من مخرجها ، وحدد لها نصيبا في المال يجعل
 الواجدين جميعا يشتركون في أدائها. ذلك أن أقصى حد للاعفاء منها
 عشرون مثقالا ذهباً ، على أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية لمالكها
 وعن الدين ، وحال عليها الحول . وقد أبانت كتب الفقه (١) الاسلامي
 والسياسة المالية أحكام الزكاة وأوقاتها ، وعلى من تجب .

(١) راجع المغنى ، لابن قدامة ج ٢ ، ص ٤٦٧ ، " كتاب الزكاة " وغيره
 من كتب الفقه .

٢- الغنيمة :

ومن الموارد المالية للدولة الغنيمة . ويقصد بالغنيمة كل ما يناله المسلمون من الكفار بالقتال . وهو عبارة عن الأسرى ~~والأموال~~ والأراضي . (١) .

والأسرى : هم المقاتلون ^{من الكفار} الذين وقعوا في الأسر ، والامام مخير فيهم . (٢) . والسبي : هم النساء والأطفال الذين وقعوا في أيدي المسلمين والامام مخير فيهم . (٣) .

أما الأموال :

فيقصد بها ما يمكن نقله من مال أو ماشية أو غيرها . يغنمها المسلمون في قتالهم . ولا تقسم الا بعد انجلاء الحرب .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، أول الأمر يتصرف فيها كما يتراءى له ، ثم صار يوزعها بين المهاجرين والأنصار ، بالتساوي ، واذ

(١) أنظر الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٦ ، شوقي عبده الساهي :

السياسة الشرعية ، ص ١٣٨ .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٣١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٣٤ ، الساهي : السياسة الشرعية ، ص ١٣٨ .

ذاك نزلت الآية الكريمة قال تعالى " واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل". (١)

وبعد موته طلى الله عليه وسلم أصبح الخمس من حق بيت المال. وتوزع الأربعة أخماس الباقية على المقاتلين.

وأما الأراضى : فقد اختلف فيها الفقهاء فقليل : أنها غنيمة تقسم على الفاتحين المسلمين بعد اخراج خمسها. وقليل تصير وقفاً على المسلمين - وقليل الامام مخسير فيها بين قسمتها أو تركها بأيدي المشركين ويفرض عليها الخراج ، وهذا الأخير هو ما نرجحه. (٢)

٣- الفئ :

الفئ مأخوذ من فاء يفرأ اذا رجع . وفى الاصطلاح : ما حصل للمسلمين من أموال الكفار عقوا من غير ايجاف خيل ولا ركاب ، أى من غير تحريك الجيش وتجشم السفر ، ومن غير

(١) الآية ٤٤ من سورة الأنفال.

(٢) أنظر الأموال ، ص ٦٩ . الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٣٧ ، الساهى : السياسة الشرعية ، ص ١٣٨ .

مقاتلة قال تعالى " وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير " . (١)

وقد كانت أموال بنى النضير وفدك من هذا الفئ الذى لم يوجف عليه المسلمون من خيل ولا ركاب . لذلك كانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان ينفق منها فى حياته على أهله نفقة سنه ، وما يبقى منها يجعله فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله .

وبعد انتقاله صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى عمل بها أبوه بكر ومن بعده عمر بما كان يعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢)

روى البخارى فى باب الخمس أن عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبى وقاص استأذنوا فى الدخول على عمر فأذن لهم ، فجلسوا يسيرا ، فجاء على وعباس يستأذنان فأذن لهما فدخلا ولما جلسا ، فقال عباس : يا أمير المؤمنين ، أقضى بينى وبين هذا ، وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من مال بنى النضير .

(١) الآية ٦ من سورة الحشر .

(٢) أنظر ابن قدامة : المغنى ، ج ٦ ، ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، سيد سابق : فقه السنة ج ١١ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، عبد المتعال الصعدي : السياسة الإسلامية فى عهد النبوة ، ص ٢٣٥ .

فقال الرهط : عثمان وأصحابه يا أمير المؤمنين اقض بينهما ، وأرج أحدهما من الآخر . قال عمر : تتدكّم (١) ، أنشدكم بالله الذى بآذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا نورث ، ما تركنا صدقة ، قال الرهط : قد قال ذلك . فأقبل عمر على علي وعباس ، فقال : أنشدكما الله ، أتعلّمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك ؟ قالا : قد قال ذلك . قال عمر : فاني أحدثكم عن هذا الأمر ان الله قد خص رسوله صلى الله عليه وسلم فى هذا الفرض بشئ لم يعطه أحدا غيره ثم قرأ " وما أفاء الله على رسوله منهم " الى قوله " والله على كل شئ قدير " . فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . ووالله ما احتازها دونكم ، ولا أستاذتأثر بها عليكم ، قد أعطاكموه وبشئ فيكم حتى بقى منها هذا المال ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منه على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ثم يأخذ ما بقى فيجعله مجعل مال الله .

فعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم . قال عمر ثم توفى الله نبيه صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر أنا ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو بكر ، فعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله يعلم أنه فيها لصادق بار راشد تابع للحق . ثم توفى الله أبا

(١) يعنى التؤدة والرفق .

بكر ، فكنت أنا ولى أبى بكر ، فقبضتها سنتين من امارتى ، أعمل فيها
بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما عمل فيها أبو بكر ،
والله يعلم أنى فيها لصادق بار راشد ، تابع للحق " (١) .

وبهذا يكون حكم كل فرئ يحصل عليه المسلمون من عدوهم دون تحريره
جيش ، ودون قتال ، حكم مال الله المأخوذ من الكفار ، كالخراج ،
والجزية يوضع فى بيت مال المسلمين ، يصرف فى مصالح المسلمين ورعاية
شئونهم ، وفق رأى الخليفة بما يراه محققا لمصلحة المسلمين أخذ
بالسياسة الشرعية . (٢) .

الفرق بين الغنيمة والفئ

قال الفقهاء* : الغنيمة هى الموجف عليها بالخييل والركاب .
والفئ هو ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب . (٣) .

(١) الصقلانى : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، باب الخمس ، ج ٦ ،
ص ١١٩ .

(٢) عبد القديم زلوم : الأموال فى دولة الخلافة ، ص ٤٢ ، سيد سابق : فقه
السنة ، ج ١١ ، ص ٢٠٤ ، أحمد عيسى عاشور : الفقه الميسر فى
المعاملات ، ص ٢٠٥ .

(٣) أنظر الشافعى : الام ، ج ٤ ، ص ٦٤ ، الجرجانى : التعريفات ،
ص ١٦٢ ، ١٧٠ .

ونقل عن الحنفية : أن الغنيمة هي ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة . والفئ ما نيل منهم بعد وضع الحرب أوزارها وصيرورة الدار دار اسلام . (١) .

فهذان التعريفان يرجعان الى معنى واحد ذلك أن ما يحصل من أموال الكفار بالحرب والقهر والغلبة هو الغنيمة .

وما يرجع للمسلمين من أموال الكفار عفوا صفوا من غير قتال ولا ايجاف خيل أو ركاب هو الفئ . (٢) .

وهذه التفرقة بين الغنيمة والفئ تبع فيها الفقهاء النص القرآني قال تعالى "وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير" (٣) .

وهذه الآية نزلت في الفئ عندما صالح الرسول صلى الله عليه وسلم بني النضير على أن يجلو عن بلادهم ولهم ما حملت الإبل ما عدا السلاح . (٤) .

- (١) أنظر النظم الاسلامية ، ص ١٤٧ .
- (٢) أنظر الصنعاني : سبل السلام ، ج ٤ ، ص ٤٦ ، النظم الاسلامية ، ص ١٤٨ .
- (٣) الآية ٦ من سورة الحشر .
- (٤) أنظر ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، الصنعاني : سبل السلام ، ج ٤ ، ص ٦٣ .

٤- الجزية :

جاء فى كتب اللغة أن الجزية بالكسر خراج الأرض وما يؤخذ من
الذى ، والجمع جزى مثل لحي وجزى يسكون الزاى. (١)

وورد اسم الجزية فى كتاب الله عز وجل وأريد بها المال الذى
يعقد الكتابى عليه الذمة وهو فعلة من الجزاء كأنها جرت عن قتله قال
تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون
ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " (٢).

قال الامام أبو حنيفة رضى الله عنه " لا يترك ذمى فى دار الاسلام
بغير خراج رأسه " (٣) والمزاد الجزية.

فالمعانى اللغوية لكلمة الجزية كانت تطلق على خراج الأرض وعلى
ضريبة الرأس لاشتراكها فى معنى واحد هو أن كلا منهما مال يؤخذ من
الذى. (٤)

(١) الجوهرى : الصحاح ، فعل الجيم ، ج ٦ ، ص ٢٣٠٣.

(٢) الآية ٢٩ من سورة التوبة.

(٣) أبى يوسف : الخراج ، ص ١٤٢.

(٤) الساهى : السياسة الشرعية ، أبو الحمد موسى : النظم الاسلامية ،

وفى بدء الإسلام كثر استعمال كلمة الجزية على ضربين الأرض والرأس، فلما اتسعت الفتوحات، وفرع عهد عمر رضى الله عنه أخذ يتحدد لكل لفظ معناه وتختص كلمة خراج بضريبة الأرض، وكلمة جزية بما يدفعه الشخص بضريبة الرأس ومن هنا يتحدد المعنى الامطلاحي للفقهاء.

قال الامام ابن قدامة " الجزية الوظيفة المأخوذة من الكافر فى كل عام لأقامته بدار الاسلام " . (١)

وقال الامام الماوردى : فأما الجزية فهي موضوعة على الرؤوس جزاء حمايتهم والكف عن اذائهم ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين ، فهي مبلغ من المال قد فرضه الاسلام على الرؤوس مع بقاء الكفر ويسقط بالاسلام " . (٢)

وقد فرضت الجزية فى السنة الثامنة من الهجرة بعد عام الفتح على الذميين، كما فرضت الزكاة على المسلمين لأنهم ، رعاية لدولة واحدة ويرتفقون بمرافق الدولة بنسبة واحدة . (٣).

(١) ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٣٢٨ " كتاب الجزية " .

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٣) المرجع السابق .

وتقبل الجزية من كل كافر حر عاقل قادر على الكسب فيشمل

طائفتين:

الأولى: أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى ومن دان بدينهم كالسامره (١)، وفرق النصارى من اليعقوبية (٢)، والنسطورية (٣)، والفرنجة والروم والآرمن .

الثانية: من له شبهة كتاب وهم المجوس لقوله صلى الله عليه وسلم "سواء بهم سنة أهل الكتاب" (٤) . أما مشركو العرب وهم الوثنيون

(١) السامرة : قوم يسكنون جبال بيت المقدس ويشبتون نبوة موسى وهارون ويوشع وأنكروا نبوة من بعدهم الأنبياء واحداً ، ويتقشفون في الطهارة أكثر من المعهود . وقبلتهم جبل يقال له (غربزيم) بين بيت المقدس ونابلس .

(٢) اليعقوبية : أصحاب يعقوب . قالوا بالآقانيم الثلاثة . وقالوا ان الكلمة انقلبت لحما ودما فصار الله وهو المسيح وهو الظاهر بجسده بل هو . . هو ، وعن هؤلاء أخبرنا القران الكريم " لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم " الآية ١٧ من سورة المائدة ، وهؤلاء يرون اختلاط الباري ببدن المسيح كاختلاط الماء باللبن ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

(٣) النسطورية : أصحاب نسطور الحكيم الذي ظهر في زمان المأمون وتصرف في الأناجيل برأيه .

(٤) رواه مالك في الموطأ في باب جزية أهل الكتاب والمجوس ، عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ، فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " سواء بهم سنة أهل الكتاب " ج ١ ، ص ٢٠٧ . أنظر ، مسند الإمام الشافعي ، باب ما جاء في الجزية ، ج ٢ ، ص ١٣٠ . الصنعاني : سبل السلام ، باب الجزية والهدنة ، ج ٤ ، ص ٦٥ . الشافعي : الأم ، كتاب الجزية ، ج ٤ ، ص ٩٦ . ابن قدامة : المغني : كتاب الجزية ، ج ٩ ، ص ٣٣١ ، محمد رآفت عثمان : الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية ، ص ١٤٩ .

فلم تقبل منهم الجزية لأن الاسلام لا يقر الوثنية بحال ولا يرجو منهم خيرا فقد كانوا أشد الناس عداوة للاسلام وأهله في الوقت الذي هم فيه أشد اختلاطا بالمسلمين ومعرفة لأحوالهم فتمكنهم من الاقامة مع دفع الجزية أخطر شئ على الاسلام فليس أجدى في معاملة هؤلاء من السيف ان لم يعتنقوا الاسلام .

ومن عدالة نظم الاسلام ، عدم اقراره الجزية على امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا عبد لأنهم اتباع لغيرهم فهم غير مكلفين ، كما أعفى منها الشيوخ وذوى العاهات كالمقعدين ومكفوفى البصر لعجزهم عن الكسب.

كما لم يأخذها من الرهبان وأهل الصوامع ان لم يكونوا ذوى يسار.

فقد روى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أعفى منها اليهودى الضرير الذى ألجأته الحاجة الى السؤال ورتب له من بيت المال ما يكفيه ، ثم كتب الى عماله بذلك .

" أن انظروا الى هذا وأمثاله فليس من العدل أن تأكل الدولة ثيابه ثم تخذله عند الهرم ، ارفعوا عنهم واعطوهم من بيت المال ما يكفيهم ومن يعولون " (١) .

(١) أنظر ابى يوسف : الخراج ، ص ١٣٦ ، عبد الخالق النواوى : النظام المالى فى الاسلام ، ص ١٥٠ .

ومقدار الجزية على ضربين :

الأول : ما وضعت بصلح وتراخي فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وتستمر كذلك حتى الاسلام أو الموت فلا تتأثر بطرو فقر أو غنى .

الثاني : ما وضعت بدون تراخي بل بالقهر والغلبة وفي تقديرها اختلاف عند الأئمة .

فالشافعية يرون أن أقلها مقدار بالشرع وهو دينار أو ما قيمته في السنة ، لما روى عمر بن عبد العزيز " أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منكم دينارا كل سنة أو قيمته من المعافر (١) " . يعني أهل الذمة منهم . (٢)

ولا حد لآكثرها بل هو موكول إلى الرأي والاجتهاد ، ومن أن يفاوت بينهم فيأخذ من متوسط الحال دينارين ، ومن الفنى أربعة ، ومن الفقير دينارا . (٣)

والمالكية يرون أن لها حدا أعلى لا يزيد على أربعة دنانير أو أربعين درهما في كل سنة قمرية ، ويؤخذ من غير الفنى بقدر حاله ،

(١) المعافر : بالعين المهملة حى من همذان واليهـم تنسب الشباب المعافرية وهى ثياب تكون باليمن .

(٢) الشوكانى : نيل الأوطار ، ج ٢٨ ، ص ٥٨ .

(٣) أنظر الشافعى : الام ، ج ٤ ، ص ١٠١ .

ومن عجز عنها سقطت عنه ، ولا تعتبر ديناً يطالب بها بعد
غناه . (١)

ولكن الحنفية جعلوا الجزية محددة على طبقات الناس فعلى الفنى
ثمانية وأربعون درهماً ، فى كل شهر أربعة دراهم ، وعلى المتوسط
نصفها ، فى كل شهر درهماً ، وعلى الفقير ربعها ، فى كل شهر درهم ،
على أن يتغير التقدير بتبدل الحال يسرا وعسرا ، وهذا ما وضعه عمر
رضى الله عنه . (٢)

فالأوجب والانصاف يقتضى بيان سماحة الاسلام ، وعدله اذا لم يحفظ
التاريخ لأمة من الأمم فى العدل فى المعاملات مثل ما حفظ للمسلمين فى
معاملة من أعرض ونأى بجانبه عن شريعتهم فلم يرغموهم على اعتناق
الاسلام بل تركوهم أحراراً فى عقائدهم ينتحلون ما شاءوا وآثروا قال
تعالى " لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى " . (٣)

وغرض الاسلام من فرض هذه الضريبة هو مساهمة جميع أبناء الدولة
الواحدة فى المصالح العامة نظير الدفاع والحماية ، لا كما يقال

(١) ابن رشد : بداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤٠٤ ، الشوكانى : نيل
الأوطار ، ج ٨ ، ص ٦٩ .

(٢) أنظر مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٦٢٢ ، ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ،
ص ٣٣٥ ، الشوكانى : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

للإذلال ، وحملهم على الإسلام إذ هذا لا يتفق وروح الإسلام الذى أمر أن
تسقط عنهم عند الفقر وألا تكون ديننا عليهم عند عودة اليسار ، وأن
نعاملهم بجميل الخصال بدون ظلم ولا إرهاق . (١)

فهذه المعاملة العادلة التى جعل الفرق أساسها ، والانصاف
رائدها ، وحرية العقيدة غايتها لم تقرر الا فى الشريعة الإسلامية وأنها
كما نرى لتفند وتفضى زعم القائلين بأن غاية المسلمين كانت الإذلال
الشعوب التى استولوا عليها " كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون
الا كذبا " . (٢)

ـ الخراج :

الخرج والخراج بمعنى واحد كما جاء فى كتب اللغة ، ومنه قوله
تعالى " أم تسألهم خرجا فخراج ربك خير وهو خير الرازقين " (٣)

(١) أنظر السنواوى : النظام المالى فى الإسلام ، ص ١٥٠ ، محمد

الطاهر بن عاشور : أصول النظام الاجتماعى فى الإسلام ، ص ٢٢٤ .

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف .

(٣) الآية ٧٢ من سورة المؤمنون .

وهو شئ يخرج القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم ، ويقرب منه قول الفقهاء " هو مقدار معين من المال أو الحاصلات يفرضه الامام على الأرض التي فتحت عنوة وتركت في أيدي أهلها مثل سواد العراق أو الأرض التي مالح الامام أهلها على أن يصيروا ذمة ويؤدوا خراجها" (١) .

وقد يطلق الخراج على كل ما يرد للدولة من الموارد الدورية وغير الدورية على سبيل التغليب . (٢)

وأول من فرض الخراج رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضه على أهل هجر ، فلما كان عمر رضى الله عنه فرضه على أهل السواد . (٣)

والمعروف من عمل عمر وغيره أن الخراج نوعان :

الأول : خراج المقاسمة ويكون الواجب فيه جزءاً شائعاً من الخارج المحقق كالعشر والزكاة ، يصل الى النصف ولا يزداد عليه فاذا لم تخرج الأرض شيئاً فلا خراج عليها .

(١) ابن قدامة : المغنى ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ ، أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٤١ .

(٢) عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية ، ص ١٢٢ .

(٣) أبي يوسف : الخراج ، ص ١٣٩ ، محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والظم المالية للدولة الإسلامية ، ص ١١٦ .

الثاني: خراج الوظيفة يكون الواجب فيه ثابتا في الذمسة يرتبط بالأرض ويوظف عليها ويكفى في اثباته التمكن من الزراعة. ويطلق الفقهاء عليه النماء التقديرى فيجب الخراج وان لم تخرج الأرض شيئا.

وقد نظم أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه خراج الوظيفة فجعل على كل جريب صالح للزراعة يبلغه الماء صاعا من بر أو شعير ودرهما. وعلى جريب الرعية كالقشاة والبطيخ والبقول خمسة دراهم ، وعلى كل جريب النخل والكرم المتصل عشر دراهم . (١)

ثم ذكر الفقهاء أن فيما عدا ذلك مما لم يوظفه عمر كالزعفران والبستان فيه النخل والأشجار المتفرقة يزرع ما بينها ، فعلى حسب الطاقة ونهايتها نصف الخارج لا يزداد عليه بل ينقص منه عند العجز فقد قال عمر رضى الله عنه لعامله حينما أتيا بالخراج :

" لعلكم حملتما الأرض مالا تطيق فقالا : لا . بل حملناها ما تطيق

ولو زدنا لأطقت " . (٢)

(١) أنظر أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٤٢ ، شوقي الساهى : السياسة الشرعية ، ص ١٣٣ ، الرئيس : الخراج والنظم المالية ، ص ١٠٨

(٢) أنظر مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٦٧٦ ، أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٤٣

ونظام الخراج لا يتغير وإن انتقلت الأرض إلى أيدي المسلمين لأنه مؤبد على الأرض فلا تتغير المالك.

وهكذا فعل الصحابة رضوان الله عليهم لما اشتروا الأرض الخراجية (١). فالسياسة الإسلامية في الخراج كما في غيره تنطق بالعدالة وتوفق بين مصالح الدولة والأفراد . فلا تظلم الأفراد ولا تضر ببيت المال ما دامت المصلحة هي الرائد التي يرجو تحقيقها كل أمام تغفل في نفسه حب الخير والعدل والإنصاف . (٢)

٦- العشور : (٣)

وهي الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على تجارة غير المسلمين إذا مروا بها على بلاد الإسلام نظير تأمينهم على مالههم

(١) المرجع السابق .

(٢) أنظر عبد الخالق النواوي : النظام المالي في الإسلام ، ص ١٢٧ .

(٣) مضى صدر الإسلام والعمل على أن يبعث الإمام السعاة والمصدقين إلى القبائل والأمصار يجمعون الصدقات ويجبون الجزاء .

فلما كان عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، واتسعت رقعة الدولة الإسلامية وضمت الدولة أمم مختلفة ، وراجت سوق التجارة وكثر التعامل والتبادل مع الأجانب رأى الولاة أن ينصبوا على الطرق عمالا أولى بأس شديد ومنعه ليؤمنوا التجار من اللصوص ويحموهم منهم وفي نظير ذلك لهم جباية رسوم على ما يمرون به من أموال ظاهرة أو باطنة تختلف في صفتها وقدرها تبعا لاختلاف المار بها .

فهو من المسلم زكاة ومن الذمي جزية ومن الحربى جزاء الحماية وسمى ذلك العامل في لسان الفقهاء بالعاشر ، لأن ما يأخذه يدور على العشر فإنه من المسلم ربع العشر ، ومن الذمي نصفه ، ومن الحربى العشر إن لم يعلم ما يأخذه منه . (أنظر مذكرة فضيلة أستاذنا الدكتور بشير عاشور في مادة الفقه المالى بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية) .

وحمايتهم . وأول من وضع هذا النظام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ فقد كتب اليه أبو موسى الأشعري يقول : " ان تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر " فكتب اليه عمر " خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، وليس فيما دون المائتين شيء ، فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ، وما زاد فبحسابه " . (١)

وكان مما اطلق عليه أن لا تؤخذ العشور الا مرة واحدة فى السنة اذا بلغ المال نصابا . (٢)

وان للامام أن يزيد أو ينقص عن هذا القدر كما أن له أن يرفعه عنهم اذا رأى المصلحة فى ذلك.

وقد اتبع المسلمون سنة أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فى تعشير أموال التجارة التى ترد من خارج البلاد الاسلامية اليها .

أما التجارة التى فى الداخل فليس عليها شيء ، قال الامام الماوردى " وأما أعشار الأموال المتنقلة فى دار الاسلام من بلد الى

(١) أنظر يحيى بن آدم القرشى : كتاب الخراج ، ص ١٩٨ .

(٢) مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، النظم الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

بلد فمحرمة لا يبيحها شرع ولا يسوغها اجتهاد ولا هي من سياسة العدل ولا
قضايا النصفة " . (١)

وعلى هذا درجت الحكومات الإسلامية من عهد عمر رضى الله عنه فأقيم
المال عند ممر التجار بآموال التجارة الصادرة من البلاد الإسلامية
والوارد اليها لجباية الأموال.

٧- تركة من لا وارث له :

وهي كل مال منقول كان أو غير منقول ، مات عنه آريابه ، ولم
يستحقه وارث بفرض ، ولا تعصيب ، بأن يكون الشخص قد مات ، ولم يكن له
ورثة من زوجة ، أو أولاد ، أو آباء ، أو أمهات ، أو أخوة ، أو أخوات
أو عصبات ، فإن هذا المال ينتقل الى بيت المال ميراثا . (٢)

روى البخارى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أنا أولى
بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك ديننا ، أو ضيعة فالى ، ومن ترك مالا

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٨ .

(٢) أنظر الأموال فى دولة الخلافة ، ص ١٢٩ ، محمد مهدي الأصفى :
النظام المالى ، ص ٥١ .

فلورثته ، وأنا مولى من لا مولى له ، أرث ماله ، وأفسك
عنه " (١) .

وهذا الحديث صريح وواضح الدلالة فى أن الشخص إذا مات وليس له وارث ، فإن وارثه يكون هو الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه ولى المؤمنين كافة ، ومولى من لا مولى له ، ومن بعده انتقلت الولاية الى الخليفة ، وأصبح الخليفة هو ولى المؤمنين كافة ، ومولى من لا مولى له ، ووارث من لا وارث له ، ووراثه الخليفة لا تكون لنفسه ، وإنما لبيت مال المسلمين .

وبذلك يتحول ميراث من لا وارث له من الأملاك الخاصة الى ملكية الدولة ، ويوضع فى بيت المال ، ويتصرف فيه الخليفة وفق ما يراه فى مصالح المسلمين ، بما فيه الخير والصلاح أخذاً بالسياسة الشرعية رائده فى ذلك مصلحة المسلمين .

ويلحق بمال المسلم الذى لا وارث له مال الذمى الذى لا وارث له .
فأى ذمى مات وترك مالا منقولاً ، أو غير منقول ، ولم يكن له وارث ، كان ماله فيثا للمسلمين . وكذلك ما فضل من مال المسلم عن ورثته ،

(٣) رواه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه ، " باب قول النبى صلى الله عليه وسلم من ترك مالا " ، ج ٨ ، ص ١٨٢ .

كمن مات وليس له وارث الا أحد الزوجين ، لأن الزوجين لا يرد عليهما ما
 بقى من المال بعد أخذهما ما فرض لهما ، فان الفاضل عن ميراثه يكون
 فيثا للمسلمين ، ويوضع في بيت مال المسلمين ، لأنه مال وليس له
 مستحق معين فكان فيثا كمال المسلم الذي لا وارث له (١) .

٨- الضرائب التي تفرض عند الحاجة :

من موارد بيت المال أيضا ما قد يطرأ على الدولة من احتياج الى
 المال وليس عندها ما يكفى لرد هذه الحاجة . وقد يكون من الخطأ أن
 تنتظر الدولة موردا موسميا أو موردا مصرفه محدد شرعا لا يمكن لولى
 الأمر أن يحيد عنه الا بتكلف.

عندئذ افسح الشارع صدره وأذن لولى الأمر أن يفرض الضرائب التي
 تحل المشاكل وتدفع العوادي ، وتكفل للمجتمع الاسلامى حياة متكافئة
 سعيدة واستقرارا .

جاء في تبصرة الحكام قول المصنف : اذا احتاج الامام الى المال
 لسد نفقات بعض المصالح العامة فله فرض ضريبة على الناس يستوفى منها

(١) أنظر ابن قدامة : المغنى ، ج ٦ ، ص ٣٢٤ .

هذا المال . وكل ما توصى به الشريعة الحكام أن لا يرهقوا الرعية
 بفرض ضرائب لا حاجة اليها ، ولا تتطلبها المصالح العامة".
 فمن الضرائب التي تعتبر مويردا من موارد بيت المال :

أ - ضرائب طارئة لمواجهة الأعداء أو الفتن:

فرض هذا النوع من الضرائب أخذاً بالسياسة الشرعية فقد يقف العدو
 على حدود البلاد ومشارفها شاهر السلاح يهدد أمنها وسلامتها أو تطل
 ثورة داخلية لحساب العدو تشيع الذعر بين المواطنين ، وليس في خزينة
 الدولة ما يكفي لمواجهة هذه الأحداث من أعداد مقاتلين مزودين بالسلاح
 الحديث ، عندئذ أذن الشارع لولى الأمر أن يأخذ من أموال الرعية
 فيفرض عليهم ضريبة عادلة يجهز بها ما يرد كيد المفيرين ويقضى على
 ثورة الأشرار الفادرين حفظاً لحرية البلاد واستقلالها وتأميناً لأرواح
 الرعية وأموالها ، ومن القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية أنه يجب
 تحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى .

كما أن من المعلوم أن حرية الملكية الفردية والحفاظ على المال
 بيد مالكة مكفول شرعاً .

ولكن حق المجتمع ودرء الضرر المتوقع على حريته واستقلاله أعلى
 منه وأولى بالاعتبار وأن الضريبة التي يدفعها المواطن إنما هي جزء

من كثير به يضمن استبقاء حياته وماله كله من أن تمتد اليهما يد
العدوان التي لا ترعى الا ولا ذمة يقول الامام الغزالي :

" اذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن في خزينة الدولة ما
يفي بخراجات العسكر وخيف من دخول العدو بلاد الاسلام أو توقع
ولى الأمر ثورة داخلية من أهل الشرجاز للامام أن يوظف على
الأغنياء مقدار كفاية الجند حتى يحفظ نظام الأمور ويقطع مادة
الشر " . (١)

وقد اتفقت كلمة الفقهاء على أنه اذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد
أداء الزكاة فانه يجب صرف المال اليها كما يجب على الناس فداء
الأسرى وان استغرق الأموال . (٢)

وقد حدثنا التاريخ الاسلامي كما حدثتنا كتب النوازل أنه قد تم
جمع هذه الضريبة أكثر من مرة في الدول الاسلامية .

وقد أفتى أعلام الأمة وعلمائها بجواز ذلك ، قال الامام العز بن
عبد السلام :

(١) الغزالي : المتصفح ، ج ١ ، ص ٣٠٣ .
(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

" انه اذا خرق العدو بلاد الاسلام وجب على الأمة قتاله وجاز لولى الامر أن يأخذ من الرعية ما يستعين به على الجهاد والوقوف مدا حصينا فى مواجهة العدو القادر بشرط أن لا يبقى فى بيت المال شئ" (١).

ب - ضرائب عند حدوث كوارث يعجز بيت المال عن القيام بها :

ان الحكومة الواعية الراشدة هى من تحسب للآيام والأحداث حسابها فقد تصاب بكارثة عامه كالفيضانات والحرائق والزلازل والمجاعات وغير ذلك مما يجلب ضررا يفتك بالآرواح ويودى بالحرث والنسل.

لذلك كان من الواجب على الدولة أن تسعف من حلت بهم أى كارثة لا يمددهم بالخيام والطعام فحسب بل ويمدهم بما يؤمن حياتهم فى المستقبل فتمنحهم معونة مالية تمكنهم من استئناف حياة كريمة كما يحيا الناس .

ولما كانت خزينة الدولة قد تعجز أحيانا عن مواجهة تلك الالتزامات فان الأمر يقتضى عند ذلك فرض ضرائب خاصة لهذه النكبات

(١) الشظم الإسلامية ، ص ١٥٠ ، أنظر فتحي الدرينى : الحق ومدى سلطان الدولة فى تقييده ، ص ١١٤ .

والكوارث تستوفى من مال الأغنياء كل حسب ثروته بدافع التعاون على
البر والتقوى وهى من السياسة الشرعية التى لولي الأمر فرضها مدا ليد
العون والمساعدة عملا بقوله تعالى " إنما المؤمنون أخوة " (١) .

وعملا بقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين
فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له
سائر الجسد بالسهر والحمى " (٢) .

(١) الآية ١٠ من سورة الحجرات.

(٢) رواه مسلم فى صحيحه عن النعمان بن بشير ، " باب تراحم
المؤمنين وتعاضدهم " ، ج ١٦ ، ص ١٤٠ .

مصارف الأموال في النظام المالي :

أ - مصارف الزكاة :

جاء أمر الزكاة في القرآن الكريم مجملًا ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يجمعها ويقسمها على رأييه واجتهاده ، ولكن تطلع بعض المنافقين الأغنياء ذوي العيون والأنفس النهممة إلى أموال الزكاة ، متوقعين من الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينفقهم منها .

فلما قرب عنهم الصفح ولم يلق لهم بالأصلى الله عليه وسلم غمزوا ولمزوا وتناولوا على المقام النبوى الشريف ، فنزلت الآيات الكريمة تفضح نفاقهم وتكشف شرهم ، وتبين المصارف التي يجب أن توضع فيها الزكاة .

قال تعالى " ومنهم من يلمزك في الصدقات ، فإن أعطوا منها رضوا ، وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون . ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون . إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ،

والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله وابن
السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " (١) .

وبهذا الحكم الالهى انقطعت المطامع وبيئت المصارف ، وعرف كل ذى
حق حقه ، روى أبو داود عن زياد بن الحارث الصدائى قال : أتيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته - وذكر حديثا طويلا - قال :
فأتاه رجل فقال : أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم " ان الله تعالى لم يرض بحكم نبي ولا غيره فى الصدقات حتى
حكم فيها هو ، فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك
حقتك " (٢) .

ولعل السرفى عناية القرآن العظيم بهذه المصارف أن لا تصرف
أموال الزكاة بعد تحصيلها تبعا للأهواء ، ويأخذ المال من لا يستحقه
ويحرم منه من يستحقه ، ولهذا اهتم القرآن الكريم بهذا الأمر ولم
يدعه مجملا . (٣)

(١) الآية ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ من سورة التوبة .

(٢) أبى داود : سنن أبى داود ، كتاب الزكاة " باب من يعطى الصدقة
وحد الغنى " ، ج ١ ، ص ٣٧٨ .

(٣) الساهى : محاضرات فى السياسة الشرعية ، ص ١٤٧ .

مصارف الزكاة الثمانية

على ضوء ما ذكره القرآن الكريم عن مستحقى الزكاة سنتحدث عن
مصارف الزكاة الثمانية .

المصرف الأول : الفقراء :

عند الأئمة الثلاثة " مالك والشافعي وأحمد " الفقر هو :
من ليس له مال ولا كسب حلال لائق به ولا يملك شيئاً يقع موقعاً من
كفايته ، من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لابد منه لنفسه وللمن تلزمه
نفقته من غير ائراف ولا تقتير.

أما الفقير عند " الحنفية " هو :
من يملك شيئاً دون النصاب الشرعى فى الزكاة أو يملك ما قيمته
نصاب أو أكثر من الأثاث والأمتعة والسيارات والكتب ونحوها مما هو محتاج
اليه لاستعماله والانتفاع به فى حاجته الأصلية . (١)

(١) أنظر الفرق بين الفقير والمسكين فى : ابن قدامة : المغنى ، ج ٦
ص ٤٦٩ ، . الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٣٩ ، . الشريينى :
مغنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١٠٦ .

المصرف الثانى : المساكين :

عند الأئمة الثلاثة (مالك والشافعى وأحمد) المسكين هو : من قدر على مال أو كسب حلال لاثق به ، يقع موقعا من كفايته ، وكفاية من يعوله . ولكن لا يتم به الكفاية ، كمن يحتاج الى عشرة دراهم فلا يجد الا سبعة أو ثمانية .

أما المسكين عند (الحنفية) هو : من لا يملك شيئا وهذا هو المشهور . (١) والفقير هو الذى يملك ما دون النصف ، والمسكين هو الذى يملك نصف الكفاية فأكثر . (٢)

المصرف الثالث : العاملون عليها :

ويقصد بهم : كل الذين يعملون فى جهاز جمع الزكاة من جباة يحصلونها ومن خزنة وحراس يحفظونها ، ومن كتبة وحاسبين يضبطون واردها ومصرفها ومن موزعين يفرقونها على مستحقيها .

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ . ، ابن قدامة : المغنى : ج ٦ ، ص ٤٧٠ .

(٢) أنظر ، شمس الدين الرولى : نهاية المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٥١ وما بعدها .

كل هؤلاء جعل الله أجورهم في مال الزكاة لئلا يؤخذ من أصحاب الأموال سواها ، وللتنبية على أن تكون للزكاة حيلة قائمة بذاتها ، ينفق منها على القائمين بأمرها . (١)

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن اهتمام القرآن الكريم بهذا الصنف ونصه عليه ، دليل على أن الزكاة ليست وظيفة موكولة الى الفرد وحده ، وانما هي وظيفة من وظائف الدولة ، تشرف عليها ، وتدبر أمرها ، وتعين لها من يعمل عليها من جاب ، وخازن وكساتب ، وحاسب .. الخ . وأن لها حيلة (موازنة خاصة) يعطى منها رواتب الذين يعملون عليها . (٢)

المعروف الرابع : المؤلفة قلوبهم :

وهم قوم يعطون من الزكاة تأليفا لقلوبهم ، وتشبिता لهم أو تأليفا لقلوب ذويهم . وهم أقسام ما بين كفار ومسلمين .

- ١- فمنهم من يرجى بعطيته اسلامه أو اسلام قومه وعشيرته .
- ٢- ومنهم من يخشى شره ، ويرجى باعطائه كفا شره وشر غيره .

(١) أنظر : ابن قدامة : المغنى ، ج ٦ ، ص ٤٧٣ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .

(٢) الساهى : السياسة الشرعية ، ص ١٤٨ .

- ٣- ومنهم من دخل حديثا فى الاسلام فيعطى اعانة له على الثبات على الاسلام .
- ٤- ومنهم قوم من سادات المسلمين وزعمائهم لهم نظرا^٦ من الكفار اذا أعطوا ربحا اسلام نظائريهم .
- ٥- ومنهم زعماء ضعفاء الايمان من المعلمين مطاعون فى اقوامهم ، ويرجع باعطائهم تثبيتهم ، وقوة ايمانهم ومناصحتهم فى الجهاد وغيره .
- ٦- ومنهم قوم من المسلمين فى الشفور وحدود بلاد الاعداء^٦ يعطون لما يرجون من دفاعهم عن ورا^٦هم من المسلمين اذا هاجمهم العدو . (١)

ولقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم فى أول أمر الاسلام وضعفه بهذه العوامل كلها فأعطاهم صونا للمسلمين وقوة لهم .

فلما أعز الله دينه ونصر رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم لم تكن الحاجة داعية الى تأليف قلوبهم ، فأوقف سهمهم بعد أن قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه قوله الخالدة (كنا نؤلف حين كان الاسلام

(١) أنظر : ابن قدامة : المغنى ، ج ٦ ، ص ٤٧٦ ، النووى : المجموع ، ج ٦ ، ص ١٩٦ ، الرحبانى : مطالب أولى النهى ، ج ٢ ، ص ١٤١ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ ، الساهسى : السياسة الشرعية ، ص ١٤٩ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ٥٥ .

فى ضعف أما الآن ، وقد عز الاسلام وقسوت شوكته فسلا حاجة بنا الى
التأليف (١) . ووافق الأصحاب .

ولقد ادعى بعض الكتاب (٢) أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
أسقط سهم المؤلفه قلوبهم وتبعوا فى ذلك غير المسلمين الذين يكتبون
فى الاسلام ليوهنوا قوة الأحكام القرآنية ، وانهما قابلة للتبديل
والتغير كما فعل عمر بن الخطاب ولكن ذلك النظر خطأ. فما كان لعمر
أن يسقط سهمها ذكره الله تبارك وتعالى فى محكم التنزيل ، ان ما فعله
عمر ووافقه عليه الصحابة أنهم وجدوا أنه لم يعد شمة حاجة الى
التأليف بالمال فى عهدهم لأن الله تبارك وتعالى فتح عليهم ملك كسرى
وقيصر ومصر فلم يكونوا فى حاجة الى من يؤلفوا قلوبهم .

وان الذين أخذوا فى عصر النبي صلى الله عليه وسلم كانوا
يستحقون ما أخذوه اعمالا لسهم المؤلفه قلوبهم . ولذلك قرر العلماء
أن الحكم باق ، ينفذ ان دعت الحاجة اليه فاذا كان شمة احتياج الى
التأليف على الاسلام صرف اليهم .

(١) أبو الحمد موسى : النظم الاسلامية ، ص ١٥٥ . أنظر الماوردى :
الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .

(٢) أنظر ، عبد الخالق النواوى : النظام المالى فى الاسلام ، ص ١٠١ ،
١٠٢ . محمد أبو زهرة : تنظيم الاسلام للمجتمع ، ص ١٥٨ . سليمان
محمد الطماوى : عمر بن الخطاب وأصول السياسة والادارة الحديثه ،
ص ١٢٣ . عبد الكريم زيدان : المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ،
ص ١٢٢ .

وهذا الذى نراه ونرى مع ذلك أن اعطاء المؤلف قلوبهم له موضعه الآن فان بعض الناس يدخلون فى الاسلام فينقطعون عن أهلهم وعن قومهم ، وقد يكون الواحد منهم ذا عمل فيفصل من عمله ، فمن حق هؤلاء أن يصرف لهم من بيت المال من الزكاة من سهم المؤلف قلوبهم تشبثا لايمانهم ، ومنعاهم من أن يفتنوا فى دينهم تلك الفتنة المادية . وقد رأينا من هؤلاء عددا ليس بالقليل فى الدول الأوروبية .

وأرى أيضا أن يصرف من سهم المؤلف قلوبهم للدعاية للاسلام وبيان حقائقه ومحاسنه لمن يجهلون بها فى المجتمعات المختلفة ، فهذا جزء من رسالة تأليف القلوب ، فعلى الحكومات الاسلامية تقع هذه الرسالة .

المصرف الخامس : وفى الرقاب :

والمراد بها فى القرآن الكريم - العبد أو الأمة - وهى تذكر فى معرض التحرير أو الفك وتحرير الرق هو فك لرقبته من غلها وتخليصها من النير الذى ترزخ تحته .

وتصرف الزكاة فى فك الرقاب ، وهو كفاية من تحرير العبد والاماء من نير الرق والعبودية ، ويكون ذلك بطريقتين :

- ١- أن يعان المكاتب - وهو العبد الذى كاتبه سيده واتفق معه على أن يقدم له مبلغا معيناً من المال يسعى فى تحصيله .
- ٢- أن يشتري الرجل من زكاة ماله عبداً أو أمة فيعتقها أو يشترك هو وآخرون فى شرائها وعتقها ، أو يشتري ولى الأمر مما يجبيه من مال الزكاة عبداً أو أمة ويعتقهم . (١)

المصرف السادس : الفارمون :

الفارم " عند أبى حنيفة " هو : من عليه دين ، ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه . (٢)

وعند (مالك ، والشافعى ، وأحمد) الفارمون نوعان :

أ - فارمون لمصلحة أنفسهم :

كأن يعتدين فى نفقته أو كسوته أو زواج أو علاج مرض أو بناء مسكن .. الخ من غير سرف ينبغى للامام أن يقضى عنهم من بيت المال (٣) .

-
- (١) ابن سلام : الأموال ، " باب سهم الرقاب ، والفارمين فى الصدقة " ، ص ٧٢٢ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .
- (٢) أنظر ابن قدامة : المفنى ، ج ٦ ، ص ٤٨٠ ، الساهى : محاضرات فى السياسة الشرعية ، ص ١٤٩ ، الشربينى : مفنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ١١٠ .
- (٣) أنظر الرحبانى : مطالب أولى النهى شرح غاية المنتهى ، ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .

ب - غارمون لمصلحة الغير:

وهم فئة من أصحاب المروءة والمكرمات ، يقرمون لاصلاح ذات البين، حيث يتوسط الرجل بالصلح ويلتزم في ذمته مالا عوضا عما يدعيه كل من الخصمين أو أحدهما ليظفرُ الثائرة ، وهذا يعطى من الزكاة لسداد غرمه . (١)

المصرف السابع : في سبيل الله :

السبيل في الأصل الطريق . وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب الى الله عز وجل بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات.

فالمراد من هذا المصرف عند جمهور الفقهاء المصرف على الفزاة والمرابطين لحماية الشفور ، وبعبارة عامة الانفاق في الجهاد.

وقد قال بعض الشافعية والحنابلة أنها لا تعطى إلا للفقراء من الفزاة والمجاهدين وذلك القول مبنى على أن المجاهد الفنى يجهز نفسه ويعدها . أما الفقير فهو الذى تنفق عليه الدولة في جهاده . ولكن

(١) أنظر الرحباني : مطالب أولى النهى ، ج ٢ ، ص ١٤٣ .

على هذا لا يمكن أن يكون هذا صنفًا قائمًا بذاته بل يدخلون في عموم الفقراء . (١)

ولذا نرى أن الأولى بالأخذ هو قول الجمهور فيكون استحقاقهم بوصف الجهاد في سبيل الله ، وقد ورد في الحديث جواز إعطائهم ، فقد روى أبو داود في سننه عن عطاء ابن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لغني في سبيل الله أو لعامل عليها أو لفارم أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها المسكين للغني) . (٢)

هذا هو تفسير كلمة (غان) عند جمهور الفقهاء ، وعلى هذا الأساس يمح أن ينفق من الزكاة على الجيش ، وكل ما يتصل به من أعداد المعدات والأسلحة بكل أنواعها قديمها وجديدها ما دام يجاهد في سبيل الله تعالى ، وفسر بعض الفقهاء كلمة (في سبيل الله) بما يعم مصالح المسلمين فقد جاء في التفسير الكبير للفخر الرازي ما نصه (واعلم أن ظاهر اللفظ لا يوجب القصر على الغزاة ، ولهذا المعنى نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع

(١) أنظر ابن قدامة : المفنى ، ج ٢ ، ص ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ .

(٢) أبي داود : سنن أبي داود ، "باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني" ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون ، وعمارة المساجد ، لأن قوله تعالى في سبيل الله عام في الكل (١) .

ونحن نرى أن ما عليه الجمهور ، بل إجماع الفقهاء هو الأخرى بالاتباع لأننا لو عممنا ما كان للتخصيص لكل صنف بالذكر معنى . فلو فسرنا كلمة في سبيل الله بالعموم الذي ذكر لشمملت كل الأصناف المذكورة وغيرها من مرافق الدولة كبناء القساطر وغيرها فأنهها من وجوه الخير ، وإن ذلك ينافي المقصود من الزكاة وهو حماية الدولة من شر الحاجة عند الناس في الداخل وثر القزو من الخارج (٢) .

المعريف الشامن : ابن السبيل :

وهو عند جمهور العلماء : كناية عن المسافر الذي يجتاز من بلد إلى بلد فهو ينطبق على المسافر الذي انقطع به الطريق دون غايته .

وشروط إعطاء ابن السبيل من مال الزكاة هو :

-
- (١) محمد فخر الدين الرازي : التفسير الكبير ، ج ٤ ، ص ٤٦٣ . ٤٦٤ .
 - (٢) النواوي : النظام المالي في الإسلام ، ص ١٠٥ .

١- أن يكون محتاجاً في ذلك الموضع الذي هو فيه إلى ما يوصله إلى وطنه الأصلي.

٢- أن يكون سفره في غير معصية لأن القصد من إعطائه اعانته .

٣- ألا يجد من يقرضه ويسلفه في ذلك الموضع الذي هو فيه . (١)

ويعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه إلى مقصده ، أو

موضع ماله ، ويهيأ له ما يركبه ان كان سفره طويلاً . (٢)

(١) أنظر هذه الشروط في الرملی : نهیایة المحتاج ، ج ٦ ، ص ١٥٦ ،

وكذا شرح الخرشي على مختصر خليل ، ج ٢ ، ص ٢١٩ ، الماوردي :

الأحكام السلطانية ، ص ١٢٣ ، ابن قدامة : المفني ، ج ٦ ، ص ٤٨٤ .

(٢) السامی : محاضرات في السیاسة الشرعية ، ص ١٥١ .

ب - مصارف الغنائم

كان أمر الغنائم في صدر الإسلام موكولا لحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم رئيس الحكومة النبوية يصرفها كيف شاء ، وقد حكى القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى " يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول " (١) .

والأنفال الغنائم سميت بذلك لأنها عطية من الله وفعل . قال عبادة بن الصامت فينا أصحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل فساءت أخلاقنا فانتزعه الله من أيدينا وجعله الى رسوله صلى الله عليه وسلم فقسمه كله بين المسلمين على سواه من غير تخميس ثم نزل قوله تعالى " واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " (٢) .

فنسخ الحكم السابق وجعل خمسها لمن ذكرهم الله تبارك وتعالى في كتابه ، وأربعة أخماسها للغانمين .

(١) الآية ١ من سورة الأنفال .

(٢) الآية ٤١ من سورة الأنفال .

وكانت أول غنيمة خمسها رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بني قنينقاع وقد تتابع العمل على ذلك في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلافة أبي بكر رضي الله عنه . إلى أن جاء عمر رضي الله عنه فكتب إليه سعد بن أبي وقاص ينبئه أن الناس قد سألوه أن يقسم بينهم مغانمهم وما آفأ الله عليهم من مال وعقار ، وكذلك كتب إليه أبو عبيدة بعد فتح الشام يطلب منه ذلك .

وكان أغلب ما قسمه الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته وكذلك الخليفة الأول أبو بكر المال المنقول . ولكن في عهد عمر فتحت بلاد كسرى وقيسر ومصر وغنم الفاتحون من المال المنقول الشيء العظيم وأرادوا أن يقسموا الأرض بمن عليها ولكن عمر رضي الله عنه كان له رأى يخالف ذلك .

بالنسبة للشايت من الغنيمة وكما عرفت عنه رضي الله عنه في المسائل التي لم تحظ بالاجماع عرض القضية على أهل الرأى والمشورة فكان رأى عدد كبير من الصحابة أن تقسم استنادا للنص القرآنى ، ولأن النبى صلى الله عليه وسلم قد طبق ذلك فعلا في غنائم بدر وغنائم خيبر وكان فى مقدمة هؤلاء الصحابة عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وبلال بن رباح وكان أشدهم تحاملا على عمر .

ولم يكن عمر وحده ينادى بهذا الرأي بل انتصر له على
وعثمان وطلحه وابن عمر ومعاذ رضى الله عنهم جميعا . قال
معاذ رضى الله عنه لعمر " ان قسمتها صار الريح العظيم فمن
آسدى القوم فيمير الى الرجل الواحد أو المرأة ويأتى قوم
يسدون من الاسلام مسدا ولا يجدون شيئا فانظر أمرا يسع أولهم
واخرهم " (١) .

ولما اشتد الخلاف بينهم احتكموا الى عشرة من أشرف الأنصار
وكبرائهم فعرض عمر القضية وأوضح رأيه فهو يرى أن تحبس الأرضون
بعمالها ويوضع فيها الخراج وفى رقاب من يزرعونها الجزية يؤدونها
فيكون ذلك فيئا للمسلمين : المقاتلة والذرية ولمن يأتى بعدهم ثم
قال رضى الله عنه (أرأيتم هذه الشفور لأبد لها من رجال يلزمونها ،
أرأيتم هذه المدن العظام لأبد من أن تشحن بالجيش وادار العطاء
عليهم ، فمن أين يعطى هؤلاء اذا قسمت الأرضون ومن عليها وما زال
يدلى بحجته يدعمها بالقران الكريم حتى اقتنعوا جميعا فقالوا :
الرأى رأيك ، فنعم ما قلت وما رأيت) . (٢) فكان هذا اجماعا على ترك
القسمة بالنسبة للأرض .

(١) الشوكانى : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ١٧ ، أبى يوسف : الخراج ، ص ٢٧

(٢) أبى يوسف : الخراج ، ص ٢٧ .

فكتب عمر رض الله عنه الى عماله بما انتهى اليه الرأى من قسمة
 المال والكراع وترك الأرضين والأنهار لعمالها ويوظف فيها الخراج وفى
 رقابهم الجزية .

وهكذا انتهى أمر الشابت من الفنائم الى خراج وجزية . فجمهور
 الفقهاء يرون أن هذا من حق ولى الأمر أخذا بالسياسة الشرعية فهو
 بالخيار ان شاء قسمها بين الفانمين بعد اخراج الخمس عملا بفعل النبی
 صلى الله عليه وسلم فى خيبر حيث جعلها غنيمة فخمس بعضها وقسمها ،
 وأوقف البعض ، وان شاء أقر أهلها عليها ، ووضع عليها الخراج وعلى
 رؤسهم الجزية رائده فى ذلك مطحة المسلمين وما يعود عليهم بالخير
 فى دينهم ودنياهم . (١)

(١) أنظر : أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

ج - مصارف الخراج والجزية والعشور والضرائب المفروضة :

هذه الموارد على اختلاف أنواعها محلها بيت المال ومصرفها المصالح العامة للدولة الإسلامية ، ويمكن الإشارة إليها فيما يأتي :

- ١- تجهيز الجيوش الإسلامية وما يحتاج إليه من سلاح يناسب العصر ليكون قوة دفاعية ترهب العدو.
- ٢- المرافق العامة للدولة كسد الشغور وبناء القناطر والجسور ، وكرى الأنهار وحفر الترعة وشق المصارف وإصلاحها وما إلى ذلك من المرافق التي تعمل على انماء الثروة القومية وازدهار الحياة الزراعية ، ومد الطرق وتعهدها بالصيانة والإصلاح ، وبناء الجوامع والمساجد والمحافظة عليها حتى تؤدي فيها الشعائر الإسلامية على الوجه المشروع ، وإقامة المصانع والمستشفيات والملاجئ والأربطة ، وإنشاء المدارس ودور الشقافة وغير ذلك مما يعود على الدولة بالنفع وعلى الشعب بالاستقرار.
- ٣- العطايا والمرتبات على الوظائف العامة الإدارية وغيرها كالقضاة والمفتين ورجال هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأساتذة الجامعات ومن يتولى إقامة الشعائر في المساجد من الأئمة والمؤذنين.

- ٤- المنح والمكافآت وجوائز الدولة التقديرية للأدباء والمخترعين والمتفوقين من طلاب وعمال وباحثين.
- ٥- الملاجئ ودور العجزة واليتام من فقراء المسلمين وغيرهم بقدر ما يكفيهم وذرائعهم وعلى السجون ونزلائها ، والأسرى المشركين ، وتجهيز أموال المسلمين ودفنهم . (١)

تلك هي بعض مصارف الدولة فعلى الحكومات الإسلامية واجب القيام بصرفها على الآوجه الصحيحة أخذاً بالسياسة الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية .

وبعد :

فهكذا نجد أن الإسلام قد وضع موارد الدولة الإسلامية على أسس من العدل والرحمة ، والتوفيق بين المصلحة العامة للدولة ومصلحة أصحاب الأموال .

كما رتب مصارف الدولة بحيث لا تهمل مصلحة من مصالح الدولة العامة ، وبحيث يجد ولائ الأمور سعة لتحقيق هذه المصالح ، وخاصة سد حاجة ذوي الحاجات حتى لا يكونوا خطراً على نظام المجتمع .

(١) أنظر مجمع الأنهر ، ج ١ ، ص ٦٨٦ ، محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع ، حسن إبراهيم : النظم الإسلامية ، ص ٢٤٧ ، أبو الحمد موسى : النظم الإسلامية ، ص ١٦٠ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ٥١ .

وقد شرع الاسلام مراقبة ومحاسبة ولاة الأمر للعاملين على جمع وصرف أموال الدولة لمنع المخالفات المالية . وإذا كان تاريخ بعض الدول الإسلامية ينطق بسوء نظمها المالية وبالافراط فى جباية الايراد ، والتفريط فى رعاية المصالح العامة ، فليس منشأ هذا ما شرعه الاسلام فى النظم المالية ، وانما منشؤه اهمال ما قرره الاسلام .

وإذا كان الخراج والجزية وخمس الفنائم لم يعد لها مكان فى المجتمع الإسلامى اليوم بسبب توقف الفتوح الإسلامية وانقطاع هذه الموارد والفاء بيت مال المسلمين واستحداث الدول الإسلامية تقليداً للأجانب نظماً مالية خاصة . (١)

فان قيام النظام المالى الحديث للدول الإسلامية لا يمنع من أن يقوم الى جانبه بيت المال الذى عرف فى الاسلام ، وأن يجد المسلمون فيه ما كان له من آثار فى مجتمعهم الأول وربطهم برابطة الأخوة والتكافل الاجتماعى حيث يؤخذ من أغنيائهم ما يرد على فقرائهم .

وإذا كانت موارد هذا البيت قد تقلصت اليوم بحكم أوضاع المسلمين فان فيها جانباً حياً لا يموت أبداً وهو الزكاة الشرعية ، التى يمكن أن يمتلئ منها "بيت المال" لو أداها المسلمون على الوجه الصحيح .

(١) أنظر : الساهى : محاضرات فى السياسة الشرعية ، ص ١٦٧

الفصل الرابع القضاء والنظام

لما كان القضاء في الاسلام يقوم على العدل ، ورفع الظلم ،
وبالعدل قامت السموات والأرض ، فقد قام المصطفى صلى الله عليه وسلم
بفضي المنازعات والفعل في الخصومات بنفسه مما كان نواة للسلطة
القضائية في الاسلام .

فالقضاء في اللغة : امضاء الشئ واحكامه .

وفي الاصطلاح : " الفصل بين الناس في الخصومات حسما للتداعي وقطعا
للنزاع بالأدلة الشرعية " (١) .

(١) القضاء أصله قضى ، لأنه من قضيت إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف
همزت والجمع الأقضية وقد تكرر في الحديث ذكر القضاء ، وأصله
القطع والفصل يقال قضى يقضى قضاء فهو قاضى إذا حكم وفصل ،
وقضاء الشئ : أحكامه وامضاؤه والفراغ منه . أنظر الجوهري :
الصحاح ، ج ٦ ، ص ٢٤٦٣ " مادة قضى " ، ابن منظور : لسان العرب ،
ج ١٥ ، ص ١٨٦ ، الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس ، ج ١٠ ،
ص ٢٩٦ . ، البهوتى : شرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ٤٥٨ ،
ابراهيم نجيب محمد عوف : القضاء في الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ٧ ،
محمود عرنوس : القضاء في الاسلام ، ص ٩ ، ١٠ ، جمال صادق
المرصاوى : نظام القضاء في الاسلام ، بحث مقدم لمؤتمر الفقه
الاسلامى بالرياض ، ونشر ضمن كتاب تحت عنوان " نظام القضاء في
الاسلام ، عام ١٤٠١ هـ ، ص ٦ ، ٧ ، أبو فارس : القضاء في الاسلام ، ص
١٦ ، السمنانى : روضة القضاة وطريق النجاة ، ج ١ ، ص ٤٩ ،
البهوتى : كشاف القناع ، ج ٦ ، ص ٢٨٥ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام
في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، ج ١ ، ص ١٢ ، علاء الدين
الطرابلسى الحنفى : معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من
الأحكام ، ص ٧ . ، محمد مصطفى الزحلى : التنظيم القضائى فى
الفقه الإسلامى وتطبيقه فى المملكة العربية السعودية ، ص ٣٦ .
ولمزيد من التفاصيل عن تعريفات القضاء أنظر الصنعانى : سبل
السلام ، ج ٤ ، ص ١١٥ ، ابن الشحنة : لسان الحكام فى معرفة
الأحكام ، ص ٢١٨ . ، القرافى : الأحكام فى تمييز الفتاوى عن
الأحكام وتصرف القاضى والإمام ، ص ٢٠ ، عبدالعال عطوة : محاضرات
فى علم القضاء ، ص ٨ . ، فاروق عبدالعليم مرسى : القضاء فى
الشرعية الإسلامية ، ص ١٧ .

أهميته :

القضاء في الإسلام (١) منصب ديني رفيع ، به يتحقق العدل في المجتمع فتد به الحقوق الى أهلها ، وتعصم به الدماء ، كما تباح به الأبضاع وتحرم ، وبه يقمع الظلم والظفیان وبذلك يسود العدل ويتحقق ، فهو من ضروريات المجتمع الإنساني ، ولعظم منصبه وخطورته أنزل الحق تبارك وتعالى فيه آيات عديدة وتشريعات محكمة من ذلك قوله تعالى "وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا" (٢) . وقد تولى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم القضاء بنفسه اقامة للعدل بين الناس ، فكانت ترفع أقضيتهم اليه صلى الله عليه وسلم اذا ما شجر بينهم نزاع ، أو عرض لهم حادث يريدون معرفة الحكم الشرعي لينفذوه ، فكانت مرافعاتهم وذهابهم اليه صلى الله عليه وسلم من تلقاء أنفسهم .

(١) لم يكن عند العرب قضاء بالمعنى المفهوم وان كانوا ككل جماعة منظمة - قد ملكوا عدة سبل في حسم المنازعات التي تثور بينهم بطريق سلمية وأشهر هذه الطرق الأعراف العائدة ، والاحتكام الى الكهان والعرافين والزجر والطيرة الى غير ذلك مما اشتهر عنهم .
(٢) الآية ٤٨ من سورة المائدة .

وكان ملوات الله وسلامه عليه يقضى بينهم بكتاب الله ، وبما يوجهه اليه الوحي فيما ليس فيه قرآن ، أو ينتظر فلا يبت فى قضية حتى ينزل عليه فيها حكم أو توجيه الهى . فاذا صدر حكمه فسرعان ما يستجيب له المتخاصمان فينفذاه من غير تردد أو مماطلة لذلك لم يحتج القضاء فى عهده على الله عليه وسلم الى أداة تنفيذ تختص بتنفيذ الأحكام التى يصدرها عليه الصلاة والسلام ، اضافة الى أنه لم يكن هناك حاجة الى تسجيل الأحكام لقلّة المتنازعين ولتقبلهما الحكم بالرضى والتسليم والتنفيذ الفورى دون اعتراض . (١)

كما أسند على الله عليه وسلم القضاء الى عماله ومبعوثيه الى البلاد التى دخلها الاسلام فقد بعث معاذ بن جبل ، وعلى بن أبى طالب الى اليمن (٢) ، وعمرو بن العاص الى البحرين وبين لهم الأسس التى يحكمون بها فى تلك البلاد . فكان النظام القضائى فى الحكومة النبوية هو القدوة لما جاء بعده من تنظيمات ، اذ كان النظام بسيطاً تجلت بساطته فى عدم وجود لوائح موضوعة مطبقة للقضاء أو قضاة معينون للنظر فى الخصومات أو دور مخصصة به كما هو الممهود فى دور القضاء

(١) أنظر ابراهيم نجيب محمد عوض : القضاء فى الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ٣٨ .

(٢) أنظر القاضى وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

فى الوقت الحاضر بل كان المسجد هو المكان الذى يقضى فيه بين الخصمين غالبا أو بيت الرسول صلى الله عليه وسلم أو الخليفة أو أى مكان يوجد فيه صلى الله عليه وسلم وترفع اليه فيه قضية .

نماذج من قضاء الرسول صلى الله عليه وسلم :

لقد أمر الحق تبارك وتعالى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بتبليغ الرسالة وأمره بالفعل فى الخصومات بين الناس ، وأرشده جل وعلا الى الدستور الذى يجب أن يتقيد به فى أحكامه فقال تعالى " أنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراه الله ولا تكن للخائنين خصيما " . (١) وقال تعالى " فاحكم بينهم بما أنزل الله " (٢)

وقد استجاب نبينا صلى الله عليه وسلم لأمر ربه فبلغ دعوته على أكمل وجه ، ونصب نفسه للفصل فى الخصومات ، فرفعت اليه القضايا المختلفة ففضى فيها .

والمتتبع للأقضية النبوية التى فصل فيها الممطفى صلى الله عليه وسلم يخرج بالمبادئ الأساسية للقضاء الإسلامى ، فقد قضى صلى الله

(١) الآية ١٥ من سورة النساء .

(٢) الآية ٤٨ من سورة المائدة .

عليه وسلم فى كل ما رفع اليه من خصومات مدنية ، أو جنائية ، أو اجتماعية . وقد كان حكمه فى بعضها تطبيقا لنص قرانى ، وفى بعضها الآخر بحسب اجتهاده لعدم وجود نص فيها ، وكما هو معلوم فان الانبياء معصومون من الخطأ ، وان أخطأوا لا يقرون على ذلك .

قضاؤه تطبيقا لنص

١- قضاؤه فى جريمة الزنا :

ومن نماذج قضاائه عليه الصلاة والسلام التى قضى فيها تطبيقا لنص قرانى قضاؤه صلى الله عليه وسلم بجلد الزانى غير المحصن ، فعن أبى هريرة رضى الله عنه أن " رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أشدك الله الا قضيت لى بكتاب الله فقال الخصم الآخر وهو آفته منه نعم فاقضى بيننا بكتاب الله واكذن لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل . قال : ان ابنى كان عسيفا على هذا فزنى بامراته وانى أخبرت أن على ابنى الرجم فافقتديته منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبرونى انما على ابنى جلد مائة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله الوليدة

والغنم ردو على ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا أنيس (١)٠ الى امرأة هذا فاسألها فان اعترفت فارجمها" قال ففدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت (٢)٠

وقد دل على عقوبة البكر قول الله عز وجل " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة فسى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين " (٣)٠ وقول الرسول صلى الله عليه وسلم " البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام " (٤)٠

ويمتداد من هذه الحادثة أنه على القاضي اذا أراد احضار خصم أن يدعوه بأرفق الوجوه ، وان كان لا يستطيع الحضور أرسل اليه من يسأله في مكانه ، كأن تكون امرأة غير معتادة على مخالطة الرجال ويفلسب

(١) هو ابن الضحاك الأسلمي ، معدود في الشاميين . أنظر ابن حجر : الإصابة ، ج ١ ، ص ٨٨ . ابن الطلاع : آقضية ومول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ١٥٠ حاشية رقم ٦ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، ج ١٢ ، ص ١١١ ، ١١٢ ، مسلم : صحيح مسلم ، ج ١١ ، ص ٢٠٦ . النسائي : سنن النسائي ، باب من النساء من مجلس الحكم ، ج ٨ ، ص ٢١١ ، ٢١٢ . ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، كتاب الحدود " باب حد الزنا " ج ٢ ، ص ٨٥٢ ، الصنعاني : سبل السلام ، ج ٤ ، ص ٣٠ . ابن الطلاع : آقضية ومول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ١٥٠ ، الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٧ ، ص ٩٧ .

(٣) الآية ٢ من سورة النور .

(٤) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١١ ، ص ٢٠٧ .

عليها الحياء (١). كما أن الآية تدل على أن عقوبة الزاني تنفذ كبقية الحدود على مشهد من جماعة من المؤمنين (٢). لقوله تعالى " وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين " (٣)

٢- قضاؤه في القتل العمد :

لقد شرع الله القصاص تحقيقا للعدالة بين الناس لأنه جزاء مساو للجريمة كما أنه أكثر العقوبات تحقيقا للغايات المقصودة من العقاب فهو :

أولا : خير رادع لمن تهون عليهم دماء العباد وتسول لهم أنفسهم ارتكاب هذه الجريمة الخطيرة ، فيكون بذلك أحياء النفوس التي كانت متهددة لو لم يكن هذا التشريع الحكيم الرادع.

ثانيا : وهو أي القصاص يشفي غيظ أولياء المجنى عليه ويطيب نفوسهم أكثر من أية عقوبة أخرى . وهكذا فإن هذه العقوبة العادلة تجنب المجتمع كثيرا من الشرور والمضاعفات التي تقع عادة بعد جرائم

(١) السمناني : روضة القضاة ، ج ١ ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) ابن قدامة : المغني ، ج ٩ ، ص ٤٥ .

(٣) الآية ٢ من سورة النور .

القتل ، وقد قضى (صلى الله عليه وسلم) فى السنة الثامنة للهجرة بقتل رجل من بنى هذيل قصاصا لأنه قتل رجلا من سليم عمدا ، وكان أول قود فى الاسلام . (١) وذلك تطبيقا لقوله تعالى : " كتب عليكم القصاص فى القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والإنشى بالإنشى فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأدا^١ اليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب آليم " (٢) وقوله تعالى " ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب " (٣)

قضاؤه عليه الصلاة والسلام باجتهاده

أما قضاؤه صلى الله عليه وسلم بحسب اجتهاده فيما لم يرد فيه نص فكثير ، ومن ذلك ما ورد عن أم سلمة رضى الله تعالى عنها أنها قالت " جاء رجلان يختصمان فى موارث بينهما قد درست ليمت بينهما بينة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " انكم تختصمون الى رسول الله وانما أنا بشر ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، وانما أقضى بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار ، يأتى بها اسطاما (٤) فى عنقه يوم

(١) نصر فريد واصل : السلطة القضائية ، ص ٥١ .

(٢) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٧٩ من سورة البقرة .

(٤) الاسطام : بكسر الهمزة هو المسعار الذى تحرك به النار .

القيامة ، فبكى الرجلان ، وقال كل واحد منهما حقى لآخى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اما اذا فقوما فاذهبا فلتفسما ، ثم توخيا الحق ، ثم استهما ، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه " . (١)

ففى هذه الأقضية والآحكام يضع صلى الله عليه وسلم الأسس والقواعد العامة للقضاء ارشادا وتعليما للأمة الاسلامية . (٢)

كما كان عليه الصلاة والسلام ينيب بعض أصحابه فى بعض الخصومات كحذيفة ابن اليمان ، وعمرو بن العاص ، وعقبة بن عامر (٣) . فقد روى الدارقطنى بسنده عن عقبة بن عامر الجهنى ، قال " جاء خصمان الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يختصمان فقال لى : قسم يا عقبة أقضى بينهما . قلت يا رسول الله أقضى بينهما وأنت حاضر ، قال : اقضى بينهما فان أصبت فلك عشر حسنات ، وان أخطأت فلك حسنة واحدة " . (٤) .

(١) مسلم : صحيح مسلم ، " باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن " ، ج ١٢ ، ص ٠٤ ، أبى داود : سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ ، ابن صاجة : السنن ، ج ٢ ، ص ٧٧٧ ، الصنعانى : سبل السلام ، ج ٤ ، ص ١٢١ ، الشوكانى : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٣١٤ .

(٢) أنظر شوكت محمد عليان : السلطة القضائية فى الاسلام ، ص ٥٦ ، ابراهيم نجيب محمد عوض : القضاء فى الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ٣٦ .

(٣) كان فقيها علامة قارشا لكتاب الله بصيرا بالفرائض فصيحا من أهل الصفة ، توفى سنة ٥٨ ، أنظر الذهبى : سير أعلام النبلاء ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، السيوطى : طبقات الحفاظ ، ص ١٨ حاشية رقم ٢٠ .

(٤) سنن الدارقطنى ، ج ٤ ، ص ٢٠٣ " كتاب الأقضية والآحكام " ، ابن قدامة : المغنى ، ج ٩ ، ص ٣٥ .

وأخرج الامام أحمد في مسنده عن معقل بن يسار (١) قال : أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقض بين قوم ، فقلت : ما أحسن أن أقض يا رسول الله قال : " ان الله مع القاضى ما لم يحف عمدا " . (٢)

وبهذا أسس رسول الله صلى الله عليه وسلم مبدأ قضائيا عاما ذلك هو انابة الامام من يتوخى فيه حسن القضاء فى الأمور التى تنفيق مسؤولياته بالاضطلاع بها ، ولم يترك الرسول صلى الله عليه وسلم قضاة دون توجيههم وامدادهم بالنصح والتوجيه ورسم الطرق التى ينبغى أن يسيروا وفقها فى احقاق الحقوق واقامة العدالة بين الناس وابطال الباطل.

روى أبو داود في سننه عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : " بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا فقلت يا رسول الله ، ترسلنى وأنا حديث السن ولا علم لى بالقضاء ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : " ان الله سيهدى قلبك ويثبت لسانك ، فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فانه آخرى

(١) هو معقل بن يسار بن عبد الله بن حراق ، يكنى أبا على ، وله خطبه بالبصرة ، مات فى امرة زياد سنة ٥٨ . (أنظر ابن الأثير : أسد الغابة ، ج ٥ ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٢) ابن حنبل : المسند ، ج ٥ ، ص ٤١٤ ، ابن ماجه : سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٧٧٥ ، الترمذى : صحيح الترمذى ، ص ٥٧٧ ، ابن الطلاع : أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ص ٢٩ ، ٣٠ ، الكتانى : التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

أن يتبين لك القضاء " قال : فما زلت قاضيا ، أو ما شككت فى قضاء
بعد " (١) .

ففى الحديث مجموعة من التوجيهات النبوية يأخذ بها القاضى نفسه
بدءا من الجلوس فى مجلس القضاء وانتهاء بإصدار الأحكام .

وخلاصة القول :

أن القضاء فى العهد النبوى من فصل بين الخصوم والزام للولاة بما
يجب عليهم الالتزام به فى أحكام القضاء وتوجيهه لهم بأدابه كان
منوطا به طئ الله عليه وسلم .

(١) منن أبى داود ، كتاب الأقضية " باب كيف القضاء " ، ج ٢ ، ٢٧٠ ،
الترمذى : صحيح الترمذى ، كتاب الأحكام ، " باب ما جاء فى
القاضى لا يقض بين الخصمين حتى يسمع " ، ابن ماجة : سنن ابن
ماجة ، ج ٢ ، ص ٧٧٤ " كتاب الأحكام " باب ذكر القضاة . الحاكم :
المستدرک ، ج ٤ ، ص ٩٣ ، " كتاب الفضائل " ، أحمد بن حنبل :
فضائل المحابة ، ج ٢ ، ص ٥٨٠ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، وكيع : أخبار
القضاة ، ج ١ ، ص ٨٤ ، ٨٧ ، الماوردى : أدب القاضى ، ج ١ ، ص
١٣٠ ، ١٤١ ، الشوكانى : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٣٠٩ .

القضاء في عهد الخلفاء الراشدين :

ولما بدأ عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه تولى القضاء نيابة عن صاحب الشرع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن من مقتضيات الخلافة أن تكون له سلطة القضاء ، فالخليفة له أن يتولى كل ما يقتضيه تدبير شئون المسلمين من تشريع ، وقضاء ، وتنفيذ. وهذا ما فعله أبو بكر فإنه تولى القضاء بنفسه في مدة خلافته (١) ولم يحدث تفسير في نظام القضاء عما كان عليه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فظل النظام القضائي على ما كان عليه في عهد الحكومة النبوية مدة الخليفة الأول رضي الله عنه لأنه لم تطرأ حاجات تظطره إلى هذا التغيير، فكان يقضى بنفسه فقد روى البغوي عن ميعوان بن مهران قال: " كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضى بينهم فضى به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر سنة قضى بها ، فان آعياء خرج فسأل المسلمين وقال آتاني كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله قضى في ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع عليه نفر كلهم يذكر عن رسول الله فيه قضاء فيقول أبو بكر : الحمد لله الذي جعل قينا من يحفظ عن نبينا. فان

(١) ابراهيم نجيب عوف : القضاء في الإسلام ، تاريخه ونظامه ، ص ٤٤، ٤٣

أعياء أن يجد فيه سنة عن رسول الله جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم فان أجمع رأيهم على أمر قضى به " (١) . وكذلك فعل عمر بن الخطاب فان لم يجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ما يقضى به بين المتخاصمين سأل : هل لأبي بكر فيه قضاء ؟ فان كان قضى ، والا فعل ما كان يفعله أبو بكر من جمعه لرؤوس الصحابة وخيارهم ويستشيرهم ثم يحكم بما أجمعوا عليه . وأما اسناد أبو بكر القضاء الى غيره فقد روى أنه أول ما وسدت اليه الخلافة قال له أبو عبيدة : أنا أكفيك المال . وقال له عمر : أنا أكفيك القضاء الا أنه لم ترفع الى عمر قضية طوال حكم أبو بكر . وكان يعهد بالقضاء الى ولاته ، فقد ورد أن ولاية أبي بكر كانوا يقضون بين المسلمين ويختارون من يثقون بهم ليعاونوهم في القضاء على ما كان عليه حال الولاية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

ولما ولى الخلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه بقى الحال في أمر القضاء كما أسلفنا على ما كان عليه زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، الى أن اتسعت البلاد الاسلامية ، بما فتح الله على المسلمين من بلدان ، وكثرت مصالح الدولة ، وتشعبت أعمال الولاية في الأمصار وصار للخليفة من المشاغل العامة ما يحول بينه وبين أن يتفرغ

(١) ابن القيم : أعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٦٢ . محمد سلام مذكور : القضاء في الاسلام ، ص ٢٥ .

للقضاء ، وكذا الولاة فى ولاياتهم ازدادت مهامهم ومسئولياتهم . فبدأ عمر فى وسط خلافته يفصل أنواع الولايات بعضها عن بعض ، وتخصيص كل ولاية بمن يتولى شئونها وخص القضاء (١) بقضاة يتولونه ، فولى أبا الدرداء معه بالمدينة ، وشريحا بالكوفة (٢) وأبا موسى الأشعرى بالبصرة (٣) قال الزهرى " ما اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيا ولا أبوبكر ولا عمر ، حتى كان فى وسط خلافته قال لعلى : أكفنى بعض الأمور".

ومن وسط خلافة عمر صار القضاء الإسلامى منفصلا عن الولاة أى أصبح ولاية مستقلة ، يتولاه فى الأمصار الإسلامية قضاة معينون وتعيينهم تارة يكون من الخليفة نفسه ، وتارة يكون من الوالى بتفويض من الخليفة كما فعل عمرو بن العاص والى مصر حين ولى عثمان بن قيس بن أبى العاص قاضيا بها . (٤)

-
- (١) ابراهيم نجيب محمد عوض : القضاء فى الاسلام ، ص ٤٥ .
 (٢) أنظر ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٦ ، ص ١٣٢ .
 (٣) أنظر ابن سعد : الطبقات ، ج ٦ ، ص ١٦ " وفيها أن أبا موسى الأشعرى ولى البصرة من قبل عمر بن الخطاب ثم عزله عنها ، ورحل الى الكوفة فمات عمر وهو بالكوفة ووليها فى عهد عثمان " الخشنى : تاريخ قضاء الأندلس ، ص ٢٢ ، وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٨٣ .
 (٤) ابراهيم نجيب : القضاء فى الاسلام ، ص ٤٦ .

وعلى الرغم من اسناد أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه القضاء الى غيره فى المدينة وخارجها فانه لم يففل عن هذا الأمر لحظة واحدة فقد توالى ارسال الكتب المتضمنة اللوائح والقوانين التى كلف القضاة بأن يسيروا على وفقها ويعملوا بمقتضى نصوصها وقد أرشدهم الى أمثل الخطط وأنفع الطرق التى يتبعونها ، وأحكم الاجراءات التى يلتزمون بها ليؤدوا مهمتهم على الوجه المرضي. (١)

ومن هذه التعليمات ما ورد عن شريح أنه قال . قال لى عمر بن الخطاب " أن أقضى بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم تعلم كل أقضية رسول الله فاقضى بما استبان لك من الأئمة المهتدين ، فان لم تعلم ، فاجتهد رأيك واستشر أهل العلم والصلاح . (٢)

وكتب رضى الله عنه كتابه الشهير الذى بعث به الى أبى موسى الأشعري ، وقد حوى أحدث النظم القضائية ، فقد أرشد الى ما يجب أن يتحلى به القاضى ويتخذه شعارا حتى يصل الى الحقيقة فى حكمه ، وبين له الطريق اذا تعذر عليه تصور الحادثة واشتباه عليه وجه القضاء فدعاه الى البحث والتنقيب وأعمال الروية والتفكير لالتماس تصور الحادثة أو استنباط حكمها. (٣)

(١) أنظر : شوكت محمد عليان: السلطة القضائية ، ص ٦٦ .

(٢) أنظر : ابن القيم : أعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(٣) أنظر : وكيع : أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٢٧٠ ، ٢٧٤ .

وقال الامام الجليل ابن القيم رحمه الله " وهذا الكتاب الجليل تلقاه العلماء بالقبول ودونوا عليه أصول الحكم والشهادة . والحاكم والمفتي أحوج شئ الى تأمله والتفقه فيه " . (١)

ولعظيم فاعدته رأيت أن أثبتة ليعلم القارئ كيف استطاع عمر رضى الله عنه منذ أربعة عشر قرناً أن يضع نظام القضاء على صورته التي هو عليها الآن .

كتاب عمر بن الخطاب الى قاضيه على الكوفة أبى موسى الأشعري

أورد الامام العلامة ابن القيم فى كتابه أعلام الموقعين نص كتاب (٢) عمر بن الخطاب الى أبى موسى الأشعري واليك نص الكتاب :

(بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر بن الخطاب أمير المؤمنين الى عبد الله بن قيس (٣) ، سلام عليك أما بعد : فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق

(١) ابن القيم : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٢) ابن القيم : اعلان الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٣) هو اسم أبى موسى الأشعري ، استعمله عمر على البصرة سنة سبع عشرة بعد عزل المغيرة .

لا نفاذ له ، اس بين الناس في مجلسك ، وفي وجهك وعدلك ، حتى لا يطمع شريف في حيفك (١) ، ولا ييأس ضعيف من عدلك ، البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين الناس الا صلحا آكل حراما أو حرم حلالا ، ولا يمنعك قضاء قضيت به اليوم فراجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن ترجع فيه الى الحق فان الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل ، الفهم الفهم (٢) فيما يتلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه وقس الأمور بنظائرها واجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة آمدا ينتهي اليه ، فان أحضر بينة أخذ بحقه وان عجز عنها استحللت عليه القضية ، فان ذلك أنفى للشك ، وأجلى للعمى ، المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد ، أو مجرما عليه شهادة زور أو ظنينا في نسب أو ولا ، فان الله سبحانه وتعالى تولى من العباد السرائر ، وستر عليهم الحدود الا بالبينات والإيمان . وإياك والغضب والقلق والفجر والتأذي بالناس والتنكر عند الحكومة أو الخصومة (شك من الراوى) فان القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر ويحسن به الذكر ، فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين بما ليس فيه شانه الله تعالى .

(١) الحيف : الميل والظلم ، والمعنى حتى لا يطمع شريف في أن تجور في الحكم من أجله وأن تميل معه لشرفه .

(٢) الفهم المراد التثبت من الوقائع والاستدلال بالأمارات وشواهد الحال .

فان الله لا يقبل من العباد الا ما كان خالصا ، فما ظنك بثواب
الله عز وجل في عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام عليك ورحمة
الله . (١) .

وبالقضاء نظرة على هذا الكتاب القيم يمكن تقسيم ما جاء به الى
الاقسام الآتية :

- ١- قسم يبين حكم القضاء ويشير الى الحاجة اليه وهو قوله : " أما
بعد فان القضاء غريضة محكمة . الخ " .
- ٢- قسم يبين كثيرا من واجبات القاضى وادابه العامة وهو قوله :
" فافهم اذا أدلى اليك " الى قوله : " واياك والقلق والضجر " .

(١) من المصادر التى روت الكتاب أو جزءا منه : الدارقطنى : السنن
ج ٤ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ (كتاب الاقضية والاحكام) ، البيهقى : السنن
الكبرى ، ج ١٠ ، ص ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٩ ، وكيع : أخبار القضاة ،
ج ١ ، ص ٧٠ ، ٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ابن القيم : اعلام الموقعين ،
ج ١ ، ص ٨٥ ، ٨٦ ، ابن الاخوة : معالم القربة فى احكام الحسبة ،
ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، الماوردى : الاحكام السلطانية ، ص ٧١-٧٢ ، آدب
القاضى ، ج ١ ، ص ٢٥٠ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، أبو يعلى الفراءى : الاحكام
السلطانية ، ص ٦٧ ، ابن فرحون : تبصرة الحكام ، ج ١ ، ص ٢٧ ،
٢٨ ، الصنعانى : سبل السلام ، ج ٤ ، ص ١١٩ ، الطرابلسى :
معين الحكام ، ص ١٤ ، ١٥ ، محمد حميد الله : مجموعة الوثائق
السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
ابراهيم نجيب محمد عوفى : القضاء فى الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ١٤٢ ،
محمد سلام مذكور : القضاء فى الاسلام ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، شوكت محمد
عليان : السلطة القضائية فى الاسلام ، ص ٦٨ ، محمود محمد عرنوس :
القضاء فى الاسلام ، ص ١٢ ، ١٣ .

- ٣- قسم يتعلق بالأجرات القضائية وضرب الأجل للخصوم وهو قوله :
 "البينة على من ادعى" وقوله : " اجعل للمدعى أمدا .. الخ".
- ٤- قسم يتعلق بالأدلة والإثبات : " البينة على من ادعى " وقوله :
 " المسلمون عدول بعضهم على بعض ".
- ٥- قسم يتعلق بالآحكام التي تطبق في فعل الخصومات وهو قوله " الفهم
 الفهم فيما يختلج .. الخ ".
- ٦- قسم يتعلق بما تنتهي به الخصومة من صلح أو قضاة وهو قوله :
 "الصلح جائز ... الى قوله " فاذا أحضر بينة .. الخ".
- ٧- قسم يتعلق بنقض القضاة ويشير الى الطعن في الأحكام وهو قوله "ولا
 يمنعك قضاة .. الخ " .
- ٨- الكتاب في مجموعه وما اشتمل عليه من مطالبة القاضي بالبعد عن
 مواطن التهم والمبالغة في العذر يدل دلالة واضحة على أنه يجب
 على القاضي أن يسبب أحكامه ، ويبين الوجه الذي اعتمد عليه في
 قضاة فان ذلك أبلغ للعذر وأحلى للعنى ، والكتاب مستمد من
 تعاليم الاسلام بالنص والروح وهو لا يخالف أصلا من أصوله ، وهذا
 ينفي عنه كل مطعن يطعن به . (١)

(١) لقد شكك بعض المستشرقين أمثال : أميل تيان ، وادم مترز ،
 ومرجوليوث ، وجولد تهير - في نسبة صحة الكتاب الى أمير
 المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى غير ذلك من الشكوك
 الوهمية الكاذبة ، والتعصب الديني ، والخلو من الأمانة العلمية .
 وقد قام بالرد عليهم كثير من العلماء والباحثين وأثبتوا زيف ما
 ذهبوا اليه ، ونحن كذلك نوكد زيف ما ادعاه المستشرقون وغيرهم
 لما ذكرناه من أن الكتاب مستمد من تعاليم الاسلام بالنص والروح
 ولا يخالف أصلا من أصول الشريعة الاسلامية (أنظر ملامة محمد
 الهرقي: القضاء في الدولة الاسلامية تاريخه ونظامه - رسالة
 دكتوراه قام بالإشراف عليها فضيلة استاذنا الدكتور ابراهيم نجيب
 عوض فجزاه الله خير الجزاء ، ج ١ ، ص ٢٣ الى ٢٤٥) .

ويكفى فخرا أنه اشتمل على تلك المبادئ الأساسية وهي أهم ما يدور عليه البحث في قواعد المرافعات الحديثة ، فالكتاب لم يفصل أحكام هذه المبادئ تفصيلا وافيا والعذر في ذلك واضح ، فان أمير المؤمنين رضي الله عنه ، لم يكن بمقدور وضع قانون للمرافعات وانما هي وصية عامة حكيمة أرسل بها الى أحد قضاته فيكفى أن يشير بها الى الأصول العامة والقواعد الكلية ، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين بقدر ما رفع من بنيانه وشيد من دعائمه ، وأسس من نظمه . وهكذا صار القضاء مستقل شيئا فشيئا حتى كسب له وجودا متميزا من دائرة الملطمة التنفيذية . (١)

وقد سار على سننه في التنظيم القضائي الخليفتان عثمان وعلي رضي الله عنهما . فقد كتب الإمام علي في عهده الى الأخت النخعي (٢) الذي عينه واليا على مصر ، ومما جاء في عهده اليه " ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته بنفسك ، ممن لا تضيق به الأمور ، ولا تحركه الخصوم ، ولا يتمادى في الزلة ، ولا يحصر من الفضل الى الحق اذا عرفه ولا يستشرف نفسه على طمع ، ولا يكتفى بآدنى فهم دون أقصاه ، وأوقفهم في الشبهات ، واخذهم بالحجج ، وأقلهم تبرما بمراجعة الخصوم وأصبرهم

(١) ابراهيم نجيب عوض : القضاء في الإسلام ، ص ١٤٧ .

(٢) هو مالك بن الحارث بن يغوث بن مسلمة بن ربيعة بن مالك النخعي ، كان فارما شجاعا ، من أكابر أنصار علي المتفانين في ولائه (أنظر أبي حنيفة شرح نهج البلاغة ص ١٠١ ، ابن العماد : شذرات الذهب ، ج ١ ، ص ٤٨ ، الذهبى : سير اعلام النبلاء ، ج ٤ ، ص ٢٤ ، ٢٥) .

على كشف الأمور ، وأصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يبردهيه المرء ولا يستميله اغراء ، وأولئك قليل .. ثم أكثر تعاهد قضاتك وأفسح له فى البذل ما يزيل علة ، وتقل معه حاجته الى الناس ، واعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك فيأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك" (١)

وهذا الكتاب يعتبر متما لما كتبه عمر الى قاضيه أبى موسى الأشعري . واستمر النظام القضائى فى عهد حكومة بنى أمية على ما كان عليه فى عهد الخلفاء الراشدين من بعده الا ما زيد من تسجيل للأحكام حين تناكر الخصوم ، وتعيين كتاب للقضاة ، وانشاء محكمة كبرى تسمى "محكمة النظر فى المظالم ، وما عدا ذلك فقد ظل النظام على ما كان عليه من حيث ظل المقضى به الكتاب والسنة والاجتهاد ، كما ظل القاضى يجلس بالمسجد أو امامة أو فى داره ، كما لم تنشأ أداة للتنفيذ بل كان القاضى هو الذى يقوم بتنفيذ أحكامه بنفسه . (٢)

-
- (١) عبد المحسن فضل الله : نظرية الحكم والادارة فى عهد عليه رضى الله عنه للأشتر ، ص ٦٥ . محمد سلام مدكور ، ص ٢٦ .
 (٢) أنظر محمود محمد عرنوس : القضاء فى الاسلام ، ص ٢١ وما بعدهما ، محمد سلام مدكور : القضاء فى الاسلام ، ص ٢٩ ، ٣٠ ، ابراهيم نجيب عوفى : القضاء فى الاسلام تاريخه ونظامه ، ص ١٤٧ .

وأما قضاة الولايات فكان يكمل الى الولاية اختيارهم لأنهم بهم أدرى،
ثم يعقد لهم ولاية القضاء .

وبالجملة فقد أبقى على من عين في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلا ما قضت الحاجة الضرورية الى تغييره . (١)

ولما آلت أمور الدولة الإسلامية الى أمير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه توسع في تنظيم الإدارة وفقا لمقتضيات عصره
وامتدادا للفتح الإسلامي ، فقسم البلاد أقساما إدارية كبيرة ليسهل
حكمها والإشراف عليها ، وجعل على كل قسم منها (وال) يتولى شئونها
ويستمد هؤلاء الولاية والعمال سلطتهم من الخليفة الذي كان يجمع في
يده السلطتين التنفيذية والقضائية ، وكان كمل وال أو أمير يقوم
بإمامة الناس في الصلاة والفصل في المنازعات ، وقيادة الجند ، وجمع
المال وما الى ذلك .

وقد ولي أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ولاية على الأقاليم
الإسلامية . فمن ولاته أبو موسى الأشعري رضي الله عنه وكان واليا

(١) أنظر على على منصور : نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية ،
ص ٢٧٩ ، محمد كرد علي : الإدارة الإسلامية في عز العرب ، ص ٢٣ وما
بعدها ، عبدالسلام الترماني : الوسيط في القانون والنظم
القانونية ، ص ٤٨٦ .

على البصرة ثم الكوفة ونافع بن الحارث الخزاعي على مكة ،
وسفيان بن عبد الله الثقفي على الطائف ، والمفسيرة بن شعبة على
الكوفة . (١)

وبهذا التنظيم الإداري للولايات والإمارات في الدولة الإسلامية ،
وضع عمر القواعد الإدارية والنظم التي صار على نهجها الخلفيتين
عثمان وعلي رضي الله عنهما . (٢)

أما في عهد الدولة الأموية فقد ازدادت الدولة الإسلامية اتساعا
وأصبحت في حاجة إلى تنظيم إداري يكفل للخليفة الإشراف على الجهاز
الإداري وتلبية مطالب الإمارات فقام الأمويون بتقسيم الدولة إلى خمس
إمارات كبرى تحكم بواسطة أمراء ينفذون سياسة الخليفة ، وساروا على
نهج الخلفاء الراشدين في تعيين الولاة على الجيوش والقضاء . (٣)

وجعلوا نظام الإدارة لامركزيا ، واستعملوا لفظ (الوالي) أو
(الأمير) بدلا من العاقل ، للدلالة على السلطة التي منحوها لهؤلاء

(١) أنظر الطبري ، ج ٥ ، ص ٤٢ ، ٤٣ ، حسن إبراهيم حسن : تاريخ
الإسلام السياسي ، ج ١ ، ص ٤٦٤ .

(٢) ولمزيد من التفصيل عن نظم الحكم والإدارة في عهد الخلفاء
الراشدين ، أنظر السبكي : نظام الحكم والإدارة في العهد النبوي
والخلافة الراشدة ، ص ١٣٨ وما بعدها .

(٣) أنظر عويضة : النظم الإسلامية ، ص ٢٦٦ .

الولاية في جميع شئون ولاياتهم تحت مراقبة الخليفة ومحاسبة أولى الأمر (١) .

ويعد :

فبهذا التنظيم النبوي لهياكل الدولة الإسلامية الأولى وأرساء القواعد الأساسية والتي سبق ايضاحها من تنظيمات ادارية ، وسلطات تشريعية وتنفيذية ، وقضائية ، تكون الحكومة النبوية قد وضعت الأصول والقواعد العامة واللبنة الأساسية لإقامة خلافة عن الرسول صلى الله عليه وسلم والتي ستكون موضوع البحث في الباب الثاني .

(١) أنظر محمد كرد علي : الإدارة الإسلامية في عز العرب ، ص ٦٥ وما بعدها . ، الترماني : الوسيط في القانون والنظم القانونية ، ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ .

الباب الثاني

الخلافة والامامة العظمى

الخلافة في اللغة والاصطلاح

الخلافة في الأصل مصدر خلف يقال خلف فلان فلانا في قومه يخلفه خلافة فهو خليفة ، قال صاحب القاموس وشرحه :

" وخلفه في قومه خلافة بالكسر على الصواب والقياس يقتضيه لأنه بمعنى الإمارة " . (١)

ويقال خلف فلان فلانا إذا كان خليفته ، ويقال خلفه في قومه خلافة ومنه قوله تعالى " وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح " (٢)

وخلفته إذا جئت بعده ، وخلف فلان فلانا إذا كان خليفته ، يقال خلفه في قومه من باب كتب ومنه قوله تعالى " اخلفني في قومي " وخلفه جاء بعده " . (٣)

(١) أنظر محب الدين مرتضى الزبيدي : شرح القاموس المسمى تاج العروس من جواهر القاموس ، ج ٦ ، ص ١٠٠ ، أحمد بن عبد الله القلقشندي : مآثر الإنافة في معالم الخلافة ، ج ١ ، ص ٨ .

(٢) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٣) أنظر الجوهري : تاج اللغة وصحاح العربية ، ج ٤ ، ص ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ .

وجاء في شرح القاموس :

" والخليفة السلطان الأعظم يخلف من قبله ويعد مسده " (١).

واختلف العلماء فيمن يستحق ممن يتقلد رئاسة الدولة الإسلامية أن يطلق عليه اسم الخليفة .

فذهب بعض أئمة السلف ومنهم الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه الى كراهة اطلاق لفظ الخليفة على من جاء بعد الحسن بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهما ، محتجين بقول الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم :

" الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تكون ملكا عضوا " (٢).

ويشترط أن يكون مستوفيا لشروط الخلافة جاريا على منهاج العدل وطريق الحق . مستدلين بما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سأل طلحة والزبير بن العوام وكعبا وسلمان عن الفرق بين الخليفة والملك . فقال طلحة والزبير : لا ندري ، وقال سلمان الفارسي :

(١) الزبيدي : شرح القاموس ، ج ٦ ، ص ٩٩ .

(٢) رواه الترمذى فى سننه عن سفينة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الخلافة فى أمتى ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك " ، سنن الترمذى ، باب ما جاء فى الخلافة ، ج ٤ ، ص ٥٠٣ . وروى أبو داود فى سننه عن سفينة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتى الله الملك من يشاء ، أو ملكه من يشاء " ، سنن أبي داود ، باب فى الخلفاء ، ج ٢ ، ص ٥١٥ .

" الخليفة الذى يعدل فى الرعية ويقسم بينهم بالسوية ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهله ، والوالد على ولده ، ويقضى بينهم بكتاب الله تعالى ، قال كعب : ما كنت أحسب أن فى هذا المجلس من يفرق بين الخليفة والملك ولكن الله تعالى ألهم سليمان حكما وعلما " . (١)

وقد جرى العرف منذ صدر الاسلام على اطلاق اسم الخليفة على كل من يتولى السلطة التنفيذية العليا فى الدولة الاسلامية ، وكانت بداية اطلاق هذا اللقب على " الصديق أبى بكر رضى الله عنه فى بيعة السقيفة " ليخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قيادة المسلمين ورعاية مصالحهم . قال : ابن خلدون :

" وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبى صلى الله عليه وسلم فى أمته ، فيقال خليفة باطلاق ، وخليفة رسول الله . واختلف فى تسميته خليفة الله ، فأجازه بعضهم اقتباسا من الخلافة العامة التى للآدميين فى قوله تعالى " انى جاعل فى الأرض خليفة " (٢) ، وقوله تعالى " وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات " (٣) وقد نهى أبو بكر المسلمين أن يدموه بخليفة الله وقال : لست خليفة الله ولكنى

(١) القلقشندي : مآثر الانافة فى معالم الخلافة ، ج ١ ، ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٦٥ من سورة الأعراف .

خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيضا لأن الاستخلاف إنما هو فى حق الغائب أما الحاضر فلا " (١).

ويقول الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس رحمه الله فى كتابه النظريات السياسية الإسلامية : " والحقيقة ذات الأهمية الكبرى فيما يتعلق بهذا اللقب أنه اختير ليميز بين هذا النظام الذى اتفق المسلمون على إقامته " يوم السقيفة " وبين سواه من نظم الحكم التى كانت معروفة وسائدة فى العالم فى ذلك الوقت ، إذ كانت النظم تعتمد على القوة ، وتسير بسياسة القهر والغلبة والجبروت ، وغايتها استعباد الشعوب واستغلالها من أجل خدمة مصالح الحكام من أفراد أو طبقات " (٢).

أما المعنى اللغوى لكلمة " إمام "

فقد جاء فى القاموس المحيط " والإمام ما ائتم به من رئيس أو غيره " (٣). وفى الصحاح : " والإمام خشبة البناء التى يسوى عليها البناء ... والإمام الصقع من الأرض والطريق قال تعالى " وإمامهم مبين " (٤) . والإمام الذى يقتدى به " (٥)

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩١ ، وذكر الرازى هذا التفسير أيضا ومؤداه أن يكون المراد من آدم النوع الإنسانى كله ، " مفاتيح الغيب ، ج ١ ، ص ٣٨١ .

(٢) محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية ، ص ١١٣ .

(٣) الفيروز آباد : القاموس المحيط ، ج ٤ ، ص ٧٧ .

(٤) الآية ٧٩ من سورة الحجر .

(٥) الجوهري : تاج اللغة وصحاح العربية ، ج ٥ ، ص ١٨٦٥ .

وعلى الجملة فكلمة امام فى اللغة قد استعملت لمعانى القدرة والتقدم والهداية والارشاد ، وللشئ يكون نموذجا وللإنسان يكون مثالا للاقتداء به ويكون فى موقف القيام باصلاح الأمور ورعاية الناس . والامام مصدر أم يقال فلان أم الناس اذا صار لهم اماما . فاذا كان الاتباع فى الصلاة فهى المعروفة بالامامة المفرض ، واذا كان الاتباع فى الصلاة والاعمال والنواهي فهى الامامة العظمى . أما اذا كان المراد أن يوصف أحد بالامامة فى فرع من فروع العلم أو غيره فلا بد من الاضافة فيقال مثلا البخارى امام الحديث ، والشافعى امام الفقه . الخ .

ولا يجوز أن تستعمل الامامة مطلقة الا فى جانب رئيس الدولة وكذا الخلافة وامارة المؤمنين (١) .

أما لقب أمير المؤمنين وأول من سمي به فقد ذكروا أنه بعد أن بويج أبو بكر بالخلافة أصبح الناس يسمونه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزالوا الى أن توفى رضى الله عنه . وبويج للخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد أن رشحه أبو بكر للخلافة وكانوا يسمونه خليفة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمروا على ذلك وقتا . وكانهم استثقلوا ذلك لأنه سيؤدى الى التطويل وتتابع

(١) أنظر المرجع السابق .

الأئمة كما يقول ابن خلدون " فبمجرد أن لاح لهم لقب آخر غير الخليفة استحسنوه وأصبح لقباً على الإمام ، وكان هذا اللقب هو لقب أمير المؤمنين وأول من سمي به من الأئمة بالاجماع هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد قيل أن عمر رضي الله عنه كتب الى عامله بالعراق أن ابعث الى برجلين جليدين نبيلين أسألهما عن العراق وأهله فبعث اليه لسيد بن ربيعة العامري وعدي بن حاتم الطائي فلما قدما المدينة أناخ راحلتها بفناء المسجد ودخلا المسجد فاذا هما يعمر بن العاص فقبالا له : استأذن لنا على أمير المؤمنين فقال عمرو أنتما والله أمتما اسمه نحن المؤمنين وهو أميرنا . فدعوه بذلك وذهب لقباً له في الناس وتوارثه الخلفاء بعد عمر رضي الله عنه . " (١)

وخلاصة ما تقدم :

ان المسلمين في الصدر الأول وفي فترات من الزمن مختلفة ، ولظروف خاصة لقبوا رئيس الدولة الاسلامية بالخليفة ، وأمير المؤمنين والإمام ولكن ليس معنى هذا أن رئيس الدولة الاسلامية يجب أن يلقب بأحد هذه

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٧ . محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١٠ ، عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية ، ص ٥٢ ، رشيد عليان : الاسلام والخلافة ، ص ٢٣٢ ، محمد بخيت المطيعي : حقيقة الاسلام وأصول الحكم ، ص ٩ ، عبد الحميد متولي : مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، ص ١٣١ ، الرئيس : النظريات السياسية الاسلامية ، ص ١١٧ .

الأنقلاب حتى يصير هذا المنصب اسلاميا أو يميز هو رئيسا اسلاميا اذ المهم أن يكون المسلمون ورئيسهم خاضعين لشرعية الاسلام عاملين بها منفذين لأوامرها مبتعدين ومنكرين لنواهيها يفضي النظر عن الأنقلاب فان الاسلام لا يعنى بالأنقلاب وانما يعنى بما وراء هذه الأنقلاب مسن حقيقة النظام نفسه .

والامامة فى الاصطلاح :

عرفها الامام أبو الحسن الماوردى فى الأحكام السلطانية بأنها "خلافة عن النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا". (١)

فهذا التعريف يشمل ثلاثة عناصر :

- أولا - ان الامامة للخلافة عن النبوة .
- ثانيا - وأن موضوع هذه الخلافة حراسة الدين أولا .
- ثالثا - ثم سياسة الدنيا ثانيا .

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٥٠ ، ابن جماعة : تحرير الأحكام فى تدبير أهل الاسلام ، ص ٤٨ .

ويلاحظ أن النص على العنصر الأخير كساف في الدلالة على أن الإمام الماوردي قاضي قضاة بغداد (١) ومن كبار علماء الشافعية كان يرى أن مما يدخل في صميم اختصاصات النبوة سياسة الدنيا ، ولذا وجب أن يخلف الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الأمر . وقوله " حراسة الدين " يفيد أن وظيفة الإمام حراسته وحمايته والذب عنه ، أي لا تغيير ولا تبديل فيه " . (٢)

الاجماع على وجوب اقامة خليفة :

ان المتدبر للقرآن العظيم ، والسنة النبوية ، والمطلع على أقوال المفسرين وأهل العلم ، وما خلفه الفقهاء من ثروة فقهية هائلة مليئة بالكنوز ، يجد أن الشريعة الإسلامية قد تضمنت أحكامها جميع متطلبات الحياة الانسانية ، وتنظيم علاقة الانسان بخالقه جل وعلا ،

(١) تولى القضاء ببلدان كثيرة لم تعينها لنا المصادر اللهم الا ما ذكر في دائرة المعارف الإسلامية من أنه تولى رئاسة القضاء في كورة " استوا " من نواحي نيسابور ، وبعد أن تجاوز الستين من عمره واستقر في بغداد في منصب أقضى القضاة وذلك عام ٤٢٩ وبقي في هذا المنصب الى أن توفي . (أنظر دائرة المعارف الإسلامية ، ج ٣ ، ص ٤١٦ ، ياقوت : معجم الأدباء ، ج ١٥ ، ص ٥٢) .

(٢) أنظر الماوردي : تسهيل النظر وتعجيل الظفر ، ص ١٤٦ ، ١٦٧ ، النووي : روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٤٢ ، الإمامة العظمى : عبد القادر الفاسي ، ص ٣ .

وينفسه وبأسرته ، وبمجتمعه ، وبغيره من الناس . وهذه الأحكام التي أنزلها رب العزة والجلال على رسوله صلى الله عليه وسلم لتطبق في واقع حياة الناس ، ولتنظيم أمورهم ، فتستقر بها نفوسهم ، وتسعد بها حياتهم في الدنيا والآخرة ، لابد لها ممن يقوم بتطبيقها ، وتنفيذها ، ومراقبة سيرها حتى تتم وفق منهج الله الذي أراده لعباده ، ولكي تكون كذلك احتاجت إلى سلطة حاكمة . (١)

وهذه السلطة لابد لها من رئيس يدير دفتها ، يرجع إليه عند الاختلاف ويقوم بالاشراف على أجهزة التنفيذ ومحاسبتها .

وقد بحث الفقهاء في هذه المسائل وأجمعوا على وجوب تنصيب رئيس للدولة الإسلامية " واستقر رأيهم على أن تنصيب رئيس الدولة الإسلامية واجب لا يحل لها أن تتوانى عن تحقيق هذا الواجب في حياتها ، وتكون آئمة إذا لم تقم بهذا الواجب ، فحيثما خلا عصر من العصور أو فترة من فترات حياة الأمة من امام أو رئيس لها فجميع أفرادها آثمون ، ولا يخرجهم من هذا الاثم ، ولا يرفع عنهم هذا الوزر إلا العمل يجد وبكل ما في وسعهم لايجاد أمير عام ومبايعته وتنصيبه " . (٢)

(١) أنظر محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) محمد أبو فارس : النظام السياسي في الإسلام ، ص ١٥٥ .

وقد أجمع الفقهاء على هذا الوجوب واستدلوا بأدلة من الكتاب العزيز والسنة النبوية واجماع الخلفاء الراشدين.

أولا : الأدلة من الكتاب :

استدل العلماء على وجوب اقامة امام أو خليفة أو حاكم من الكتاب الكريم بقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (١).

ووجه الاستدلال في هذه الآية :

ان الله سبحانه وتعالى أوجب على المسلمين طاعة أولى الأمر منهم ، وهذا الواجب لا يتحقق الا بنصب رئيس للدولة أو أمير عام ، وهو بدوره يختار من يساعده في ادارة أمر البلاد وتدبير شئون العباد . وفي هذا يقول الدكتور محمد يوسف موسى " فاذا كان القرآن والسنة قد فرضا علينا اطاعة الحكام والولاة الذين يحكمون بالعدل ، ويؤدون الأمانات الى أهلها ، ويرعون شئون الأمة الدينية والدنيوية نقول اذا كان الأمر كذلك كما رأينا ، كان من الواجب شرعا علينا اقامة حاكم أعلى للأمة يكون تحت يده من يعاونه من الحكام والولاة الآخرين والا ، لانتهينا الى القول بوجوب طاعة من لا تجب اقامته ، وهذا يكون لا معنى له بل يكون قولاً لا يقره عقل أو منطق سليم " (٢).

(١) الآية ٥٦ من سورة النساء .

(٢) محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الاسلام ، ص ٤٧

وقال تعالى : " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوى عزيز " . (١)

فمهمة الرسل عليهم السلام ومن أتى بعدهم من أتباعهم ومن اقتفى أثارهم أن يقيموا العدل بين الناس وهذا لا يتأتى الا بتنصيب امام يقيم فيهم العدل ويقمع الظلم .

ولهذا قال الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن ساق هذه الآية قال :

" ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بتولية ولاية أمور عليهم ، وأمر ولاية الأمور أن يردوا الأمانات الى أهلها ، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل وأمر الأمة بطاعة ولاية الأمور ما داموا فى طاعة الله تعالى " . (٢)

(١) الآية ٢٥ من سورة الحديد .

(٢) ابن تيمية : الحسبة ومسئولية الحكومات الاسلامية ، ص ١٢ .

ثانيا : الأدلة من السنة :

وقد استدلل العلماء على وجوب اقامة امام بأحاديث منها :

- ١- ما أخرجه أبو داود في سننه عن نافع ، عن أبي سلمه ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم " (١) . قال نافع: فقلنا لأبي سلمة فأنت أميرنا . (٢)

- ٢- وروى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة الا أمروا عليهم أحدهم " (٣) .

ففي الحديث الأول :

جاءت صيغة " فليؤمروا أحدهم " . وصيغة " فليؤمروا " صيغة أمر . والأمر يفيد الوجوب ما لم ترد قرينة تصرفه من الوجوب الى الندب . فالحديثان اذن فيهما نص على وجوب تأمير أمير على جماعة قليلة كالثلاثة في السفر وهذا يدل على أن الوجوب يكون في الجماعة

(١) سنن أبي داود ، " باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ .

(٢) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

(٣) مسند الإمام أحمد ، ج ١٠ ، ص ٦٦٤٨ ، المستدرک ، ج ١ ، ص ٤٤٣ .

الكبيرة المستقرة على وجه الدوام أكد وأوجب . وهذه الجماعة هي ما نسميها المجتمع الاسلامي .

وحديث عبد الله بن عمر بن العاصي ينص على أنه يحرم على ثلاثة أن يسيروا في أرض دون أن يؤمروا عليهم أحدهم . فمن باب أولى أن يحرم على أمة أن تعيش دون أن تنصب عليها أميراً . قال الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله " يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ، بل لا قيام للدين الا بها . فان بنى آدم لا تتم صلحتهم الا بالاجتماع للحاجة الى رأس حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم " اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم " ... فأوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيهها بذلك على سائر أنواع الاجتماع " (١) .

٣- وروى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " (٢) .

(١) السيادة الشرعية ، ص ١٦١ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من خلع يدا من طاعة لقى الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " . أنظر مسلم بشرح النووي " كتاب الامارة " (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة) ، ج ١٢ ، ص ٢٤٠ .

فالحديث ينص على أنه يجب على كل مسلم مكلف أن يبایع الإمام والا فقد أثم ومات على ما يموت عليه أهل الجاهلية من عدم وجود أمير أو رئيس له . وهذا يستوجب تنصيب الأمير الذى بيعته يتحقق الواجب وتقام أوامر الله تعالى.

٤- وروى الترمذى فى سننه عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان أحب الناس الى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلسا امام عادل وأبغى الناس الى الله وأبعدهم منه مجلسا امام جائر " . (١)

ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بالعدل وأوجب الله تبارك وتعالى على الناس اقامته ، وحرّم عليهم الظلم وأبغضه ، والأمة مأمورة بتحقيق ما أوجبه الله والكف عما يبغضه . وكل هذا لا يتأتى الا بتنصيب الإمام العادل . وبهذا يتبين أن تنصيب الإمام واجب .

ثالثا : الاجماع :

هذا وقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على وجوب اقامة الإمام . وقد نقل الينا هذا الاجماع طائفة من العلماء ، وسنذكر بعضا من أقوالهم :

(١) سنن الترمذى ، كتاب الأحكام ، باب ما جاء فى الإمام العادل ، ج ٢ ، ص ٦١٢ .

أولاً :

قال الامام أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ : " الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وعقدتها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالاجماع ، وان شذ عنهم الأمم . واختلف في وجوبها هل وجبت بالعقل أو بالشرع ؟ فقالت طائفة : وجبت بالعقل ... وقالت طائفة أخرى : بل وجبت بالشرع دون العقل ، لأن الامام يقوم بأمر شرعية ، قد كان مجوزاً في العقل أن لا يرد التعبد بها ، فلم يكن العقل موجبا لها ، وانما أوجب العقل أن يمنع كل واحد من العقلاء نفسه عن التظالم والتقاطع ، ويأخذ بمقتضى العدل في التناسف والتواصل ، فيتدبر بعقله لا بعقل غيره ، ولكن جاء الشرع بتفويض الأمور الى وليه في الدين قال الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (١) . ففرض علينا طاعة أولى الأمر فينا وهم الأئمة المتأمرين علينا " (٢) .

ثانياً :

قال أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ : " اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الامامة ، وان الأمة واجب عليها

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص ٣٠ .

الانقياد لأمام عادل يقيم فيها أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الا فرقة النجدة من الخوارج (١) فانهم قالوا لا يلزم الناس فرض الإمامة وانما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم ، وهم المنسوبون الى نجدة بن عمير الحنفي القائم بالإمامة . وقول هذه الفرقة ساقط يكفي الرد عليه وإبطاله اجماع من ذكرنا على بطلانه ، والقرآن والسنة ، قد وردا بإيجاب الإمام من ذلك قوله تعالى " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (٢) .

ثالثاً :

قال الإمام أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ : " نسبة الإمام واجبة ، وقد قال أحمد رضي الله عنه - في رواية محمد بن عوف بن سفيان الحمصي - الفتنة إذا لم يكن إمام يقوم بأمر الناس . والوجه فيه : أن الصحابة لما اختلفوا في السقيفة ، فقالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، ودفعهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقالوا : " إن العرب لا تدين الا لهذا الحى من قريش " ورووا في ذلك أخباراً ، فلولا أن الإمامة واجبة لما سادت تلك المحاورة

(١) النجدة : فرقة من الخوارج نسبوا الى نجده بن عامر الحنفي ، منهم العاذرية عذروا بالجهالات في الفروع ، وقالوا لا حاجة الى الإمام ، ويجوز لهم نصبه ، وخالفوا الأزارقة في غير التكفير . (أنظر المواقف : للإيجي ص ٤٢٤) .

(٢) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ، ص ١٠٦ .

والمناظرة عليها ، ولقال قائل : ليست واجبة لا في قریش ولا في غيرهم .
وطريق وجوبها السمع لا العقل .. وان العقل لا يعلم به فرغشئ ولا
اباحته ولا تحليل شئ ولا تحريمه " . (١)

وعبارة : (ولقال قائل ليست بواجبة لا في قریش ولا في غيرهم تفيد
أن الصحابة مجمعون على وجوب الامامة الا أن الحوار قد وقع حول اختيار
الامام الذى يتحقق بتنصيبه الواجب والكفء ، أى فى شخص الامام لا فى
حكم تنصيبه) . (٢)

رابعاً:

قال العلامة ابن خلدون :

" نصب الامام واجب قد عرف فى الشرع باجماع الصحابة والتابعين .
لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا الى بيعة
أبى بكر رضى الله عنه وتسليم النظر اليه فى أمورهم وكذا فى كل عصر
من بعد ذلك ولم تترك الناس فوضى فى عصر من الأعصار واستقر ذلك
اجماعاً دالاً على وجوب نصب الامام " . (٣)

(١) الفراء : الأحكام السلطانية ، ص ٣ ، تحقيق الشيخ محمد حامد
الفقى رحمه الله .

(٢) أبو فارس : النظام السياسى فى الاسلام ، ص ١٦١ .

(٣) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩١ .

خامسا:

قال العلامة البيجورى فى كتابه المسمى تحفة المرید على جوهرة التوحيد المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ " وقد أجمعت الصحابة عليه " أى على وجوب اقامة الامام " بعد مفارقتة الدنيا صلى الله عليه وسلم ، واشتغلوا به عن دفنه صلى الله عليه وسلم ، لأنه توفى صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين عند الزوال فمكث ذلك اليوم وليله الثلاثاء ، ودفن صلى الله عليه وسلم فى آخر ليلة الأربعاء ، وقال أبو بكر رضى الله عنه " ولا بد لهذا الأمر من يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم رحمكم الله تعالى . فقالوا من كل جانب من المسجد صدقت ، صدقت ، ولم يقل أحد منهم لا حاجة بنا الى امام " (١) . فدل هذا الاجماع على الوجوب.

رابعا : الدليل العقلى؛

من المعلوم أن الانسان مدنى بطبعه ، لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن أخيه الانسان وحيدا ، بل لابد له أن يعيش مع غيره من الناس وذلك حتى تستقيم أمور حياته وتتحقق أغراضه ومصالحه ، ونتيجة لهذا الاختلاط والتعايش فى اطار واحد قد نجم الاحتكاك وحصول التنازع والمخاضات،

(١) البيجورى : تحفة المرید على جوهرة التوحيد ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .

فكان لابد من حاكم يختصم اليه الناس ويرضون بأحكامه فى خصوصاتهم ، ومنازعتهم ، ومن هنا كان تنصيب الامام أمرا ضروريا يوجب العقل كما أوجب الشرع حفاظا على الحقوق وضمانا لاستقرار الحياة الانسانية فى المجتمعات . قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله :

" وكل بنى آدم لا تتم مصلحتهم لا فى الدنيا ولا فى الآخرة إلا بالاجتماع والتناصر ، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم والتناصر لدفع مضارهم . ولهذا يقال الانسان مدنى بالطبع ، فاذا اجتمعوا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة ويكونون مطيعين للأمر بتلك المقاصد وللناهي عن تلك المفساد . فجميع بنى آدم لا بد لهم من طاعة أمر ونه . فمن لم يكن من أهل الكتب الالهية ولا من أهل دين فانهم يطيعون ملوكهم فيما يرون أنه يعود عليهم بمصالح دنياهم مصيبين تارة ومخطئين أخرى " . (١)

ويعد :

فان الله تبارك وتعالى فرض فرائض وأوجب واجبات ، وحد حدودا ، ومن عقوبات ، وأوجب جل وعلا أمورا كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واقامة العدل بين الناس ، وجهاد أعداء الاسلام ، والدفاع عن البيضة

(١) ابن تيمية : الحسبة ومسئولية الحكومات الاسلامية ، ص ١٠ .

وحماية الشفور ، ونصرة المظلوم ، وتطبيق حدوده ، واقامة الجمع والجماعات والأعياد .

وكل هذه واجبات لا تقوم الا بقوة السلطان والامارة ، ومن القواعد الفقهية " أن ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب " ولذلك فإن اقامة الامام وتنصيبه من أوجب الواجبات وأولها . قال الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله " فالواجب اتخاذ الامارة ديناً وقربة يتقرب بها الى الله ، فان التقرب اليه فيها بطاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم من أفضل القربات " . (١)

" فوجود الحكومة في الجماعة ضرورة اجتماعية ، فالبشر لا يمكن أن يعيشوا منفردين ، بل لا بد أن يتجمعوا بدافع المصلحة والضرورة . فإذا اجتمعوا تزاحموا وتنافسوا وتغالبا وفرقت بينهم المصالح والمنافع ، وقامت بينهم الخصومات لذلك كان لا بد لهم من حاكم يترعهم ويفصل في خصوماتهم ويحملهم على سلوك السبيل القويم . وإذا كان من أهداف الجماعة أن تكون متحدة وحدة سياسية واحدة ، فقد وجب أن يكون لها حاكم واحد تختار الجماعة بدلاً منه كلما خلا منصبه " . (٢)

(١) ابن تيمية : السياسة الشرعية في اصلاح الراعى ولارعية ، ص ١٦٢ .

(٢) عبدالقادر عودة : الاسلام وأوضاعنا السياسية ، ص ١٣٢ .

الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح للخلافة

يشترط جمهور العلماء في اختيار الإمام أو الخليفة شروطاً أجمعت الأمة الإسلامية على بعضها واختلفت في البعض الآخر وسنبين هذه الشروط المطلوبة ووجهة النظر في اشتراطها.

أولاً : الإسلام :

أول هذه الشروط الإسلام . قال القاضي عياض " أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر ، على أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل ، قال : وكذلك لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها". (١)

لأن الله تعالى يقول في كتابه العزيز " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً " . (٢) وهل هناك من سبيل أعظم من ولاية الإمام الأعظم ، ولأن الله سبحانه وتعالى أمر بقتال غير المسلمين حتى يسلموا أو يعطوا الجزية فكيف يمكن لغير المسلم أن يتزعم ويقود الحرب التي يدافع بها المسلمون عن دينهم .

(١) نقلاً عن صحيح مسلم بشرح النووي " باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية " ، ج ١٢ ، ص ٢٢٩ .
(٢) الآية ١٤١ من سورة النساء .

وعلى هذا فلا تنعقد رئاسة الدولة الإسلامية لكافر أظلى ، أو مرتد
لأن معنى إقامة دولة إسلامية هو أن تلتزم بالقانون الإسلامى تطبيقه
وتقوم حياتها وفق تعاليمه . (١)

ثانياً: البلوغ :

يشترط فيمن يرشح لرئاسة الدولة الإسلامية أن يكون بالغاً فلا تنعقد
إمامة الصبى وهو شرط أجمعت الأمة على اشتراطه إلا الشيعة الإمامية
فانهم شذوا عن هذا الإجماع وجوزوا أن يكون الإمام طفلاً ، بل بالغوا فى
ذلك وأجازوا إمامة الحمل الذى لم يولد لأن طريق انعقاد الإمامة عندهم
هو النص . (٢) وهم يحصرون الإمامة فى أبناء على من فاطمة رضى الله
عنها ويقولون انهم معصومون ولم يثبت هذا الادعاء .

واختيار الصبى للإمامة عند الجمهور لا يصح لسببين :

أولاً - أن الصبى محتاج لمن يوجهه ويشرف على تربيته ، فكيف يمكنه أن
يسير أمور أمة .

(١) أنظر ابن النجار : منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ . ، الماوردى :
الأحكام السلطانية ، ص ٢٠ ، الأوسى : روح المعانى ، ج ٥ ،
ص ٦٦، ٦٥ ، الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ص ٥٣٥ ، القرطبي : الجامع
لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٢٥٩ ، ٢٦١ .
(٢) أنظر المرجع السابق .

ثانياً- أن الصبي غير مكلف شرعاً وأعماله لا تحسب عليه فلا يمكن أن يتحمل مسئولية وهو غير مسئول شرعاً . (١)

ثالثاً: العقل :

وهذا الشروط بدهى فلا تنعقد امامة ذاهب العقل بجنون أو بغيره ، كالخبل إذ أن ذاهب العقل يحتاج الى ولي ليصرف أموره فكيف توكل اليه أمور غيره .

وقد قسم الامام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية زوال العقل الى قسمين :

الأول : ما يرجى زواله كالأغماء ونحوه .

الثاني: ما لا يرجى زواله كالجنون والخبل.

وقال أن الأول لا يمنع انعقاد الولاية . وكذلك لا يمنع من استدامتها لأنه مرض سريع الزوال.

(١) أنظر محمد علاء الدين الحصفكى : الدر المختار ، ج ١ ، ص ٥١٢ .

أما الثاني : وهو مالا يرجى بروءه كالجنون والخبل على قسمين:

أحدهما : أن يكون مطبقا لا تتخلله افاقة ، فهذا يمنع اختيار صاحبه لرئاسة الدولة كما يمنع انعقاد البيعة له . وإذا طرأ عليه بعد توليه الخلافة استحق العزل به .

القسم الثاني : من الذى لا يرجى بروءه : وهو الذى لا يكون ملازما فى كل الأوقات بل تتخلله أوقات افاقة فان كان زمن المرض أكثر من زمن الافاقة فهو كالدائم يمنع معه انعقاد الولاية (١) . وإذا كان زمن الافاقة أكثر من زمن المرض فقد اتفق العلماء على عدم انعقاد الولاية له ابتداء^٦ . ولكنهم اختلفوا فيما اذا طرأ المرض بهذه الصفة بعد البيعة فمنهم من قال أنه لا يمنع من استدامة الولاية ، وان كان يمنع من انعقادها ابتداء^٦ . ومنهم من قال : بأنه يمنع من استدامتها كما يمنع من ابتدائها لأن هذا المرض يشغل رئيس الدولة عن النظر فى مصالح الأمة . وهذا هو رأى الأصح والأولى لأن هذا المنصب يتطلب يقظة ووعيا ورعاية لسياسة الدين ومصالح المسلمين لا تفتر ولا تنقطع (٢) .

(١) أنظر الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٧ ، أبى يعلى : الأحكام

السلطانية ، ص ٢٠ .

(٢) أنظر المرجع السابق .

رابعاً : الحرية :

فلا تنعقد رئاسة الدولة الإسلامية لعبد سواه كان قنأ أو مبعوضاً أو مكاتباً أو مدبراً أو معلقاً عتقه بصفة لأن وقت العبد كله فى خدمة سيده وهو مكلف شرعاً بطاعة هذا السيد فإذا كانت أموره بيد غيره فكيف يمكن أن توكل اليه أمور الدولة . وهذا شرط اتفق عليه العلماء بالاجماع ما عدا الخوارج . (١)

خامساً : الذكورة :

وهذا الشرط أجمع عليه العلماء فقد اشترطوا فيمن يرشح للإمامة أو الخلافة أن يكون رجلاً . يقول الإمام أبو حامد الغزالي " فلا تنعقد الإمامة لامرأة وإن اتصفت بجميع خلال الكمال وصفات الاستقلال " (٢) . واستدل العلماء على ذلك بما رواه البخارى من حديث أبى بكر رضى الله عنه أنه قال : " نفعنى الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لما بلغ رسول الله عليه السلام أن أهل فارس ملكو

(١) أنظر حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٥٤٨ . ابن حزم : الفصل ، ج ٤ ، ص ١١٠ ، الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٦٥ . ابن النجار : منتهى الإرادات ج ٢ ، ص ٤٩٥ ، عبد القادر الفاسى : الإمامة العظمى ص ٤٤ .

(٢) أنظر فضائح الباطنية ، ص ١٨٠ .

بنت كسرى قال عليه الصلاة والسلام " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " (١). وذلك لأن رئيس الدولة لا يستغنى عن الاختلاط بالرجال والمشاورة معهم في الأمور والمرأة ممنوعة من ذلك . ولأن المرأة بالإضافة إلى ما سبق يغلب عليها الوجدان والعاطفة فلا تستطيع أن تبت في أمر بدون ميل.

سادساً : الاجتهاد :

اتفق العلماء على أن هذا الشرط يجب توافره فيمن يرشح لرئاسة الدولة وفي هذا يقول صاحب المواقف وشارحه " الجمهور على أن أهل الإمامة ومستحقها هو المجتهد في الأصول والفروع ليقوم بأمور الدين - ويكون متمكناً من إقامة الحج وحل الشبه في العقائد الدينية ، مستقلاً بالفتوى في النوازل وأحكام الوقائع ، نما واستنباطاً لأن أهم مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الخصومات ورفع المخاصمات ولن يتم ذلك بدون هذا الشرط " (٢).

بل لقد نقل اجماع العلماء على ضرورة هذا الشرط فيقول شمس الدين

الرملى : " ان هذا الشرط لا بد منه في الإمامة كالقاضي وأولى " (٣).

- (١) رواه البخارى في صحيحه في كتاب الفتن ، ج ٩ ، ص ٧٠.
- (٢) المواقف لعبد الدين الأيجى وشارع المواقف السيد الشريف الجرجاني، ج ٨ ، ص ٣٤٩.
- (٣) الرملى : نهاية المحتاج ، ج ٧ ، ص ٤٠٩ " فصل من شروط الإمام الأعظم وبيان طرق الإمامة ".

والمفهوم من عبارة الرملى أن العدد الذى قال بوجوب اشتراط الاجتهاد فيمن يختار للإمامة يبلغ من الكثرة حدا يكاد يبلغ الاجماع لأن القياس على القاضى فى كلامه يشعر بأنه لا اجماع ومعلوم أن دلالة الاجماع اذا وجد أقوى من دلالة القياس وهذا هو الرأى اذ أن الحنفية لم يشترطوا الاجتهاد فى الإمام وهو الرأى السائد فى مذهبهم (١). وان كانوا قد عدوا العلم شرطا من الشروط الواجب توافرها فى الخليفة أو الإمام كما ذكر الكمال بن الهمام ولكنه لم يرد به علم المجتهد كما هو المراد عند أكثر العلماء . يقول الامام الشافعى رضى الله عنه فى مقام بيان شروط الامامة " والعلم بحيث يصلح أن يكون من أهل الاجتهاد " (٢).

ويقول صاحب مآثر الانافة فى هذا المعنى أيضا " العلم المؤدى الى الاجتهاد فى النوازل والاحكام فلا تنعقد امامة غير العالم بذلك " (٣).

ويقول صاحب البحر الزخار " والثانى العلم فيجب كونه مجتهدا اجماعا ليتمكن من اجراء الشريعة على قوانينها " (٤).

(١) أنظر الدر المختار ، ج ١ ، ص ٥٤٨ ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٥٤٨

(٢) الشافعى : الفقه الأكبر ص ٣٩ .

(٣) القلقشندى : مآثر الانافة فى معالم الخلافة ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(٤) أحمد بن يحيى المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٣٧٩ .

ويقول ابن خلدون بعد أن عد العلم من شروط منصب الإمامة " ولا
يكفى من العلم إلا أن يكون مجتهدا لأن التقليد نقص والإمامة تستدعى
الكمال فى الأوصاف والأحوال. (١)

وخلاصة آراء العلماء فى هذا الشرط :

أنهم انما يعنون باشتراطهم الاجتهاد فى الامام أن يتحقق فيه
الأمور الآتية بعد توافر شرط الاسلام :

أولا :

أن يكون عارفا من اللغة العربية المقدار الذى يستطيع بواسطته
فهم آيات الأحكام وأحاديثها.

ثانيا :

أن يكون على علم بآيات الأحكام فيعرف معناها وما يتعلق بها من
عموم وخصوص واجمال وتفصيل واطلاق وتقييد وحقيقة ومجاز وناسخ ومنسوخ
الى غير ذلك.

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٦١ .

ثالثا :

أن يكون على علم بأحاديث الأحكام فيعرف سندها من تواتر وأحاد أو شهرة وأن يكون على معرفة بحال راوى الحديث من الجرح والتعديل حتى يمكنه معرفة الأحاديث الصحيحة من غيرها.

رابعا :

أن يكون عالما بقواعد أصول الفقه اللازمة للاستنباط بواسطتها.

خامسا :

أن يكون عالما بالمسائل التي أجمع الفقهاء عليها كي لا يخالف باجتهاده ما أجمع عليه العلماء في إحدى المسائل فيؤدي ذلك إلى ارتكابه فعلا محرما لأن مخالفة إجماع العلماء حرام . وعلى ذلك فشرط الاجتهاد يمكن أن يتحقق فيمن يختار للخلافة إذا كانت له قدرة على الرجوع إلى أقوال العلماء وترجيح بعضها على البعض الآخر فيقول قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد في كتابه شرح الأصول الخمسة :

وإذا اعتبرنا كون الإمام مجتهدا فليس من الضرورة أن يكون حافظا لكتب الفقه وأقوال الفقهاء ، بل إذا كان يمكنه مراجعة أقوال

العلماء وترجيح بعض أقوال بعضهم على البعض كفى غير أنه لا يكون على هذا الوصف حتى يعلم شيئاً من اللغة ليتمكنه النظر في كتاب الله ومعرفة ما أراد به بخطابه وما لم يردده .. الخ (١)

وأرى أن هذا الشرط يكون واجباً إذا وجد من يكون مستوفياً له ولغيره من الشروط الواجبة ، أما إذا لم يمكن تحققه لعدم توافره في زماننا فلا وجوب ولكن يختار الأمثل فالأمثل فيختار من تتوافر فيه معرفة الكتاب والسنة معرفة يرجح الخلاف فيما لا نفي فيه . (٢)

كما يشترط فيه العلم بمشاكل عصره ومذاهب أهله وما تموج به الدنيا من حوله علماً يستطيع معه بحسن رأيه أن يقود سفينة الإسلام بين اللجج والأمعير إلى مرفأ النجاة .

سابعاً : العدالة :

والمراد بالعدالة هنا ملكة في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب الكبيرة والأصرار على الصغيرة . وقد اختلف تعبير العلماء عن هذا الشرط فبعضهم وهم الكثيرة عبروا عنه بالعدالة وعبر عنه الإمام الشافعي رضي الله عنه بالصالح في الدين . (٣)

(١) القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي الشافعي: شرح الأصول الخمسة، ص ٢٥٢.

(٢) أنظر إبراهيم نجيب محمد عوف: نظام الحكم في الإسلام، تحت الطبع.

(٣) الشافعي: الفقه الأكبر، ص ٣٩.

وبعضهم كالغزالي عبر عنه بالورع ويريد به نفس المعنى الذى يراد
من كلمة العدالة .

ولقد اشترط الامام الماوردى فى الأحكام السلطانية عدة شروط حتى
تتحقق العدالة المطلوبة هي :

أولا :

" أن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة عفيفا عن المحارم متوقيا
المآثم بعيدا عن الريب مأمونا فى الرضا والغضب مستعملا لمروءة مثله
فى دينه ودنياه " . (١)

واشترط العدالة فى رئيس الدولة الإسلامية قال به جمهور علماء
الأمة إذ أن هذا الشرط مطلوب فى الشاهد والقاضى .

ولا شك أنه أشد طلبا فى رئيس الدولة منهما . والفسق هو نقى
العدالة يكون مانعا من تولى صاحبه رئاسة الدولة لأنه مانع من تولى
صاحبه القضاء أو قبول شهادته فالولاية العامة من باب أولى لأنه مطالب
بالنظر فى مصالح المسلمين فكيف يتم ذلك وهو بفسقه لم ينظر فى أمر
دينه .

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٦٦ .

وخالف الأحناف الجمهور في شرط العدالة ولم يذكروها من الشروط
الواجبة . وأجازوا أن يلي الفاسق مع الكراهة . (١) ويدللون على رأيهم
بأن الصحابة صلوا خلف بعض أثمة الجور ورضوا بتقليدهم رئاسة
الدولة . (٢)

ولكن ذلك مردود بأن هؤلاء استولوا على الملك بالغلبة والقهر لا
بالاختيار والرضا وما رآه الجمهور هو ما شراه ونؤيده ونشترطه .

شامنا : صحة الرأي في السياسة والادارة والحرب :

من أهم الشروط التي يجب توافرها في الخليفة أن يكون على مقدار
كبير من سداد الرأي والمعرفة بأمور السياسة والحرب وعلى كفاءة
عالية في إدارة أمور الدولة ، ولذلك فإن العلماء يشترطون " الرأي
المفضي الى سياسة الرعية وتدبير المصالح " كما عبر الماوردي (٣)
وكما يقول صاحب المواقف وشارحه " ذو رأي وبصيرة في تدبير الحرب
والسلم وترتيب الجيوش وحفظ الثغور ليقوم بأمر الملك " . (٤)

(١) أنظر المسامرة للكمال بن أبي شريف في شرح المسامرة للكمال بن
الهمام ، ص ١٦٦ .

(٢) أنظر الدر المختار، ج ١ ، ص ٥٤٨ ، وحاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٥٤٨

(٣) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٥ ، ٦ .

(٤) المواقف لعفد الدين الأبجي بشرحه للسيد الشريف الجاجاني، ج ١، ص ٣٤٩

ويعلل العلامة الرملى اشتراط الرأى بقوله " ليسوس به الرعية
ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية " . (١)

ويقول سعد الدين التفتازانى " لثلا يتخبط فى سياة الجمهور " (٢)

ويعبر صاحب البحر الزخار عن هذا الشرط " بالتدبير أى يكون أكثر
رأيه صوابا فى الحرب والسلم والسياسة " ثم قال " وحقيقة التدبير
معرفة الطرق التى يتوصل بها الى الأغراض على وجه لا ينكر من عرف
وسلوك " . (٣)

والرأى أنه يجب أن يتوفر فى المرشح لرئاسة الدولة الاسلامية صحة
الرأى فى نواحى السياسة والادارة والحرب كما يرمى جمهور الفقهاء وهو
ما نأخذ به ونرجحه .

تاسعا : الكفاية الجسمية :

ويقصد بالكفاية الجسمية سلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر فى
الرأى والعمل كما عبر العلامة ابن خلدون فى مقدمته . فمن ناحية سلامة

(١) أنظر الرملى: نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ .

(٢) أنظر السعد على المقاصد .

(٣) أنظر المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

الحواس اشترط العلماء أن يكون المرشح سميعاً بصيراً ناطقاً فلا تنعقد إمامة الأصم لأن صممه يمنعه عن سماع مصالح المسلمين ولأنه إذا كان مانعاً من تولي القضاء فالولاية العامة أولى وكذا مكفوف البصر. والآخر لا تنعقد إمامته لأن في خروجه تعطيل لمصالح الأمة.

وقد اختلف العلماء في طرؤ الخرس والصمم على الإمام . فذهب جماعة إلى وجوب خروج الإمام عن الإمامة إذا طرأ عليه أحدهما لأن كلا من الخرس والصمم له تأثيره في التدبير والعمل ، إذا قرر الأطباء المسلمون استمرار العلة واستبعدوا البر منها.

وقالت طائفة أخرى " لا يخرج بهما من الإمامة " وقد صحح الماوردي بعد أن ذكر هذه الآراء الرأي الأول وهو ما نرجحه لخطورة مركز رئيس الدولة وحساسيته في إدارة شئون الدولة بالاتصال والاجتماع وإصدار الأوامر العاجلة التي لا تحتمل تأخيراً أو تأجيلاً ولا واسطة . وقد ذكر الإمام الماوردي في هذا الشرط تفصيلاً ليس هنا محل ذكره . (١).

(١) أنظر الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٨ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩٣ .

عاشرا: الشجاعة:

اشترط الجمهور أن يكون المرشح لرئاسة الدولة شجاعا قوى القلب ليقوى على الذود عن الحوزة وحفظ البيضة والشبات فى المعارك ولئلا يجبن عن اقامة الحدود ومقاومة الخصوم . وعبر ابن الكمال عن هذا الشرط بالكفاة وقال : " انها أعم من الشجاعة اذ تنتظم كونه ذا رأى وشجاعة كى لا يجبن عن القصاص واقامة الحدود والحروب الواجبة وتجهيز الجيوش " . (١)

وكما ذكر ابن خلدون فى مقدمته " وأما الكفاية فهو أن يكون جريئا على اقتحام الحروب واقامة الحدود بصيرا بها كفيلا بحمل الناس عليها عارفا بمضار العصبية وآحوال الدهاء ، قويا على معاناة المياسة ليصبح له بذلك ما جعل اليه من حماية الدين وجهاد العدو واقامة الأحكام وتدبير المصالح " . (٢)

وعلى كل فهذا الشرط اذا عبر عنه بالشجاعة أو جمع بينها وبين صحة الرأى وعبر عنها بالكفاية ، فقد اشترطه جمهور الفقهاء فى الامام

(١) ابن الهمام : المسامرة شرح المسامرة ، ص ١٦٢ ، ١٧٣ ، الحصفكى : الدر المختار ، ج ١ ، ص ٥٤٩ ، حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٥٤٩ ، محمد رشيد رضا : الخلافة أو الامامة العظمى ، ص ١٨ .

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٩٣ .

وعلّوه بأن من واجبات الامام اقامة الحدود على مستحقيها . ولو كان
جيانا لأعجزه جبنه عن اقامتها ، وحتى يمكنه اقتحام الحروب وتجهيز
الجيوش .

الحادى عشر : أن يكون من قریش :

وقد اختلف العلماء فى هذا الشرط اختلافا كبيرا حتى أن
الخوارج قالوا بعدم وجوب هذا الشرط وجوزوا أن تكون الرئاسة
للقرش وغير القرش وذهب أهل السنة وكافة فرق الشيعة وبعض المعتزلة
وجمهور المرجئة الى أنه يشترط فى رئيس الدولة الاسلامية أن يكون من
قریش (١)

واستدل أهل السنة على اشتراط القرشية بالسنة والاجماع . فأما
السنة فقد استدلوا بأحاديث كثيرة مذكورة فى كتب السنة المتعددة فى
أبواب الامارات والمناقب منها .

(١) أنظر ابن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ، ص ٨٩ ،
ابن العربي : أحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ١٧٠٩ ، البغدادى : أصول
الدين ، ص ٢٧٥ ، ابن النجار : منتهى الارادات ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ ،
أبى يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٤ ، القلقشندى : مآثر الانافة ،
ج ١ ، ص ٣٩ .

ما روى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يزال هذا الأمر فى قرىش ما بقى منهم اثنان " (١).

وما روى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الناس تبع لقريش فى الخير والشر " (٢) أى تبع لهم فى الاسلام والجاهلية . الى غير ذلك من الأحاديث التى وردت فى هذا المعنى .

ونقل النووى فى شرحه على صحيح الامام مسلم عن القاضى عياض أن اشتراط كون رئيس الدولة قرشياً مذهب كافة العلماء (٣).

وفى هذا يقول السيد محمد رشيد رضا فى كتابه الخلافة " أما الاجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والعقل رواه الثقة من المحدثين واستدل به المتكلمون وققها مذهب السنة وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وادعائهم لبنى قريش ثم اذعان السواد الأعظم من الأمة لعدة قرون حتى أن الترك الذين تغلبوا على العباسيين وسلبوهم السلطة

(١) رواه البخارى فى صحيحه " كتاب الأحكام " " باب الأمراء من قريش ، ج ٩ ، ص ٧٨ .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه " كتاب الامارة " " باب الناس تبع لقريش والخلافة فى قريش " ، ج ١٢ ، ص ٢٠٠ .

(٣) النووى : شرح الامام النووى على صحيح الامام مسلم ، ج ١٢ ، ص ٢٠٠ .

بالفعل لم يتجرأ أحد منهم على ادعاء الخلافة ولا التمدي لانتحالها حتى بالتغلب وما ذلك الا لأن الأمة كلها مجمعة على ما ذكر معتقدة له دنيا. بل كان الملوك والسلاطين المتغلبون يستمدون السلطة منهم أو كانوا يدعون النيابة عنهم . (١)

والرأى :

أن رئيس الدولة يكون من قریش بنى السنة والاجماع ما داموا معروفين متوافرا فيهم أو فى بعضهم الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح لرئاسة الدولة الاسلامية . أما اذا تفرقوا فى الأمصار واختلطوا بالناس فى مشارق الدولة ومغاربها نسا ومصاهرة وأصبحوا لا يمكن تمييزهم عن غيرهم من المسلمين لا نسا ولا عصبية كما هو الشأن الآن . فان المسلمين جميعا يصبحون فى هذا الأمر سواً يقدم الأفضل فالأفضل بواسطة أهل الحل والعقد.

الثانى عشر :

أن يكون المرشح أفضل من غيره فيما يحمل فيه التفاضل من شروط الإمامة . واذا عقدت رئاسة الدولة لشخص بعد تفضيله ثم ظهر من هو أفضل منه . فلا يعدل عن المختار بعد اختياره الى الأفضل. (٢)

(١) محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١٩ ، عبد القادر الفاسى : الإمامة العظمى ، ص ٤ ، ٥ .
(٢) أنظر محي الدين النووى : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج ١٠ ، ص ٤٢

وذلك لأن احتمال ظهور الأفضل وارد في كل وقت فلو جوز العدول الى
 الأفضل لأدى ذلك الى عدم استقرار الحكم في الدولة الأمر الذي يؤدي
 الى الفوضى وكذلك لا خلاف بين العلماء في جواز تولية المفضول اذا
 كانت كلمة الأمة قد اتفقت عليه ، أو كان هناك عذر يمنع تولية الأفضل
 كمرض أو غيبة أو كان المفضول أطوع في الناس وأقرب الى القلوب . (١)

(١) أنظر الجويني ، غياث الأمم ، ص ١٢١ ، ١٢٦ ، بدر الدين بن جماعة :
 تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ، ص ٥٦ . ، الماوردي : الأحكام
 السلطانية ، ص ٦ .

اختيار الخليفة أو الإمام

ذكرنا سابقا الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح للخلافة . ولكن جمهور الفقهاء يرى أن توافر هذه الشروط في شخص ما ليس كافيا بمجرده في انعقاد الإمامة له بل لابد من طريقة ليصل بها الى هذا المنصب.

وهم قد أجمعوا على أن طريق الولاية العامة ، البيعة من أهل الحل والعقد وأن بيعة أهل الحل والعقد هي الأصل في انعقاد الخلافة فإذا خلا منصب الإمامة بموت الإمام أو بعزله من منصبه وجب على الأمة ممثلة في أهل الحل والعقد أن تتصفح أحوال من يتمكن من القيام بأعباء هذا المنصب ممن استوفوا شروطه ثم اختاروا من بينهم أفضلهم وبايعوه رئيسا للدولة .

فإذا كان هناك من الأعذار ما يمنعه من القيام بأعباء هذا المنصب كما توضحه أحكام الشريعة فحينئذ يعدلون عنه الى غيره مراعين في مبايعتهم الأفضل فالأفضل. (١)

(١) أنظر ابن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ، ص ٥٢ ، النووى : روضة الطالبين ، ج ١٠ ، ص ٤٣ ، الرملى : نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ج ٧ ، ص ٢٠ ، محمد رشيد رضا : تفسير المنار ، ج ٥ ، ص ١٨٥ ، ١٨٨ .

وإذا رجعنا الى السوابق التاريخية وجدنا أن اختيار أبى بكر تم فى اجتماع السقيفة أولاً ثم كانت البيعة العامة فى المسجد فى اليوم التالى ولم يتخلف عنها أحد من أصحاب الرأى من الأنصار والمهاجرين الا أشخاص لا يبلغ عددهم عدد أصابع اليد الواحدة بايعوه بعد ذلك.

ويويع عمر بناء* على ترشيح أبى بكر له وما تخلف عن مبايعته أحد من أهل الرأى أنصاراً أو مهاجرين.

ويويع عثمان رضى الله عنه فى المسجد بعد ترشيح أصحاب الشورى الذين اختارهم عمر رضى الله عنه ولم يتخلف أحد عن مبايعته.

وكذلك رشح المسلمون الخليفة الرابع على بن أبى طالب رضى الله عنه وبايعه أهل الشورى الذين كانوا موجودين بالمدينة فى المسجد. (١)

وأكثر الفقهاء متفقون على أن اختيار الخليفة لا يكون الا عن طريق أهل الشورى وأن بيعته لا تتم الا اذا تم الاختيار على هذا الوجه الا أن الفقهاء قد اختلفوا فى تفسيرهم للأساليب التى اتبعها المسلمون الأوائل فى تولية الخلفاء الراشدين.

(١) أنظر تفصيل بيعة الخلفاء الراشدين فى كتب السير والتاريخ الإسلامى.

فمنهم من رأى :

أن الإمامة لا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد فى بلاد الدولة
الاسلامية كلها تمسكاً بالآية الكريمة " وأمرهم شورى بينهم " (١) .

ومن الفقهاء من رأى :

أن الشريعة لم تأت بنظام خاص باختيار الامام ولا بكيفية هذا
الاختيار لأن الأمر فى هذه المسألة يختلف باختلاف ظروف المسلمين
وأحوالهم وأزمانهم وأمكنتهم ، كما يختلف باختلاف قدرة الأشخاص على
الاتصال والانتقال ، ومن ثم كان للمسلمين أن ينظموا أمر الاختيار بما
يلابم ظروفهم كما حدث فى اختيار الخلفاء الراشدين .

ومن هنا يرى أصحاب رأى الأول وجوب التمييز بين مرحلتى الترشيح
والاختيار .

أما مرحلة الترشيح فيرون أنه يمح أن نسله فيها أحد طريقتين :

أولهما :

أن يتقدم للترشيح كل من يأنس فى نفسه الكفاءة لهذا المنصب
والقدرة على النهوض بأعبائه .

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

والطريق الثاني:

أن تشكل لجنة ترشيح من بين أهل الحل والعقد يختارها أهل الشورى جميعا إذا وجد في الدولة مجلس للشورى ، فإن لم يوجد تولى الشعب في انتخاب عام اختيار أعضاء الترشيح للرئاسة . وتقوم هذه اللجنة بعد اختيارها بالموازنة والمفاضلة بين المرشحين للرئاسة وكفايتهم ومدى توافر الشروط التي يتطلبها الشرع فيمن يتولى رئاسة الدولة . ثم بعد الفحص الأمين المخلص تختار اثنين أو ثلاثة من أكثرهم جمعا للشروط وتعلن أسماءهم للشعب ويتوقف أحد هذين الطريقين على المستوى الذي ارتفع اليه الشعب في كل اقليم الامى ، وهذا الطريق أقرب الى تحقيق ما تأمله الأمة في اختيار أفضل المرشحين للامامة .

مرحلة الاختيار :

وهي مرحلة البيعة والاختيار وقد تندمج مرحلة الترشيح في مرحلة الاختيار ، فلا يكون هناك فاصل زمني كما حدث في اختيار أبي بكر وبيعته فقد رشح في السقيفة ، وبدأت بيعته في نفس الوقت بعد اقناع زعماء أهل الحل والعقد ومناظرتهم ثم موافقتهم على ترشيحه .

فمن أهم أمور الأمة التي جعلها الله شورى بين المسلمين أن تختار رئيسا لها بأى وجه من الوجه وأن لا تعطل قوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " . (١)

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

وأما أصحاب الرأي الثانى من الفقهاء فيرون : أن أخذ رأى أهل الشورى المقيمين بعاصمة الخلافة أولا فى عهد الخلفاء الراشدين لم يكن لتمييزهم على غيرهم وإنما لسبق علمهم بخلو منصب الخلافة ولإمكان أخذ رأيهم قبل غيرهم .

فإذا اختاروا خليفة أخذت البيعة له ممن كان فى بقية الأمصار ، وكان المقيمون فى الأقاليم يتابعون أهل العاصمة .

وهكذا كان الاختيار عرفا لا شرعا للمقيمين فى العاصمة . وكان المقيمون فى الأقاليم متابعين فى الواقع لا مختارين .

ويبدو أن العلة فى ذلك أن المدينة كانت مهذا للإسلام وكان الصحابة رضوان الله عليهم والتابعون هم الأئمة الذين تعلموا القرآن تلاوة وحفظا وفهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن كبار فقهاء الصحابة المجتهدين واستوعبوا السنة القولية والعملية وعاشوا فى ظلها وهى تبين للناس ما نزل اليهم وتابعوا الرسول صلى الله عليه وسلم فى أقواله وأعماله وسلمه وحربه ومعاملاته وشئونه كلها . فكانوا من خيرة القرون التى يهتدى بها المسلمون فى جميع الأمصار وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال :

" خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " . (١)

فإذا أضفنا إلى ذلك معوية جمع أهل الشورى في مكان واحد وكذلك استحالة معرفة رأيهم في وقت واحد أيضا مع بقاء كل منهم في مكانه ، لعلمنا لماذا كان رأي أهل الشورى الموجودين بالمدينة في المصدر الأول هو الفيصل في الاختيار.

أما اليوم فقد اختلف الحال وأصبح بالإمكان معرفة رأي أهل الحل والعقد في أي مكان في العالم خلال ساعات قليلة ، ومن الممكن أن يختار أهل الشورى اختيارا صحيحا وأن يعرف اختياراتهم ورأيهم في أي قطر وأي مصر في نفس الوقت الذي يعرف فيه رأي المقيمين بالعاصمة . ولذا يجب أخذ رأي أهل الحل والعقد في كل بلاد الدولة الإسلامية عند اختيار الإمام .

(١) رواه البخاري في صحيحه عن عمران بن حصين ، " باب فضائل أصحاب النبي " ج ٥ ، ص ٢٠٢ . ورواه مسلم في صحيحه عن عبيدة السلماني عن عبد الله ، " باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " ، ج ١٦ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ .

أولو الأمر " أهل الشورى "

الاسلام يحض على مشاركة الأمة لأجهزة الدولة فى القيام بحراسة الدين وسياسة الدنيا ولكى يتحقق هذا الواجب يجب أن يقوم به كل قادر على أدائه من ذوى الرأى والبصيرة فى الأمة الاسلامية .

والأصل فى ذلك قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا " . (١)

وفى تفسير هذه الآية ذكر صاحب المنار فى تفسيره أغلب آراء المفسرين السابقين نوردها ثم نختار الأقرب الى الصواب من وجهة نظرنا .

قال رحمه الله :

" أمر الله تعالى برد الأمنات الى أهلها وبالحكم بين الناس فقال تعالى " ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمنات الى أهلها واذا

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

حكمتهم بين الناس أن تحكموا بالعدل . ان الله نعمًا يعظكم به ان الله كان سميعًا بصيرًا " . (١) ولما كان يدخل في ود الأمانات اسناد الأمة أمر الأحكام الى أهلها القادرين على القيام بأعبائها ، وكان يجب في الحكم بالعدل مراعاة ما جاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم وما يتجدد من الأحكام ، وكانت المصلحة في ذلك لا تحصل الا بالطاعة " . (٢) قال عز من قائل : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " . الآية .

وأولو الأمر قد اختلفت الآراء فيهم ، فقال بعض العلماء :

١- هم الأمراء :

واشترطوا فيهم أن لا يأمرؤا بمحرم كما قال الجلال المحلى وغيره (٣) . والآية مطلقة وانما أخذوا القيد من نصوص أخرى كحديث " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق " (٤) ، وحديث " انما الطاعة في المعروف " (٥)

(١) الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) أنظر ، محمد رشيد رضا : تفسير المنار ، ج ٥ ، ص ١٤٧ .

(٣) أنظر الماوى على الجلالين ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

(٤) رواه البغوى عن النواس بن سمعان ، مصابيح العنة للبغوى ، ج ٢ ، ص ٧٠ ، التبريزى : مشكاة المصابيح ، كتاب الإمارة والقضاء ، ج ٢ ، ص ١٠٩٢ وقال حديث صحيح .

(٥) رواه مسلم في صحيحه عن على بن أبى طالب " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشا وأمر عليهم رجلا فأوقد ناراً ، وقال ادخلوها فأراد ناس أن يدخلوها وقال الآخرون اننا قد فررنا منها فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا أن يدخلوها لو دخلتموها لم تزالوا فيها الى يوم القيامة ، وقال للآخرين قولوا حسنا وقال " لا طاعة في معصية الله ، انما الطاعة في المعروف " . صحيح مسلم بشرح النووي ، (باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، وتحريمها في المعصية) ج ١٢ ، ص ٢٢٧ .

وبعضهم أطلق أولى الأمر فى الحكام فأوجبوا طاعة كل حاكم وغفلوا
عن قوله تعالى " وأولى الأمر منكم " .

٢- وقال آخرون : ان أولى الأمر هم العلماء - ولكن العلماء يختلفون
فمن يطاع فى المسائل الخلافية ؟ ومن لا يطاع ؟
وحجة أصحاب هذا رأى : أن العلماء هم الذين يمكنهم أن
يستنبطوا الأحكام غير المنصوصة من القواعد الكلية .

٣- وقال الشيعة : ان أولى الأمر هم الأئمة المعصومون ، وهذا رأى
مردود اذ لا دليل على هذه العصمة ولو أريد ذلك لصرحت به الآية
الكريمة . ثم يستطرد صاحب المنار فيقول " يقول الشيخ محمد عبده
رحمه الله أن المراد بأولى الأمر جماعة أهل الحل والعقد من
المسلمين وهم الأمراء والحكام والعلماء ورؤساء الجند وسائر
الرؤساء والزعماء الذين يرجع اليهم الناس فى الحاجات والمصالح
العامة .

فهؤلاء إذا اتفقوا على أمر أو حكم وجب أن يطاعوا فيه بشرط أن
يكونوا منا وأن لا يخالفوا أمر الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه
وسلم التى عرفت بالتواتر وأن يكونوا مختارين فى بحثهم فى الأمر
واتفاقهم عليه .

وأما العبادات وما كان من قبيل الاعتقاد الدينى فلا يتعلق به أمر
 أهل الحل والعقد بل هو مما يؤخذ عن الله عز وجل ورسوله صلى الله
 عليه وسلم فقط ليس لأحد رأى - فيه - إلا ما يكون فى فهمه .

فأما أهل الحل والعقد من المؤمنين إذا أجمعوا على أمر من
 مصالح الأمة ليس فيه نص عن الشارع مختارين فى ذلك غير مكرهين عليه
 بقوة أحد ولا نفوذه فطاعتهم واجبة .

ويمح أن يقال هم معصومون فى هذا الاجماع ولذلك أطلق الأمر
 بطاعتهم بلا شرط مع اعتبار الوصف والاتباع المفهوم من الآية الكريمة .

وذلك كالديوان الذى أنشأه عمر باستشارة أهل الرأى من الصحابة
 رضى الله عنهم وغيره من المصالح التى أحدثها برأى أولى الأمر من
 الصحابة ولم تكن فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولم يعترف أحد من
 علمائهم على ذلك " . (١)

ثم قال " فأمر الله فى كتابه وسنته الشابتة التى جرى عليها
 صلى الله عليه وسلم بالعمل هما الأصل الذى لا يرد ، وما لا
 يوجد فيه نص عنهما ينظر فيه أولو الأمر إذا كان من المصالح لأنهم
 هم الذين يثق بهم الناس ويتبعونهم يثق بهم الناس ويتبعونهم

(١) تفسير المنار ، ج ٥ ، العدد ٢١ ، ص ١٤٧

فيجب أن يتشاوروا في تقرير ما ينبغي العمل به . فإذا اتفقوا وأجمعوا وجب العمل بما أجمعوا عليه . وإن اختلفوا وتنازعوا فقد بين سبحانه الواجب فيما تنازعوا فيه بقوله تعالى " فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول " وذلك بأن يعرض على كتاب الله وسنة رسوله وما فيهما من القواعد العامة والسيرة المطردة . فما كان موافقا لهما علم أنه صالح لنا ووجب الأخذ به . وما كان منافرا علم أنه غير صالح ووجب تركه وبذلك يزول التنازع وتجتمع الكلمة . وهذا الرد واستنباط الفصل في الخلاف من القواعد ، هو الذي يعبر عنه بالقياس ، والأول هو الاجماع الذي يعتد به " . (١)

وجاء في تفسير النيسابوري ملخصا لرأى الفخر الرازي (٢) مع زيادات قليلة " أن أولى الأمر هم أهل الاجماع المصطلح عليه في أصول الفقه وهم المجتهدون في الأحكام الظنية الفقهية " وإن عبر عنه تارة باجماع الأمة وتارة باجماع أهل الحل والعقد .

(١) المرجع السابق .

(٢) هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي ، التيمى ، البكرى ، الطبرى الأصل ، الرازى المولد ، امام وقته في العلوم العقلية ، وأحد الأئمة في العلوم الشرعية ، ولد بالري خامس عشر من شهر رمضان ، سنة أربع وأربعين ، وقيل ثلاث وأربعين وخمسمائة ، وتوفي سنة ستة وستمائة ، صنف تمانيف مشهورة في كل علم وأشهر تصانيفه تفسيره المعروف بـ " مفاتيح الغيب " وهو مطبوع . (أنظر ترجمته في طبقات الشافعية للأسنوى ، ج ٢ ، ص ٢٦٠ ، وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٦٠٠ ، ومعجم المؤلفين ، ج ١١ ، ص ٧٩ ، الاعلام ، للزركلى ، ج ٦ ، ص ٣١٣) .

وكأنه رأى أنه يسمى أهل الاجماع أهل الحل والعقد لقوله ان العلماء هم أمراء الأمراء أى يجب أن يكونوا كذلك مع أنهم ليسوا كذلك بالفعل.

وعبارة النيسابورى فى حكاية الأقوال المشهورة فى تفسير أولى الأمر هى قوله " واذا ثبت أن حمل الآية على هذه الوجوه غير مناسب تعين أن يكون المعصوم كل الأمة أى أهل الحل والعقد وأصحاب الاعتبار والآراء. فالمراد بقوله " وأولى الأمر " ما اجتمعت الأمة عليه" (١) فقوله " أهل الحل والعقد وأصحاب الاعتبار والآراء هو بمعنى قول الأستاذ (٢) الذى أدخل فيه أمراء الجند ورؤساء المصالح وهذا هو المعقول لأن مجموع هؤلاء الذين تثق بهم الأمة وتحفظ بهم مصالحها وباتفاقهم يؤمن من التفرقة والشقاق . أما الامام الرازى فقد حصر الأقوال المنقولة فى أولى الأمر فى أربعة أقوال :

بعضها روى عن مجاهد وهو القول بأن أولى الأمر هم الصحابة .
والآخر روى عن مجاهد والضحاك ومالك وجابر بن عبد الله وهو القول بأنهم : أهل القرآن والعلم فان كان الرازى يعنى اجماع المجتهدين على اصطلاح أهل الأصول فهم أهل العلم والقرآن ، وان كان يعنى بهم أهل

(١) أنظر تفسير المنار ، مرجع سابق.

(٢) يعنى به فضيلة الشيخ محمد عبده رحمه الله .

الحل والعقد الذين ينصبون الامام كما يفهم من تعبيره الآخر وهو ما يوافق قول ابن كيسان : أن أولى الأمر هم : أهل العقل والرأى . على أننا قلما نجد أحدا من المتأخرين قال قولا الا ونجد لمن قبله قولا بمعنىاه .

والامام الرازى عبر تارة عن أولى الأمر بأهل الاجماع وقال: "والمتبادر الى الذهن أنه المراد بهم المجتهدون فى المسائل الفقهية وتارة بأهل الحل والعقد " . وقال " والمتبادر الى الذهن أنهم الذين يختارون الامام الأعظم " وهذا ما فهمه أو اختاره النيسابورى وهو الصواب وبه يكون الامام الرازى قد حقق مسألة الاجماع أفضل تحقيق :

قال السعد فى شرح المقاصد :

" وتنعقد الامامة بطرق : أحدها بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والروءساء ووجوه الناس .. الخ .

فأهل الحل والعقد الذين هم خواص الأمة من العلماء وروءساء الجند والمصالح العامة هم أولو الأمر الذين تجب طاعتهم فيما يتفقون عليه ، لكن عامة الناس ودهمائهم يتبعونهم بارتياح واطمئنان ، ولأنهم هم العارفون بالمصلحة التى يحتاج الى تقرير الحكم فيها ولأن اجتماعهم واتفاقهم ميسور ، ولأجل ذلك كان اجتماعهم بمعنى اجماع الأمة برمتها

وهذه المعانى لا تتحقق باجماع المجتهدين فى الفقه ان أمكن أن يعرفوا
وأن يجتمعوا وأن تعلم الأمة باجماعهم وتثق به .

إذا علمنا هذا ، فالآية التى معنا مبينة أصول الدين وشريعته
والحكومة الإسلامية وهى :

الأصل الأول:

القرآن الحكيم والعمل به هو طاعة الله تعالى .

الأصل الثانى:

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والعمل بها هو طاعة الرسول
صلى الله عليه وسلم .

الأصل الثالث:

اجماع أولى الأمر ، وهم أهل الحل والعقد الذين تثق بهم الأمة من
العلماء والرؤساء فى الجيش والمصالح العامة كالتجارة والصناعة
والزراعة وكذا رؤساء العمال والأحزاب ومسديرو الصحافة المحترمة
والأدباء والكتاب ، وطاعتهم حينئذ هى طاعة أولى الأمر . (١)

(١) أنظر : محمد رشيد رضا : تفسير المنار ، ج ٥ ، العدد ٢١ ، ص ١٥٢ .

الأصل الرابع :

عرض المسائل المتنازع فيها على القواعد والأحكام العامة المعلومة في الكتاب والسنة وذلك قوله تعالى "... فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول " فهذه الأصول الأربعة هي مصادر الشريعة الإسلامية ، ولا بد من وجود جماعة يقومون بعرض المسائل التي يتنازع فيها على الكتاب والسنة ، وهل يكونون من أولى الأمر أو ممن يختارهم أولو الأمر من علماء هذا الشأن ؟ وسنبين ذلك . ويجب على الحكام الحكم بما يقرر أولو الأمر وتنفيذه . وبذلك تكون الدولة الإسلامية مؤلفة من جماعتين أو ثلاث :

الأولى :

جماعة المبيينين للأحكام الذين يعبر عنهم أهل هذا العصر بالهيئة التشريعية .

الثانية :

جماعة الحاكمين والمنفذين وهم الذين يطلق عليهم اسم الهيئة التنفيذية .

الثالثة :

جماعة المحكمين في النزاع ويجوز أن تكون هذه الجماعة جزءاً من الجماعة الأولى كما يجوز أن تكون هيئة منفصلة للتحكيم عند الاختلاف .

ويجب على الأمة قبول هذه الأحكام والخضوع لها سرا وجهرا وهي لا تكون بذلك خاضعة خائفة لأحد من البشر ولا خارجة من دائرة توحيد الربوبية الذى شعاره أن الشارع هو الله وحده قال تعالى " أن الحكم الا لله أمر أن لا تعبدوا الا اياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون" (١) فانها لم تعمل الا بحكم الله تعالى أو حكم رسوله صلى الله عليه وسلم بأذنه أو حكم نفسها الذى استنبطه لها جماعة : أهل الحل والعقد والعلم والخبرة من أفرادها الذين وثقت بهم واطمأنت باخلاصهم وعدم اتفاقهم الا على ما هو الأطح لها ، والأمة بذلك تكون خاضعة لوجدانها لا تشعر باستبداد أحد فيها ولا باستذلاله واستعباده لها ، بل يصدق عليها ما دامت حكومتها قائمة على هذا الوجه أنها أعز الناس نفوسا وأرفعهم رؤوسا وأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين (٢) .

وبهذا نكون قد علمنا أن معنى أولى الأمر :

أصحاب أمر الأمة فى حكمها وإدارة مصالحها وهو الأمر المشار اليه فى قوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " (٣) .

ولا يمكن أن يكون شورى بين جميع أفراد الأمة فتعين أن يكون شورى بين جماعة تمثل الأمة ، ويكون رأيها هو رأى مجموع أفراد الأمة لعلمهم

(١) الآية ٤٠ من سورة يوسف عليه السلام .

(٢) أنظر المرجع السابق .

(٣) الآية ٣٩ من سورة الشورى .

بالمصالح العامة وغيرتهم عليها ، ولما لسائر أفراد الأمة من الثقة والاطمئنان بحكمهم بحيث تكون بالعمل به عاملة بحكم نفسها وخاضعة لتعاليمها وضميرها وما هو إلا أهل الحل والعقد الذين تكرر ذكرهم في هذا السياق .

وعلى ذلك فليس بين القانون الأساسى الذى قرره هذه الآية التى قمنا بذكر ما اشتملت عليه على ايجازها وبين القوانين الأساسية لأرقى حكومات الأرض فى هذا الزمان الا فرق يسير ، فنحن فيه أقرب الى الصواب وأثبت فى الاتفاق منهم اذا نحن عملنا بما هدانا اليه الله سبحانه وتعالى .

فأصحاب القوانين الحديثة (١) يقولون :

ان مصدر القوانين الأمة ونحن نقول بذلك فى غير المنصوص فى الكتاب والسنة كما ذكر الامام الرازى وعرضناه قبل . وهم يقولون : انه لا بد أن ينوب عن الأمة من يمثلها فى ذلك حتى يكون ما يقرونه كأنها هى التى قررتها ، ونحن نقول ذلك أيضا كما سبق توضيحه .

وهم يقولون : ان ذلك يعرف بالانتخاب ولهم فيه طرق مختلفة ، ونحن لم يقيدنا القرآن الكريم ولا السنة المطهرة بطريقة مخصصة ، فلنا أن

(١) المراد بهم أصحاب القوانين الوضعية فى الأمم الحديثة .

نسلك فى كل زمن ما نراه يؤدى الى المقصد ، ولكنه سمى هؤلاء الذين يمثلون الأمة " أولى الأمر " أى أصحاب الشأن فى الأمة الذين يرجع اليهم فى مصالحها وتطمئن هى باتباعهم ، وقد يكونون محصورين فى مركز الحكومة فى بعض الأوقات كما كانوا فى الصدر الأول من الإسلام .

وقد يكونون متفرقين فى البلاد فلا بد حينئذ من جمعهم ولهم أن يضعوا قانونا لذلك .

وهم يقولون :

ان هؤلاء اذا ما اتفقوا وجب على الحكومة تنفيذ ما يتفقون عليه ، وعلى الأمة الطاعة ، ولهم أن يختلفوا مع الحاكم الذى لا ينفذ قانونهم ، ونحن نقول بذلك وهذا هو الاجماع الحقيقى الذى نعهده من أصول شريعتنا .

وهم يقولون انهم اذا اختلفوا يجب العمل برأى الأكثرية ونحن نقول بذلك أيضا وهو ما فعله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فى الخروج الى غزوة أحد وغيرها .

فإذا تساوى الرأيان أو وقع التنازع بين أولى الأمر والامام أو بين أفراد الأمة تبين حينئذ حكمة عرض المسائل التى يتنازع فيها على

جماعة يردونها الى الكتاب والسنة ويحكمون فيها بقواعدهما التي
أشرنا اليها من قبل كما تنص على ذلك الآية الكريمة . فان الأمة كلها
ترضى بفصل هذه الجماعة وحكمها عندما تؤيده بدليله .

ولكن هل تكون هذه الجماعة من علماء الدين فقط أم من طبقات أولى
الأمر المختلفة ؟ للمفسرين في المخاطبين بقوله تعالى " فان تنازعتم
قولان مشهوران ، كما يقول صاحب المنار .

أحدهما : أنهم أولو الأمر على طريق الالتفات من الغيبة الى
الخطاب، وعلى هذا يكون أولو الأمر مخيرين في طريقة رد الشئ
المتنازع فيه الى الله والرسول بين أن يكون ذلك بواسطة بعض منهم أو
من غيرهم ، بشرط أن يكونوا عالمين بالكتاب والسنة والمصالح
العامة (١) .

والقول الثاني :

ان المخاطبين هم غير أولى الأمر أي العامة ، وصرح بعضهم بأن هذا
يختص بأمر الدين . فهو الذي لا يعمل فيه برأى أولى الأمر .

(١) أنظر المرجع السابق .

والأولى أن يقال هم مجموع الأمة وعلى هذا يكون للأمة أن تقيم من يحكم فيما يختلف فيه أولو الأمر برده إلى الكتاب والسنة .

والتنازع من النزاع وهو الجذب ، لأن كل واحد في المختلفين يجذب الآخر إلى رأيه أو يجذب حجته من يده ويلقى بها .

والمسائل الدينية لا ينبغي أن يكون فيها تفرق ولا خلاف . قال تعالى " أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه " (١) ، لأن العمل فيها بالنص لا بالرأى كما تقدم تفصيله . ويؤيد القول الأول آية الاستنباط الآتية قال تعالى " وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا " (٢)

فهذه الآية تبين أن ما ينظر فيه أولو الأمر هو المسائل العامة كمسائل الأمن والخوف وأن العامة لا ينبغي لها الخوف في ذلك بل عليها أن ترد إلى الرسول وإلى أولى الأمر وإن من هؤلاء من يتولى أمر استنباطه واقناع الآخرين به . وهذه الآية تنفي أن يكون أولو الأمر هم الأمراء ، وتنفي أن يكونوا هم العارفين بأحكام الفتوى فقط ، لأن

(١) الآية ١٣ من سورة الشورى .

(٢) الآية ٨٣ من سورة النساء .

مسائل الأمن والخوف وما يملح للآمة في زمن الحرب يحتاج فيه الى الراى الذى يختلف باختلاف الزمان والمكان ولا يكفى فيه معرفة أصول الفقه وفروعه ولا الاجتهاد بالمعنى الذى يقوله علماء الأصول. " ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر " آى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . الآية . أو ردوا الشر المتنازع فيه الى الله ورسوله بعرضه على الكتاب والسنة ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . الآية . فان المؤمن لا يؤثر على حكم الله شيئا ، والمؤمن باليوم الآخر يهتم بجزاء الآخرة أشد من اهتمامه بحفظ الدنيا فلو كان له هوى فى المسألة المتنازع فيها فانه يتركه لحكم الله ابتغاء مرضاته ومثوبته فى اليوم الآخر "ذلك خير وأحسن تأويلا". آى هذا الرد فى الدنيا للمتنازع فيه الى الله والرسول بعد بيان ضاعده فى الآخرة خير وأحسن تأويلا.

آى ذلك الذى " شرعناه لكم فى تأسيس حكومتكم واصلاح أمركم أو ذلك الرد للشر المتنازع فيه الى الله ورسوله خير لكم فى نفسه ، لأنه أقوى أساسا لحكومتكم والله أعلم منكم بما هو خير لصالحكم ومنافعكم ، وهو كونه خيرا فى نفسه وأحسن تأويلا وعاقبة ، لأنه يقطع التنازع ويسد ذرائع الفتن والمفاسد". (١)

(١) أنظر : ابراهيم نجيب محمد عوض : نظام الحكم فى الاسلام ، تحت

وجمهور المفسرين على أن قوله تعالى " خير وأحسن تأويلا " تهديد
 من الله تعالى لمن يخالف أمرا من هذه الأوامر وإخراج له من حظيرة
 الايمان ، ومعنى كونه خيرا أنه أنفع من كل ما عداه ، ولو جرى
 المسلمون عليه لما أصابهم من الشقاء ما أصابهم . فقد رأينا كيف سعد
 المهتدون به وكيف شقى الذين آعرضوا عنه واستبدوا بالآمر وصدق الحق
 تبارك وتعالى حيث قال " ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره
 يوم القيامة أعمى " (١) .

(١) الآية ١٢٤ من سورة طه .

الشروط الواجب توافرها في أولى الأمر

إذا علمنا أن أهل الشورى هم أهل الحل والعقد الذين هم " أولو الأمر " أصحاب الشأن في سن التشريعات ومراقبة مصالح الأمة وحراستها .

وجب أن نعلم أنه يجب لاختيار شخص ما من أهل الشورى أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

أولاً :

العدالة - يشترط فيمن يختار للشورى أو ليكون من أولى الأمر أصحاب الحل والعقد أن يكون عدلاً أهلاً للشهادة . والعدالة المطلوبة هنا هي التحلي بالفرائض والفضائل والتخلي عن المعاصي والردائل وعمّا يخل بالمروءة .

ثانياً :

العلم - يشترط أن يتوافر شرط العلم في أهل الشورى ، والعلم المقصود هنا هو العلم بمعناه الواسع فيدخل فيه علم الدين وعلم السياسة وعلم الاقتصاد إلى غير ذلك من العلوم ولا يشترط أن يكون العالم ملماً بكل العلوم بل يكفي أن يكون ملماً بفرع من علوم الهندسة أو الطب أو غير ذلك .

وليس بالضرورة أن يكون العلماء جميعهم مجتهدين فيكفى أن يتوفر
 الاجتهاد في مجموعهم لا في كل فرد منهم . وإذا توافر في جماعتهم
 العلم جاز أن يكون فيهم غير عالم ولا بد أن يكون ذا ثقافة تؤهله لأن
 يكون مدركا لما يعرض عليه ادراكا يمكنه من الحكم عليه وابداء الرأي
 فيه . (١)

ثالثا:

الرأي والحكمة - يشترط فيمن يختار من أهل الشورى أن لا يكون من
 ذوى العصبية لأن أساس الشورى هو الرأي الصحيح الحكيم المتفق مع
 الشرع المجرد من الهوى والعصبية . فلم يجوز الفقهاء تقليد فاقدى
 هذه الشروط الا عند الضرورة القصوى وعدوه من الضرورة التي تقدر
 بقدرها ووقتها . ولكن هؤلاء العلماء أطلقوا هذا الرأي وجرى عليه
 العمل ولذلك فانه يعد من توسيد الأمر الى غير أهله الذي يقرب خطوات
 ساعة هلاك الأمة التي تصنع ذلك . ومن علامات تلك الساعة أيضا ذهاب
 الأمانة وظهور الخيانة ولا خيانة أشد من توسيد الأمر الى الجاهلين.
 روى البخارى في صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم " إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة قال كيف

(١) أنظر عبد القاد عودة : الإسلام وأوضاعنا السياسية ، ص ٢١٠ ، محمد
 رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١٦ ، ١٥ . أحمد
 الفاضل : محاضرات في نظم الحكم في الإسلام ، للسنة الأولى
 بالدراسات العليا بكلية الشريعة بالأزهر ، ص ٩٠ .

أضاعتها يا رسول الله ؟ قال : اذا أسند الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة " (١)

وروى مسلم فى صحيحه عن أبى ذر قال : قلت يا رسول الله ألا تستعملنى قال ففرب بيده على منكبي ثم قال : يا أبا ذر انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها " (٢)

لقد أطلق هؤلاء العلماء القول بجواز اختيار الجاهل أو توليته وكذا فاقد العدالة الشرعية . ولم يصرح الكثيرون منهم بأن هذه ضرورة مؤقتة وأنه يجب على الأمة اذا فقد شرط من شروط اقامة أمر دينها أو دنياها أن تسعى فى اقامته ومن صرح بهذا من العلماء المحققين ذهب قوله عبثا . فالأمة تكون اثمّة اذا فقد أولو الأمر والأمراء والحكام ما يجب أن يكون فيهم من العلم والتقوى ويجب عليها السعى والعمل لايجاد واختيار الصالحين لذلك . الذين يقيمون أمر الدين والدنيا ، وأن تكون هى التى تحكم بفقد تلك الشروط أو بعضها وتقدره بقدره .

(١) رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه ، " باب رفع الأمانة " ، ج ٨ ، ص ١٢٩ .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه عن أبى ذر رضى الله عنه ، كتب الامارة ، "باب كراهة الامارة بغير ضرورة " ، ص ٢٠٩ .

قال الامام الجليل شيخ الاسلام ابن تيمية فى كتابه السياسة الشرعية " الأئمة متفقون على أنه لابد فى المتولى من أن يكون عدلا أهلا للشهادة . واختلفوا فى اشتراط العلم هل يجب أن يكون مجتهدا ، أو يجوز أن يكون مقلدا أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل كيفما تيسر على ثلاثة أقوال . ومع أنه يجوز اختيار غير الأهل للضرورة ، اذا كان أصلح ويجب مع ذلك السعى فى اصلاح الأحوال حتى يكمل فى الناس ما لا بد لهم منه من أمور الولايات والامارات والشورى ونحوها " (١) .

وخلاصة القول :

انه ما وسد أمر الولايات العامة والخاصة الى غير أهله الا بجهل أولى الأمر " أهل الشورى " وضعفهم وواجب الأمة المسلمة أن تعرف ما يشترط فيهم ولهم وتعيد اليهم حقوقهم ليعيدوا اليها حقها ، وبذلك تسترد الأمة الاسلامية مجدها وسوددها فان آخر هذه الأمة لا يصلح الا بما صلح به أولها .

(١) ابن تيمية : السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية ، ص ٢١ .

ما يجب لأهل الشورى على الأمة

يجب أن يكون لأولى الأمر " أصحاب الحل والعقد " السمع والطاعة على كل فرد من أفراد الأمة حاكمين ومحكومين وهذا السلطان الذى منح لأهل الشورى ليس سلطانهم وحدهم وإنما هو سلطان الأمة كلها ، ان أهل الشورى ليسوا فى الواقع الا نواب الأمة وأصحاب الرأى والشورى فيها اختيروا بواسطة الأمة كلها ليمثلوها فى ابداء رأيتها فى أمورها التى جعلها الله شورى بين المسلمين جميعا .

فإذا كان الحكام ملزمين بتنفيذ ما تفضى اليه الشورى وبإقامته على الوجه الذى أقره ممثلو الأمة فواجبهم الذن :

أن يكونوا فى خدمة الأمة منفذين لأرادتها لأن الأمة هى مصدر سلطانهم فيما يفعلون وما يدعون تنفيذا لما أفضت اليه الشورى .

ويستدل بعض العلماء على سلطان الأمة بأن الله سبحانه أمر بطاعة أولى الأمر ولا يطاع الواحد منهم الا بتأييد جماعة المسلمين له فهم الذين اختاروه وبايعون وطاعته تابعة لطاعتهم واجتماع كلمتهم ، ويدللون على ذلك بما يروون من الأخبار عن النبى صلى الله عليه وسلم

فقد روى أحمد والحاكم عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من فارق الجماعة فقد خلع ربة الاسلام من عنقه . (١)

وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية " . (٢)

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يد الله مع الجماعة " (٣)

ومقتضى هذه الأحاديث الصحيحة كلها أن السلطة لا توجد الا بوجود الجماعة وتنعدم بانعدامها . فالجماعة في الاسلام هي مصدر السلطان ويمثلها أولو الأمر من المسلمين الذين هم أهل الحل والعقد والرأي المطاع . (٤)

(١) مسند الإمام أحمد ، ج ٧ ، ص ٢٢٦ ، المستدرك للحاكم ، ج ١ ، ص ١١٧ ، الفتح الرباني لمسند الإمام أحمد ، ج ٢٣ ، ص ٤٨ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الإمارة ، " باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة " ، ج ١٢ ، ص ٢٣٨ ، الحاكم : المستدرك ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٣) سنن الترمذي ، كتاب الفتن ، " باب ما جاء في لزوم الجماعة " ، ج ٤ ، ص ٤٦٦ .

(٤) أنظر الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ١٤ .

فاجتماعهم على رأي يجعله ملزما وإذا كان رأي أولى الأمر وأهل
الحل والعقد المجمع عليه ملزما فصاحبه ذو سلطان . وإذا كان لأولى
الأمر أصحاب الحل والعقد والشورى على هذا المعنى سلطان واجب
النفوذ وهم ممثلو الأمة فالسلطان في الحقيقة لمن يمثلون الأمة ، وما
جاءهم السلطان إلا عن طريقها بصفتهم ممثلين لها ونوابا عنها
باختيارها .

اختصاصات أهل الشورى

ان اختصاصات أهل الشورى " مجلس الشورى " تتلخص فى تنفيذ التشريع القرانى الذى جاء اما فى نصوص محكمة أو مبادئ عامة كلية أو فى مباحات سكت عنها القرآن الكريم فجاز لولى الأمر التشريع فيها تقييدا أو تنظيما فكلما اقتضت حاجات المجتمع المتجددة من تشريع جديد فى أمر من الأمور فعلى المجلس أن ينظر .

أولا :

فى نصوص الشريعة للوقوف على ما قد يكون فيها من أحكام أو مبادئ عامة تتعلق بالموضوع الذى يتناوله البحث فان وجد مثل هذه الأحكام أو المبادئ فعليه أن يراعى توافق نصوص القانون المطلوب اصداره مع هذه الأحكام والمبادئ . ولما كان أهل الشورى " أصحاب الحل والعقد " هم السلطة المفوضة من الشعب لسن القوانين فسان الخليفة لا يملك الاعتراض على قوانين سنها المجلس اذا صدرت بالاجماع أو بالأغلبية ، بل هو ملزم بالعمل على تنفيذها الا فى الحالات التى يرى فيها تعارفا بين هذه القوانين وبين أحكام الشريعة الاسلامية .

ثانياً :

الاختصاص الثانى لأهل الشورى " أولى الأمر " يختص مجلس الشورى بالإضافة الى التشريع الذى ذكرناه أولاً بالرقابة على السلطة التنفيذية (١) نيابة عن الجماعة الإسلامية ، وهذه الرقابة واجب يفرضه الاسلام على كل مواطن بقدر المستطاع والمواطنون جميعاً " آى المسلمون " قد إنابوا أهل الشورى عنهم فى القيام بالنصيب الأكبر فى هذه الرقابة فأصبحت أمانة فى عنقهم . وقد أكد الخلفاء الراشدون وسلفنا الصالح حق الأمة ومسئوليتها بقولهم وفعلهم ، فقد روى عن أبى بكر رضى الله عنه أنه قال فى خطبة تولية الخلافة :

" ان رأيتمونى على حق فأطيعونى ، وان رأيتمونى على باطل فقومونى " (٢) ، قال الامام مالك رضى الله عنه : " لا يكون أحد اماماً الا على هذا الشرط " (٣) . وقال أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه لمن قال له " اتق الله ، نعم ما قلت لا خير فيكم ان لم تقولوها ولا خير فينا ان لم نقبلها " كما روى عن الامام على كرم الله وجهه أنه قال فى أول خطبة له بعد الخلافة : " ان هذا أمركم ليس لأحد فيه حق بعدما أقررتم " آى أنه ليس لى أمر دونكم .

(١) أنظر محمود بابللى: الشورى فى الاسلام ، ص ١١٩ ، محمد يوسف موسى: نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٨٢ ، ٨٣ ، محمد أسد: منهاج الحكم فى الاسلام ، ص ١١١ ، محمود الخالدى : الشورى ، ص ١٤٤ .
(٢) الامامة والسياسة ، ج ١ ، ص ١٦ (٢) تاريخ الخلفاء ، ص ٧٢

والمعروف عن المسلمين في الصدر الأول أن الأمة كلها كانت تمارس حقها وتضطلع بمسئوليتها في إقامة الحكم وسيادة الشرع عن طريق أهل الحل والعقد من ذوي الرأي والرياسة ممن تسميهم الآن بمجلس الشورى وبممارسة الأمة لمسئوليتها في إقامة الحكم وسيادة الشرع عن طريق أهل الحل والعقد جعل الإسلام الحكم أمانة يجب أن تكون وتؤدي على الوجه الأكمل للمسلمين جميعاً. (١)

ولم يجعل الله لغيره بالحكم أي لون من ألوان السيادة على العامة لأنه سبحانه وحده السيد المطلق والناس جميعاً عبيده وذلك قطعاً لما عساه يتوهم من سيادة للحاكم على المحكومين وكما كان شائماً قبل الإسلام ، وجعل الحكم حقاً له سبحانه في الأصل وللاّمة المستخلفة بطريق التبعية وللخليفة أو الامام بطريق الوكالة عن الامة في قوله تعالى "ان الحكم الا لله أمر ألا تعبدوا الا اياه " (٢) وقال سبحانه وتعالى: " ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " (٣) الى غير ذلك مما سبق توضيحه بشئ من التفصيل.

(١) محمود شلتوت : توجيهات الاسلام ، ص ٥٢٨ .

(٢) الآية ٤٠ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٥٨ من سورة النساء.

أولى الأمر " أهل الشورى " فىصدر الأول

" فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين "

ذكرنا فيما سبق أن أولى الأمر فى كل بلد أو جماعة ، هم الذين يثق بهم الناس فى أمور دينهم ومصالح دنياهم لاعتقادهم أنهم أوسع معرفة وأخلص فى النصيحة ، وقد كانوا فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم معه حيث كان ، وكذلك كانوا فى عهد أبى بكر الصديق رضى الله عنه قبل الفتوحات ثم تفرقوا . وكانوا يحتاجون اليهم فى مبايعة الامام وفى الشورى وفى السياسة والادارة والقضاء وتنظيم أمور الدولة .

فأما المبايعة فكانوا يرسلون الى البعيد من أمراء الأجناد ورؤوس الناس فى البلاد من يأخذ بيعتهم ، وأما القضاء فكانوا يجمعون له من حضر من أهل العلم والرأى ورؤساء الناس فيأخذون برأيهما فيما لا نصى فيه وقد سبقت الإشارة الى ذلك فى الباب الأول عند الكلام على القضاء .

وكان أهل الشورى فى عهد عمر رضى الله عنه هم كبار الصحابة وكان حريصا على أن يبقئهم فى المدينة لا يغادرونها ليستعين بهم فيما يعرض له من أمور ولا يخرج أحد منهم من المدينة الا فى مهمة باذن منه كتعليم أهل اقليم أمور دينهم (١) .

(١) أنظر محمد أبو زهرة : المجتمع الانسانى فى ظل الاسلام ، ص ٢٢٧ .

كما بعث بعبد الله بن مسعود الى الكوفة وذكر أنه اشرفهم به على نفسه اذ كان يود أن يبقى ابن مسعود بجواره لينتفع به فى شوره الخاصة .

ومنع كبار قریش من الذهاب الى الأقاليم المفتوحة حتى لا يكونوا فيها طبقة خاصة . وهو الحاكم الذى ينفذ تعاليم الاسلام التى لا تفرق بين الناس قط الا بالتقوى فأهل الايمان كلهم عند الله فى الحق سواء .

وكان رضى الله عنه يقول " لاخذن بحلاقيهم لآمنعهم من أن يتجاوزوا الحرتين . (١) وفى عهد عثمان رضى الله عنه أباح الخروج لكبار الصحابة وكبار قریش ، فلما تولى على بن أبى طالب كرم الله وجهه منعهم كما منعهم عمر رضى الله عنه .

وأما استشارتهم فى الأمور الادارية فمثالها ما ورد فى صحيح مسلم (٢) " أن عمر رضى الله عنه خرج الى الشام حتى اذا كان "بسرغ" (٣) لقيه أهل الأجناد أبو عبدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه

(١) الحرتين : موضع على مشارف المدينة قال ياقوت " الحرة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والجمع الحرات ، والحرة أيضا العذاب الموجع ، والحرار فى بلاد العرب كثيرة ، أكثرها جوالى المدينة الى الشام " ، معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، (باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها) ، ج ١٤ ، ص ٢٠٨ .

(٣) أسرغ : قرية فى طرف الشام مما يلي الحجاز ، قال ياقوت " هناك لقى عمر بن الخطاب من أخبره بطاعون الشام فرجع الى المدينة " معجم البلدان ، ج ٣ ، ص ٢١٢ .

آن الوباء قد وقع بالشام - قال ابن عباس : قال عمر : " أدع لى المهاجرين الأولين فدعوتهم له فاستشارهم ، وأخبرهم آن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم : قد خرجت لأمر ولا نرى آن ترجع عنه ، وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى آن نقدمهم على هذا الوباء - فقال عمر " ارتفعوا عنى " ثم قال : " أدع لى الانتصار فدعوتهم فاستشارهم فسلخوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم " ، فقال " ارتفعوا عنى ، ثم قال / أدع لى من كان هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا نرى آن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء ، فنادى عمر فى الناس " انى أصبح على ظهر " (١) . فقال أبو عبيدة " أفرارا من قدر الله ؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، وكان عمر يكره خلافه - نعم نفر من قدر الله الى قدر الله آرايت لو كانت لك ابل فهبطت واديا له عدوتان (٢) ، احدهما خصة والآخرى جدبة آليس ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله ؟

قال : فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا فى بعض حاجته فقال : ان عندى من هذا علما : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

(١) ظهر : باسكان الصاد فيهما أى مسافر راكب على ظهر الراحلة فاصبحوا عليه .

(٢) العدو : بضم العين وكسرهما هى جانب الوادى ، والجدبة بفتح الجيم واسكان الدال هى ضد الخصيبة .

"إذا سمعتم به " آى الوباء " بأرضى فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرضى وأنتم بها فلا تخرجوا قرارا منه - " قال : فحمد الله عمر بن الخطاب ثم انصرف " . (١)

من هذه الواقعة نرى أن عمر رضى الله عنه حكم مشيخة قريش فى الخلاف بين جمهور المهاجرين والأنصار فلما اتفقوا على ترجيح أحد الرايين أنفذه وفيها أنه لا يشترط فى الرجوع الى رأى أولى الأمر أن يكونوا محيطين بما ورد فى السنة من قضاء أو عمل أو حديث .

(١) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، " باب الطاعمون والظيرة والكهانة ونحوها " ، ج ١٤ ، ص ٢٠٨ ، ٢١٠ .

معرفة أولى الأمر في عهد الخلفاء الراشدين

كان الخلفاء الراشدون وقضاتهم العادلون يعرفون رؤوس الناس وأهل العلم والرأى والدين ويعرفون أنهم هم أولو الأمر يطلبون عونهم عند الحاجة وكانت الأمة في مجموعها رقيقة على أميرها تراجعته حتى أنصف رجالها ونسائها فيما يخطئ فيه كما راجعت المرأة عمر في الصداق فاعترفت بخطئه واصابتها على المنبر (١) فكيف بأولى الأمر الذين يتبعهم خلق كثير ؟

ولم يكن لأحد من الخلفاء الراشدين عصبية تمنعه من المسلمين أن أراد أن يستبد فيهم . ولكن قوة دينهم وتأييدهم برسول الله صلى الله عليه وسلم جعلهم مخلصين في مشاركة أولى الأمر من الأمة في الحكم والتقيد برأيهم فيما لا نص فيه . فلم يكن في استطاعة أحد منهم - والاسلام في عنفوان قوته أن يتخذ له عصبية يستبد بها دون أولى الأمر أن شاء على أنه لقوة دينه لا يشاء - وهذه الحال من الأسباب التي حالت دون الشعور بالحاجة الى وضع أولى الأمر لنظام يكفل دوام العمل بالشورى الشرعية وتقييد الأئمة والخلفاء برأى أولى الأمر. (٢)

-
- (١) أنظر غلال الخاسي : الفقه الاسلامي ومقارنته بالفقه الأجنبي ، ص ١٠٤ .
 (٢) أنظر عبد الحميد اسماعيل الانتصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية ، ص ٢٢٨ وما بعدها ، على على منصور : نظم الحكم والادارة في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية ، ص ٢٧٠ ، محمد أبو زهرة : المجتمع الانساني في ظل الاسلام ، ص ٢٢٧ .

" أهل الثورى " أولو الأمر " بعد الراشدين " حتى عصرنا هذا

بعد استيلاء الأمويين ابتعد الحكم عن أساس الثورى الذى امر الله به . وكون الأمويون لأنفسهم عصبية بالشام هدموا بها سلطة أولى الأمر من سائر المسلمين بالحيلة تارة والقوة تارة أخرى حتى حصروها فى أنفسهم .

فكان رئيس الدولة الإسلامية فى عهدهم مقيدا بسلطة عشيرته وعصبيته لا بسلطة أولى الأمر من جميع المسلمين فخرجوا عن مدلول الآية شيئا فشيئا حتى دالت دولتهم .

ثم جاء العباسيون بعصبية الأعاجم من الفرس فالترك ثم كان من أمر التغلب بين ملوك الطوائف بعصبياتهم ما كان فلم تكن الحكومة الإسلامية مبنية على أساس من طاعة الله ورسوله . /

فكانت أحكام عمر بن عبد العزيز كآحكام الخلفاء الراشدين فى العدل ولكنه لم يستطع أن يرد أمانة الإمامة الكبرى الى أهلها لأن عصبية قومه كانت محتكرة لها فى السلطة والرياسة ، ثم جاء الملوك العثمانيون بعصبيتهم القومية وقوة جيوشهم المعروفة بالانكشارية .

ولم يكن هؤلاء من أولى الأمر أصحاب الفقه والرأى الذين هم فى
 المسلمين أهل الحل والعقد ، بل كانوا آخلاقا من المسلمين وغير
 المسلمين يأخذهم السلاطين ويربئهم تربية حربية كونوا جندا اسلاميا ثم
 جندا مختلطا . (١) .

(١) أنظر المرجع السابق .

أولو الأمر " أهل الشورى فى عصرنا وكيف يمكن جمعهم "

ان أولى الأمر فى زماننا هذا هم كبار العلماء والقادة والقضاة وكبار التجار والزراع وأصحاب المصالح العامة والعناصر الصالحة من أساتذة الجامعات ونقباء النقابات الفنية المهنية والعمالية ومديرو الشركات وزعماء الجماعات ونابغو الكتاب الذين تثق بهم الأمة فى مصالحها وترجع اليهم فى مشكلاتها ، فهم لسان حالها حيث كانوا .

وأهل كل بلد يعرفون من يؤثق به عندهم ويحترم رأيه ويسهل على رئيس الدولة فى كل بلد أن يعرفهم وأن يجمعهم ان شاء . (١) .

(١) أنظر المرجع السابق ، الانتصارى : الشورى ، ص ٢٤٦ ، محمد أبو زهرة : المجتمع الانسانى فى ظل الاسلام ، ص ٢٢٢ ، على على منصور : نظم الحكم والادارة ، ص ٢٢١ ، محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة ، ص ٤٤٢ .

الفصل الثالث

البيعة

كيفيتها - شروطها

إذا رشح شخص ما أو أكثر للخلافة أو الإمامة العظمى بعد توفر الشروط التي أوجبها الشرع اختارت الأمة واحدا من هؤلاء المرشحين بواسطة أصحاب الشورى ثم تدعى الأمة لمبايعته فالببيعة هي :

" العهد على الطاعة ، لأن المعاهد يبايع أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمر المسلمين لا ينارعه في ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر في المنشط والمكروه " (١).

يقول العلامة ابن خلدون :

" وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد فأشبه ذلك كلا من البائع والمشتري ، فمعنىبيعة مصدر باع وصارت البيعة مضافة بالأيدي . وهذا مدلولها في عرف اللفظة ومعهود الشرع وهو المراد في الحديث فيبيعة النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة وعند الشجرة (٢) وحيثما ورد هذا اللفظ ومنهبيعة الخلفاء " (٣)

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٠٩

(٢) قال تعالى " لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا " الآية ١٨ من سورة الفتح .

(٣) المقدمة ، ص ٢٠٩ .

ثم يستطرد ابن خلدون من هذا الى ما تولد عن البيعة بمما يعرف
بآيمان البيعة فيقول " ومنه آيمان البيعة لأن الخلفاء كانوا
يستخلفون على العهد ويستوعبون الايمان كلها لذلك فسمى هذا الاستيعاب
آيمان البيعة ، وكان الاكراه فيها أكثر وأغلب ولهذا آفتى الامام مالك
رضى الله عنه بسقوط يمين الاكراه . وأنكرها الولاة عليه يومئذ ورآوها
قاعدة في آيمان البيعة وقد وقع ما وقع من محنة الامام مالك رضى الله
عنه " (١) بسبب ذلك مما لا يتسع المجال لذكره هنا وواضح من كلام ابن
خلدون عن البيعة ووصفه لها أنها عملية وقولية ، وأن اليد هي
الترجمان العملى لانتخاب الخليفة بعد أن يقول المبيع : رضيت بك
خليفة ، أو اماما ، أو ما أشبه هذا مما يدل على الرضا . فهي آى
البيعة اذن :

عقد بين طرفين أشبه بما بين البائع والمشتري فالخليفة طرف
والجماعة الاسلامية الطرف الاخر.

والخلافة هي موضوع البيع واذا مضينا بصورة البيع الى غايتها كان
لنا أن نشبه العهد الذي يقطعه الخليفة على نفسه بالثمن الذى يبذله
المشتري للسلعة وأن ما فى يد المسلم من حق فى اختيار الحاكم هو
السلعة التى يسلمها للمشتري عند قبض الثمن . فالخلافة فى هذا التصور
هى حق مشاع بين العقد الأول النموذجى وهو البيع ولذا قال العلامة ابن
خلدون:

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

"وكانوا اذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم فى يده
تأكيدا للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري فسمى بيعة مصدر
باع" (١)

الا أنه ينبغى أن ننوه بأن عقد الإمامة فى النظام الاجتماعى هو
العقد الأول والأكبر الذى ترتكز عليه باقى العهود ومنه تستمد شرعيتها
بل هو الدعامة التى يقوم عليها النظام كله . ولحرمة العقود
وقدسيته المعونة فى الاسلام أوجب الله تبارك وتعالى الوفاء بهما
وتعاقبت الايات والآحاديث مؤكدة ذلك داعية اليه ، فمن هذه الايات
قوله تعالى " يا أيها الذين امنوا آوفوا بالعقود " (٢) وقوله
تعالى " وآوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا " (٣) وقوله تعالى "
وآوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد
جعلتم الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون " (٤) . ومن الآحاديث
ما روى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " أربع
من كن فيه كان منافقا خالسا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة
من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا وعد أخلف
واذا خاصم فجر " (٥) وروى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٠٩

(٢) الآية الأولى من سورة المائدة .

(٣) الآية ٣٤ من سورة الاسراء .

(٤) الآية ٩١ من سورة النحل .

(٥) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووى ، "باب بيان خصال المنافق" ج ٢ ، ص ٤٤

" ان الغادر ينصب الله له لواء يوم القيامة فيقال ألا هذه عندك فلان " (١) .

فكل مسلم حر عاقل بالغ من من حقه أن يشهد البيعة وأن يشارك فيها - قبولاً أو رفضاً وأن يؤدي هذا الحق إلى أهله ويضعه في موضعه وهذا هو ما نقره ، يقول الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس رحمه الله في كتابه النظريات السياسية الإسلامية عن البيعة " لقد صور علماء الشريعة الاتفاقات التي تنشئها الإرادات الإنسانية الحرة ، ويتم بها التعامل بين الناس في أحوال خاصة وشروط معينة " على أنها عقود " وأقاموا نطاقاً متناسقاً محكماً يتألف من مجموعات هذه العقود. وتلك هي التي تكون القسم الأكبر من القانون الإسلامي الذي يسمى بالمعاملات " وهو يقابل القسم الآخر الذي يسمى " العبادات " فمن هذه العقود " عقد البيع " وهو أوضحها وأكثرها دورانا ويمكن أن يعتبر النموذج الطبيعي. وعقود الصلح، وعقود الشركة ، والإجارة والهبة الخ . ثم قال " ومن بين هذه العقود وطبيعته لا تخرج عن حدود العاهية المشتركة لكل أنواع التعامل " عقد الإمامة " فهو مندرج تحت هذا النظام وبعض العقود القريبة التي يمكن أن توجد بينه وبينها أوجه للمقارنة عقود " الوكالة والوديعة ، والقضاء " وقد سميت الصور التي يتم بها التعاقد

(١) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي ، " باب تحريم الفدر " ، ج ١٢ ،

على موضوعه " بالبيعة " قياسا على ما يتم في العقد الأول النموذجي،
وهو البيع " (١)

" ولما كان للعقود هذه القدادة فان الفقهاء قد عنوا بها أشد
عناية ببحث الصيغ المختلفة وتحديد مدلولات الألفاظ الواردة بها حتى
يمكن التأكد من أن كل عبارة تؤدي المعنى الخاص الذي يراد منها في
سياق التعاقد ، كما أنهم حرصوا كل الحرص على أن يضعوا من الشروط ما
يمكن الوثوق معه من أن التعاقد وقت امضائه كان مظهرا لإرادة حرة
تامة الحرية وكاملة الشعور بنفسها ، وينبني على ذلك أن كل ما يؤثر
في حرية الإرادة أو تمام معناها من عامل ذاتي أو خارجي ، طبيعي أو
طاري فإنه لابد أن يؤثر في صحة التعاقد ويترتب أثره عليه جزئيا أو
كليا " (٢) وهذا هو رأينا .

(١) محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية ، ص ٢١٤ .
(٢) محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية ، ص ٢١٥ .

كيف كانت تقع البيعة في الصدر الأول ؟

الذي يحفظه التاريخ الاسلامي هو أن البيعة كانت بواسطة أهل الحل والعقد وكانوا عددا قليلا بالنسبة الى مجموع الأمة الاسلامية يومئذ. ولكننا نستطيع أن نوكد أن هذا الأسلوب الفريد في الاختيار والذي عرف في المجتمع الاسلامي منذ ولادته كان نواة صالحة لأول تجربة لأن الأحوال التي تمت فيها هذه التجربة لم تكن تسمح لأكثر مما حدث .

اذ لم يكن من المستطاع حينئذ انك الوقوف على رأى الأمة كلها فردا فردا فيمن يخلف النبي صلى الله عليه وسلم . ولذلك نستطيع أن نقول أن الصورة التي قامت عليها البيعة للخلافة كانت أنجح صورة فى حسم الخلاف ووضع حد واضح له لا يملك الناس بعده ، الخروج عليه أو التحلل من بيعته ، والخليفة الذى قبل هذه البيعة أصبح بعد هذا الاختيار وفى عنقه قيد وثيق بينه وبين الذين بايعوا لا يستطيع أن يفك رقبته من هذا القيد بحال أبدا . (١)

واذا كانت البيعة التي قامت عليها الخلافة الاسلامية هى الأسلوب الذى اعتبر نظاما اسلاميا لاختيار حاكم المسلمين أو أمير المؤمنين،

(١) أنظر عبد الكريم الخطيب : الخلافة والإمامة ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

فانه يحسن أن ننظر في وجه الشبه أو الخلاف بينها وبين النظم السياسية المعروفة لاختيار الحكام ، كما يقول الأستاذ عبدالكريم الخطيب في كتابه الخلافة والامامة .

" أهى عقد ؟ أم وكالة ؟ أم أمانة ؟ أم ماذا تكون بين صور الشئآت التى تنشأ فيها الحكومات ؟

البيعة عقد : ليس ثمة شك فى أن عملية البيعة " عقد موثق كما قلنا وإن طرفى العقد فيها هما الجماعة الإسلامية من جهة ، والمرشح للخلافة من جهة أخرى ولكن أى عقد هذا ؟ أهو عقد بيع ؟ أم هو عقد وكالة ؟

إن عقد البيع حين يتم ويلزم يصبح بعده كل طرف من الطرفين المتبايعين بمعزل عن الآخر يتصرف فيما صار الى يده تصرفاً مطلقاً لا سلطان للطرف الآخر عليه ولا شأن له معه ، فهل يجرى الأمر على هذا النحو فى البيعة ؟ وهل ينتهى الأمر بين المتبايعين فيهما على ما ينتهى به عقد البيع ؟

وهل يصبح الذين بايعوا الخليفة لاصلة لهم به ولا شأن لهم معه ؟ وهل يصبح بعد البيعة مالكا للخلافة لا حساب لأحد معه فيها ؟

ان الأمر لمختلف جدا بين عقد البيع وعقد البيعة . فانه بمجرد أن يتم عقد البيعة ويلزم .. تترتب عليه حقوق وواجبات متبادلة بين الطرفين قائمة في كل حين ، لا تنتهي الا بفقد أحد الطرفين .. كأن يموت الخليفة أو تضع شخصية الجماعة ومعالمها في حرب أو وباء أو نحو ذلك " . (١)

(١) أنظر الخلافة والإمامة ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

هل البيعة عقد وكالة ؟

يقول المرحوم الأستاذ محمود فياض " اذن فالبيعة عقد وكالة بين الأمة وحاكمها المنتخب من أفرادها المسئول عنها . فليست الأمة كلها اذن هي التي تتبايع أو تتعاقد مع الحاكم الذي تقيمه عليها انهم أفراد من الأمة .. وهؤلاء الأفراد يقال عنهم انهم المسئولون عن الأمة وهم أهل الحل والعقد فيها". (١)

ثم يستطرد الأستاذ فياض فيقول :

" وظاهر جدا أن عقد الوكالة ليس عقدا نهائيا للوكيل ولا يقتضى تمليكا وانما هو عقد اذن بالتصرف باسم الموكل فى حدود ما رسم للوكيل واذنه بالتصرف فيه " (٢).

ونحن نرى أن عقد البيعة عقد وكالة يسمح للأصيل فى أية لحظة يرى فيها أن الموكل قد تجاوز الخط المرسوم له وانحرف عنه ، ان يعزله كعقد الوكالة الذى يقوم بين الأفراد يسمح للأصيل أن يعزل الوكيل فيما أباح له عقد الوكالة أن يتصرف فيه .

(١) محمود فياض : الإمامة والسياسة ، ص ١٦ .

(٢) أنظر الفقه السياسى عند المسلمين، ص ٢٦ ، ٢٧ .

ولهذا يقول الأستاذ فياض :

" ان عقد البيعة عقد مؤقت مشروط فهو خاضع لرقابة الأصيل، فسان رأى آن الوكيل ملتزم بالشروط المحددة ورأى استمرار العقد في صالحه أبقى الوكيل وان رأى الأصيل آن الوكيل قد جانب الشرط وخرج من العهدة عزله اذا لم ينعزل هو بنفسه " (١)

ثم يقول الأستاذ فياض " ولهذا اتفق فقهاء الاسلام على أن الحاكم وكيل عن الأمة خاضع لرقابتها ولها عليه سلطان التولية والعزل والتوجيه . ولكل فرد من أفرادها حق أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وهو آي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السلطة الكبرى التي جعلها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف آعلام كما يقول الأستاذ الشيخ محمد عبده رحمه الله " . (٢)

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ٢٦

(٢) أنظر الفقه السياسي عند المسلمين ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

شروط البيعة

لا بد من توافر بعض الشروط لكي تقع البيعة صحيحة وهي :

أولاً :

أن تتوفر في المآخوذ له البيعة الشروط المطلوبة والتي سبق ذكرها. فلا تنعقد الامامة أو الخلافة لمن فقد شرطاً من هذه الشروط إلا في حال الضرورة كحال الغلبة والاستيلاء بالقوة على الحكم . ومن حالات الضرورة أيضاً إذا لم تكتمل هذه الشروط في شخص ما فيؤلى الأفضل فالأفضل حتى لا تخلو الدولة الإسلامية من إمام يقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا.

ثانياً :

أن يكون الذين عقدوا البيعة للإمام هم أهل الحل والعقد فإذا عقدوها غيرهم فلا تنعقد يقول الإمام شمس الدين الرملي " أما بيعة غير أهل الشورى من العوام فلا عبرة لها " (١).

(١) أنظر الرملي : نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، ج ٧ ، ص ٣٩٠.

ثالثاً:

أن يقبل الشخص الذى عقدت له الإمامة هذا المنصب فاذا رفض فلا تنعقد امامته ولا يجبر على قبولها . قال القاضى عبد الجبار فى المفسر: فلا بد من أن يقترن العقد قبول منه ليصير اماماً.

رابعاً:

الاشهاد على البيعة وهو شرط قد اختلف فيه ، فبعض العلماء يقول: البيعة لا تحتاج الى اشهاد ، لأنه لم يقم دليل على وجوب الاشهاد عليها ولا يوجب العقل ذلك ومن قال بهذا الرأى امام الحرمين الجوينى^(١) وقال اخرون بوجوب الاشهاد عليها وذلك لأننا لا نأمن أن يدعى أناسى الإمامة سرا فيؤدى ذلك الى الفتنة .

والرأى الثالث : يشترط الاشهاد اذا كان عدد أولى الحبل والعقد قليل فيجب الاعلان والاشهاد . أما اذا كانوا جمعاً فلا يشترط الاشهاد ، ومن ذهب الى هذا الرأى الامام النووى أحد فقهاء الشافعية .

والرأى :

أن الاشهاد غير واجب فى بيعة الإمامة لأن ذلك الشرط يتوقف على جواز انعقادها بواحد أو بعدد قليل . وهو مالا نأخذ به .

(١) أنظر رأى امام الحرمين الجوينى فى الإرشاد، ص ٤٢٤ .

الفصل الرابع

الشُّورى

تعريفها

حكمها

قواعدها

نطاقها

الترجيح عند التنازع

تعريف الشورى :

الشورى لغة :

مصدر سى القوم به (١) . كقوله تعالى " واذ هم نجوى " (٢) . يقال شاورهم مشاورة وشوارا ومشورة والقوم شورى . وقيل المشاورة مأخوذة من قولهم شرت العسل آشوره ، اذا أخذته من موضعه واستخرجته .

(١) جاء فى القاموس المحيط :

" شار العسل شورا وشيارة وشيارا ومشارا ومشاورة بمعنى استخرجه من الوقة والمشاور الحلية والشور العسل . والمشور والمشوار ما شاره به والمخير والمنظر كالشورة والشارة والشور والشيار والشوار : الحسن والجمال والهيئة فى اللباس . وشارها شورا وشوارا وشورها وأشارها : راضها أو ركبها عند العرض على مشتريها أو بلاها ينظر ما عندها أو قلبها وكذا أمه . والمستشير من يعرف الحائل من غيرها . وشور السيد : أوما كاشار ويكون بالعين والكف والحاجب وأشار عليه بكذا أمره وهى :

الشورى والمشورة : مفعله لا مفعوله - واستشاره طلب منه المشورة والشورى نبت بحرى وشيرك : مشورك ووزيرك والجمع شورا " أنظر مجد الدين الفايروزي فى القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ٦٢ . وجاء فى مفردات اللفظة نحو ذلك مما لا يخرج عن معنى كلام ابن فارس فى معجم مقاييس اللفظة وكذا ما جاء فى لسان العرب فى باب "شور" شارهم فى الأمر : أى تعرف على رأيهم لاستخلاص وجه الصواب فيه . مأخوذ من قولهم " شرت العسل آشوره اذا أخذته من موضعه واستخرجته . ومن قولهم " شرت الدابة " اذا عرضتها على مشتريها ليلبوها وينظر ما عندها وبالعرض يعلم خير الدابة وشرها فكذلك بالمشاورة يعلم الأمور وشرها . ولم يخرج معنى الشورى فى اللفظة عن هذا عند جميع علماء اللفظة . أنظر الراغب الأصفهاني : مفردات اللفظة ، ص ٢٢٠ . ابن منظور : لسان العرب " باب شور " ، ج ٤ ، ص ٤٣٤ .

(٢) الآية ٤٧ من سورة الاسراء .

وقيل : المشاورة مأخوذة من قولهم شرت الدابة شورا اذا عرضتها
 والمكان الذى يعرض فيه الدواب يسمى مشوارا ، كانه بالعرض يعلم خيره
 وشره ، فكذاك بالمشاورة يعلم خير الأمور وشرها .

والشورى شرعا :

هى طلب رأى الغير فى أمر من الأمور للاسترشاد به . وهى كلمة
 محبة الى القلوب لأنها توحى بعدم الاستبداد بالرأى كما تعنى وتؤكّد
 وجوب عرض الأمر على الغير الذى يعتقد فيه أن لديه القدرة على بيان
 الرأى بشكل يرتجى منه الوصول الى الصواب .

كما تعنى عدم الانفراد بالتصرف قبل معرفة ما للأمر وما عليه عند
 مراجعة الغير فيه ، كما تدل على وفور عقل المستشار وكمال حكمته فان
 الحق لا يتفح ولا يبين حتى ينقدح الرأى بمثله .

دليل مشروعيتها من القرآن الكريم

أما دليل مشروعية الشورى من الكتاب فإيتان :

الأولى :

قوله تعالى في سورة آل عمران : " فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين " (١)

الثانية :

قول الله تعالى في سورة الشورى " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " (٢).

ذكر المفسرون في معنى الآية الأولى . (٣)

أن القوم لما انهزموا عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد ثم عادوا لم يخاطبهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالتفليط والتشديد

(١) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٢٨ من سورة الشورى .

(٣) أنظر الفخر الرازي : مفاتيح الغيب ، ج ٣ ، ص ٨١ ، ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج ٢ ، ص ١٤١ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٢٤٨ ، النسفي : ج ١ ، ص ١٩١ ، أبو السعود : ج ١ ص ٤٣٨ ، الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ص ١٤٦ ، محمد محمد جازي : التفسير الواضح ، محمد رشيد رضا : المنار .

وانما خاطبهم بالكلام اللين - فهي رحمة من الله خالته عليه الصلاة والسلام ونالتهم فجعلته رحيمًا لينا معهم . ولو كان فظًا غليظ القلب ما تالقت حوله القلوب ولا تجمعت حوله المشاعر ، فالناس في حاجة الى كنف رحيم يجمعهم ولا يضيق بجهلهم وضعفهم وفي حاجة الى قلب كبير يعطيهم ويمنحهم ولا يحتاج منهم الى عطاء ويجدون عنده دائما الاهتمام والرعاية والعطف والسماحة والود والرضا .

لا يفض لنفسه ولا يضيق صدره بضعفهم البشري - هكذا كانت حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه ما احتجز لنفسه شيئا من عرض هذه الحياة بل أعطاهم كل ما ملكت يده في ساحة ندية ، ووسعهم بحلمه وبره وعطفه ووده الكريم .

" فاعف عنهم ، واستغفر لهم ، وشاورهم في الأمر " ، بهذا النص الكريم الذي شمل أوامر ثلاثة من الله سبحانه وتعالى :

الأول : العفو عنهم بعدما آثموا بفرارهم وهزيمتهم أمام أعداء الله .

الثاني : الاستغفار لهم ليشملهم الله سبحانه وتعالى بمغفرته .

الثالث : المداومة على المشاورة حتى لو كانت نتيجتها مثل ما حدث في أحد .

بهذا النص الكريم يقرر الاسلام مبدأ الشورى فى نظام الحكم ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذى يتولى شئون الأمة ويديرها.

نص قاطع صريح لا يدع للآمة المسلمة شكاً فى أن الشورى مبدأ أساسى لا يقوم نظام الاسلام على أساس سواه. (١)

لقد نزلت هذه الآية عقب وقوع نتائج الشورى تبدو فى ظاهرها خطيرة مريعة فقد كان من جرائها ظاهرياً وقوع خلل فى وحدة الصف المسلم عندما اختلفت الآراء . فرأت مجموعة أن يبقى المسلمون فى المدينة محتمين بها حتى اذا هاجمهم العدو قاتلوه على أفواه الأتزة كما دافعوا عنها قبل ذلك فى مرات سابقة . وتحملت مجموعة أخرى فرأت الخروج للقاء المشركين وكانوا الكثرة الغالبة وكان رأيهم صلى الله عليه وسلم مع المجموعة الأولى أن يتحصنوا بالمدينة . ولكنه صلى الله عليه وسلم أمام الأغلبية التى رأت الخروج لقتال المشركين خارج المدينة دخل بيته فليس لآمته (٢) بعد صلاة الجمعة وكان قد أومأهم صلى الله عليه وسلم فى خطبتها ووعدهم بأن النصر لهم ما صبروا . ثم خرج عليهم صلى الله عليه وسلم وقد ندم الناس ، وقالوا استكرهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لنا ذلك وقالوا : يارسول

(١) أنظر سيد قطب : ظلال القرآن ، ج ٤ ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، محمد محمود حجازى : التفسير الواضح .

(٢) الآمة : بالهمزة وتركها : الدرر وقيل الملاح .

الله استكرهناك ولم يكن لنا ذلك فان شئت فاقعد فقال عليه الصلاة والسلام " ما كان لنبي اذا لبس لامته ان يضعها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه " (١).

خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في صباح يوم السبت في ألف من المهاجرين والأنصار واستخلف على المدينة عبد الله بن أم مكتوم (٢). فلما كان بالشوط (٣) انخدل عنه عبد الله بن أبي بن سلول زعيم المنافقين بنحو ثلث الجيش وهم ثلثمائة . وقال أطاعهم وعصاني . ثم عاد بمن معه . وهذا حدث ضخم وخلل مخيف . كذلك بدا أن الخطبة العسكرية التي نفذت لم تكن في ظاهرها أسلم الخطط إذ أنها مخالفة للموايق في الدفاع عن المدينة . وقد اتبع المسلمون عكسها في غزوة الأحزاب التي حدثت بعدها . ولم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم يجهد النتائج الخطيرة التي تنتظر الف المسلم من جراء الخروج فقد كان

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٦٣ .
 (٢) هو عبد الله بن عمرو بن شريح ابن أم مكتوم سماه ونسبه هكذا ابن اسحق كان ممن أسلم قديما وقد جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يخاطب بعض عظماء قريش وكان عليه الصلاة والسلام قد طمع في إسلامهم ، فجعل ابن أم مكتوم يسأله عن شيء ويلح عليه وود رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لو كف عنه ساعته تلك ليمكن من مخاطبة عظماء قريش وأعرض عنه فأنزل الله تعالى " عيسى وتولى أن جاءه الأعمى " فكان بعد ذلك يكرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول حين يراه " أهلا بمن عاتبنى فيه ربي " (أنظر ابن حجر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٣٤٣ ، ابن كثير : مختصر تفسير ابن كثير ، ج ٣ ، ص ٥٩٩ .

(٣) الشوط : موضع بين المدينة وآحد.

عليه الصلاة والسلام لديه من رؤياه الصادقة التي راهها والتي يعرف مدى صدقها (١) لأن رؤيا الأنبياء من الوحي الجليل . وقد تناولها صلى الله عليه وسلم قتيلًا من أهل بيته وقتلى من صحابته وتناول المدينة درعا حصينة . وكان من حقه عليه الصلاة والسلام أن يلغى ما استقر عليه الأمر نتيجة الشورى ولكنه أمضاها وهو يدرك ما وراءها من الآلام والخسائر والتضحيات ، لأن اقرار المبدأ ، وتعليم الجماعة ، وتربية الأمة أكبر من الخسائر الوقتية . ولقد كان من حق القيادة النبوية أن تنبذ مبدأ الشورى كله بعد المعركة أمام ما أحدثته من انقسام فى الصفوف فى أخرج الظروف ، وأمام النتائج المريعة التى انتهت اليها المعركة . ولكن الاسلام كان ينشئ أمة ، ويربها ، ويعددها لقيادة البشرية وكان يعلم أن خير وسيلة لتربية الأمم واعدادها للقيادة الرشيدة ، أن تربى بالشورى ، وأن تدرب على حمل التبعية وأن تخطئ مهما يكن الخطأ جسيما وإذا نتاج جسيمة مريعة لتعرف كيف تصح خطأها وكيف تتحمل تبعات رأيها وتصرفها . فهي لا تتعلم الصواب الا اذا زاولت الخطأ والخسائر لا تهم ، اذا كانت الحصيلة هى انشاء الأمة المدربة

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " رأيت فى منامى بقرى تذبح حولى فأولتها خيرا ورأيت فى ذباب سيفى ثلما فأولته هزيمة ، ورأيت كائن أدخلت يدي فى درع حصينة فأولتها المدينة " رواه البخارى عن أبى موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، باب اذا رأى بقرى تنحر ، ج ٩ ، ص ٥٢ . أنظر المسقلانى: فتح البارى ، ج ١٢ ، ص ٣٣٩ " باب اذا رأى بقرى تنحر " .

المدرسة المقدرة للتبعة (١) واختصار الأخطاء والعثرات والخسائر فى حياة الأمة ليس فيه شئ من الكسب لها اذا كانت نتيجه أن تظل هذه الأمة قاصرة كالطفل تحت الوصاية . انها فى هذه الحالة تتقى خسائر مادية وتحقق مكاسب مادية ولكنها تخسر نفسها ، وتخسر وجودها وتخسر تربيتها ، وتخسر تدريبها على الحياة الواقعية .

كان الاسلام ينشئ أمة ويربها ويعددها للقيادة الرائدة فلم يكن بد أن يحقق لهذه الأمة رشدًا ويرفع عنها الوصاية فى حياتها العملية الواقعية ، كن تدريب عليها فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وبإشرافه .

ولو كان وجود القيادة الرائدة يمنع الشورى ويمنع تدريب الأمة عليها تدريباً عملياً واقعياً فى أخطر الشؤون - لكان وجود محمد صلى الله عليه وسلم ومعهم الوحي من الله سبحانه وتعالى كافياً لحرممان الجماعة المسلمة يومها من حق الشورى خاصة على ضوء النتائج القاسية التى صاحبته فى ظل الملابس الخطيرة لنشأة الأمة المسلمة . ولكن وجود الرسول صلى الله عليه وسلم ومعهم الوحي الالهى ووقوع تلك الأحداث ووجود تلك الملابس لم يبلغ هذا الحق لأن الله سبحانه يعلم أن لابد من

(١) سيد قطب : ظلال القرآن ، ج ٤ ، ص ١١٨ .

مزاويلته فى أخطر الشئون ومهما تكن النتائج ومهما تكن الأخطار والخسائر ومهما يكن انقسام المف ومهما تكن التضحيات المبريرة ، ومهما تكن الأخطار المحيطة .. لأن هذه كلها جزئيات لا تقوم أمام انشاء الأمة الراشدة المدربة بالفعل على الحياة المدركة لتبعات الرأى والعمل ، الواعية لنتائج الرأى والعمل .. ومن هنا جاء هذا الأمر الالهى ، فى هذا الوقت بالذات " فاعف عنهم واستغفر لهم ، وشاورهم فى الأمر " ليقرر المبدأ فى مواجهة أخطر الأخطار التى صاحبت استعماله ، وليثبت هذا القرار فى حياة الأمة المسلمة ، كلما نشأ عن استعماله بعض العواقب التى تبدو سيئة ولو كان هو انقسام المف كما وقع فى "أحد" والعدو على الأبواب . لأن وجود الأمة الراشدة مرهون بهذا المبدأ ووجود الأمة الراشدة أكبر من كل خسارة أخرى فى الطريق ، .. ولأجل أن نرى أن الشورى يجب ألا تنتهى أبدا الى التعويق والتردد ولا تغنى كذلك عن التوكل على الله فى النهاية لابد أن نمضى مع الآية حتى نهايتها . "فاذا عزمتم فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين " ان مهمة الشورى هى تقليب آوجه الرأى ، واختيار اتجاه من الاتجاهات المعروضة فاذا انتهى الأمر الى هذا الحد انتهى دور الشورى وجاء دور التنفيذ .. التنفيذ فى عزم وحسم وفى توكل على الله ، يمل الأمر بقدر الله ويدعه لمشيئته تصوغ العواقب كما تشاء . وكما ألقى النبى صلى الله عليه وسلم درسه الربانى وهو يعلم الأمة الشورى ويعلمها أبدا الرأى واحتمال تبعته بتنفيذه فى أخطر الشئون وأكبرها . (١)

(١) أنظر المرجع السابق

كذلك ألقى عليه الصلاة والسلام درسه الثانى فى المضاء بعد الشورى وفى التوكل على الله ، واسلام النفس لقدره مع أنه عليه الصلاة والسلام على علم بمجراه واتجاهه فأمضى الأمر فى الخروج ودخل بيته فلبس درعه ولأمته - وهو يعلم الى أين هو ماض وما الذى ينتظره وينتظر المحابة معه من الام وتضحيات - وحتى حين آتت فرصة أخرى بتردد المتحمسين وخوفهم من أن يكونوا قد استكروه صلى الله عليه وسلم على ما لا يريد، وتركهم الأمر له ليخرج أو يبقى .. حتى حين آتت هذه الفرصة لم ينتهزها ليرجع لأنه أراد أن يعلمهم الدرس كله . درس الشورى ثم العزم والمضى . مع التوكل على الله والاستسلام لقدره . وأن يعلمهم أن للشورى وقتها ، ولا مجال بعدها للتردد والتأرجح ومعاودة تغليب الرأى من جديد .

فهذا ماله الشلل والسلبية والتأرجح والتردد الذى لا ينتهى انما هو رأى وشورى وعزم ومضاء . وتوكل على الله يحبه الله " ان الله يحب المتوكلين " . والصفة التى يحبها الله ويحب أهلها هى التى ينبغى أن يحرص عليها المؤمنون بل هى التى تميز المؤمنين - والتوكل على الله ورد الأمر اليه فى النهاية هو خط التوازن الأخير فى الحياة الاسلامية كلها وهو التعامل مع الحقيقة الكبيرة حقيقة أن مرد الأمر كله لله وأن الله تعالى هو الفعال لما يريد .

الاية الثانية:

أما الدليل الثانى من القرآن الكريم فهو قوله تعالى فى سورة الشورى : " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وآمروهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " (١) .

يقول المفسرون فى معنى هذه الاية " والذين استجابوا لربهم فآزالوا العوائق التى تقوم بينهم وبين ربهم " أزالوا هذه العوائق الكامنة فى النفس من شهواتها ونزواتها ، عوائق من وجودها وتشبثها بذاتها . فآما حين تخلص من هذا كله فانها تجد الطريق الى ربها مفتوحا وموصولا وحينئذ تستجيب بلا عائق تستجيب بكلياتها وتتقف أمام كل عائق من هوى يمنعها . وهذا هو معنى الاستجابة فى عمومها . (٢)

أما الاستجابة فى تفصيلها فقد قال سبحانه وتعالى " وأقاموا الصلاة " وللصلاة فى الاسلام مكانة عظيمة فهى التالية للقاعدة الأولى التى هى شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وهى صورة الاستجابة الأولى وهى الصلة بين العبد وربّه وهى مظهر المساواة بين العباد فى

(١) الاية ٣٨ من سورة الشورى .

(٢) أنظر محمد محمود حجازى : التفسير الواضح ، ج ٢٥ ، ص ٢٤ ، محمد رشيد رضا : تفسير المنار .

المف الواحد ركعا سجدا لا يرتفع رأس على رأس ولا تتقدم رجل على رجل .
ولعله سبحانه وتعالى من هذا الجانب اتبع إقامة الصلاة بصفة الشورى
قبل أن يذكر الزكاة فقال عز من قائل " وأمرهم شورى بينهم " .
والتعبير بجعل الأمر شورى بينهم ليصنع الحياة كلها بهذه الصفة وهو
نص مكي كان قبل قيام الدولة الإسلامية فهذا الطابع إذن أعم وأشمل من
الدولة في حياة المسلمين انه طابع كل جماعة إسلامية في كل حالاتها
ولو كانت الدولة بمعناها الخاص لم تقم فيها بعد .

ولأن الشورى هي القاعدة الأولى التي وضعت للحكومة الإسلامية في
سورة الشورى المكية قبل أن تقوم الدولة الإسلامية . كان المراد بالأمر
أمر الأمة الدنيوى الذى يقوم به الحكام عادة لا أمر الدين المحض (١)
الذى مداره على الوحي دون الرأى اذ لو كانت المسائل الدينية
كالعقائد والعبادات والخلل والحرام مما يقرر بالمشاورة لكان الدين
من وضع البشر . وانما هو وضع الهى ليس لأحد فيه رأى لا فى عهد النبى
صلى الله عليه وسلم ولا بعده .

وقد روى أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا لا يعرضون رأيهم مع
قول النبى صلى الله عليه وسلم فى غير المسائل الدينية إلا بعد العلم

(١) أنظر المرجع السابق .

بأنه لم يقله عن وحى . كما فعلوا يوم بدر اذ نزل النبي صلى الله عليه وسلم على أدنى ماء من بدر فنزل الجيش معه فقال له الحباب بن المنذر بن الجموح (١) " يا رسول الله : أرايت هذا المنزل آمنزلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه ؟ أم هو الرأى والحرب والمكيدة " فقال عليه الصلاة والسلام " بل هو الرأى والحرب والمكيدة " فقال الحباب : ليس هذا بمنزل فانهض بالناس حتى نأتى أدنى ماء من القوم فانى أعرف غزارة ماء وكثرتة فنزله ثم نفور ما وراءه من الأبار ثم نبني عليه حوضا فنملأه ماء فنشرب ولا يشربون فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لقد أثرت بالرأى " ثم نهض بالناس حتى نزل على أدنى ماء من القوم وبنى حوضا على القليب (٢) ثم ملئ وقذف القوم فيه بانيتهم ثم أمر بالقلب ففورت " (٣) .

(١) هو الحباب بن المنذر بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن سلمه الأنصارى الخزرجى ثم السلمى قال ابن سعد وغيره شهد بدرا وكان يكنى أبا عمر وهو الذى قال يوم الحقيفة " أنا جديلهما المعك وعديقهما المرجب " رواه عبد الرزاق ، وهو القائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم " أهذا منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه أم هو الرأى والحرب والمكيدة " .
قال ابن سعد مات فى خلافة عمر وقد زاد على الخمسين ، أنظر ابن حجر : الإصابة ج ١ ، ص ٣٠٢ ، ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ٥٦٢ .

(٢) القلب : جمع قليب ، والقليب هو البئر .

(٣) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٦٢٠ ، عبد الوهاب النجار : التاريخ الإسلامى ، ج ١ ، ص ٢٥ .

دليل مشروعية الشورى من السنة

أما دليل مشروعية الشورى من السنة فقد وردت فيه أحاديث كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :

ما روى عن عبد الرحمن بن غنم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له أبو بكر وعمر : (ان الناس ليزيدهم حرصا على الاسلام أن يروا عليكم زيا حسنا من الدنيا فقال : وآيم الله ، لو أنكما تتفقان على أمر ما عصيتكما في مشورة أبدا) (١) .

وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما نزلت " وشاورهم في الأمر " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اما ان الله ورسوله لفنيان عنها ولكن جعلها الله تعالى رحمة لآمتي . فمن استشار منهم لم يعدم رشدا ، ومن تركها لم يعدم غيا " (٢) .

- (١) صحيح البخارى ، باب قول الله تعالى " وأمرهم شورى بينهم وشاورهم في الأمر " ، ج ٩ ، ص ١٣٨ ، العمقلى : فتح البارى "باب قول الله تعالى وأمرهم شورى بينهم وشاورهم في الأمر " ، ج ١٣ ، ص ٢٦١ ، ورواه أحمد في مسنده بلفظ " لو اجتمعتم في مشورة ما خالفتمكم " ، ج ٥ ، ص ٢٢٧ ، ابن كثير : تفسير ابن كثير ، ج ١ ، ص ٣٣٢ .
- (٢) السيوطى : الدر المنثور ، ج ٢ ، ص ٩٠ ، الأوسى : روح المعانى ، ج ٤ ، ص ١٠٦ وفى الأئب المفرد عن أبى هريرة قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم " من تقول على ما لم أقل ، فليتبوأ مقعده من النار . ومن استشاره أخوه المسلم ، فآشار عليه بغير رشدا ، فقد خانته " البخارى : الأئب المفرد ، باب اثم من آشار على أخيه بغير رشدا ، ص ٧٥ .

وروى الترمذى وأبو داود وحسنه النعائى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " المستشار مؤتمن " . (١)

وروى أحمد بن حنبل فى المسند أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبى بكر وعمر : لو اجتمعتما فى مشورة ما خالفكما " (٢)

وروى الترمذى عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم محاوؤكم وأمركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها ، واذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاؤكم وأمركم الى نساءكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها " (٣)

-
- (١) سنن الترمذى ، " باب المستشار مؤتمن " ، ج ٥ ، ص ١٢٥ ، سنن أبى داود ، (باب فى المشورة) ، ج ٢ ، ص ٦٢٦ ، وروى ابن ماجه فى سننه فى " كتاب الأدب ، باب المستشار مؤتمن ، عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المستشار مؤتمن " ، ج ٢ ، ص ١٢٣٣ .
- (٢) رواه الامام أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن غنم ، مسند الامام أحمد ، ج ٤ ، ص ٢٢٢ .
- (٣) سنن الترمذى ، كتاب الفتن ، باب ٧٨ ، حديث رقم ٢٢٦٦ ، ج ٤ ، ص ٥٢٩ .

وروى الترمذى أيضا عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : " لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم " (١).

الى غير ذلك من الأحاديث التى ذكرت الشورى وحشت على التمسك والعمل بها . ونكتفى بهذا القدر من الأحاديث التى ذكرناها لندلل على أن الشورى أصل من أصول الإسلام أمر بها القرآن الكريم كما أمرت بها السنة القولية ووضحتها وطبقها السنة العملية .

(١) سنن الترمذى ، كتاب الجهاد ، " باب ما جاء فى المشورة " حديث رقم ١٧١٤ ، ج ٤ ، ص ٢١٤ .

حكم الشورى

للمفسرين والفقهاء في حكم الشورى آراء كثيرة سنعرض لها في هذا المبحث ونستخرج منها الحكم الأقرب إلى الصواب حسب توفيق الله تبارك وتعالى لنا وما يرزقنا من فهم للنصوص وترجيح للآراء . وتندرج الآراء التي ذكرها هؤلاء الفقهاء والمفسرون تحت رأيين :

الأول:

يقول أن الشورى مندوبة وأنها جعلت تطييباً لقلوب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجبرا لخاطرهم من غير أن يكون لآرائهم أثر يمتد به . سواء كانت هذه الشورى في الأمور العامة أم كانت في الأمور الخاصة .

وسواء كانت هذه الأمور العامة أمورا تخص الحرب والدفاع عن العقيدة أم أمورا تخص التشريع .

وقالوا إن الأمر في قوله تعالى " وشاورهم في الأمر " (١) للندب والمندوب في عرف الأصوليين هو الفعل الذي يحمده فاعله ولا يذمه تاركه أي أنه يعد أمرا مستحسنا لا فرضا لازما من فعله اختيارا آثيبا ، ومن تركه فلا ضير .

(١) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران .

الثاني :

يقول ان الشورى واجبة وآن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بها رغم تأييد الله له بالوحي والتسديد باعتباره ولى أمر المسلمين ليقترى به من بعده ممن يتولى أمرهم وآن الرى الذى تتمخض عنه الشورى واجب التنفيذ وعلى الحاكم أن يلتزم به وآن الأمر فى قوله تعالى "وشاورهم فى الأمر" للوجوب لأن الأصل فى الأمر الوجوب مالم توجد قرينة تصرفه عن أصله ولا قرينة هنا صارفة فوجبت الشورى ، والواجب فى عرف الأصوليين ما يشاب الانسان على فعله - ويعاقب على تركه .

واليك أقوال المفسرين (١) :

اختلف أهل التأويل فى المعنى الذى من أجله أمر الله نبيه صلى

الله عليه وسلم أن يشاورهم فيه :

أ - فقال بعضهم :

أمر الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى "وشاورهم فى الأمر" بمشاورة أصحابه فى مكاييد الحرب وعند لقاء العدو تطسيباً منه لنفوسهم ورفعاً لأقذارهم وليروا أنه يسمع منهم ويستعين بهم . وان

(١) أنظر الفخر الرازى : مفاتيح الغيب ، ٢٢ ، ص ١٢٢ ، القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ٢٥٠ ، تفسير ابن كثير ، ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ص ١٤٦ . تفسير الطبرى ، ج ١ ، ص ١٢٩ ، تفسير النسفى ، ج ١ ، ص ١٩١ ، محمد محمود حجازى : التفسير الواضح ، ج ٢٥ ، ص ٢٤ ، محمد رشيد رضا : المنار .

كان الله تعالى قد أغناه عن رأيهم بوجيه وتدبير أموره ، وسياسته
إياه . وذكر هؤلاء المفسرون أنهم رووا هذا الرأي عن قتادة والريبع
وابن اسحق من كبار التابعين وعن الشافعي من الأئمة المجتهدين .

وقالوا : قال الإمام الشافعي رحمه الله : هو أي معنى الأمر في
الآية كمعناه في قوله صلى الله عليه وسلم " والبكر تستأمر " (١) أي
تستأذن في زواجها تطييبا لقلبها لا أن اذنها واجب ، بل لوليها أن
يزوجها بدون اذنها .

ب - وقال آخرون منهم الكلبي وبعض العلماء أن المشاورة التي أجيزت
لرسل عليه الصلاة والسلام كانت خاصة بالحرب . وما عدا ذلك فلا
يجوز للرسل صلى الله عليه وسلم أن يستشير فيه .

واحتج أصحاب هذا الرأي بأن الله سبحانه وتعالى قد خاطب نبيه
صلى الله عليه وسلم بقوله " وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على
الله ان الله يحب المتوكلين " (٢)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال " الشيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر واذنها
سكوتها " . صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب النكاح " باب استئذان
الشيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت " ، ج ٩ ، ص ٢٠٥ .
(٢) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران .

والآلف واللام فى لفظ الأمر فى قوله تعالى " وشاورهم فى الأمر " ليسا للاستغراق لأنه بالاجماع لا يجوز له صلى الله عليه وسلم أن يستشير فيما نزل عليه فيه وحى من ربه . فوجب أن تكون الآلف واللام فى الأمر للعهد فتحمل على المعهود السابق والمعهود السابق فى الآية الكريمة انما هو ما يتعلق بالحرب ولقاء العدو.

ج - وذهب صاحب لباب التأويل فى معانى التنزيل المعروف بالخازن (١) وآخرون فى تفسيرهم للآية الكريمة " وشاورهم فى الأمر " الى أن العلماء قد اختلفوا فى المعنى الذى من أجله أمر الله عز وجل نبيه عليه الصلاة والسلام بالمشاورة لهم مع كمال عقله وجزالة رأيه ونزول الوحي عليه ووجوب طاعته على كافة الخلق فيما أحبوا أو كرهوا.

(١) هو على بن محمد بن ابراهيم بن عمر بن عمر بن خليل الشيعى بمعجمة مكسورة ومثناة من تحت ساكنة ثم حاء مهملة نسبة الى قريه من عمل حلب ، البغدادى الصوفى ، علاء الدين ، خازن الكتب السميطة ، واشتهر بالخازن بسبب ذلك ، ولد سنة ثمان وسبعين وستمائة ببغداد وسمع بها من ابن الثعالبي ، وقدم دمشق فسمع من القاسم بن مظفر ووزيره واشتغل كثيرا وجمع تفسيراً كبيراً سماه " التأويل لمعالم التنزيل " وشرح العمدة وهو الذى صنف مقبول المنقول فى عشر مجلدات جمع فيه بين مسند الامام أحمد ومسند الامام الشافعى والستة والموطأ والدارقطنى ، فمات عشرة كتب ، ورتبها على الأبواب . وكان حسن السمات والبشر والتودد ، مات فى آخر شعبان سنة احدى وأربعين وستماية بحلب . (أنظر ترجمته فى طبقات المفسرين للداودى ، ج ١ ، ص ٤٢٢) .

١- فقل هو عام مخصوص - والمعنى وشاورهم فيما ليس عندك من الله فيه عهد وذلك في أمر الحرب ونحوه من أمور الدنيا لتستظهر برأيهم فيما تشاورهم فيه .

٢- وقيل أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورتهم تطييباً لقلوبهم فإن ذلك أعطف لهم عليه وأذهب لأفغانهم فإن سادات العرب كانوا إذا لم يشاوروا في الأمور شق ذلك عليهم .

٣- وقيل إنما أمر بمشاورتهم ليعلم مقادير عقولهم وأفهامهم ليستفيد منهم رأياً روى البغوى بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت " ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من رسول الله صلى الله عليه وسلم " (١)

واتفق العلماء على أن كل ما نزل فيه وحى من الله تعالى لم يجز لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشاور فيه الآمة وإنما أمران يشاور فيما سوى ذلك من أمر الدنيا ومصالح الحرب ونحو ذلك .

(١) وروى الترمذى عن أبى هريرة رضي الله عنه أنه قال " لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم " ، سنن الترمذى ، كتاب الجهاد ، " باب ما جاء في المشورة " ج ٤ ، ص ٢١٤

وقيل أن يشاورهم في أمر الدين فيما لم ينزل فيه شرًا لأن النبي صلى الله عليه وسلم شاورهم في آسارى بدر وهو من أمر الدين قال على بن أبى طالب رضى الله عنه " الاستشارة عين الهداية وقد خاطر من استغنى برأيه والتدبير قبل العمل يومئذ الندم . وقال بعض الحكماء " ما استنبط الصواب بمثل المشاورة . فاذا عزمتم يعنى بعد المشاورة " فتوكل على الله " فاستعن بالله فى أموركم كلها وثق به ولا تعتمد الا عليه فانه ولى الامانة والعصمة والتسيد . والمقصود ان لا يكون للعبد اعتماد على شئ الا على الله تعالى فى جميع أموره وأن المشاورة لا تنافى التوكل " ان الله يحب المتوكلين " يعنى المتوكلين عليه فى جميع أمورهم (١) .

وذكر الدكتور محمد محمود حجازى فى تفسيره الواضح معنى قوله تعالى " وشاورهم فى الأمر " فقال " أى شاورهم فى أمور الدولة ونظام الجماعة فى الحرب والسياسة والاقتصاد والاجتماع " وأمرهم شورى بينهم " أما أمور الدين فالقرآن الكريم هو الحكم وقد شهد لك بآنك لا تنطق عن الهوى . ولذا كانوا جميعا يقفون عند أمر النبي صلى الله عليه وسلم والوحى فى الدين وأحكامه . والمراد : دم على ما آنت عليه كما فعلت فى بدر وأحد من مشاورة أصحابك وان حدث خطأ فى بعض الآراء فهو قليل

(١) أنظر علاء الدين على بن محمد بن ابراهيم البغدادى المعروف بالخازن : لباب التأويل ، ج ١ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

اذ رآيان خير من رأى . والاستشارة من كمال العقل وبعد النظر وحسن السياسة . ولذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم دائم الاستشارة فى الأمور كلها . فاذا محى الرأى وظهر فانزل على حكم الأغلبية واعزم وسر على بركة الله واعتمد عليه وحده . فان الانسان مهما بعد نظره وحصف رأيه لا يرى من حجاب الغيب شيئا وعلى الله فليتوكل المؤمنون فانه هاديهم الى الصراط المستقيم والتوكل على الله يكون بعد البحث والنظر واستقصاء الجزئيات التى مرت فأتت مكلف بطرق الأسباب الظاهرة والطرق المنتجة غالبا - هذا مع الاعتقاد بأن هذه الأسباب غير منتجة بطبيعتها وأنها واصل قطعها الى ما تحب بل اعتقد أن هناك قوة فوق كل القوى وإرادة فوق كل إرادة هى إرادة الله سبحانه وتعالى - فتوكل عليه واطلب منه التوفيق والسداد" (١)

وذهب الفخر الرازى صاحب تفسير مفاتيح الغيب فى رأيه الآخر الذى اختاره الى قوله " والتحقق فى القول أنه تعالى أمر أولى الأبصار بالاعتبار فقال عز من قائل : " فاعتبروا يا أولى الأبصار " (١) وكان عليه الصلاة والسلام سيد أولى الأبصار وقد مدح سبحانه المستنبطين فقال تعالى " ولو ردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم " (٢).

(١) محمد محمود حجازى : التفسير الواضح ، ج ٤ ، ص ٤٣ .

(٢) الآية ٢ من سورة الحشر .

(٣) الآية ٨٣ من سورة النساء .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم أكثر الناس عقلا وذكاء وهذا يدل على أنه مأمور بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه الوحي فيه . والاجتهاد يتقوى بالمناظرة والمباحثة فهذا كان عليه الصلاة والسلام مأمورا بالمشاورة وقد شاورهم يوم بدر في الأسارى وكان ممن أمور الدين" (١)

والى هذا المعنى ذهب كثير من الفقهاء القدامى والمحدثين (٢) فانهم يرون أن الشورى عامه فيما ليس فيه وحى وأنها واجبة فى عرضها وفى منتجها.

وباستعراضنا لأغلب آراء المفسرين والفقهاء باختصار نرى :

أولا :

أن المفسرين القدامى أمثال الطبرى ، والفخر الرازى فى أحد قوليه ، والقرطبى وغيرهم التزموا فى تفسير آية الشورى بحكاية أقوال

(١) الفخر الرازى : مفاتيح الغيب ، ج ٩ ، ص ٦٧ .

(٢) عدا فضيلة الدكتور محمد يوسف موسى مؤلف كتاب نظام الحكم فى الاسلام ، والعالم الباكستانى أبو الأعلى المودودى ، والدكتور محمود بابلى مؤلف كتاب الشورى فى الاسلام ، والدكتور عبد الحميد متولى مؤلف كتاب مبادئ نظام الحكم فى الاسلام . فان هؤلاء يرون أن الشورى ليست بلازمة .

التابعين وتابعي التابعين والعلماء المجتهدين من غير توضيح لحكم الشورى من خلال هذه الآراء اتباعا لمذهب السلف في التفسير . ومع هذا فجميع الآراء التي ذكروها لم تنف لزوم الشورى كما لم تؤكد أنها مندوبة في جميع أحوالها - كما يزعم بعض المحدثين.

ثانياً :

أغلب المفسرين والعلماء المحدثين يرون أن الشورى واجبة على الحاكم في عرضها وفي نتيجهاتها . (١)

ونحن نرى أن قول المفسرين القدامى بأن الأمر بالشورى جاء تطبيقاً لنفوس الصحابة ورفعاً لأقدارهم مع تأييد الله تعالى لرسوله بالوحى والتسديد والتوجيه وليستن به من بعده ليس دليلاً على صرف الأمر عن

(١) ومن هؤلاء العلماء :

الأستاذ الشيخ محمد عبده فيما حكان عنه السيد محمد رشيد رضا في تفسير المنار . والمرحوم الأستاذ سيد قطب في كتابه في ظلال القرآن . والمرحوم الدكتور محمد محمود حجازي في تفسير الواضح . والمرحوم فضيلة الشيخ محمود شلتوت في كتابه الإسلام عقيدة وشرعة . والدكتور محمد البهي في كتابه الفكر الإسلامى وصلته بالاستعمار الغربى . وفضيلة الشيخ محمد أبوزهرة رحمه الله في كتابه المجتمع الإنسانى في ظل الإسلام . وفضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف رحمه الله في بحثه القيم السلطات الثلاث في الإسلام . وفضيلة الدكتور محمد عبد الله العربى رحمه الله في كتابه نظام الحكم في الإسلام . والمرحوم الأستاذ محمد حسين هيكل في كتابه حياة محمد صلى الله عليه وسلم . وفضيلة الشيخ رزق الزلبانى في بحثه المنشور بمجلة الأزهر . والأستاذ فتحى عثمان في كتابه الفكر القانونى الإسلامى . الى غير هؤلاء العلماء والفقهاء والباحثين مما يضيق المقام عن ذكرهم .

الوجوب الى الندب بل هو أكثر دلالة على وجوب الشورى والالتزام بها .
لأن تطييب النفوس ورفع قدرها والاقتداء بالرسول والاستئذان بسنته من
بعده ، يكون بأخذ الرأى الراجح والعمل به . وهذا بعينه مما أثبتته
السنة العملية واليك البيان :

لقد شاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فى الخروج الى العير
ولما حصل على موافقتهم خرج لاعتراضها . وشاورهم فى الخروج الى بدر
لمقاتلة المشركين ولم يأمر الجيش بالتحرك الا بعد أن وافق المهاجرون
والأنصار معا بعد أن كرر مرارا " أشيروا على أيها الناس " حتى تنبه
الأنصار فأجابوه وحمل على موافقتهم جميعا وشاور أصحابه يوم بدر فى
الأسرى ونفذ رأيهم .

وشاورهم يوم أحد فى الخروج أو التحصن بالمدينة مع البقاء فيها
وأوضح لهم أنه شخصيا يرى البقاء بالمدينة والتحصن فيها ومعه شيوخ
المهاجرين والأنصار ولكن أغلبيتهم رأت الخروج الى أحد وأشارت به
فنزل صلى الله عليه وسلم على رأيهم ودخل ولبس لأمته ودرعه وخرج
مستعدا للحرب وقد ذكرنا ذلك فى موضعه عند تفسير دليل الشورى من
الكتاب الكريم .

وشاورهم يوم الحديبية فى أن يمسيل على ذرارى المشركين الذين
تركوهم فى مكة وخرجوا يمنعونهم من دخولها وقد لبسوا له جلود النمرور

وجمعوا الأحابيش للقضاء عليه بعد أن أعلنهم أنه قاصد البيت الحرام للعمرة . وقال له الصديق رضى الله عنه " أنا لم نجأ لقتال وإنما جئنا معتمرين فأجابه الى ما قال . (١)

وشاورهم عليه الصلاة والسلام يوم الخندق فى مصالحة قبيلة غطفان (٢) على ثلث ثمار المدينة عامئذ فأبى ذلك عليه السعدان سعد بن معاذ (٣) وسعد بن عباد (٤) زعيما الأنصار من الأوس والخزرج فوافقهما ولم يبرم المصالحة نزولا على رأيهما الى غير ذلك من المواقف التى كان يستشير فيها الرسول صلى الله عليه وسلم والتى يضيق عنها هذا البحث وحوتها كتب السير والتاريخ الاسلامى وصدقت أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها حيث قالت " ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول

- (١) أنظر صحيح البخارى ، باب غزوة الحديبية ، ج ٥ ، ص ١٦١
- (٢) كانت قبيلة غطفان من القبائل الكبيرة ذات البأس الحليفة لقريش والتى استجابت لها لمحاصرة المدينة مع الأحزاب واليهود للقضاء على الاسلام .
- (٣) هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن مالك الأنصار الأشهل سيد الأوس . شهد بدرًا باتفاق ورمى بسهم يوم الخندق فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم فى بنى قريظة وأجيبته دعوته فى ذلك ثم انتفض جرحه فمات وذلك سنة خمس ، وقال المنافقون لما خرجت جنازته ما أخفها فقال النبى صلى الله عليه وسلم " ان الملائكة حملته " وروى البخارى من حديث أبى سعيد الخدرى أن بنى قريظة لما نزلوا على حكم سعد وجاء على حمار قال صلى الله عليه وسلم " قوموا الى سيدكم " أنظر الإصابة ، ج ٢ ، ص ٣٥ .
- (٤) هو : سعد بن عباد بن كعب ، سيد الخزرج شهد العقبة وكان أحد النقباء قال ابن سعد وكان يكتب بالعربية ويحسن العسوم والرمم فكان يقال له الكامل . (أنظر ابن حجر : الإصابة ، ج ٢ ، ص ٢٧ .

الله صلى الله عليه وسلم . ولم يثبت من تتبعنا للسنة العملية والقولية أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يستشير أصحابه ثم يطرح رأيهم ولا ينفذه بل كان يأخذ برأيهم فيما لم ينزل فيه وحسب عند الاجماع ويأخذ برأى الأغلبية عند اختلاف الرأى الا أن القائلين بأن الشورى غير ملزمة بنتيجتها دللوا على رأيهم بحادثة واحدة فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وهى حادثة " صلح الحديبية " (١) . وحتى يمكن أن نحكم على صحة استدلالهم هذا لا بد لنا أن نعرض واقعة الحديبية بشئ من التفصيل ، ونذكر ملابساتها وما حدث فيها فعلا عن أصح المصادر ، وهو صحيح البخارى ومسند الامام أحمد . وهل ترك الرسول صلى الله عليه وسلم رأى أصحابه بعد استشارتهم واجماعهم على مقاتلة المشركين الذين صدوهم عن المسجد الحرام ، وبعد أخذ البيعة منهم بنفسه على النصر أو الموت لأن نتيجة الشورى ليست بملزمة له عليه الصلاة والسلام ؟ أم أن أمرا آخر قد حدث فى الموقف فكان سببا فى منع الرسول صلى الله عليه وسلم من التنفيذ ؟

(١) الحديبية بضم الحاء وفتح الدال قرية متوسطة ليست بالكبيرة ، سميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة التى بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتها ، وسميت الحديبية بشجرة حذباء كانت فى ذلك الموضع ، وبين الحديبية ومكة مرحلة وبينها وبين المدينة تسع مراحل . اعتمر صلى الله عليه وسلم عمرة الحديبية ووداع المشركين خمس سنين وعشرة أشهر للهجرة النبوية . (أنظر ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٢٢٩) .

لقد سبق أن قلنا أن الشورى واجبة فيما لم ينزل فيه قرآن ولا وحى
أما إذا وجد نص أو سنة فانه لا محل ولا مجال للشورى ووجب أعمال النص
والتقيد بالسنة . كان لابد من هذا الايضاح قبل أن نذكر وقائع
الحديبية .

فى العام السادس للهجرة رأى الرسول عليه الصلاة والسلام فى منامه
أنه يدخل المسجد الحرام هو والمسلمون محلقيين رؤسهم ومقصرين وكان
المشركون قد منعوهم منذ الهجرة من دخول مكة حتى فى الأشهر الحرم
التي كان يعظمها العرب كلهم فى الجاهلية ، ويضعون فيها السلاح
ويستعظمون القتال فى أيامها والصد عن المسجد الحرام . حتى أن أصحاب
الشاركات كانوا يتجمعون فى ظلال الحرم ويلقى الرجل قاتل أبيه فلا
يرفع فى وجهه سيفاً ولا يصد عنه البيت الحرام . ولكنهم خالفوا
تعاليدهم الراسخة فى هذا الشأن وصدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسلمين معه طوال السنوات الست التى تلت الهجرة كما كانوا
يمنعونهم من أداء الشعائر بالمسجد الحرام قبل الهجرة قال تعالى " أن
الذين كفروا ويمدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس
سواهم العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بالحاد بظلم ندقه من عذاب
آليم " (١) . حتى العام السادس الذى رأى فيه الرسول صلى الله عليه

(١) الآية ٢٥ من سورة الحج .

وسلم هذه الروايات وحدث بها أصحابه رضوان الله عليهم فاستبشروا بها وفرحوا وقد روى ابن هشام في سيرته وقائع الحديبية وهي في جملتها تتفق مع ما رواه الامام البخاري والامام أحمد رضي الله عنهما (١)

ومع تلخيص ابن حزم في جوامع السير وغيره . قال ابن اسحاق :

" ثم أقام الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة شهر رمضان وشوال وخرج في ذي القعدة معتمرا لا يريد حربا واستنفر العرب ومن حوله من أهل البوادي من الأعراب ليخرجوا معه وهو يخشى أن تمده قريش عن البيت أو تتعرض له بالحرب فأبطأ عليه كثير من العرب " (٢)

وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه من المهاجرين والأنصار ومن لحق به من العرب وساق معه الهدى وأحرم بالعمرة ليوم من الناس من حربه وليعلموا أنه إنما خرج زائرا للبيت ومعظمنا له .

(١) صحيح البخاري ، باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والآكام والمبايعات ، ج ٣ ، ص ٢٣٩ ، مسند الامام أحمد ، ج ٤ ، ص ٣٢٩ .
 (٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣٠٨ ، سيد قطب : في ظلال القرآن ، تفسير سورة الفتح ، ج ٢٥ ، ص ٨٣ .

وكان عدد أصحاب الحديبية أربع عشرة مائة فيمما يرويه جابر بن عبد الله . (١) ولقى رسول الله صلى الله عليه وسلم " بعصفان" (٢) بشر بن سفيان الكعبي (٣) فقال : يا رسول الله هذه قريش قد سمعت بمسيرك فخرجوا معهم العود والمطافيل (٤) . قد لبسوا جلود النمرور وقد نزلوا بذى طوى يعاهدون الله ألا تدخلها عليهم أبدا . وهذا خالد بن الوليد في خيلهم ، وقد قدموها الى كراع الغميم (٥) قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا ويح قريش لقد آكلتهم الحرب ماذا عليهم لو خلوا بيني وبين سائر العرب ؟ فان هم " أصابوني كان ذلك الذي أرادوا وان أظهرني الله عليهم دخلوا في الاسلام وافترين ، وان لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة ، فما تظن قريش ؟ فوالله لا أزال أجاهدكم على الذي بعثنى الله به حتى يظهره الله أو تنفرد هذه

(١) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمى غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة ولم يشهد بدرا ولا أحد ، كان آخر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم موتا بالمدينة مات سنة ثمان وسبعين . (أنظر ابن حجر : الإصابة) ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

(٢) عصفان : موضع بين مكة على مسافة راحتين من مكة .
(٣) هو بشر بن سفيان العتكي . قال ابن عباس لما توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد مكة في عام الحديبية قدم بشر بن سفيان فسلم عليه فقال له " يا بشر هل عندك علم أن أهل مكة علموا بمسيرى ؟ فقال بآبى أنت وآمى يا رسول الله انى لأطوف بالبيت ليلة كذا وقريش في أنديتها اذ صرخ صارخ في أعلى قبيل بصوت أسمع قاصيهم ودانيهم فذكر أبياتا فارتجت مكة واجتمعوا عند الكعبة وتحالفوا وتعاهدوا أن لا تدخلها . (أنظر ابن حجر : الإصابة) ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

(٤) العودة : العرأة التى لم تلد . والمطافيل : ذوات الأظفال .
(٥) كراع الغميم : موضع بين مكة والمدينة ، (أنظر ياقوت : معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٢١٤) .

السالفة (١) ثم قال عليه الصلاة والسلام : هل من رجل يخرج بنا على طريق غير طريقهم التي هم بها ؟ " (٢)

قال ابن اسحاق : فحدثني عبد الله بن أبي بكر أن رجلا من أسلم قال : أنا يا رسول الله . قال فسلك بهم طريقا وعرا أجرل (٣) من بين شعاب . فلما خرجوا منه وقد ثق ذلك على المسلمين . وافضوا الى أرض سهلة عند منقطع الوادي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس : "قولوا نستغفر الله ونتوب اليه " فقالوا ذلك ، فقال عليه الصلاة والسلام " والله انها للحطه (٤) التي عرضت على بني اسرائيل ، فلم يقولوها " . ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فقال : اسلكوا ذات اليمين بين ظهري الحمى (٥) . فو طريق على الممرار مهبط الحديبية من أسفل مكة ، فسلك الجيش ذلك الطريق فلما رأت قريش قنطرة (٦) الجيش قد خالفوا عن طريقهم رجعوا راکضين الى مكة .

(١) السالفة : صفحة العنق ، وهما مالفستان من جانبيه ، وكسرى بانفرادها عن الموت.

(٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ .

(٣) الأجرل : الكثير الحجارة ويروى : أجرل أى ليس فيه نبات.

(٤) يشير صلى الله عليه وسلم الى قوله تعالى " واذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا وادخلوا الباب مجيذا وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين " . الآية ٥٨ من سورة البقرة .

(٥) الحمى : اسم موضع أو مكان بين مكة والمدينة .

(٦) قنطرة الجيش : أى غباره .

وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا سلك في ثنيه المزار
بركت ناقتة فقال الناس : خلّت الناقة (١) فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : " ما خلّت وما هو لها بخلق ولكن حبسها حابس الفيل عن مكة " ثم
قال عليه الصلاة والسلام " لا تدعوني قريش اليوم الى خطة يسألوني فيها
صلة الرحم الا أعطيتهم اياها " وفي روايه البخاري " والذي نفس بيده
لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمت الله تعالى الا أعطيتهم اياها " (٢)
ثم قال للناس : " انزلوا قيل له : يا رسول الله ما بالوادي ماء
ينزل عليه . فأخرج عليه الصلاة والسلام مهما من كنائنه فأعطاه رجلا من
أصحابه فنزل في قليب من تلك القلب ففرزه في جوفه فجاش بالرواء
فلما اطمأن رسول الله صلى الله عليه وسلم آتاه بديل بن ورقاء
الخرامي (٣) في رجال من خزاعة فكلّموه وسألوه ما الذي جاء به؟
فأخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه لم يأت يريد حربا ، وانما جاء
زائرا للبيت ومعظما لحرمة . ثم قال لهم نحوا مما قال لبشر بن
سفيان ، فرجعوا الى قريش فقالوا : يا معشر قريش انكم تعجلون على

(١) خلّت الناقة : أي امتنعت عن السير.

(٢) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣١٠ ، صحيح البخاري
ج ٣ ، ص ٢٣٩ ، مرجع سابق .

(٣) هو بديل بن ورقاء بن عمرو بن ربيعة بن عبد العزى بن ربيعة
الخرامي قال ابن السكن له صحبه ، سكن مكة قيل أنه مات قبل
النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى البخاري في تاريخه عن ابن
بديل بن ورقاء عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن
يحبس السبايا والأموال بالجعرانة حتى يقدم عليه ففعل . وروى أن
العباس أقام بديل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وقال : هذا
بديل بن ورقاء فقال له النبي صلى الله عليه وسلم " كم سنوك؟ "
ورأى بعارضة سوادا فقال سبع وتمصون ، قال " زادك الله جمالا
وسوادا " أنظر : ابن حجر : الإصابة ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

محمد. أن محمدا لم يأت لقتال ، وانمسا جاء زائرا لهذا البيت .
فاتهموهم وجبهوهم ، وقالوا : وان جاء لا يريد قتالا . فوالله لا
يدخلها علينا عنوة أبدا ، ولا تتحدث بذلك عنا العرب .

وكانت قبيلة خزاعة عيبة نصح (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم
مسلمها وكافرها لا يخفون عنه شيئا كان بمكة . ثم بعثوا اليه مكرز بن
حفص بن الأخيف ، أخا بني عامر بن لؤي فلما راه رسول الله صلى الله
عليه وسلم مقبلا " قال هذا رجل غادر " فلما انتهى الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكلمه قال له عليه الصلاة والسلام : نحوا ممما قال
لبديل وأصحابه ، فرجع الى قریش فأخبرهم بما قال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم بعثوا اليه الحليس بن علقمة أو ابن زيان وكان
يومئذ سيد الآحابيش (٢) وهو أخا بني الحارث بن عبد مناف بن كنانة .
فلما راه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ان هذا من قوم
يتآلهون (٣) فابعثوا الهدى في وجهه حتى يراه " فلما رأى الهدى
يسيل عليه من عرض الوادي في قلائده ، وقد أكل أوباره من طول الحبس
في محله . رجع الى قریش ولم يصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم-

(١) عيبة نصح : أي وعاء نصح ، والمقصود أنهم ناصحون مخلصون وقد
دخلوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) الآحابيش : جمع حبش بضم الحاء وسكون الباء نسبة الى مكان في
البادية .

(٣) يتآلهون : يتعبدون ويعظمون أمر الاله .

اعظاما لما رأى - فقال لهم ذلك . فقالوا له : اجلس فانما أنت
 أعرابي لا علم لك : فغضب الحليس عند ذلك فقال : يا معشر قريش (١)
 "والله ما على هذا حالفناكم ولا على هذا عاقدناكم آيصد عن بيت الله
 من جاء معظما له ؟ ، والذي نفس الحليس بيده لتخلن بين محمد وبين ما
 جاء من آجله ، أو لتفرن بالاحابيش نفرة رجل واحدة فقالوا له :

مه ، كف عنا يا حليس حتى نأخذ لأنفسنا ما نرضى به ، ثم بعثوا
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عروة بن مسعود الثقفي فقال يا
 معشر قريش اني رأيت ما يلقي منكم من بعثتموه الى محمد من التعنيف
 وسوء اللفظ وقد عرفتكم أنكم والد واني ولد " وكان نسبه لأمه في بني
 عبد شمس " وقد سمعت بالذي نابكم فجمعت من أطاعني من قومي ثم جئتكم
 حتى آسيتمكم (٢) بنفسي ، قالوا :

صدقت ما أنت عندنا بمتهم . فخرج حتى جاء رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فجلس بين يديه ثم قال :

يا محمد أجمعت أوشاب (٣) الناس ثم جئت بهم الى بيضتك (٤)
 لتفضها بهم (٥) ؟ انها قريش قد خرجت معها العود والمطافيل ، قد

(١) أنظر : ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٢) استيكم : عاونتكم . (٣) الأوشاب : الأخلاط .

(٤) بيضة الرجل : أهله وقبيلته .

(٥) تفضها : تكسرها ، وهي كناية عن تحطيمهم .

لبسوا جلود النمو يعاهدون الله أن لا تدخلها عنة أبدا . وآيم الله
لكنى بهؤلاء قد انكشفوا عنك غدا . قال . وأبو بكر خلف رسول الله
صلى الله عليه وسلم قاعد فزجره وقال : أنحن ننكشف عنه ؟ قال عروة
بن مسعود : من هذا يا محمد ؟ قال : عليه الصلاة والسلام " هذا ابن
أبي قحافة " . قال : أما والله لولا يد كانت لك عندي لكفأتك بها .
ولكنى هذه بها . ثم جعل عروة بن مسعود يتناول لحية رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو يكلمه . قال والمغيرة ابن شعبه واقف على رأس
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديد فجعل يقصر يدي إذا تناولت
لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول : أكفف يدك عن وجه رسول
الله صلى الله عليه وسلم قبل أن لا تمل اليك : فيقول عروة : ويحك ما
أفئك وأغلظك : قال فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له
عروة : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبه .

قال ابن اسحاق : قال الزهرى " فكلمه رسول الله صلى الله عليه
وسلم بنحو مما كلم أصحابه وأخبره أنه لم يأت حربا .

فقام من عند الرسول صلى الله عليه وسلم وقد رأى ما يصنع به
أصحابه : لا يتوضأ الا ابتدروا وضوءه ولا يبصق الا ابتدروه ولا يسقط من
شجرة الا آخذوه . فرجع الى قريش فقال : يا معشر قريش ، انى جئت كسرى
فى ملكه والنجاشى فى ملكه ، وانى والله ما رأيت ملكا فى قوم قط مثل

محمد في أصحابه ، ولقد رأيت قوما لا يسلمونه لشيء أبدا فروا رأيكم .
ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب لبيعته الى
مكة " (١) فيبلغ عنه أشراف قريش ما جاء له . فقال عمر : يا رسول
الله انى أخاف قريشا على نفس ، وليس بمكة من بنى عدى بن كعب أحد
يمنعنى وقد هرفت قريش عداوتى اياها وغلظتى عليها ، ولكنى أدلك على
رجل أمز بها منى عثمان بن عفان فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عثمان رضى الله عنه فبعثه الى أبى سفيان وأشراف قريش يخبرهم أنه لم
يأت لحرب وأنه إنما جاء زائرا لهذا البيت ومعظما لحرمة . (٢)

قال ابن اسحاق :

" فخرج عثمان رضى الله عنه الى مكة فلقيه أبان بن سعيد بن
العاص ، حين دخل مكة أو قبل أن يدخلها ، فحمله بين يديه ، ثم أجاره
حتى يبلغ رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم - فانطلق عثمان حتى
أتى أبى سفيان وعظما قريش فبلغهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما أرسله به فقالوا لعثمان حين فرغ من رسالة رسول الله صلى الله
عليه وسلم اليهم : ان شئت أن تطوف بالبيت فطف فقال : ما كنت لأفعل
حتى يطوف به رسول الله صلى الله عليه وسلم - واحتبسته قريش عندها
فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين أن عثمان بن عفان قد

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣١٤ .

(٢) أنظر في ظلال القرآن ، ج ٢٦ ، ص ٨٦ وما بعدها .

قتل . قال ابن اسحاق : " فحدثني عبد الله ابن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين بلغه أن عثمان قد قتل : " لا نبرح حتى نناجز القوم ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إلى البيعة فكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة فكان الناس يقولون :

بايعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت ، وكان جابر بن عبد الله يقول : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبايعنا على الموت ولكن بايعنا على أن لا نفر فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس ولم يتخلف أحد من المسلمين . " (١)

وكانت قريش وقد اعتزمت أن تلجأ إلى الشدة ، قد أرسلت خمسين رجلاً تحت قيادة مكرز بن حفص ليطوفوا بعسكر المسلمين على أن يصيبوا منهم عزة ، فشمروا بهم الحرس فأسروهم وأفلت قائدهم . فلما بلغ ذلك قريشا أرسلت كتيبة لمناوشة المسلمين . فأسر المسلمون منهم اثني عشر رجلاً وقتل من المسلمين واحد .

عند ذلك خشيت قريش مغبة هذا المركب الخشن ، فلانت عريكتها ولجأت إلى المدينة . وأرسلت سفيرا من قبلها هو مهيل بن عمرو طالبا الصلح فلما قابل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣١٥ .

يا محمد ان الذى حمل ليس من رأى عقلائنا ، بل هو شئ قام به السفهاء
 منا فابعث اليينا بمن آسرت فقال له النبى صلى الله عليه وسلم حتى
 ترسلوا الذين عندكم . عند ذلك أرسلوا عثمان رضى الله عنه والعشرة
 الذين كانوا معه وقدم سهيل الشروط التى تطلبها قريش . (١)

فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الشروط دون تردد ودخل
 المسلمين منها أمر عظيم . فلما التأم الأمر ولم يبق الا الكتاب وشب
 عمر بن الخطاب فأتى أبا بكر ، فقال : يا أبا بكر : أليس هذا نبى
 الله حقا ؟ قال أبو بكر : بلى . قال عمر : أولنا بالمسلمين ؟ قال
 أبو بكر بلى . قال عمر : أو ليسوا بالمشركين ؟ قال أبو بكر : بلى .
 قال عمر : فعلام نعطي الدنية (٢) فى ديننا ؟ قال أبو بكر رضى الله
 عنه : يا عمر الزم غرزه (٣) فانى أشهد أنه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم . فقال عمر : وأنا أشهد أنه رسول الله . ثم أتى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله : ألت برسول الله ؟ قال النبى
 صلى الله عليه وسلم : بلى . قال عمر : أولنا بالمسلمين ؟ قال عليه
 الصلاة والسلام : بلى . قال عمر : فعلام نعطي الدنية فى ديننا ؟ قال
 عليه الصلاة والسلام " أنا عبد الله ورسوله لن أخالف أمره ولن يضيعنى "

(١) أنظر : السيرة المحمدية " بحث للأستاذ محمد فريد جدى " نشر
 بمجلة الأزهر السنة الثانية عشرة .

(٢) الدنية : الذل والأمر الخسيس .

(٣) الزم غرزه : آى الزم أمره . والفرز للرحل : بمنزلة الركاب
 للسر .

قال ابن عمر رضي الله عنهما : فكان عمر يقول : ما زلت آتصدق وأصوم وأصلى وأعتق من الذى صنعت يومئذ صخافة كلامى الذى تكلمت به حين رجوت أن يكون خيرا (١) ٠٠" الى اخر ما ورد فى هذه الواقعة وتم المصلح وأكمل الله به النعمة فكان فتحا مبينا.

وبعد استعراضنا لهذه الحادثة بشئ من التفصيل نستطيع أن نستخرج منها حكم الشورى وهى الواقعة التى احتج بها بعض الكتاب المحدثين على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأخذ باجماع الصحابة على القتال يوم الحديبية - اذ ثبت بأن ما حدث بالحديبية كان من قبيل الشورى ونلخص ذلك فيما يلى :

أولا :

الرؤيا التى راها الرسول صلى الله عليه وسلم فى منامه وحدث بها أصحابه أنه يدخل المسجد الحرام " الكعبة " هو والمسلمون محلقيين رؤوسهم ومقصرين فاستبشروا بها وفرحوا وتأهبوا وخرجوا يسوقون الهدى أمامهم وقد أحرموا جميعا بالعمرة .

ثانيا :

اعلان الرسول صلى الله عليه وسلم قبل أن يخرج وبعد أن خرج من المدينة أنه وأصحابه يريدون زيارة البيت الحرام للعمرة ولا يريد حربا ولم يأخذوا معهم من السلاح سوى السيف فى القراب .

(١) أنظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ١ ، ص ٣١٧ .

ثالثا:

خروج قريش برجالها وشبابها ونسائها وأطفالها وفرسانها وأحابيشها لمنع الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من دخول مكة واستعدادهم لمقاتلته وقد لبسوا جلود النمور وأعدوا أنفسهم لذلك وقدموا خالد بن الوليد على رأس فرسانهم ليلتقى بالرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه في منتصف الطريق.

رابعا:

نجاح الرسول صلى الله عليه وسلم في سلوك طريق آخر مع أصحابه وإن كان وعرا وخروجه منه على مسافة مرحلة واحدة من مكة حتى حدثته نفسه صلى الله عليه وسلم أن يميل على ذراري المشركين بمكة وهي خالية ممن يدافعون عنها ويستشير أبا بكر في ذلك فيجيبه أبو بكر رضي الله عنه أنا لم نخرج لقتال فيستجيب الرسول صلى الله عليه وسلم لرأي أبي بكر ويعدل عن رأيه .

خامسا:

يستمر الرسول صلى الله عليه وسلم في التقدم حتى الحديبية بموضع يقال له شنية المسرار وهناك تبرك ناقسته القصواء التي تحمله . ويحاولون انهاضها فلا تنهض فيقول أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم "خلأت الناقة" فيقول النبي صلى الله عليه وسلم "ما خلأت وما هولها

بخلق ولكن حبسها حابس الفيل عن مكة " ثم يقول عليه الصلاة والسلام
 "لاندعوني قريش اليوم الى خطة يسألونني فيها صلة الرحم الا أعطيتهم
 اياها" . وفي رواية أخرى للإمام البخاري يقول عليه الصلاة والسلام
 "والذي نفس بيده لا يسألونني خطة يعظمون فيها حرمت الله الا أعطيتهم
 اياها" . (١)

هنا عندما حبست الناقة يعلم الرسول صلى الله عليه وسلم الملهم
 المتصل بالسماء بالوحي أن الله لا يرضى عن دخول مكة عنوة اذا ما
 وافقت قريش على خطة تعظم فيها حرمت الله وصلة الرحم . ثم يأمر
 عليه الصلاة والسلام أصحابه بالنزول بالمكان الذي يركب فيه الناقة
 فيقولون يا رسول الله ما بالوادي ما ينزل عليه - فلم يجزع ولم
 يغير رأيه لأن الأمر جاء من السماء ولا تبديل لهذا الأمر ولكنه يخرج من
 كنانته سهمًا فيعطيه رجلاً من أصحابه لينزل في قلب من تلك القلب
 فيغرز في جوفه ففعل فجاش بالرواء فشريوا وسقوا .

سادساً :

تعرض قريش شروطها وفيها أنه لا يدخل مكة في عامه هذا وعملوا ذلك
 "لأن لا تسمع العرب أنه دخل عليهم عنوة فيستهينون بالبيت الحرام

(١) صحيح البخاري ، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب
 وكتابة الشروط ، ج ٣ ، ص ٢٣٩ ، مسند الإمام أحمد ، ج ٤ ، ص ٣٢٩ .

وتسقط هيئته من نفوسهم " اذن هم يريدون من وجهة نظرهم تعظيم هذا البيت وبقاؤه هيئته وهى الخطة التى طلبها صلى الله عليه وسلم بقوله كما يرويها الامام البخارى فى صحيحه " والذى نفس بيد لا يسألونى خطة يعظمون فيها حرمة الله الا أعطيتهم اياها " (١) وقد سألوها.

سابعاً:

يأتى النص الصريح من الرسول صلى الله عليه وسلم حين ألح عليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالسؤال لم قبل الصلح مع قريش؟ فيقول " أنا عبد الله ورسوله " لن آخلف أمره ولن يضيعنى " (٢) اذن هناك أمر من الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم بالتوقف عن دخول مكة فى عامه هذا بالشرط الذى أعلنه الرسول صلى الله عليه وسلم حين بركت ناقته وهو تعظيم حرمة الله . وما دام هناك أمر من الله فلا مجال لرأى ولو كان رأى الأمة كلها مجتمعة ولا مجال للشورى حيث الوحى من قرآن أو سنة ووجب على الجميع التنفيذ والامتثال وصدق الله العظيم حيث يقول " وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب " . (٣)

(١) أنظر المرجع السابق .

(٢) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .

(٣) الآية ٧ من سورة الحشر.

وبهذا يسقط الاستدلال بحادثة الحديبية على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأخذ برأى الأغلبية التي قاربت الاجماع يومها ، لأنه لم يكن هناك مشاورة في الصلح ولا مجال للشورى مع وجود النص فسقط الاستدلال ويقى الأمر في قوله تعالى " وشاورهم في الأمر " للوجوب .

وخلاصة الرأي:

أن الشورى تكون مندوبة اذا وجدت قرينة تصرف الأمر من الوجوب الى الندب وتكون واجبة في عرضها وفي نتيجتها اذا لم يكن هناك صارف للأمر عن الوجوب وهو الأصل في الأمر . وتكون محرمة اذا كانت في أمر نزل فيه قرآن أو سنة .

وما دام الأمر في الآية الكريمة ليس معه قرينة تصرفه عن الوجوب فالشورى مأمور بها وواجبة على النبي صلى الله عليه وسلم بصفته ولى أمر المسلمين وعلى أولياء أمور المسلمين من بعده وهذا هو الرأي الذي أرجحه والله أعلم بالصواب .

XX

الشورى فى المملكة العربية السعودية

اقتتت حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين امام المسلمين جلالة المغفور له الملك عبد العزيز رحمه الله اشار ونهج حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم عملا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واقتفاء اشار الخلفاء الراشدين والسلف الصالح من المسلمين لذا آقامت مجلسا للشورى احتل مكانة اسلامية مرموقة حيث أمر موحد هذا الكيان الكبير بترحمه الله بتشكيل هذا المجلس من العلماء والقضاة ورجال الفكر.

وكان اختصاص هذا المجلس هو ما نص عليه الأمر الملكى الكريم الصادر بجريدة أم القرى فى العدد رقم ١٨٦ فى ٢٥ محرم ١٣٤٧ هـ ، والذي يوضح هذه الاختصاصات وهى أن " يختص المجلس بسن الأنظمة والرقابة المالية وكذلك فحص موازنات دوائر الحكومة والبلدية وموازنة عين زبيدة بالإضافة الى الموازنات التى تعرف لدوائر الحكومة خلال السنة . وينظر فى اعطاء الرخص للشروع فى عمل مشاريع اقتصادية وعمرانية ومنح الامتيازات والمشاريع المالية والاقتصادية ونزع الملكية للمنفعة العامة . الى جانب بعض الموضوعات الادارية الأخرى

القواعد التى تقوم عليها الشورى

قرر الإسلام كما رأينا مبدأ الشورى بقوله تعالى فى سورة الشورى "وأمرهم شورى بينهم" (١) وفى سورة آل عمران بقوله تعالى "وشاورهم فى الأمر" (٢) لأنها من لوازم الشريعة الكاملة الدائمة التى لا تقبل تعديلا ولا تبديلا وتقريرها يؤدى بذاته إلى رفع مستوى الجماعة وحملها على التفكير فى المسائل العامة والاهتمام بها والنظر إلى مستقبل الأمة نظرة جديدة والاشتراك فى الحكم بطريق مباشر بمراقبة الحكام ومحاسبتهم والحد من سلطانهم.

فالشورى فى الإسلام مقررلة لتوجيه الجماعة المسلمة ورفع مستواها ولاستنباط الرأى فيما ليس فيه نى تنفيذ لقل الله سبحانه وتعالى "ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم" (٣).

وقد جاء الإسلام بالقواعد الأساسية التى يقوم عليها مبدأ الشورى والحدود التى ينطبق عليها.

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

(٢) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٨٣ من سورة النساء.

ولم يترك هذه القواعد الأساسية لأولى الأمر والرأى فى الأمة وإن كان قد ترك ما عداها مما يتصل باختلاف الأمكنة والأزمنة والجماعات ، لأولى الرأى والأمر . والقواعد الأساسية التى يقوم عليها مبدأ الشورى حكمها حكم المبدأ نفسه لا تقبل التبدل ولا التعديل لأنها اما قواعد يقتضيها النص المقرر للشورى ، واما قواعد جاءت بها نصوص أخرى وهى :

أولاً :

الشورى حق مقرر للحاكمين والمحكومين وليس أحد الطرفين أحق به من الآخر . فكما يستطيع الحاكمون أن يبدوا رأيهم فى كل أمر من أمور الأمة يستطيع كل فرد من المحكومين أن يبدى رأيه فى كل أمر من أمور الأمة ومصلحة البلاد .

وهذا الحق لكل من الحاكمين والمحكومين مستمد من قوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم " (١) فقد وصف الحق تبارك وتعالى الأمر بأنه أمرهم جميعا وإذا كان الأمر لجميع المؤمنين استوى فيه وفى القيام عليه الحاكم والمحكوم فليس لأحدهما أن يستأثر به أو أن يمنع منه الآخر أما تنظيم استعمال هذا الحق فهو أمر مختلف باختلاف الزمان والمكان .

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

ولذلك تركت الشريعة الإسلامية تنظيمه لأولى الأمر والرأى فى الجماعة الإسلامية بما يتفق مع ظروفهم وفى حدود استطاعتهم . (١)

ثانياً:

ان عرض كل أمور الأمة على الشورى من واجبات الحكام وليس حقاً لهم فحسب لقوله تعالى " وشاورهم فى الأمر " (٢) والأمر للوجوب كما أوضحنا ذلك سابقاً ومن هنا وجب على الحاكم أن يستشير الأمة فى كل أمر من أمورها فيما ليس فيه وحى " كتاب أو سنة " فإذا لم يعرض الحاكم الأمر على الأمة فقد آخل بواجبه ، وللأمة أن تستعمل حقها حيث وضعه الله وأن تطلب من الحكام أن يعرضوا عليها كل أمر لم يعرضوه ، وأن يبينوا رأيهم فيه لتستطيع الأمة بعد ذلك أن تبدى رأيها على أحسن وجه تراه .

ثالثاً:

ان الشورى يجب أن تقوم على الاخلاق لله والرغبة فيما عنده والعمل لرفع شأن الاسلام دون نظر الى الاحسن الشخصية والمنافع الذاتية والعصبية القبلية والاقليمية ، فلا يقبل الله من ذلك الا ما خلى لوجهه وحده لقوله تعالى " ألا لله الدين الخالى " (٣) وقوله تعالى

(١) أنظر فتحى عبدالكريم : الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى ،

ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢) الآية ١٥٨ من سورة ال عمران .

(٣) الآية ٣ من سورة الزمر .

"إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤتى الله المؤمنين أجرا عظيما " (١)

ولا يصح أن تقوم الشورى على كذب ، وخداع ، وغش ، أو اكراه ، أو رشوة . فكل ذلك يرده الإسلام لذاته .

فما بالك إذا فعله المسلم في الشورى فإنه يكون بذلك خائنا لله ولرسوله وخائنا للأمانة التي حملة الله أيها لأن الشورى أمانة "والمستشار مؤتمن " (٢) كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن خان أمانته فقد أتى ما حرمه الله عليه وخان الله ورسوله قال تعالى " يا أيها الذين امنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون " (٣)

رابعاً:

ليس من الضروري أن يجمع أهل الشورى على رأي واحد وإنما الرأي ما اتفقت عليه الأكثرية كما فعل ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم عندما استشار المسلمين في الخروج إلى أحد أو التحصن في المدينة

(١) الآية ١٤٦ من سورة النساء .

(٢) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة رضى الله عنه ، " كتاب الأدب " باب المستشار مؤتمن " ج ٢ ، ص ١٢٣٣ ، ورواه ابن ماجه أيضا عن أبي مسعود . وفي الزوائد : إسناده حديث أبي مسعود صحيح رجاله ثقات .

(٣) الآية ٢٧ من سورة الأنفال .

فاختارت الأغلبية الخروج فنزل الرسول صلى الله عليه وسلم على رأيهم
كما أوضحنا ذلك بشئ من التفصيل فيما سبق . ولما جاء في حديث حذيفة
المشهور " تلزم جماعة المسلمين وإمامهم " (١) وقول الرسول صلى الله
عليه وسلم " يد الله مع الجماعة " (٢) .

(١) رواه مسلم في صحيحه عن حذيفة بن اليمان وهو جزء من حديث طويل
ونصه كما جاء في مسلم قال حذيفة : (كان الناس يسألون رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن
يدركنى فقلت يا رسول الله انا كنا في جاهلية وشر فجهلنا الله
بهذا الخير فهل بعد هذا الخير شر قال : نعم فقلت هل بعد ذلك
الشر من خير قال نعم وفيه دخن قلت وما دخنه قال قوم يستننون
بغير سنتى ويهتدون بغير هدى تعرف منهم وتنكر فقلت هل بعد ذلك
الخير من شر قال نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها
قذفوه فيها فقلت يا رسول الله صفهم لنا قال نعم : قوم من
جلدتنا ويتكلمون بالسنتنا قال يا رسول الله فما ترى أن أدركنى
ذلك قال : تلزم جماعة المسلمين وإمامهم) أنظر مسلم : صحيح
مسلم ، " باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن " ،
ج ١٢ ، ص ٢٣٦ .

(٢) رواه الترمذى عن ابن عباس ، سنن الترمذى ، أبواب الفتن "باب فى
لزوم الجماعة " ، ج ٣ ، ص ٢١٦ .

نطاق الشورى

الشورى وان كانت من الايمان الا أنها ليست مطلقة وانما هي مقيدة بنصوص القران والسنة الفعلية والقولية .

فما جاء فيه نص وخرج من اختصاص البشر فلا يمكن أن يكون محلا للشورى الا أن يكون المقصود من الشورى حينئذ التنفيذ . أى تنفيذ ما جاء به النص . ففى هذه الحالة تجوز الشورى بشرط أن لا يخرج التنفيذ عن معنى النص وروح التشريع . و أما ما لم يرد فيه نص فكله محل للشورى (١) . وللمسلمين أن ينتهوا فيه الى ما يرون من رأى ، فان رأت جماعتهم رأيا وجب تنفيذ هذا الرأى على أن لا يخرج الرأى عن مبادئ الاسلام العامة وروحه التشريعية . وان كانت النصوص التى وردت فى الشورى قد جاءت عامة الا أنها خصمت بالنصوص التى استأثرت بالحكم فى مسائل بعينها . كما أنها خصمت بعمل الرسول صلى الله عليه وسلم حيث كان لا يشاور فيما نزل أو ينزل الوحي بحكمه .

ولو أن الشورى تجوز فى كل شئ لما كان هناك محل لغير النصوص التى وردت فى الشورى ، اذ أن ما عداها يكون عبثا . ولكن الحقيقة أن

(١) عبد القادر عودة : الاسلام وأوضاعنا السياسية ، ص ١٩٥ .

الاسلام قد جاءت نصوصه بالمبادئ الكلية والمناهج العامة ولم يأتنا بالتفصيل والدقائق الا فى حالات قليلة تعتبر بذاتها مبادئ عامة بالنسبة لغيرها أو تطبيقاً للمبادئ والمناهج العامة. وهذا هو ما يخرج من نطاق الشورى ولا يدخلها الا بقصد اقامته وتنفيذه وما عداها داخل فى نطاقها بشرط أن لا تخرج عن حدود الاسلام.

ومعنى هذا أن الشورى مقيدة بالاسلام تسير فى نطاقه وتماشى مبادئه وتحترم أهدافه فى كل الظروف والأحوال.

والاسلام بهذا يرمى الى اقامة المجتمع على التعاون والتضامن والتكامل والحب والتراحم والايثار بين الأفراد والجماعات وما هذه الأهداف الا بعض المبادئ الإنسانية العليا التى تطمح الإنسانية الى تحقيقها. (١)

وإذا كان الاسلام قد أخرج النصوص التى جاءت بهذه الأهداف وبأمثالها من نطاق الشورى، فانما أخرج من يد البشر ما لا يحسنون القيام به ولا يستطيعون الاتيان بمثله على وجهه . وحال بينهم وبين من

(١) محمد رشيد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى ، ص ٣٠ وما بعدها ، ممطفي كمال وصفى : مدخل النظم الإسلامية ، ص ١٣٢ .

يتسلطوا على الأسس التي يقوم عليها المجتمع الاسلامي ، وقوى الروح التي تبعث فيه الحياة الصالحة وتنمي في أفراده ومجموعه النزعة الى الخير والفضيلة وتنتهي بهم جميعا الى المعادة المنشودة . وإذا كانت الشريعة الاسلامية قد تركت الكثير للشورى ، فقد تركته مقيدا بأن لا يخرج عن نصوصها ، وأن لا يفسد النظام الاجتماعي الذي أقامه الاسلام . (١)

(١) أنظر : فتح عبد الكريم : الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي ،

الترجيح عند التنارع

علمنا مما تقدم كيف يجب على الحاكم أن ينزل عند رأى الأمة فى الأمور التى تجرى فيها المشاورة وتتفق فيها الأمة على رأى بالاجماع أو بالأكثرية . إلا أنه من حق الحاكم فى الاسلام عندما تختلف اراء أهل الشورى وتتعاذل أن يرجح رأيا على آخر وأن يأخذ به وذلك اذا انقسمت اراء أهل الشورى الى قسمين متساويين تماما رغم معاودة التصويت بما فى ذلك اشتراك أعضاء السلطة التنفيذية فى التصويت بصفتهم أعضاء فى مجلس الشورى فان استمر الخلاف كان المرجح هو الرئيس الأعلى كما نصت على ذلك السنة العملية فقد استشار النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه فى أسرى بدر ورجح الرأى الذى كان فى جانبه أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، هذا اذا اختلفت الاراء وتعادلت ، أما اذا اختلفت ولم تتعادل ، فيجب على الحاكم أن ينزل عند رأى الأغلبية من أهل الشورى وأن يلتزم به حتى لو كان مخالفا لرأيه وهو ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم عندما علم بنزول المشركين بأحد واستشار أصحابه فى الخروج أو البقاء للدفاع عن المدينة .

وكان رأى الأكثرية أن يخرجوا الى جيش المشركين فنزل النبي صلى الله عليه وسلم عند رأيهم ومضى على عزمته . فكان عليه الصلاة والسلام أول من وضع رأى الأكثرية موضع التنفيذ ، بالرغم من مخالفته لرأيه الخاص ، وقد سبقَت الإشارة الى ذلك فى موضعه .

أما اذا تعذر الترجيح وكان الخلاف فى مسألة تتعلق بتأويل النصوص أو سن قانون جديد فهنا ينطبق نص الآية الكريمة التى سبق تفسيرها وتوضيح الآراء فيها باسمها ، بعرض الخلاف على أصول الكتاب والسنة وقواعدهما .

فقد " يحدث أحيانا عند التعاون بين لجان مجلس الشورى والسلطة التنفيذية أن يعترض المجلس على معاملة سياسية معينة أو اجراء ادارى خاص تحتضنه الحكومة لأن هذه المعاملة أو هذا الاجراء يتعارض فى نظر غالبية أعضاء المجلس ، مع نص من النصوص أو مع بعض القوانين القائمة أو يضر بما تعتبره الهيئة التشريعية المصالح العليا للدولة .

كما أنه من المحتمل أيضا أن يرى رئيس الدولة لأسباب مماثلة أن من واجبه الاعتراض على قرار اجتمعت عليه غالبية أعضاء المجلس

قد يؤدي مثل هذا الاختلاف في وجهات النظر الى آزمات يصعب حلها لأن رئيس الدولة الإسلامية وهو صاحب السلطة التنفيذية للدولة تم اختياره من قبل الأمة كلها وهذا الاختيار يفرض عليها أن تسمع له وتعطيه ثقتها ما دام لا يتحدى عن قصد الأحكام الشرعية . وبناءً على هذا فلا يستطيع أهل الشورى أو مجلس الشورى أن يحجب الثقة عن حكومة شرعية لا ترى ما يراه المجلس كآفراد مرتبطون بالبيعة التي أعطوها للإمام .

كما لا يحق للإمام من ناحية أخرى أن يتجاهل أو يستخف بالقرارات التي تصدر عن مجلس الشورى .

وهكذا تبدو العقدة مستعصية في الظاهر على كافة الحلول " نقول في الظاهر " لأن القرآن الكريم لا يلبث كالعادة أن يتقدم فيشير الى طريق الخروج من المعضلة " . (١)

فتذكر الآية الكريمة وهي قول الله تعالى " فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول " (٢) .

(١) محمد آسد : منهاج الإسلام في الحكم ، ص ١٢٣ .

(٢) الآية ٥٩ من سورة النساء .

وبهذا يصبح من الواضح أن أي نزاع قد ينشب بين ممثلي الأمة في مجلس الشورى وبين ولي الأمر في الحكومات الإسلامية يجب أن يعرض من قبل أي من الطرفين على كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بواسطة جماعة من كبار علماء الأمة فيستنبطون الحكم من كتاب الله أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من القواعد الكلية التي اشتملت عليها مصادر التشريع الإسلامي.

فإذا توصلت هذه الجماعة إلى رأي كان رأيها ملزماً للحاكم ولأهل الشورى وهو ما سبق وفعله أمير المؤمنين عمر حين سمع بظهور الوهاب وكان يومئذ على مشارف الشام فعاد إلى المدينة بعد أن رأت الجماعة المحكمة هذا الرأي .

الباب الثالث

في

أُمُور تتعلق بالخلافة أو الرئاسة

تحدثنا في الباب السابق عن الشورى وأنها لازمة في عرضها وفسسـ
نتيجتها. وقد جعل علماء المسلمين للحاكم في الظروف الاستثنائية
الخاصة حق التفويضي في اصدار القرارات التي لا تحتمل التأخير وقد يأخذ
عرضها وقتا يفتقر على الأمة فرصة الدفاع أو اخماد فتنة أو القضاء على
الخارجين عن القانون.

لذا فقد أجاز الفقهاء تفويضي الامام بعض السلطات في الظروف
الاستثنائية .

الفصل الاول

تفويضه الامام بعصه السلطات

عند الضرورة

لقد جاءت نظم الحكم فى الشريعة الإسلامية مسايرة لأوضاع الأفراد والجماعات ووفق مصالحهم ، فلم تكن جامدة ، بل هى قابلة لمسايرة التطورات وواضحة حساباً للمستجدات.

ودليل ذلك أن نظم الحكم فى الإسلام لم تمنع الخليفة أو الإمام من أن يمنح سلطات استثنائية فى ظروف معينة تقتضى الحسم الفورى ، كوقت الحرب أو اشتعال فتنة تضر بمصالح المسلمين الدينية أو الدنيوية . على أن لا يعفى الإمام من المحاسبة على كل قراراته ومسؤولياته التى نفلها وتحملها فى تلك الفترة ، بعد ذهاب الأسباب التى دعت الى ذلك.

كما أنه لابد أن ينص على الظروف التى يمنح فيها الخليفة أو الإمام هذا التفويض ويعطى هذه السلطات الاستثنائية .

كما يجب أن يحدد ذلك بفترة محددة لاتمد إلا بموافقة أخرى من أهل الحل والعقد (أهل الشورى) إذا كانت هذه الظروف لاتزال قائمة وتستدعى مد تلك الفترة . وإذا حدث اساءة استعمال لهذه السلطة من الإمام أو ناشئة عند تطبيقها فلاهمل الشورى سحبها ومحاسبة الإمام أو ناشئه على سوء استعمالها .

ولنا على ذلك دليل من عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فحين أرسل عبد الله بن جحش فى رجب من السنة الشاسية للهجرة لترصد أخبار قريش (١) ، وتجاوزت هذه السرية مهمتها فهاجمت عيرا لقريش وقاتلت فى الأشهر الحرم عنفهم المسلمون ولم يتقبل منهم النبى صلى الله عليه وسلم ذلك ، فلم تكن ضرورات الحرب تبرح لقائد من قواد المسلمين أن

(١) انظر ابن هشام: السيرة النبوية (سرية عبد الله بن جحش) ١٥ ، ص ٦٠١ ، ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج ٢ ، ص ١٠٠ .

يحصن تصرفاته من النقد أو أن يحمى شخصه من المحاسبة حتى نزل القرآن الكريم مرخصا لهم فيما فعلوا . قال الله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا ومن يردد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) (١)

فكانت هذه الآية تشريعا للمسلمين يسرون على هديه بعد ذلك . فهذا خالد بن الوليد رضى الله عنه لم تعفه انتصاراته العسكرية وما اقتضته الضرورات الحربية من المسائلة أمام عمر رضى الله عنه مما انتهت به بعزله عن القيادة كما هو مشهور. (٢)

فإذا كان الإمام يحاسب القادة العسكريين في أثناء الحروب البحتة فهو من باب أولى يحاسب أمام أهل الشورى كسلطة قائمة على تنفيذ الأوامر السياسية التي تصدر أثناء فترة التفويض.

(١) الآية ٢١٢ من سورة البقرة .

(٢) تراجع كتب السير والتاريخ الاسلامى .

وعلى هذا فليس هناك مانع أن ينفرد الامام ببعض السلطات في بعض الأوقات وفقا لنصوص محددة يضعها أهل الشورى بموافقة أغلبيتهم على أن تكون تصرفاته بعد ذلك محل نظر السلطة التشريعية ممثلة في أهل الحل والعقد أهل الشورى .

وبعد :

فسيظل الفكر السياسي الاسلامي قوة وحيوية يضع الحلول عند وقوع المشكلات ، وهذه هي مزايا الشريعة الاسلامية التي يحمل الفكر الاسلامي نظامها المرن الذي لم يقف عند النصوص ويطبقها بحروفها دون اعمال للعقل كما يدعى بعض المستشرقين ، بل يدرك الأخطار التي تضر بالامة فيراعى المقاصد الشرعية ومصالح الأفراد والجماعات ويقدم مصالح الامة دون خروج على القواعد والنصوص التي جاءت بها الشريعة السمحاء .

ومن هنا كان اعطاء ولى الأمر في الحكومات الاسلامية سلطات استثنائية في ظروف معينة تقتضى الحسم الفوري مزية من مزايا نظام الحكم الاسلامي سبق بها جميع نظم الحكم الوضعي بألف وأربعمائة سنة .

الفصل الثاني

وحدة الإمامة

(١) ذكر فيما سبق أن تنصيب امام أو رئيس للدولة الإسلامية من الواجبات الشابتة بالقرآن والسنة والاجماع والعقل.

كما ذكرنا أنه يجب على الأمة شرعا ألا تتوانى في اختيار امام فور موت الامام أو الخليفة أو عزله أو انزاله.

ولكننا لم نذكر هل يجوز تعدد الائمة أو تنصيب أكثر من خليفة في وقت واحد ؟

وهل يمكن أن تنقسم الأمة الإسلامية الى أكثر من دولة لكل منها خليفة أو امام أو حاكم ؟

انقسم العلماء في ذلك الى فريقين :

الفريق الأول وهم : الكثرة منهم :

(٢) قالوا لايجوز تنصيب امامين فأكثر في وقت واحد.

(١) انظر الباب الثاني (تنصيب الامام).
 (٢) انظر البغدادي : كتاب أصول الدين ، ص ٢٧٤ ، ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ، ص ١٠٦ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٠٩

واليك أقوالهم :

١- قال أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ (١) :

(إذا عقد لأكثر من امام في بلدان متفرقة أقر السابق منهم بعقد البيعة وطلب من الباقيين أن ينزلوا عن الأمر فان فعلوا، والا قوتلوا وكانوا عمدة بالمقام عليها) (٢)

(١) هو محمد بن الطيب بن جعفر ، أبو بكر ، قاضي من كبار علماء الكلام ، ولد في البصرة وسكن بغداد ، كان جيد الاستنباط له مؤلفات كثيرة منها اعجاز القرآن ، والانصاف ، وكشف أسرار الباطنية ، والتمهيد في الرد على الملحدة والمعتلة والخوارج والمعتزلة . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٤٨١ ، الديباج المذهب ، ص ٢٦٢ ، الزركلي : الاعلام ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

(٢) بتصرف. والعبارة كما وردت في كتابه التمهيد هي : (فان قالوا فما تقولون اذا عقد جماعات من أهل الحل والعقد لعدة أئمة في بلدان متفرقة ؟ قيل لهم : اذا اتفق مثل هذا تصفحت العقود وتوملت ونظر اليها السابق ، فأقرت الإمامة فيمن بدى بالمقد له ، وقيل للباقيين انزلوا عن الأمر فان فعلوا والا قوتلوا على ذلك ، وكانوا عمدة في المقام عليها) ، انظر التمهيد للباقلاني ، ص ١٨٠ .

(١)

٢- وقال الامام أبو منصور البغدادي الشافعي المتوفى سنة ٤٢٩هـ

(قال أصحابنا: لا يجوز أن يكون في الوقت الواحد امامان واجبى الطاعة ، وانما تنعقد ائمة واحد في الوقت ، ويكون الباقيون تحت رايته ، وان خرجوا عليه من غير سبب يوجب عزله فهم بغاة)^(٢)

(١) هو عبد القيادر بن ظاهر بن محمد بن عبد الله البغدادى التميمي الاسفراييني ، أبو منصور فقيه أصولي، متكلم ، كان صدر الاسلام في عصره . ولد ونشأ في بغداد ، ورحل الى خراسان فاستقر في نيسابور وفارقها على أثر فتنة التركمان. وكان يدرى في سبعة عشر فنا وكان ذا تأليف كثيرة منها أصول الدين ، والنامخ والمنسوخ وتفسير القرآن ، وفصائح المعتزلية ، والتحصيل في أصول الفقه ، والفرق بين الفرق. انظر ترجمته في طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ٣٣٨ ، طاشكيري زادة : مفتاح المعادة ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، هداية العارفين ، ج ٦ ، ص ٦٠٦ ، الزركلي : الاعلام ، ج ٤ ، ص ٤٨ ، كحالة : معجم المؤلفين ، ج ٥ ، ص ٣٠٩ .

(٢) البغدادي : كتاب أصول الدين ، ص ٢٧٤ .

٣- وقال الامام الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ :

(واذا عقدت الامامة لامامين في بلدين لم تنعقد امامتهما ،
لأنه لا يجوز أن يكون للامة امامان في وقت واحد ، وان شذ قوم
فجوزوه . واختلف الفقهاء في الامام منهما ، فقالت طائفة : هو
الذي عقدت له الامامة في البلد الذي مات فيه من تقدمه . وقال
آخرون : بل يقرع بينهما دفعا للتنازع وقطعا للتخاصم . والرأى
في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون أن الامامة لأسبقهما بيعة
وعقدا مادامت بيعته بواسطة أهل الحل والعقد . فاذا تعيين
السابق منهما استقرت له الامامة وعلى المبوق تسليم الأمر
اليه والدخول في بيعته . (١)

٤- وقال الامام ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ :

(ثم اتفق من ذكرنا ممن يرى فرض الامامة على أنه لا يجوز كون
امامين في وقت واحد في العالم ، ولا يجوز الا امام واحد . . .) (٢)

٥- وقال الامام أبو يعلى الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ

(ولا يجوز عقد الامامة لامامين في بلدين في حالة واحدة ، فان
عقد لاثنين وجدت فيهما الشرائط نظر فان كانا في عقد واحد
فالعقد باطل فيهما ، وان كان العقد لكل واحد منهما على
الانفراد نظر ، فان علم السابق منهما بطل العقد الثاني ، وان

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٩٠

(٢) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ج ٤ ، ص ١٠٧

جندل من السابق منهما يخرج على الروائيتين :

أحدهما : بطلان العقد فيهما .

والثانية : استعمال القرعة ، بناءً على ما إذا زوج

الوليان وجهل السابق منهما ، فهو على الروائيتين ، كذلك

(١)

ههنا

الفريق الثاني من العلماء :

يرى هذا الفريق أنه يجوز تنصيب أكثر من امام على المسلمين

(٢)

في وقت واحد ، وهم قلة كمحمد بن كرام السجستاني من الكرامية ،

(٣)

والصاحبة من الشيعة وهم فرقة صغيرة .

(١) ابن يعلى الفراء : الأحكام السلطانية ، ص ٢٥ .

(٢) الكرامية : هم طوائف يبلغ عددهم الى اثني عشر فرقة وأصولها ستة . قالوا في الإمامة أنها تثبت باجماع الأمة دون النص والتعين كما قال أهل السنة إلا أنهم قالوا يجوز عقد البيعة لامامين في قطرين ، (انظر الشهرستاني : الملل والنحل، ج ٢، ص ١١، ٢٢) .

(٣) الصالحية : أصحاب الحسن بن صالح بن حي ، جوزوا امامية المفضول وتأخير الفاضل والأفضل إذا كان الفاضل راضياً بذلك . (انظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ج ٢، ص ٩٠، الأيجسي : المواقف في علم الكلام ، ص ٤١٧) .

وقد نسب هذا القول اليهم الامام أبو محمد بن حزم في كتابه
الفصل، والشهرستاني في كتابه الملل والنحل، والبغدادى في كتابه
أصول الدين.^(١)

قال الشهرستاني:

(٢)
(وقالوا ان الامامة تثبت باجماع الأمة دون النحى والتعيين ،
كما قال أهل السنة ، الا أنهم جوزوا عقد البيعة لامامين في قطرين ،
وغرضهم اثبات امامة معاوية في الشام باتفاق عدد من الصحابة واثبات
(٣)

أمير المؤمنين على بالمدينة والعراقيين باتفاق جماعة من الصحابة) .

وهذا رأى ضعيف لايقوم على دليل ولذلك نرى مارآه كثرة العلماء
من عدم جواز تعدد الاثمة وان البيعة تنعقد للأول منهم مادام مستوفيا
للشروط مبايعا من أهل الحل والعقد وأصحاب الشورى وصدور منه قبـول
البيعة . وهذا مايكاد ينعقد عليه اجماع الأمة في جميع عصورها
المختلفة . واليك دليل جمهور العلماء .

(١) انظر ابن حزم: الفصل ، ج٤ ، ص ١٠٦ ، الشهرستاني : الملـسل
والنحل، ج٢ ، ص ١١ ، ٢٢ ، ٩٠ ، البغدادى : أصول الدين ، ص ٢٧٤ .
(٢) يعنى الكرامية
(٣) الشهرستاني: الملل والنحل، ج٢ ، ص ١١ ، ٢٢ .

١- من القرآن الكريم:

استدلوا بقوله تعالى: (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا)^(١)
وبقوله تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم).^(٢)

قال ابن حزم رحمه الله معقبا على الآيتين: (فحرم الله عز وجل التفرق والتنازع ، وإذا كان إمامان فقد حصل التفرق المحرم ، فوجد التنازع ووقعت المعصية لله تعالى ، وقلنسـا^(٣) ما ليحل لنا).

والواقع التاريخي للمسلمين الآن يؤكد ماذهب إليه ابن حزم رحمه الله . فقد تمزقت الأمة الإسلامية وأكلتها الشقاق بعد تعدد حكامها وانفصال أقاليمها ، وسيطر الحقد والحسد والبغضاء على نفوس أفرادها.

(١) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٤٦ من سورة الأنفال.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج٤، ص ١٠٧.

٢- من السنة المطهرة :

استدل الجمهور بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: (إذا بويع
لخيفتين فاقتلوا الآخر منهما) (١).

فهذا الحديث مروي في أحد الصحيحين (صحيح مسلم) يدل
صراحة على تحريم تنصيب أكثر من امام على الأمة الإسلامية ،
وينى أيضا على أنه يجب على الأمة الإسلامية أن تقاوم الخليفة
المتأخر وتقتله ان أمر على بقاءه حفاظا على وحدة الأمة بوحدة
امامها ومحاربة التنازع والشقاق الذي يترتب على تعدد الائمة
وقد حذر المصطفى صلى الله عليه وسلم أمته من الفتن فأمرهم
صلى الله عليه وسلم بالوفاء ببيعة الأول من الائمة . فقد روى
مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال:

(كانت بنو اسرائيل تنوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه
نبي وانه لاني بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر قالوا : فمما

(١) رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، صحيح
مسلم (باب اذا بويع لخيفتين) ، ج ١٢ ، ص ٢٤٢ .

(٢) قوله فتكثر بالشاء المثلثة من الكثرة هذا هو هو الصواب
المعروف قال القاضي وضبطه بعضهم فتكبر بالباء الموحدة كأنه
من اكبار قبيح أفعالهم . (انظر النووي: شرح النووي على صحيح
مسلم ، ج ١٢ ، ص ٢٢١) .

تأمرنا؟ قال : فو ببيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم .^(١)

٣- الاجماع :

كذلك احتج الجمهور بالاجماع ، فقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على عدم اجازة تنصيب أكثر من امام فى وقت واحد .
قال القاضى عبد الجبار :^(٢)

(فصل فى أن الامام يجب أن يكون واحداً فى الزمان وما يتصل بذلك) ثم قال : (وهو اجماع الصحابة ومن بعدهم على أنه لايجوز أن تنعقد الا لواحد ، وان مع شباهة لايجوز أن يعقد لآخر وهذا ما علم من حال الصحابة فيجب أن يقال به . ولذلك كانوا يفرعون الى نصب امام عند موت الامام ويتذكرون هذا الشأن عند

(١) مسلم : صحيح مسلم ، (باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول) ج ١٢ ، ص ٢٣١ .

(٢) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد الهمزاني الأسدي أباضي ، فقيه ، أصولي ، متكلم ، مفسر ، مشارك فى بعض العلوم كان مقلداً للشافعى فى الفروع وعلى رأى المعتزلة فى الأصول ورد بغداد وحدث بها وتولى القضاء بالرى توفى سنة ٤١٥ هـ له مؤلفات كثيرة منها تفسير القرآن ، دلائل النبوة ، طبقات المعتزلة ، شرح الأصول الخمسة ، المغنى فى أبواب التوحيد والعدل . (انظر ترجمته فى البغدادى : هدية العارفين ، ج ٥ ، ص ٤٩٨ ، كحاله : معجم المؤلفين ، ج ٥ ، ص ٧٨) .

(١) الخوف على الامام ، وينقطع ذلك عند نصب امام وحصول الرضى به .

٤- الدليل العقلى:

ان تعدد الائمة يودى الى وقوع المنازعات والمخاصمات ، ويودى الى اختلال أمر الدين والدنيا وذلك غير جائز (فلو جاز فى العالم امامان لجاز أن يكون فيه ثلاثة أو أربعة أو أكثر، فان منع من ذلك مانع كان متحكما بلا برهان، ومدعيا بلا دليل، وهذا الباطل الذى لايعجز عنه أحد، وان جاز ذلك زاد الأمر حتى يكون فى كل عالم امام، أوفى كل مدينة امام، أوفى كل قرية امام، أو يكون كل أحد اماما وخليفة فى منزله ، وهذا هو الفساد المحض وهلاك الدين والدنيا) .^(٢)

(١) القاضى عبد الجبار: المغنى فى أبواب التوحيد والعدل، ج ٢٠، ص ٢٤٣ .

(٢) ابن حزم: الفصل فى الملل والأهواء والنحل، ج ٤، ص ١٠٧، ١٠٨ ، انظر أبو فارس: النظام السياسى فى الاسلام ، ص ١٦٤ ، محمد رشيد رضا: الخلافة أو الامامة العظمى ، ص ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ .

أدلة المجيزين:

استدل الذين أجازوا تنصيب أكثر من امام على المسلمين بما

يلى:

- ١- يقول الحباب بن المنذر فى سقيفة بنى ساعدة عندما حضر أبو بكر وعمر وأبو عبيده (منا أمير ومنكم أمير).
- ٢- وجود الامام على بن أبى طالب أميراً للمؤمنين ، ووجود معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما أميراً على أهل الشام.
- ٣- بمبايعة الحسن رضى الله عنه خليفة مع وجود معاوية خليفة فى الوقت نفسه ، حيث بايع قسم من المسلمين الحسن بن على ، وبايع قسم آخر معاوية ، واستمرت خلافة الحسن بن على رضى الله عنهما مايقارب العام.
- ٤- قول العباس وأبى سفيان لعلى بن أبى طالب رضى الله عنهم أجمعين: (أمدد يدك نبايعك).^(١)

(١) انظر أدلتهم فى : ابن حزم : الفطلى فى الملل والأهواء* والنحل، ج٤، ص١٠٧، ١٠٨، الشهرستانى: الملل والنحل، ج٢، ص١١، ٢٢، البغدادى: أصول الدين ، ص٢٧٤، القاضى عبد الجبار: المغنى فى أبواب التوحيد والعدل، ج٢٠، ص٢٤٣.

الرد على هذا الفريق المجيز لتعدد الاثمة :

لو تتبعنا ما ساقه المجيزون من أدلة لوجدنا أنها لاتصلح
للاحتجاج منفردة ولا مجتمعة كما سبقت الإشارة الى ذلك . فهي أقوال
وأحداث تاريخية ليس لها مستند شرعى من كتاب الله وسنة رسوله صلى
الله عليه وسلم .

فدليلهم الأول وهو قول الحبيب بن المنذر رضى الله عنه فى
سقيفة بني ساعدة كان مجرد اقتراح من الحبيب، وقد رفض من الجميع ولم
يقفوا عنده . بل أخذوا بقول أبى بكر الصديق رضى الله عنه الذى رواه
(١)
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الاثمة من قريش) . وسأيعوه اماما
وحده . وقد أشار الصديق رضى الله عنه الى أن توزيع الامارة يؤدى الى
التنازع والاختلاف .

(١) هذا ولقول الحبيب تأويل قوى حين قال : منا أمير ومنكم أمير
وهو أن المراد أن تكون الامارة بالتناوب بين المهاجرين
والانصار، فان ولى الامارة رجل من الانصار فهلك بليه ويأتى
بعده رجل من المهاجرين فان هلك المهاجر خلفه أنصارى
وهكذا . (انظر الفصل ، ج ٤ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، أبو فارس : النظام
السياسى فى الاسلام ، ص ١٧١)

(٢) روى هذا الحديث الحاكم فى المستدرک . ورواه البخارى
بلفظ (لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى منهم اثنان) ، كتاب
الاحكام ، باب الامراء من قريش ، ج ٩ ، ص ٥٧٨

أما دليلهم على وجود علي بن أبي طالب ومعاوية رضي الله
 عنهما امامين في وقت واحد فيرد عليه بمايلي :
 أ- أن الامام هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما أخبر النبي
 صلى الله عليه وسلم بذلك عمار بن ياسر بأنه ستقتله الفئة
 الباغية وقد قتله فئة معاوية رضي الله عنه .^(١)

ب - صح أن علي بن أبي طالب هو الخليفة الأول الذي بايعه المسلمون
 بعد استشهاد عثمان بن عفان رضي الله عنه وما جاء بعده بنص
 الحديث تكون خلافة باطلة والمسلمون مأمورون بطاعة الخليفة
 الأول.

(١) ذكر ابن سعد في الطبقات عن عبد الله بن الحارث قال : انني
 لاسير مع معاوية في منصرفه عن مقيمين بينه وبين عمرو بن العاص
 قال : فقال عبد الله بن عمرو : يا أبت سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لعمار (ويحك يا ابن سمية تقتلك الفئة
 الباغية) فقال عمرو لمعاوية : ألا تسمع مايقول رسول الله ؟ قال :
 فقال معاوية : ما تزال تأتي بنا بهنة تدخني بها في بؤلك ، ونحن
 قتلناه ؟ انما قتله الذين جاءوا به . انظر ابن سعد : الطبقات
 الكبرى ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ .

وينفى الأدلة التى سقناها يرد على اجتماع الحسن بن على ومعاوية فى وقت واحد، فكل واحد منهما يعتقد أنه على الحق، وظل هذا حتى تنازل الحسن بن على الى معاوية رضى الله عنهما.

فأصبح للامة الاسلامية فى مشارق الأرض ومغاربها امام واحد حيث التأم شملها ، وجمعت كلمتها وتوحدت بوحدة حاكمها ، وسمى هذا العام عام الجماعة. فتحقق الحكم الشرعى ألا وهو وحدة الامامة ، كما تحققت نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لما دخل عليه الحسن بن على وهو صبي يحبو : (ان ابنى هذا سيد ولعل الله يملح به بين فئتين من المسلمين).^(١)

وأما استدلالهم بقول العباس وأبى سفيان لعل رضى الله عنهما : (أمدد يدك نبايك) وذلك بعد بيعة أبى بكر ، فانه لو صح ليس بحجة. وذلك لأن الامامة لم تكن قد استقرت عندهما بما جرى، وقد انقطع الحديث فقد بايع على نفسه أبى بكر رضى الله عنهم أجمعين ، كما بايعه المسلمون من قبل.^(٢)

(١) انظر العسقلانى : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، ج ١٣ ، ص ٥٢.
(٢) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى فى أبواب التوحيد والعهد ، ج ٢٠ ، ص ٢٤٣.

وبعد استعراضنا لأدلة المانعين من تعدد الائمة وأدلة المجيزين
لايسعنا الا أن نقول:

ان الاسلام دين التوحيد والوحدة يكره التفرق والتشتت ويدعو الى
أن تكون الامة الاسلامية أمة واحدة تربطهم رابطة واحدة هي رابطة
العقيدة والدين وتجمعهم آصرة الايمان ، كما يدعو الاسلام أن تكون لهم
(١)

دولة واحدة ، (وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) ، وحكومة
واحدة ، تطبق دستورا واحدا هو كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة
والسلام .

والآيات والأحاديث تنهى عن التفرق والمنازعة :
(٢)
(ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) .

(١) الآية ٩٢ من سورة الانبياء .
(٢) الآية ٤٦ من سورة الأنفال .

لهذا فإن الوحدة واجتماع الكلمة ، وتوحيد الصفوف أمر واجب
(١)
مطلوب من الأمة الإسلامية ضد أعداء الإسلام المترصين به .

x

(١) انظر فتح عثمان: دولة الفكرة ، ص ٥٥، محمد حميد الله الحيدر
أبادي: دولة الإسلام والعالم ، فصول من كتاب بالانجليزية مترجم
بالعربية ، ص ٦٥-٧٤ .

وقد كانت حكومة الإسلام الى ما قبل الغاء الخلافة الإسلامية
تمثل فكرة العالمية فضلا عما تتمتع به رسالة الإسلام من العالمية
(وما أرسلناك الا رحمة للعالمين) .

وفكرة الحكومة العالمية نشأت في الفكر الوضعي جديشا
ونزولا على ضرورة تلافي الحروب لكنها في الإسلام أصيلة أمالمة
رسالته . (انظر فكرة الحكومة العالمية في: محمد رشيد رضا:
الخلافة أو الإمامة العظمى، ص ١١٢ وما بعدها، على محمد جريشه:
المشروعية الإسلامية العليا ، ص ٢٥٩، عبد الحميد متولى: مبادئ
نظام الحكم في الإسلام، ص ١٦٢ .

الفصل الثالث

واجبات الامام وحقوقه

لقد حدد علماء الشريعة واجبات الامام التي يكلف بالقيام بها،
لأن منصب الخلافة أو الإمامة في نظر الاسلام لا يعتبر منصبا تشرافيا وانما
هو منصب يمثل المسؤولية والخلافة العامة.^(١)

وإذا قام الخليفة بواجباته على الوجه الأكمل، فعندئذ يترتب له
على الرعية حقوق مقابل الواجبات .

وممن تحدث عن واجبات الخليفة وحددها الامام الماوردي ، حيث
قال:

(والذي يلزمه من الأمور العامة عشرة أشياء).^(٢)

أولا: (حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة .فإن
نجم مبتدع أو زاع ذو شبهة عنه أوضح له الحجة وبين له الصواب

(١) انظر محمد فاروق النبهان: نظام الحكم في الاسلام ، ص ٥٠٩ .

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٥ ، انظر أبي يعلى : الأحكام
السلطانية ، ص ١١ ، السبكي : معيد النعم ومبيد النقم ، ص ١٦ ،
ابن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ، ص ٦١ ، الأعرج :
تحرير السلوك في تدبير الملوك ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ليكون الدين محروسا من خلل
والأمة ممنوعة من دله).

ولاشك أن هذا الواجب من أهم الواجبات لأن حفظ الدين وتطبيق
مبادئه وأحكامه منوط بالحاكم الأعلى للدولة ، فإذا رأى الخليفة
ما يخالف الدين أو من يتعدى حدود الشريعة فعندئذ يجب عليه أن ينصحه
بالمعروف وأن يعيده إلى الطريق الصحيح ، فإذا أبى ذلك فعندئذ يجب
عليه أن يعاقبه بالعقوبات الشرعية بحيث تكون العقوبة مطابقة
للجريمة .

ويعتبر هذا المبحث من ضمن المباحث التي يدرسها علماء القانون
الدستوري الذين يتكلمون عن الواجبات والحقوق لكل من رئيس الدولة
وللمواطن تحت عنوان (اختصاصات وصلاحيات رئيس الدولة) وإذا كانت
النظم البرلمانية الرضعية الحديثة تقرر أن رئيس الدولة لا يحكم ،
وبالتالي لا يعتبر مسئولا سواه في مواجهة الشعب أو في مواجهة ممثليه ،
وانما تعتبر السلطة التنفيذية الممثلة في الوزارة هي المسئولة أمام
السلطة التشريعية عن أخطائها أو لعدم تطبيقها المبادئ الدستورية ،
فإن النظام الإلامى يعتبر الخليفة مسئولا مسئولية كاملة عن تطبيق
الشريعة ، ولا تعتبر مسئوليته أمام الله عز وجل فقط ، وانما يعتبر
مسئولا أمام كل فرد من أفراد الشعب عن تطبيق أحكام الشريعة .

وهذا النظام أشبه ما يكون بالنظام الرئاسى الذى يعتبر رئيس
الدولة هو المسئول الأول أمام الشعب أو من يمثلها فى البرلمان ، وهو
الذى يقوم بتعيين وزرائه أو إعفائهم من مناصبهم ، وهم مسئولون أمامه

(١)
مسئولية تامة.

الواجب الثانى:

(تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين
حتى تعم النصفة ، فلا يتعدى ظالم ، ولا يضعف مظلوم).

وهذه الفقرة تمثل السلطة القضائية التى تعتبر الخليفة الرئيسى
الأعلى لها ويعين الخليفة قضاة يمثلونه فى القضاء بين الناس لأن
السلطة القضائية هى الجهة التى يباين بها الفصل فى المنازعات التى
تقع بين الأفراد.

ومن الطبيعى أن الخليفة إذا عين قاضيا فلا يجوز له التدخل فى
الحكم الصادر عن هذا القاضى لمصلحة أحد الخصوم ، الا اذا كان القاضى
متعديا أو حكم بخلاف ما يقتضيه الشرع ، فعندئذ يعتبر الخليفة هو
القاضى الأعلى والمرجع الأخير.

وإذا كان استقلال القضاء فى الدساتير المعاصرة يعنى أن السلطة
التنفيذية لا يجوز لها أن تتدخل فى مجرى القضاء وأن القاضى لا يخضع فى
قضاؤه الا لسلطان القانون ، فإن القاضى فى التشريع الإسلامى لا يخضع

(١) انظر محمد فاروق النبهان: نظام الحكم فى الاسلام ، ص ٥٠٦، محمد
يوسف موسى : نظام الحكم فى الاسلام ، ص ١٣٩، محمد سلام مذكور:
معالم الدولة الإسلامية ، ص ٢٧٥.

فى قضائه الا لشريعة الله ، ولا يجوز للخليفة أن يتدخل فى شئونه الا عند مخالفته لأحكام الشريعة ، وفى هذه الحالة لا يكون تدخلا فى شئون القضاء ولكن تدخلا لتصحيح خلل الامام مسئول عنه باعتبار القضاء جزء من ولايته .

الواجب الثالث:

(١) حماية البيضة والذب عن الحريم ليتمصرف الناس فى المعايـش وينتـشروا فى الأسفار آمنين من تغرير بنفى أموال) .
(٢)

ولاشك أن تحقيق الاستقرار والأمن فى داخل البلاد من أهم الواجبات التى يجب على الخليفة أن يقوم بها ، وذلك عن طريق فرض سيطرة الدولة على الخارجين عليها بحيث لا يكون فى داخل البلاد سلطة أوقوة أو جماعة خارجة على الدولة أو متمردة على أوامرها تهدد الأمن والاستقرار

الواجب الرابع:

(اقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من اتلاف واستهلاك) .

(١) البيضة: من حديد تلبس فى الرأس، والمراد القوة للدولة .
(٢) الحريم كأمير: ما حرم فلم يمس، وما يحميه الإنسان ويقا تل عنه كالحرم بضم الحاء .

والحدود هي العقوبات المفروضة على الجرائم العامة والخاصة ،
ومن أهم واجبات الدولة اقامة هذه الحدود بحق المخالفين لأوامر
الشريعة ، الذين يرتكبون أعمالا مخالفة للشريعة أو يعتدون على
غيرهم من الناس .^(١)

الواجب الخامس:

(تحصين الشهور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا يظفر
الاعداء بفرصة ينتهكون فيها محرما أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهدا
دماء).

ومن أهم واجبات الدولة حماية البلاد من خطر الاعتداء الخارجي ،
ولا يكون ذلك الا عن طريق اعداد جيش قوى قادر على مجابهة الجيوش
المعادية ، وتسليح هذا الجيش بكل الأسلحة التي تضمن له الفلبة
والنصر.

الواجب السادس:

جهاد من عائد الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة
ليقام بحق الله تعالى من اظهاره على الدين كله).

(١) انظر أبو فارس: النظام السياسي في الاسلام ، ص ١٩٩ ، محمد سليم
العوا: في النظام السياسي للدولة الاسلامية ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

والجهاد في سبيل الله واجب على المسلمين لنشر الدعوة الإسلامية ولا يجوز اللجوء إلى الحرب قبل دعوة الناس إلى الإسلام ، فإذا دعاهم الإمام إلى الإسلام فعندئذ أما أن يدخلوا في الإسلام ويكون لهم من الحقوق ما للمسلمين وعليهم من الواجبات ما على المسلمين ، وأما أن يدخلوا في الذمة ويدفعوا الجزية للمسلمين لقاء الدفاع عنهم ، وحماية حياتهم وأموالهم وأعراضهم ، ولا يجوز لأحد أن يعتدي على ذمى أو على من دخل في حماية المسلمين من أهل الذمة ، وأى اعتداء خارجي يقع على أهل الذمة فهو اعتداء على الدولة الإسلامية ، ويجب على الخليفة أن يقوم بنصرتهم والدفاع عن أراضيهم وأرواحهم ماداموا ملتزمين بما فرض عليهم نحو الدولة الإسلامية .

الواجب السابع:

(١) جباية الفئ والمدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا من غير خوف ولا عسف .

(١) الفئ الغنائم : وهي ما يؤخذ من الكفار بالقتال بعد رفضهم الإسلام والجزية ، والمدقات : الزكاة التي تؤخذ من المسلمين تطهيرا لهم ، (انظر الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٧ وما بعدها ، حيث يبين الفرق بين هذين النوعين من الأموال في حكمها وقسمتها شرعا) .

يجب على الامام أن يجبى أموال الصدقات من الناس ويوزعها فى مصارفها المحددة ، ولايجوز له أن يتساهل فى جباية الصدقات لأنها حقوق لأصحابها الفقراء والمساكين وغيرهم ، وهؤلاء لا يستطيعون تحصيل حقوقهم ، لذلك يجب على الدولة أن تقوم بحمايتهم وجباية الأموال التى توزع عليهم . وقد حارب أبو بكر الصديق رضى الله عنه المرتدين لأنهم امتنعوا عن دفع الزكاة وقال لمخالفيه انه سيقاتل كل من يفرق بين الصلاة والزكاة .^(١)

كما يجب على الامام أن يجبى أموال الفئ من الخراج والجزية . والجزية هى المقدار المحدد من المال الذى يؤخذ من أهل الذمة نظير حمايتهم والدفاع عنهم .

والخراج وهو المقدار الذى يؤخذ عن الأراضى التى فتحها المسلمون عنوة وأبقوها بيد أصحابها من الذميين على أن يدفعوا عنها خراجا معلوما كل عام سواء كان مما تخرجه الأرض أو نقدا حسبما يكون الاتفاق بين الدولة وهؤلاء ، كما سبقت الإشارة الى ذلك فى الباب الأول

ولايجوز للامام أن يتعسف فى جباية هذه الأموال أو يجور على أهل الذمة فيها بأن يفرض عليهم مقدارا كبيرا لا يقدرون على أدائه ، لأن هذا مخالف للعدالة الإسلامية .

(١) انظر السبكي : نظام الحكم والادارة فى العهد النبوى والخلافة الراشدة ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

الواجب الثامن:

(تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير
ودفعه في وقت لإتقديم فيه ولا تأخير).

ومن واجبات الإمام أن يوزع أموال بيت المال بين المستحقين من
المسلمين كل بحسب استحقاقه ، فلا يجوز أن يسرف في هذا الانفاق أو أن
يقتصر فيه لأنه وكيل أمين ، وعليه أن يوزع هذه الأموال بين مستحقيها
من المسلمين دون تأخير.

قال الإمام الماوردي في مجال تقدير العطاء:

(وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بهما
المعطى عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة).

والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه :

أحدها - عدد من يعوله من الزراري والمماليك

والثاني - عدد ما يربطه من الخيل والظهر.

والثالث - الموضع الذي يحله في الغلاء والرخس ، فتحدد

كفايته في نفقته وكسوته لعامه كله ، فيكون هذا المقدر

هو عطاؤه ، ثم تعرض حاله فـ... كل عام ، فإذا زادت

(١)

رواتبه الماسه زيد ، وان نقصت نقص).

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٥ ، وقد بين الامام
الماوردي طريقة توزيع العطاء بين الناس.

الواجب التاسع:

(استكفاء الأمانة وتقليد النصح فيما يفوض اليهم من الأعمال ويكله اليهم من الأموال ، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة والأموال بالأمانة محفوظة) .

وتولية الأعوان أمانة ويجب على الخليفة أن يختار مساعديه وأعوانه من أهل الكفاءة والمقدرة . قال الإمام الجليل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في السياسة الشرعية :

(وليس عليه أن يستعمل إلا الأصح الموجود ، وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام ، وأخذ للولاية بحقها ، فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا ، وصار في هذا الموضع من أئمة العسـدال (١) المقسطين) .

وقال أيضا : (فيجب على كل من ولي شيئا من أمر المسلمين من

(١) ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ١٣ .

هؤلاء وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أطلع من يقدر عليه ، ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية ، أو سبق في الطلب، بل ذلك سبب المنع. فان عدل عن الإحق الإطلح الى غيره لأجل قرابة بينهما ، أو ولا عتاقة أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والرومية ، أو الرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة ، أو غير ذلك من الأسباب، أو لضغن في قلبه على الإحق أو عداوة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين. ^(١) ودخل في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا ^(٢) أماناتكم وأنتم تعلمون).

وتعتبر تولية الولاية والاستعانة بالاعوان مسئولية ، وينبغي ألا تسلم الا لأربابها الذين يقدررون على القيام بها . فقد روى مسلم عن أبي ذر رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله ألا تستعملنى قال : فضررب بيده على منكبى ثم قال : يا أباذر انك ضعيف وانها أمانة ، وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها). ^(٣)

(١) ابن تيمية : السيادة الشرعية ، ص ٨٠

(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنفال.

(٣) رواء مسلم في صحيحه (باب كراهية الامارة بغير ضرورة) ، ج ١٢ ، ص ٢٠٩

الواجب العاشر:

(أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلا بلذ أو عبادة).

وهذا الواجب مرتبط بما قبله من وجوب حمل الأمانة كاملة بحيث يعتبر الخليفة هو المسئول عن الدولة ولا يجوز أن يفوض أمرها لغيره تشاغلا عنها بلذ أو غيرها، فإذا وجد أنه غير قادر عليها فعندئذ يجب عليه أن يتخلى عنها لمن هو أهل لها. وليس هناك ما يمنع من استعانته بالولاة والأعوان والوزراء بحيث يخص لكل منهم مسئولية معينة لأن الخليفة لا يستطيع بشكل من الأشكال أن يقوم بجميع هذه الواجبات العشرة التي ذكرناها بمفرده. ويستطيع أن يستعين بوزراء لكل عمل من الأعمال ، فوزير لشئون الحرب والجهاد، وشان لشئون المال (الجباية والتوزيع. وشالت لقامة العقوبات والنظر في الجرائم^(١) وهكذا بحسب الاحتياجات .

(١) انظر محمد فاروق النبهان: نظام الحكم في الاسلام ، ص ٥١٦.

والواقع أن الامام الماوردي يوضحه لهذه الواجبات العشرة قد سبق علماء القانون الوضعي الحديث وأثبت قبل عشرة قرون أن الفقه السياسي الإسلامي فقه ذو استقلالية يقنن الأمور الدستورية ويحدد الواجبات لولاة الأمور سابقا للنظم الحديثة.

ومع اعجابنا وتقديرنا ليقظة هذا المالم الجليل الامام الماوردي الا أننا نرى أن هذه الواجبات التي حصرها في عشرة يمكن الزيادة عليها . فهو لم يتعرض للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية وأمور السلم والحرب والمام الامام بأخبار الدولة والمالم من حوله ، ولم يتعرض لأمور التمثيل الدبلوماسي الذي أصبحت في هذا العصر من السمات البارزة لنجاح سياسة الولاة في ممالكهم الإسلامية .

وخلامة القول:

اننا نميل الى عدم تحديد واجبات الامام بما ذكره الامام الماوردي وحدده بعشرة واجبات. لأن الواجبات بطبيعتها غير قابلة للتحديد مع المستجدات التي تحدث في العصور المتتابعة. (١)

ونحن نلمح فيما أورده الماوردي عبارة تصلح من وجهة نظرنا أن تكون شاملة لاختصاصات الخليفة أو رئيس الدولة دون تحديد وهي قوله : (أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال لينتهي بسياسة الأمّة وحراسة الملة). (٢)

فحراسة الملة وسياسة الأمّة هي محور اختصاصاته والمضمون

(١) انظر فتحي عبد الكريم : الدولة والسيادة في الفقه الاسلامي ، ص ٢٦٤

(٢) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٥ وما بعدها .

الشامل لكل واجباته، وله أن يقوم بكل عمل يحقق حراسة الملة وسيادة الأمة.^(١)

(١) لقد انتقد الدكتور السنهوري الفقهاء في عرضهم لاختصاصات الخليفة اذ عرضوها كما يقرر مختلطة بعضها ببعض دون أى تقسيم أو تمييز بينها ، لذلك فقد قسم هو هذه الاختصاصات الى :
(١) اختصاصات دينية
(٢) واختصاصات سياسية
وأدخل في الاختصاصات الدينية حفظ الدين ، والجهاد ، والزكاة ، والصلاة ، والصوم ، والحج .

وجعل الاختصاصات السياسية شاملة المحافظة على الأمن الداخلى والخارجى ، وتعيين الوزراء ، وحكام الأقاليم والقضاة وجباة المال وعزلهم .

وقد تابع الدكتور السنهوري في هذا التقسيم بعض رجسالات القانون كالدكتور سليمان الطماوى في كتابه السلطات الثلاث في الإسلام .

وايما كان الأمر فنحن لانوافق الدكتور السنهوري والدكتور الطماوى على تقسيم اختصاصات الخليفة الى اختصاصات دينية واختصاصات سياسية ، ونؤيد هذا الاعتراض بالحجج الآتية :
أولاً: أن هذا التقسيم في نظرنا تحكيمي لايقوم على معيار دقيق . فمن الاختصاصات الدينية صايمكن أن يدخل في الاختصاصات السياسية والعكس . وأية ذلك صاذكره الدكتور السنهوري نفسه من أنه بينما اعتبر (تحقيق العدالة) من الاختصاصات السياسية ، اعتبرها ابن خلدون من الاختصاصات الدينية .

ثانياً: أن الفصل بين الاختصاصات الدينية والسياسية والقول بأن لرئيس الدولة أو الخليفة في الإسلام اختصاصات دينية قد يوحي لاسيما للأجانب المتأثرين باليهودية - بأن الخليفة عند المسلمين له سلطة روحية أو أنه معصوم أو قديس أو أنه يغفر الذنوب أو يتلقى اعترافات المذنبين ، شأن البابا عندهم .

ثالثاً: أن هذا التقسيم الذى يضع حداً فاصلاً بين اختصاصات الخليفة الدينية واختصاصاته السياسية يتنافى في نظرنا مع روح الإسلام ومبادئه العامة ، فالإسلام كما هو معروف دين ودنيا لايفصل فيه الدنيا عن الدين كما هو الحال فى الدين المسيحى . ونحن نخشى أن يتخذ مثل هذا التقسيم مبرراً لفصل الدين عن الدنيا فى الإسلام وما يترتب على ذلك من اضرار لعل أخطرها في نظرنا هو انحسار تأثير الدين عن

.....

الحياة العامة والتوجيه في دولة المسلمين.

والنتيجة التي ننتهي اليها من ذلك هي أن عبارة الامام
العاوردي العامة (حراسة الملة وسياسة الأمة) تظل في نظرننا
صالحة للاشارة الى اختصاصات رئيسي الدولة الاسلامية في جملتها
دون حصر أو تحديد مسبق. ذلك أن هذا الحصر فضلا عن صعوبة يخشى
أن يضع قييدا على الحكومات الاسلامية فيما لو رأت استمـداد
دساتيرها من الشريعة الاسلامية.

فالذي نراه أنه من المصلحة ترك المسألة هكذا ويسـدون
تحديد لكي تكون كل دولة في سعة من أن تفرع في هذه الاختصاصات
وتنشئ اختصاصات جديدة على ضوء مصالحها وظروفها شريطة ألا
تخالفنما من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. مع
الحفاظ على مقاصد الشريعة الاسلامية. (انظر عبد الرزاق
السنهوري: الخلافة، ص ١٣٨، سليمان الطماوي: السلطات الثلاث في
الاسلام، ص ٤٠١، ٤٠٨، فتحى عيد الكريم: الدولة والسيادة في
الفقه الاسلامي، ص ٢٦٥، ٢٦٦).

وعلى كل فالأمر ليس أمر تفصيل أو اجمال فى بيان واجبات الخليفة بقدر ماهو تقدير الأمانة والشعور بالمسئولية والاخلاص من جانب الحاكم والمحكومين وتيقظ كل منهما لاحقاق الحق واقامة العدل بين الناس.

فالحكم فى نظر الاسلام أمانة ، والخليفة نائب عن الأمة فى حمل هذه الأمانة ورعايتها وأن يقوم عليها بالحق والعدل.

وليس من غاية الاسلام وهو عام لجميع البشر أن يضع صورة مفصلة لنظام الحكم . وانما غايته أن يضع أسسا عامة لتكوين مجتمع صالح مترابط يقوم على أساس قوى من الفضيلة والخلق، والجميع مسئول عن هذا مسئولية أخلاقية أمام الله ثم النفس والضمير، ومسئولية اجتماعية أمام الجماعة . وبهذا ينشأ المجتمع جسدا واحدا سالما من الأزمات.

والخليفة هو المثل الأعلى للرعية . فبصلاحه وقيامه بواجباته على الوجه الأكمل يكون صلاح الرعية وحرصها على أداء مايجب عليها ، واهماله فى واجباته وتهاونه فيها ينعكس على الأمة فى مجموعها وينعكس على الأفراد أيضا. (١)

(١) انظر محمد سلام مذكور: معالم الدولة الاسلامية ، ص ٢٨٢ .

حقوق الامام

لما كان نظام الحكم الاسلامي قد فرض على الخليفة أو الامام واجبات كثيرة ومسئوليات واسعة من ادارة شئون الدولة وحمايتها ورعايتها والسير بها نحو التقدم والازدهار وقد سبقت الإشارة اليها، فانه قد منحه حقوقا يستطيع بها الحكم وهي عبارة عن :

أولاً: حق الطاعة والانقياد في كل ما أمر به ونهى عنه مادامت هذه الأوامر والنواهي لا تتعارض مع الأحكام التي بينها شريعة الاسلام ، فلما دام رئيس الدولة قد التزم في أوامره ونواهي جانب الشرع فلم يحد في ذلك عن الحدود التي رسمتها له الشريعة الاسلامية ، فله حق ولاء المواطنين جميعاً سواء في ذلك أهل الحل والعقد الذين يبيعوه نيابة عن الرعية رئيساً للأمة وسائراً للمواطنين.^(١)

وقد نصت الأحاديث العديدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجوب الطاعة من الأمة لأن بذل الطاعة للامام يعينه على أداء ما كلف به من التصرف في الأمور العامة ، من ذلك ما روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

(١) انظر محمود رأفت عثمان: رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي، ص ٣٦٤.

(على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) .^(١)

وقال صلى الله عليه وسلم : (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية ^(٢) ، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب للعصبيّة ويقاتل للعصبيّة فليس من أمتي)^(٣)

ومن أمثال الواجبات التي تلزم الرعية دفع الزكوات التي أوجبها الشارع في الانعام والزروع وعروفي التجارة . وكذا دفع الضرائب التي فرضتها الدولة للصرف منها على المصالح العامة مادامت الزكوات لم تنف بالصرف على هذه المصالح . وكذا يجب على الأمة الانقياد لمن نصبهم الإمام على الأقاليم من الولاة والقضاة

- (١) مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .
- (٢) أي كما كان يموت أهل الجاهلية على الفوضى من غير إمام لهم .
- (٣) رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن) ، ج ١٢ ، ص ٢٣٩ .

وقادة الجيوش . وعلى هؤلاء الذين نصبهم الامام أيضا الانقياد
للإمام في كل ماسنه من قوانين تنظم سلطتهم ، وإذا عزلهم من
مناصبهم لم يجز لهم أن يأتوا الامتثال لهذا العزل والشرط العام
في كل حال أن تكون هذه الأوامر في غير معصية الله تعالى .^(١)

ثانيا : حق النصره :

أي القيام بنصرته إذا احتاج الأمر الى ذلك ، فمادام يسير
في حكمه على طريق الحق فقد وجب على سائر الأمة نصرته على
البغاة وكل من رفع عليه السلاح ، حتى إذا فرض وأسر الإمام في
الحروب التي تقوم بين المسلمين وغيرهم فإنه يجب على المسلمين
كافة أن يعملوا ما فيه انقاذه امتثالا لأمر الشارع بنصرته .^(٢)

لأن نصره الإمام الحق في الواقع ما هي الا نصره للمسلمين

(١) انظر محمد رشيد رضا : الخلافة أو الامامة العظمى ، ص ٢٧ ومما
بعدها ، رئاسة الدولة الاسلامية في الفقه الاسلامي ، ص ٢٦٦ .

(٢) انظر الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠ .

وتأييد له في العمل على أن يكون الدين قائما وكفا للمعتدين عن
كل ما يمكن أن يصدر عنهم من جرائم.^(١)

شالشا: جعل راتب له ، يكفيه ومن يعوله ، فان رئيس الدولة سيشتغل نفسه
بواجبات الرياسة التي ستحوز على كل وقته ، مما لا يترك له
فرصة السعى في اكتساب رزقه ، يقول صديق خان^(٢) (ان الخليفة
فرد من أفراد المسلمين له حق في بيت مالهم كسائر الناس،
فيأخذ منه ما يأخذه من هو مماثل له في الدرجة وله مزية خصوصية
هي قيامه بمصالح لا ينهي للقيام بها غيره ، وله أجره عمل في
بيت المال، فان الله سبحانه قد سوغ للعامل على المدققة أن
يأخذ نصيبا منها، فكذلك الأجرة له بحسب ما يستحقه منها. فسادا

(١) انظر ابن جماعة: تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ، ص ٧١.

(٢) هو محمد صديق خان البخاري القنوجي أبو الطيب من رجال النهضة
الاسلامية ولد عام ١٢٤٨هـ في قنوج بالهند وتعلم في دهلي وتزوج
بملكة بهوبال ولقب بنواب عالي ، توفي سنة ١٣٠٧هـ . له تصانيف
كثيرة بالعربية والفارسية منها أبجد العلوم ، فتح البيان في
مقاصد القرآن ، نيل المرام من تفسيرات الأحكام ، الروضة الندية
انظر ترجمته في الاعلام ، ج ٦ ، ص ١٦٨.

(١)
ويحترف للمسلمين فيه).

وكذلك أكل عمر نظير قيامه بأمر الخلافة ، ومــــع أن المسلمين كانوا قد فرضوا لكل من أبى بكر وعمر مقداراً من المال نظير تفرغه للقيام بمهام الخلافة ، إلا أن كلا منهما كان يأخذ ما يحتاج اليه فعلاً من هذا المقدار المفروض له ويتورع عن أخذ ما زاد عن حاجته ، فيرد مابقى من هذا المقدار الذى فرضه له المسلمون الى بيت مال المسلمين. فقد كان أبو بكر يشتغل بالتجارة قبل اختياره خليفة للمسلمين وظل يشتغل بها بعد توليته الخلافة مدة ستة أشهر ، إلا أنه رأى أن اشتغاله بالتجارة يشغله عما يجب أن يفرغ له جهده من أمور الأمة فقال: (لا والله ما يصلح أمور الناس التجارة وما يصلحهم إلا التفرغ لهم والنظر فى شأنهم ، ولابد لعيالى ما يصلحهم). فترك التجارة واستنفق من مال المسلمين ما يصلحه ويصلح عياله يوماً بيوم

(١) رواه البغوى فى مصابيح السنة (باب رزق الولاة وهداياهم) ، ج ٢ ، ص ٢٢ ، ورواه التبريزى عن عائشة رضى الله عنها ، شكاة المصابيح ، ج ٢ ، ص ١١٠٦ ، انظر الدهلوى: حجة الله بالفسحة ، ص ١٥٠ ، القاسمى : نظام الحكم فى الشريعة ، ج ١ ، ص ٥٦٢ .

(٢) انظر محمد الخضرى : محاضرات فى تاريخ الأمم الاسلامية ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

ونفقة حجه وعمرته ، وكانوا قد فرضوا له فى السنة ستة آلاف درهم ، ولشدة احتياطه وورعه رضى الله عنه فى أن لا يأخذ من مال المسلمين الا المقدار الذى كان يحتاج اليه فعلا ، أمر عندما حضرته الوفاة برد مابقى من هذا المال ، فقال (ردوا ما عندنا من مال المسلمين فانى لا أصيب من هذا المال شيئا ، وان أرى التى بمكان كذا وكذا للمسلمين بما أصبت من أموالهم ، فرفع ذلك الى عمر فقال عمر : لقد أتعب من بعده)^(١) .

وسار على هذا النهج الخليفة الثانى عمر رضى الله عنه . فقد رسم لنفسه سياسة حكيمة فيها العبرة والعظة لمن أتى بعده من ولاة أمور المسلمين فى الحكومات الإسلامية ، قال رضى الله عنه : (انى أنزلت نفسى من مال الله بمنزلة ولى اليتيم ، ان احتجت أخذت منه فاذا أيسرت رددته فان استغنيت استعفت)^(٢) .

وهذا التشديد من أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، وهذا الاحتياط فى الأخذ من أموال المسلمين الا ماكانا فى حاجة اليه بالفعل ، يجعلنا نقول : (ان راتب الامام وكل من ولى ولاية عامة

(١) انظر محمد الخضرى : محاضرات فى تاريخ الأمم الإسلامية ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٢) انظر جلال الدين عبد الرحمن السيوطى : الإشباه والنظائير ، ص ١٢١ .

يجب ألا يكون زائدا عن حاجته وبالقدر اللائق بمن يشغل منصبه ،
(١)
ويتناسب مع الحالة الاقتصادية للدولة الإسلامية في زمنه) .

رابعا: حق اخباره بأحوال من ولاهم المناصب العامة كالولاية والقضاة اذا
اتعرفوا عن الطريق الذي كلغوا بسلوكه ، وكذلك لأن الامام مكلف
شرعا بمتابعة أعمال هؤلاء ومراقبتهم . لذلك فان الرعايا
المخلصين لدينهم ووطنهم وولاية أمورهم يجب عليهم مساعدة الامام
في هذا الحق واعطاءه الاخبار والانجازات التي كلف بها هؤلاء
شريطة الاخلاص والصدق وألا يكون للمخبر أى غرض أو هدف غير
المصلحة العامة . والامام لاشك عليه أعباء كثيرة وأعمال جسيمة
فلا بد له من المقربين المخلصين ليعطونه الأخبار بأحوال ولاتنه
وقضاته . ولإتاحة له على متابعة أعمالهم ومراقبة سيرهم بنفسه
الا اذا عاونته الأمة في ذلك وقدمت اليه كافة المعاملات
والارشادات المخلصة حتى يحقق ما أملت الأمة فيه من اسعاد
الرعية ونهضة البلاد .

(١) انظر محمد رأفت عثمان: رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ، ص
٣٦٨ .

خامساً: النصيحة للإمام وهذا حق مشترك للأمة على الإمام وللإمام على الأمة ، وذلك أن الإسلام قد جعل من قواعده النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين . لقوله صلى الله عليه وسلم :
 (الدين النصيحة قلنا لمن يارسول الله ، قال لله ،
 (١)
 ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم) .

فالنصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوح . فهي عماد الدين وقوامه . وقد ذكر الإمام الجليل النووي في شرحه لهذا الحديث كلاماً نفيساً بين فيه معنى النصيحة فقال رحمه الله

النصيحة لله تعالى : تنصرف الى الإيمان به ونفى الشريك عنه وترك الألحاد في صفاته ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها وتنزيهه سبحانه وتعالى من جميع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معصيته والحب فيه والبغض فيه وموالاته من أطاعه ومعاداة من عصاه وجهاد من كفر به والاعتراف بنعمته وشكركه عليها والاخلاق اليه في جميع الأمور .

والنصيحة لكتابه سبحانه وتعالى :

الإيمان بأنه كلام الله تعالى وتنزيهه لا يشبهه شيء من كلام الخلق ولا يقدر على مثله أحد من الخلق ثم تعظيمه وتلاوته حق تلاوته وتحسينها والخشوع عندها وإقامة حروفه في التلاوة والذب عنه لتأويل المحرفين وتعرض الطاعنين والتصديق بما

(١) رواه مسلم في صحيحه عن تميم الداري (باب الدين النصيحة) ، ج ٢ ص ٣٢٢

فيه والوقوف مع أحكامه وتفهم علومه وأمثاله والاعتبار بمواعظه
والتفكر في عجائبه والعمل بمحكمه والتسليم لمتشابهه ونشر
علومه والدعاء اليه (١).

وأما النصيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم :
فتصديقه على الرسالة والإيمان بجميع ما جاء به وطاعته
في أمره ونهيه ونصرته حيا وميتا ومعاداة من عاداه وموالة من
والاه واعظام حقه وتوقيره واحياء طريقته وسنته وبحث دعوته ونشر
شريعته ونفي التهمة عنها واستشارة علومها والتفقه في معانيها
والدعاء اليها والتلف في تعلمها وتعليمها واعظامها واجلالها
والتأدب عند قراءتها والامساك عن الكلام فيها بغير علم واجلال
أهلها لانتسابهم اليها والتخلق بأخلاقه والتأدب بآدابه ومحبة
أهل بيته وأصحابه ومجانبة من ابتدع في سنته أو تعرض لأحد من
أصحابه ونحو ذلك (٢).

وأما النصيحة لأئمة المسلمين فهم :
(معاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتنبيههم
وتذكيرهم برفق ولطف واعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من
حقوق المسلمين) وأرشادهم اذا هفوا وتنبيههم اذا غفلوا

(١) انظر شرح الامام النووي على صحيح مسلم ، ج ٢ ، ص ٢٨ .

(٢) انظر المرجع السابق، ج ٢ ، ص ٢٨ .

وتحذيرهم من سوء يراد بهم ، ونصرهم في جمع الكلمة لهم ورد
القلوب النافرة اليهم .

وقد زخرت كتب الاسلام بأخبار ونماذج الولاة والحكام ففى
السلم والحرب على السواء^١ ، فلقد كتب أبو عبيد بن الجراح
ومعاد بن جبل رضى الله عنهما الى أمير المؤمنين عـ بن
الخطاب رضى الله عنه فقالا :

(أما بعد :

فانا عهدناك وأمر نفسك لك مهم ، فأصبحت وقد وليت أمر هذه
الامة أحمرها وأسودها يجلس بين يديك الصديق والعدو والشريف
والوضيع ولكل حصة من العدل فانظر كيف أنت ياعمر ؟ وانا نعود
بالله أن تنزل كتابنا سوى المنزل الذى نزل من قلوبنا^(١) .

فماذا كان جواب عمر رضى الله عنه ؟ كتب اليهما : (وقد
صدقتما فتعهدانى منكما بكتاب فلاغنى لى عنكما)^(٢) .

فلا عجب أن تسود هذه الروح المسلمين فقد رباهم الاسلام على
النصيحة لائمة المسلمين وعامتهم ، والنصح لايعنى النقد فقط
ولكنه يعنى التعاون على كل اصلاح .

والتنبيه الى الحق وقد يكون فى كتاب بحيث لايطلع عليه

(١) انظر رفيق العظم : أشهر مشاهير الاسلام فى الحرب والسياسة ،

ج ٢ ، ص ٤٥٩ .

(٢) انظر المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٥٩ .

إلا المنصوح كما فعل أبو عبيده ومعاذ رضى الله عنهما، وقد يكون
فى مجلس بشرط خلوص النية وأن يكون المقمود الحقيقى النصيحة
وأن تكون بلباقة وذكاء ويتعامل يليق بآداب الملوك والـ^(١)
ومخاطبتهم .

وأما النصيحة لعامة المسلمين:

وهم من عدا ولاة الأمر فارشادهم لمصالحهم فى آخرتهم
ودنياهم وكف الأذى عنهم فيعلمهم مايجعلونه من دينهم ويعينهم
عليه بالقول والفعل وتستر عوراتهم ويدخلاتهم ودفع المضار
عنهم وجلب المنافع لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر
برفق وإخلاص والشفقة عليهم وتوقير كبيرهم والرحمة بمغيرهم
وتعهدهم بالموعظة الحسنة وترك غشهم وحدهم وأن يحب لهم ما يحب
لنفسه من الخير ويكره لهم ما يكره لنفسه من المكروه والذب عن

(١) قال الخطابى رحمه الله (ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد
معهم وأداء الصدقات اليهم وترك الخروج بالسيف عليهم اذا ظهر
منهم حيف أو سوء عشرة وأن لا يفرؤا بالشنا الكاذب عليهم وأن
يدعن لهم بالملاح) وهذا كله على أن المراد بأئمة المسلمين
الخلفاء وغيرهم ممن يقوم بأمور المسلمين من أصحاب الولايات
(انظر شرح الإمام النووى على صحيح الإمام مسلم ، ج ٢ ، ص ٣٩) .

(١) أموالهم وأعراضهم وغير ذلك من أحوالهم بالقول والفعل.)

ولقد كان المسلمون يدركون هذه الواجبات حكما ومحكومين فيطلب الحاكم من رعيته النصيحة وأن تقومه اذا رأت فيهم اعوجاجا. وكان المسلمون الأوائل يدركون هذا الواجب عليهم ، فاذا رأوا الحاكم في حاجة الى النصح قاموا بواجب النصيحة له

(١) انظر شرح الامام النووي على صحيح الامام مسلم ، ج ٢ ، ص ٣٨ . وقد قام أحد علماء القرن الثامن وهو الامام بدر الدين بن جماعة في حصر ما للخليفة من حقوق على الامة سوجزها مع مافيها من تداخل:
أولا: بذل الطاعة له ظاهرا وباطنا في كل مايأمر به أو ينهى عنه مالم يكن معصية .

ثانيا: بذل النصيحة له سرا وعلانية فالرسول عليه الصلاة والسلام يقول: (الدين النصيحة . قالوا: لمن يارسول الله ، قال: لله ولرسوله ، ولائمة المسلمين وعامتهم) رواه مسلم .

ثالثا: القيام بنصرته وبذل المجهود في ذلك لمافي من نصرة المسلمين واقامة حرمة الدين وكف أيدي المعتدين .

رابعا: أن يعرف له عظيم حقه ومايجب من تعظيم قدره . ولذلك كان العلماء الاعلام يعظمون حرمتهم ويلبسون دعوتهم مع زهدهم وورعهم .

خامسا: ايقاظه عند غفلته وارشاده عند هفوته شفقة عليه . وحفظا لدينه وعرضه وصيانته له .

سادسا: تحذيره من عدو يقصده بسوء أو حاسد يرومه بأذى . ومن كل شيء يخاف عليه منه .

سابعا: اعلامه بسير عماله الذين هو مطالب بهم ومشغول الذمة بسببهم لينظر في نفسه في خلاي ذمته وللأمة في مصالح ملكه ورعيته .

XX

ثامنا: اعانته على ما تحمله من أعباء مصالح الأمة.. فأحق من
أعين على ذلك ولاة الأمر.

تاسعا: رد القلوب النافرة عنه اليه وجمع محبة الناس عليه
لما في ذلك من مصالح الأمة وانتظام أحوال الأمة.

عاشرا: الذب عنه بالقول والفعل وبالمال والنفس والأهل فـ
الظاهر والباطن.

(انظر ابن جماعة: تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام ،
ص ٦١ ، ٦٤ ، ظافر القاسمي : نظام الحكم في الشريعة
والتاريخ ، ج ١ ، ص ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، محمد ملام مذكور : معالم
الدولة الاسلامية ، ص ٢٨٧)

٥

الفصل الرابع

المسئولية

(مسئولية الخليفة أو الامام في النظام الاسلامي)

المسئولية هي : تحمل التبعية .

أوجبها الاسلام على كل فرد من أفراد الأمة فلا يوجد في الاسلام من هو بمنأى عن المسئولية ابتداءً من الخليفة حتى أصغر فرد في المجتمع.

فكل فرد مسئول عن أعماله وأقواله ، أمام الله عز وجل في الآخرة الى جانب مسئوليته في الدنيا تجاه المجتمع الذي يعيش فيه .

فالاسلام لا يمنح لولي الأمر أو رئيس الدولة عصمة تمنع عنه النصح والتوجيه ، وتعفيه من بعض ما يكون على أبناء الأمة من واجبات فهو رجل اختارته الأمة ليكون ممثلاً لها، ويتولى الإشراف على أمورها وتبديـر (١) شؤونها .

وألزمته بأن لا يخرج عن أحكام الشريعة فكان من الطبيعي تحقيقا

(١) انظر محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الاسلام ، ص ١٩٧ ، محمد رأفت عثمان : رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي، ص ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، سعيد عبدالمنعم الحكيم : الرقابة على أعمال الادارة في الشريعة الاسلامية والنظم المعاصرة ، ص ٢٨٧ .

للعادلة والمساواة واستجابة للمنطق أن يسأل عن كل عمل مخالف للشرع
 للشرعية سواءً تعمد هذا العمل ، أم وقع منه نتيجة غفلة أو اهمال
 مادام كل فرد في الأمة يسأل عن أعماله المخالفة للشرعية ، وعلى هذا
 فان الخليفة يكون مسئولاً أمام الله عز وجل في الآخرة ومسئولاً أمام
 الأمة في الدنيا ، وذلك عن الأفعال والتصرفات التي تخالف ما يقضى به
 الشرع. (٢)

(١) انظر عبد القادر عوده : التشريع الجنائي الاسلامي ، ج ١ ، ص ٤٤ ،
 محمد رافت عثمان : رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ، ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ،
 ابن القيم : اعلام الموقعين ، ج ٢ ، ص ١١٤ ، سعيد عبد المنعم
 الحكيم : الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الاسلامية والنظم
 المعاصرة ، ص ٢٨٨ .

(٢) أما بالنسبة للنظم الدستورية الوضعية فان المسئولية فيها
 تختلف حسب النظام القائم فان كان :

(أ) النظام برلمانياً :
 فاننا نجد أن المبدأ المقرر هو عدم مسئولية رئيس
 الدولة ، سواءً كان ملكاً أو رئيس جمهورية ويترتب على
 هذا المبدأ جملة أحكام أهمها :
 (١) ضمان الاستقلال المالي لرئيس الدولة . وتختلف
 الدول في تحديد نطاق هذا الضمان أو الأخذ به .
 فبينما تلجأ بعض الدول الى النص في دساتيرها على
 عدم جواز تخفيفي مخصصات رئيس الدولة تلجأ دول
 أخرى الى عدم جواز تخفيفي هذه المخصصات أو
 زيادتها أثناء مدة رئاسة رئيس الدولة أو حكمه .

XX

أما إذا انتهت مدة الرياسة ، أو عزل وفقا للقواعد السابقة ، فإنه يعامل كالأشخاص العاديين ، عن كافة المخالفات التي ارتكبها ، خلال فترة رياسته إلا ما اتصل منها بأداء واجبات وظيفته .

وان هذا الاختلاف بين النظام الاسلامي الفريد والنظام الغربي يرجع الى اختلاف وظيفة المسؤولية في كل من النظامين .

فتقوم هذه الوظيفة في النظام الاسلامي على تحقيق العدل وتقديمه على أية قيمة أو أي اعتبار آخر .

أما وظيفة المسؤولية في النظام الغربي فتقوم بوجه عام على حماية رئيس الدولة من الخضوع لأي تأثير سياسي عليه خاصة وأنه بوجه عام يعد رمز الدولة والحكم الذي تحتكم اليه القوى السياسية فيها .

فالاختلاف حول مسؤولية رئيس الدولة يرجع الى اختلاف سلم القيم في كل منهما . فالنظام الاسلامي يقدم قيمة العدل على قيمة النظام ، بينما تقدم النظم الغربية قيمة النظام على قيمة العدل .

(انظر عبد الحميد متولى : الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، محسن خليل : النظم السياسية والقانون الدستوري ، ص ٤١٨ ، ٤١٩ ، عبد الهادي بو طالب : النظم السياسية العالمية المعاصرة ، ص ٦١ ، ٦٢ ، ٧٧ ، أنور رسلان : النظم السياسية ، ص ٢٤٧ ، صلاح دبوس : الخليفة توليته وعزله ، ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، حازم عبد المتعال الصعيدي : النظرية الاسلامية في الدولة مع المقارنة بنظرية الدولة في الفقه الدستوري الحديث ، ص ١٣١) .

المسئولية الدنيوية :

ان الخليفة مسئول عن أقواله وأفعاله كسائر الناس ، كما هو مسئول أمام الله يوم القيامة ، ولكن مسئوليته في الدنيا تكون أمام الأمة ، ذلك أن الولاية أمانة في الاسلام ، وكل مؤتمن مسئول عما أئتمن عليه أمام صاحب الأمانة . لهذا فالخليفة مسئول عما أئتمن عليه من حقوق الأمة التي وكلته وأنبأته عنها في ادارة شؤونها والتكفل بصيانة حقوقها .^(١)

ونجد مبدأ المسئولية في الدنيا ظاهرا وواضحا في نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة .

١- ففي القرآن الكريم :

قوله سبحانه وتعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)^(٢)

(١) انظر فؤاد النادى: رئيس الدولة بين الشريعة الاسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، ص ٢٧٥ ، محمد ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الاسلامية ، ص ٢٩٣ . عبدالرزاق السنهوري : الخلافة ، ص ١٧٩ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ١٥ ، الحكيم : الرقابة على اعمال الادارة مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

(٢) الآية ٥٨ من سورة النساء

وقد ذكر العلماء في تفسير هذه الآية (أن الخطاب فيها موجه الى ولاية الأمر بأداء الأمانات الى أهلها وأن يحكموا بالعدل بين الناس، وأن يقوموا برعاية الرعية وحملهم على موجب الدين والشرعة ، ورد الظلمات ، وأن الله سبحانه وتعالى أمرهم بالرجوع الى الكتاب والسنة فيما أشكل عليهم^(١) .

وقوله تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)^(٢) .

وفى الآية دليل على ايجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المؤمنين وأن لهم حق الرقابة على الحكام وعلى غيرهم ، وهذا يعنى أن هؤلاء الخاضعين للرقابة مسئولون عن أعمالهم أمام المؤمنين.

(١) انظر الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ص ٤٠٥ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ١٥٠ .

(٢) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .

٢- وفى السنة :

ماروى ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال (ألا
كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالأمير الذى على الناس راع
وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم
والمرأة راعية على بيت بعلمها وولده وهو مسئول عنهم والعبد
راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن
رعيته) (١)

الى غير ذلك من الأحاديث التى تبين عظم المسئولية. هذا
ويلاحظ أنه حتى بالنسبة للمسئولية الأخروية فإن القاعدة فى
الاسلام أن كل ما هو معاقب عليه أخروياً يجب على المجتمع أن
ينظمه دنيوياً ويترتب عليه الجزاء دنيوياً فالفعل المكون
للمعصية يؤثر دائماً فى كيان الجماعة ويهدد وجودها إذا انتشر
(٢)
واستشرى فيها.

(١) رواء مسلم فى صحيحه ، باب فضيلة الامام العادل وعقوبة الجائر
والحث على الرفق ، ج ١٢ ، ص ٢١٣ .

(٢) انظر الرقابة على أعمال الادارة فى الشريعة الاسلامية ، مرجع
سابق ، ص ٢٩٥ .

ومسئولية الامام الدنيوية نوعان:

(أ) مسئولية شخصية اجتماعية :- وهي

أن الامام فرد من أفراد الرعية يجوز عليه مايجوز على غيره من الرعية كما قرر ذلك معظم الفقهاء فهو مدعى ومدعى عليه ومسئول عن متالفة وجنایاته ، فيؤخذ بالقصاص اذا قتل عمدا ، وتقطع يده اذا سرق ، ويحد اذا قذف أو زنا ، ويسأل عما يحدثه أبناءه القصر وزوجته شأنه في ذلك شأن غيره . قال الامام القرطبي:

(أجمع العلماء على أن السلطان يقتضى من نفسه ان تعدى على أحد الرعية ، اذ هو واحد منهم ، وانما له مزية النظر لهم كالوصى والوكيل ، وذلك لا يمنع القصاص ، وليس بينه وبين العامة (١) فرق في أحكام الله عز وجل) .

ويؤكد هذا المعنى الامام ابن قدامة رحمه الله في كتابه

المغنى حيث يقول:

(ويجرى القصاص ، بين الولاة والعمال ، وبين الرعية ، لعموم

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ .

الآيات ، ولأن المؤمنين تتكافأ دماؤهم ولا نعلم في ذلك خلافاً^(١) .

(ب) مسؤولية سياسية وهي : أوسع نطاقاً من مسؤولية الأفراد جميعاً فهو يتحمل على عاتقه القيام بشئون الدولة وتدبير أمورهما ، وتشمل مسؤوليته كفالة كل مالهو أساس وحيوي بالنسبة لكل مسلم . وفي ذلك يقول الامام ابن حزم :- (فرض على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقسم الزكوات بهم ولو في سائر أموال المسلمين فيقام لهم بمسا يأكلون من القوت الذي لابد منه ، ومن اللباي للشتاء والصيف

(١) ابن قدامه : المغنى ، ج ٨ ، ص ٢٨٣ ، انظر الشاطبي : الموافقات في أصول الأحكام ، ج ٢ ، ص ١٢٩ وهذه التحوية بين السلطان والرعية ليست الا في نظم الحكم في الشريعة الإسلامية .

أما النظم الوضعية فانها تميز الحاكم بالحصانة (انظر عبد الحميد متولى : القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، ص ٢٢٢ ، محسن خليل : النظم السياسية والقانون الدستوري ، ص ٤١٨ ، ٤١٩ ، صلاح الدين ديبوس : الخليفة توليته ومزله (مسؤولية رئيس الدولة في النظم الدستورية الغربية) ، ص ٥٦ ، فتحى الدرينى : خصائص التشريع الإسلامى في السياسة والحكم ، ص ١٨٣) .

(١) بمثل ذلك وبممكن يكتفون من المطر والصيف وعيون المارة).

ولهذا الخليفة مسئول عن كل تصرفاته السياسية أمام الأمة، لأنه يستمد سلطانه من الأمة، ويعتمد في بقاءه على هذا السلطان على ثقته به ونظرة في مصالحها، فهو لا يعدو أن يكون نائباً عنها في مباشرة شئونها، ومقتضى هذا أن يكون الخليفة مسئولاً عن كافة تصرفاته أمامها. (٢) فيما لو انفرد بأمر من الأمور العامة دون الرجوع إلى أصحاب الحل والعقد. وقد فهم الخلفاء الراشدون هذه المسؤولية كما فهمتها الرعية وعرفوا نطاق تطبيقها ومداها.

فهذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول في أول خطبة له بعد توليته الخلافة مبيناً مسؤوليته وحدود هذه المسؤولية: (أيها الناس اني قد وليت عليكم ولست بخيركم فان أحسنت فأعينوني وان أسأت فقوموني .. أطيعوني ما أطعت الله

(١) انظر ابن حزم: المحلى، ج ٦، ص ٢٢٤ - (ومن الفقهاء من يرى التزام الدولة بأن توفر الحاجات التي حد الكفاية الوسيطة - أي حد اشباع حاجات أوساط الناس، لأن في ذلك تحقيقاً لمقاصد الشرع من اشباع الضرورات والحاجات فبهما يستقيم للفرد أمر الدين والدنيا)، العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، ج ٢، ص ٧١، الشاطبي: الموافقات، ج ٢، ص ٥٨، فتح الدريني: الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ١١٠، محمد الطاهر بن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية، ص ٩٩.

(٢) انظر محمد رأفت عثمان: رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي، ص ٤٢٦، ٤٢٨.

(١)
ورسوله . فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم) .

وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما ولىسى
الخلفاء :

(٢)
(ان رأيتم فى اعوجاجا فقومونى) .

ومسئولية الخليفة ليست فقط مقصورة على التصرفات التى تصدر
منه ، بل تشمل كذلك تصرفات عماله ، فمسئولية الخليفة تشمل كل ما
يترتب على تصرفات السلطان العامة .

وقد اتفق العلماء على أن الحدود تقام على الامام فمن دونه من
الأمراء والوزراء ، كما تقام على غيرهم ، فلا فرق بينهم وبين غيرهم من
الناس .
(٣)

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ٥ ، ص ٢٤٨ ، ابن قتيبة :
الإمامة والسياسة ، ج ١ ، ص ٢٧ ، ٢٨ السيوطى : تاريخ الخلفاء ،
ص ٦٩ .

(٢) انظر المرجع السابق .

(٣) انظر محمد أبو زهرة : الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى ، ص
٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، عبد القادر عودة : التشريع الجنائى الإسلامى ،
ج ١ ، ص ٢٢٠ ، محمود شلتوت : من توجيهات الأسلام ، ص ٥٦٤ ،
الحكيم : الرقابة على أعمال الإدارة ، ص ٣١٩ .

المسئولية الأخروية :

ان الخليفة كما سبقت الإشارة مسئول عن أفعاله وتصرفاته أمام الله في الآخرة ، مثله في ذلك مثل أى فرد عادى في الأمة .

ونجد مبدأ المسئولية في الآخرة ظاهرا وواضحا في نصوص القرآن الكريم والسنة المظهرة .

١- ففي القرآن الكريم :

قوله سبحانه وتعالى (ولتجزى كل نفس بما كسبت وهم —

لا يظلمون) (١) . وقوله تعالى (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا) (٢) .
وقوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة) (٣) .

فهذه الآيات وغيرها تدل دلالة واضحة على مسئولية الإنسان الأخروية .

٢- في السنة :

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في خطبة الوداع (أيها الناس ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم الى أن تلقوا ربكم . كحرمة يومكم هذا وكحرمة شهركم هذا ، وانكم ستلقون ربكم فيسألکم عن أعمالکم ، وقد بلغت فمن كانت عنده أمانة فليؤدها الى من أئتمنه...) (٤) .

- | | | | |
|-----|---|-----|-----------------------------|
| (١) | الآية ٢٢ من سورة الجاثية | (٢) | الآية ٢٠ من سورة آل عمران . |
| (٣) | الآية ٢١ من سورة الطور . | | |
| (٤) | انظر ابن هشام : السيرة النبوية ، ج ٢ ، ص ٦٠٣ ، مسند الامام أحمد ابن حنبل ، ج ٣ ، ص ٢٠٣٦ . | | |

ونبه صلى الله عليه وسلم الى عظم مسئولية ولاية الامر فقال :
 (مامن عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشي
 لرعيته الاحرم الله عليه الجنة) .^(١)
 الى غير ذلك من الأحاديث التي توضح عظم المسئولية
 الأخرى .

(١) رواه مسلم في صحيحه عن معقل بن يسار ، (باب استحقاق الوالى
 الفاشي لرعيته النار) ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .

الفصل الخامس

إختيار الاعوان ومراقبتهم

من الواجبات الملقة على عاتق رئيس الدولة فى الاسلام ادارة
شئون الدولة على خير وجه لتحقيق الصالح العام.

ولما كان ولى الامر لا يستطيع أن ينهض وحده بأعباء الحكم
ومسئوليته ، والوفاء بواجباته ، وهى من الكثرة بحيث تلقى على عاتقه
أعباء جيمة هى أمانة مسئول عن آدائها أمام الله والناس، فانه مضطر
الى الاستعانة بأبناء الأمة فى ادارة الدولة ، واسناد الوظائف اليهم ،
وهنا يتعين عليه أن يحتاط فى اختيار ولاته ونوابه وموظفيه ، ليسند
الاعمال الى من هم جديرون بها قادرين على تصريفها بما يحقق الخير
العام للناس، ولا يجوز أن يدخل رئيس الدولة فى اختيار أعوانه عامل
الهوى والغرض ، حتى لا يفسد الحكم وتهدد المصلحة العامة نتيجة اسناد
أعمال الدولة لغير الأكفاء ، اعتمادا على القرابة أو الصداقة ، أو ما
الى ذلك من العوامل الشخصية التى يودى التعويل عليها الى افساد
الأوضاع فى الدولة واهتزاز كيانهـا.^(١)

وقد رسمت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم السياسة الادارية
الاسلامية فى عدم تولية الوظائف الحكومية الا للقادرين على القيام
بالعمل فيها على خير وجه بعيدا عن الميل الى جانب الهوى والمحابسة
والمجاملة فى التعيين ، فقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه

(١) انظر فتاوى الدررني : الحق ومدى سلطان الدولة فى تنفيذه ، ص
١٠٧.

قال:-

(من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى عليهم رجلا ، وهو يجد فيهم
(١)
أصلح للمسلمين منه ، فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين) .

فان عدل عن الإحقق الأصلح الى غيره مع عدم وجود ما يبرر ذلك
فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى الله سبحانه وتعالى
عنه في قوله : (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا
(٢)
أماناتكم وأنتم تعلمون) .

ولكون الولاية أمانة يجب أداؤها لمستحقيها ، فقد قال الرسول
صلى الله عليه وسلم مبينا في كلامه لأبي ذر رضى الله عنه الامارة
(انها أمانة وأنها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها وأدى
(٣)
الذى عليه فيها) .

(١) رواه الحاكم في المستدرک عن ابن عباس رضى الله عنه ، (كتاب
الأحكام) ، ج ٤ ، ص ٩٢ ، ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ٧٠ .

(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنفال .
(٣) رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر قال (قلت يا رسول الله ألا
تستعملني قال: فغضب بيده على منكبي ثم قال يا أبا ذر انك
ضعيف وانها أمانة) . مسلم : صحيح مسلم ، (باب كراهية الامارة
بغير ضرورة) ، ج ١٢ ، ص ٢٠٩ .

وكان صلى الله عليه وسلم لا يولى العمل لمن طلبه ، فقد روى أن
 قوما دخلوا عليه فسألوه ولاية فقال: (أنا لا تولى أمرنا هذا من طلبه)^(١)
 وقال عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن ابن سمرة : (يا عبد الرحمن
 لا تسأل الإمارة فانك ان أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها) وان
 أعطيتها عن مسألة وكلت اليها)^(٢) . كما سبق توضيح ذلك.

وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأصول الأولى للسياسة
 الرقابية على أعمال الولاة فكان عليه الصلاة والسلام لا يكتفى بمجرد
 اختيار عماله ويكشف أحوالهم ويحاسبهم بعد الانتهاء من العمل كما
 سبقت الإشارة اليه في قصة ابن التبة حينما استعمله على صدقات بني
 سليم .

(١) رواه البخارى عن أبي موسى رضى الله عنه قال (دخلت على النبى
 صلى الله عليه وسلم أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين:
 أمرنا يا رسول الله ، وقال الآخر مثله فقال عليه الصلاة
 والسلام (أنا لا تولى هذا من سأل ولا من حرص عليه) . صحيح البخارى
 (كتاب الأحكام) ، ج ٩ ، ص ٨٠ ، مسلم : صحيح مسلم (باب النهى عن
 طلب الإمارة) ، ج ١٢ ، ص ٢٠٧ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه ، (باب النهى عن طلب الإمارة) ، ج ١٢ ، ص
 ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

وقال عليه الصلاة والسلام: (من استعملناه على عمل ورزقناه رزقا
(١)
فما أخذ بعد ذلك فهو غلول) .

وقد جرى خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم من بعده على سنته
فى الإشراف على العمال واختيارهم من أولى العلم والفضل والتقوى
وامدادهم بالنصح ومراقبتهم . فمن وصايا وتوجيهات خليفة رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبى بكر رضى الله عنه ماقاله ليزيد بن أبى
سفيان ، لما أرسله على رأس جيش الى الشام :-

(اذا دخلت بلاد العدو فكن بعيدا من الحملة فانى لا آمن عليك
الجملة ، واستظهر بالزاد وسر بالادلاء ، ولا تقاتل مجروحا فان بعضه ليس
منه . واحترس من البيات فان فى العرب غرة) (٢)
واقلل من الكلام فان لك

(١) انظر ابن القيم: الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية ، ص ٢٤٨ ،
عبد الرحمن تاج: السياسة الشرعية والفقه الاسلامى ، ص ٤١ ، ٤٢ ،
الكتانى: التراتيب الادارية ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ، على يوسف السبكى:
نظام الحكم والادارة فى العهد النبوى والخلافة الراشدة ، ص ٦٧ ،
محمد كرد على : الادارة الاسلامية فى عز العرب ، ص ١٣ ، على على
منصور : نظم الحكم والادارة فى الشريعة الاسلامية ، ص ٢٣١ ، أحمد
ابراهيم أبو سن: الادارة فى الاسلام ، ص ٢٦ .

(٢) العزة هى الغفلة ، أى أوقع بهم ليلا من دون أن يعلموا .

ماوعى عنك وإذا آتاك كتابى فأنفذه فانما اعمل على حسب انفاذه . وإذا قدمت عليك وفود العجم فأنزلهم معظم عسكرك وأسبغ عليهم النفقة ، وامنع الناس عن محادثتهم ، ليخرجوا جاهلين كما دخلوا جاهلين ، واقبل من الناس علانيتهم وكلهم الى الله فى سرائرهم ، ولا تجس عسكرك فتفضحه ، ولا تهمله فتفسده .^(١)

وكان رضى الله عنه يفتش الولاة والعمال ويقول : (ما أغبط أحداً بالامارة) ومن رآه منهم ضعف عن تحمل أعباء الولاية عزله . ومن عزلهم خالد بن سعيد . وقال فيه :-

(لعل ذلك يكون خيراً له فى دينه ، ولا ينقى ذلك من قدره ، وأوصى به الوالى الجديد شرحبيل بن حسنة وقال له : (تذكر مكانته من الاسلام ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى وهو عنه وال (أى راضى)) .^(٢)

(١) انظر على على منصور: نظم الحكم والادارة مرجع سابق، ص ٢٨٣، محمد كرد على : الادارة الاسلامية فى عز العرب ، ص ٢٦، ٢٧، القطب طبلية: نظام الادارة فى الاسلام ، ص ١٢٠.

(٢) نظم الحكم والادارة مرجع سابق، ص ٢٨١، أنور الرفاعى : النظم الاسلامية ، ص ٧٣.

وسار على نفس هذا الأسلوب الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فكان يراقب عماله وولاته مراقبة دقيقة ، وقد تعمّدت أساليبه في الرقابة فكان إذا استعمل عاملاً كتب له عهداً وأشهد عليه رهطاً واشترط عليه ألا يتخذ باباً دون الناس^(١) وكان يكتب أموال عماله عند التولية ويسألهم عما طرأ عليها من زيادة ويأمرهم إذا عادوا أن يدخلوا نهارة ليكشف ما عادوا به^(٢) .

ومن سياسته رضي الله عنه في استكشاف الأخبار عن ولاته أنه سأل أهل حمص عن أميرهم عبد الله بن قرط^(٣) فقالوا : خير أمير إلا أنه قد بنى عليه يكون فيها ، فأمر عمر أحد رجاله فجمع خطبا وأحرق باب عليه^(٤) الأسير .

(١) انظر محمد كرد علي : الإدارة الإسلامية في عز العرب ، ص ٣٠ ، على السبكي : نظام الحكم والإدارة ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ ، مراد محمد علي : الأساليب الإدارية في الإسلام ، ص ٦٩ .

(٢) انظر الطماوي : السلطات الثلاث في الإسلام ، ص ٤٢٥ ، حسن إبراهيم : النظم الإسلامية ، ص ١٥٣ ، الرقابة على أعمال الإدارة مرجع سابق ، ص ٤٠١ .

(٣) هو عبد الله بن قرط الشمالي الأزدي كان اسمه في الجاهلية شيطاناً فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله وولاه أبو عبيدة بن الجراح مرتين على حمص فلم يزل عليها حتى توفي أبو عبيدة . (انظر ابن عبد البر : الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، ج ٢ ، ص ٣٦٥) .

(٤) انظر المحب الطبري : الرياض النضرة في مناقب العشرة ، ج ٢ ، ص ٧٣ .

كما أُحرق باب قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب في قصره عن
(١)
الرعية .

وعلى هذا النهج الإداري في المراقبة والمتابعة سار أيضا كل من
عثمان وعلى رضي الله عنهما ، فكانا يكشفان أحوال عمالهم ويبعثون
العيون عليهم .

فقد بعث عثمان رضي الله عنه العيون لكشف أحوال عماله عندما
بلغه تغير حالهم واستشارهم بالدنيا ، ورجع هؤلاء المفتشين الى مقر
الخليفة معلنين أن ما وصل الى الخليفة مجرد اشاعات ليس لها أي أساس من
(٢)
الصحة .

ونهج علي بن أبي طالب رضي الله عنه نهج من سبقوه ، فكان

(١) ذكر الإمام ابن القيم في الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية أن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه (دعا محمد بن مسلمة فقال: اذهب
الى سعد بالكوفة ، فحرق عليه باب قصره . ولا تحدثني أحدا حتى
تأتيني) . فذهب الى الكوفة ، فاشتري من نبطي حزمة من حطب
وشرط عليه حملها الى قصر سعد ، فلما وصل اليه ألقي الحزمة
فيه وأضرم فيها النار، فخرج سعد فقال (ما هذا؟) ، قال محمد
عزمة أمير المؤمنين ، فتركه حتى احترق ثم انصرف الى
المدينة) . انظر الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ، ص ١٦ ،
عبد الرحمن تاج : السياسة الشرعية والفقه الاسلامي ، ص ١٥٠ .

(٢) انظر الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم
المعاصرة ، ص ٤١٦ .

يراقب عماله ويرشدهم ويضع لهم المنهاج الذى يسيرون عليه ، فقد أوصى
أحد عماله بأهل عمله فقال:-

(إذا قدمت عليهم فلا تبغين لهم كسوة شتاء ولا صيف، ولا رزقاً
يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ولا تضرب أحداً منهم سوطاً واحداً فى
درهم ، ولا تقمه فى طلب درهم ، ولا تبغ لأحد منهم عن صافى شئ من
الخراج، فانما أمرنا أن نأخذ العفو منهم) (١)

وكان هدية رضى الله عنه وهدى أصحابه من قبل هدى نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم فى الأسوة والتنظيم والادارة والمراقبة والتوجيه
واختيار الأعوان فقد صارت سياستهم الادارية مثلاً يحتذى.

وصفحات التاريخ الاسلامى تحدثنا عن باقى الخلفاء والروساء فى
أخذهم الولاة والعمال بالإنصاف والارشاد وبالشدة والحزم فى مراقبتهم
على أعمالهم وحسابهم وتمصرفاتهم راعدهم فى ذلك المصلحة العامة
(٢)

للمسلمين ، واقرار الحق والعدل وقطع نوازع الشر من النفوس الضعيفة .

ولا يرتاب منصف فى أن الرقابة على الموظفين أمر حتمى تفرضه
طبيعة العمل وتنادى به المصلحة الفردية والجماعية خصوصاً مع الذين
ماتت ضمائرهم وضعفت فيهم عقيدة الاخلاص فيما أسند اليهم ، وفقـدوا
احساسهم بتقدير المسئولية حتى يقوم من ورائهم وازع السلطان وتنزل
بهم العقوبات التى يستحقونها ، عندئذ يستقيم الأمر وتنزه الأيدى من

(١) انظر أبى يوسف : الخراج ، ص ١٦ ، ١٧ ، أبى عبيد القاسم :
الاموال ، ص ٦٢ ، محمد كرد على : الادارة الاسلامية فى عز العرب ،

ص ٥٩
(٢) انظر أبو الحمد موسى : النظم الاسلامية ، ص ٨٤

الرشوة ، والنفوس من الخبث ويظهر المجتمع من الشرور والمفاسد
فتنتظم الأعمال وتسرع الخطى الى مافيه خير الامة الاسلامية وسعادتها.^(١)

(١) انظر سعيد عبد المنعم الحكيم: الرقابة على أعمال الادارة فى
الشرعة الاسلامية والنظم المعاصرة ، ص ٤٠٧.

خاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ...

وبعد:

فقد توصلت فى بحثى هذا الى أن الاسلام دين شامل يوجه الناس الى مصالحهم فى الدنيا ومعادتهم فى الآخرة بما يبين لهم من العقائد والأحكام وما يشرع لهم من النظم التى تكفل لهم السعادة والأمن والاستقرار فلم يسلبهم حريتهم ولم يلغ ارادتهم وانما ترك لهم حريتهم فى الحدود التى رسمها لهم . ولم يحس عليهم كل ما ينبغى أن يتركوا وانما ترك لهم عقولا تبصر وقلوبا تستذكر ، وأذن لهم أن يتوخوا الخير والصواب والمصلحة العامة والمصالح الخاصة طبقا لتعاليمه .

كما رأينا أن الاسلام عندما جاء وخاطب البشرية فى واقعها كان يعلم أن ظروف الخلق تختلف باختلاف الأزمنة والبيئات . ولهذا وضع من التشريعات والنظم ما يصلح لكل زمان ومكان فجاء الاسلام عقيدة ونظاما دينيا ودولة ، دينا يوحد الدولة ودولة تحرس الدين .

فقرر مبادئ خالدة باقية متجددة تتصف بثبات الأصول التى لاتعدل ولا تبدل وتطور الفروع التى تقبل التبديل والتعديل حسبما تقتضى الظروف والملابسات يمدق هذا على المبادئ والنظريات الاسلامية المختلفة وفى مقدمتها النظريات السياسية الاسلامية المستمدة من الكتاب الكريم والسنة المطهرة .

فقد عرفت البشرية كثيرا من نظم الحكم والحكومات ، ولكل نظام أساسه الذى يقوم عليه وغايته التى يهدف اليها .

وقد رأينا كيف كانت حال الحكومات المجاورة للجزيرة العربية والمعاصرة للحكومة النبوية ، كحكومة الفرس التى كان نظام الحكم فيها استبداديا يقوم على تألية الملك لاستمداده سلطته من مقام أعلى وهو ما يعرف بنظرية الحق الإلهى المقدس . وقد رأينا كيف كانت الطبقيــــــــــــة والتفاضل تسيطر على هذا المجتمع ، والظلم والطغيان يصبح الشعب ويمسه وارهاق الرعية بأنواع الضرائب والسخرة ولأحوالهم ولا قوة . ورأينا كيف كان نظام الحكم عند الرومان الذى قام على النظام الأوتوقراطى وهو نظام الحكم الفردى الاستبدادى المعول على الحاكم فى تصريف الأمور فهو رئيس الكنيسة وحاميها ومفسر عقائدها ونائب الله فى الأرض والقائد الأعلى للجيش وموزع السلطات .

فالحاكم فى نظر البيزنطيين ذا صفة الهية ، لامعقب لحكمه لأنه ينفذ ارادة السماء فلا شورى ولا محاسبة ولا وزن إلا لما يمليه على الأمة من أوامر أضفى عليها بتوجيه من كهنة الكنيسة قدسية لتقبل المناقشة ولا النقد بل السمع والطاعة ولاشئ غيرهما .

وكان كل همه مع أفراد حكومته توفير سبل الراحة وجلب المصالح واكثار ثروة الامبراطور على حساب فقر وابتزاز ثروات الشعب وارهاقه

الذى تحول الى عبيد يباعون ويشترون كما تباع البهائم عندما يريـسـد السيد ذلك.

كما رأينا كيف كان حال العرب قبل الاسلام قبائل موزعة وعشائر متخامة لا يجمعهم دين ولا سلطان ، ولا شريعة اجتماعية عادلة بل الاعراف والتقاليد التى كانت تتحكم فيهم من غير وعى ولا عدل ، فشيخ القبيلة هو الرئيس والقاضى والمتصرف فى الحال وقائد الجند وهو كل شئ فى القبيلة ، اليه يتحاكمون فى منازعاتهم ، وعنده تعقد المعاهدات وعلى يده تخمد الحروب أو تشعل. وهكذا كانت الاحكام تدير حسب الاعسـراف والتقاليد ، وكان الناس يتطلعون الى منقذ لهم مما هم فيه من الفوضى والاضطراب ونظام الطبقية.

فأرسل الله اليهم رسولا من أنفسهم يدعوهم الى عبادة الله وحده لا شريك له ، ويهديهم الى ما فيه خيرهم ومصلحتهم أرسله بالعدل الذى قامت به السموات والأرض فبين لهم العقيدة والحلال والحرام.

فجاءت رسالته صلى الله عليه وسلم كاملة متكاملة لما يحتاج اليه البشر فى دينهم ودنياهم ، وجاءت عالمية فهى لم تقتصر على جيل معين أو عصر أو عصور خاصة كما سبقها من الشرائع بل هى للأجيال والعصور كلها الى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فكان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم رسولا يدعو ، وقائدا
 يجاهد ، واماما ينفذ ، وحكما ، وحاكما يقض . فنفذ صلوات الله وسلامه
 عليه ما أمر به رب العزة والجلال من تبليغ للرسالة وأداء للأمانة ،
 وحكم بين الناس بالعدل .

فقامت بالاسلام أول حكومة على وجه الأرض هي قدوة للحكومات .
 رأينا كيف تكاملت فيها الهياكل التنظيمية والإدارية منذ أن هاجر صلى
 الله عليه وسلم من مكة المكرمة الى المدينة المنورة تلك الهجرة ذات
 الأثر الحاسم في انتشار الاسلام ، وفي تكوين الدولة الإسلامية الأولى .

كما رأينا كيف أقام صلى الله عليه وسلم الأمة والدولة ، وكيف
 أدى المسجد النبوي الشريف دوره العظيم كمقر للحكومة الإسلامية ودارا
 للقضاء ، وللشورى ، وللتعليم ، ولاستقبال الوفود ، ولانطلاق البعثات،
 والغزوات والسرايا ، وللضيافة .

وكيف أن النبي صلى الله عليه وسلم بصفته رئيسا للدولة
 الجديدة وضع الأسس القوية والدعائم الثابتة للعلاقة بين سكان المدينة
 من المهاجرين والأنصار واليهود بما اشتملت عليه الوثيقة التي نظمت
 تلك العلاقة وأقرت اليهود على دينهم وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم
 ، فكانت أول تنظيم وضع بعد الهجرة على اعتبار أن الاسلام أسس
 للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة المنورة ،

وأحلت الوثيقة الرابطة الدينية محل الرابطة القبلية ، ونصت على اعتبار اليهود المقيمين في المدينة من مواطني الدولة ، وحددت مالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات ، وأقرت الصحيفة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المرجع الوحيد للنظر في الخلافات التي غير ذلك من المبادئ التي ذكرتها في موضعها والتي لا تزال مرجعا للباحثين والمقننين إلى يومنا هذا .

كما ذكرت أن حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم قامت باختيار الأمراء والولاة ، وتوجيههم إلى الأماكن المختلفة التي دخلها الإسلام لتعليم الناس أمور دينهم ، وإقامتهم للصلاة ، ولحكم بينهم بما أمر الله فكان هؤلاء الولاة والعمال يمثلون حكومة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تصريف الشؤون ، ورعاية المصالح العامة والخاصة للمسلمين ، وفق الخصومات بينهم . وكان عليه الصلاة والسلام دائم المراقبة والتوجيه والمتابعة لهؤلاء العمال ، وقد رأينا كيف كان يوجههم ويمدهم بالنصح وكتبه إلى العلاء بن الحضرمي حينما أمره على البحرين ، وعمرو ابن حزم حين ولاه على أهل اليمن من الأمثلة والشواهد على رعاية المعطفي صلى الله عليه وسلم لأمر الرعية .

كما ذكرت أن من أعمال التنفيذ التي قام بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث البعث والسرايا وتنظيم الجيوش وإعداد الخطط للغزوات واستنفار الناس للخروج لجهاد أعداء الإسلام ونشر الإسلام .

وفى السياسة الخارجية وتكوين العلاقات الدولية ذكرت كيف كانت
 حكمة الممطفى صلى الله عليه وسلم فى اتخاذ وسائل وطرق فى ابلاغ الناس
 رسالة الاسلام العالمية وقد تمثل ذلك فى ارساله صلى الله عليه وسلم
 رسائل الى ملوك ورؤساء الدول المعاصرة للدولة الاسلامية ودعوتهم الى
 عبادة الله وحده لاشريك له والدخول فى الاسلام . وبينت كيف أن هؤلاء
 تلقوا رسالة الدين الجديد من غير أن يتألبوا على صاحب الدعوة صلى
 الله عليه وسلم ، ومن غير أن يتضاغفروا على منعها من الانتشار . ولهذا
 تعليل بسيط وهو الحماية الربانية والعناية الالهية لهذا الدين الذى
 حمل للانسانية كل معانى السمو والرحمة والسماحة والعدل.

كما ذكرت كيف أقامت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم بيوت
 المال الذى نظم موارد الدولة الاسلامية تنظيما ماليا وفق مقتضيات
 العصر وظروفه من جباية المدقات واعطائها لمستحقيها وتوزيع الموارد
 توزيعا عادلا شمل جميع أفراد الرعية من المحتاجين من غير تفاضل ظالم
 ولا تقتير مغل.

كذلك أوضحت فى البحث نظام القضاء بين الناس ورفع الظلم عنهم
 وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذى كان يقضى بينهم بنفسه
 وكذا الخلفاء الراشدون الذين نصبوا أنفسهم لرفع المظالم عنهم عن
 المظلومين فساد العدل والأمن والاستقرار أرجاء الدولة الاسلامية .

وذكرت مبدأ فصل السلطات وأثبت أسبقية الفكر السياسى الإسلامى فى فصله للسلطات قبل الفكر الحديث مبينا أن هذه السلطات كانت فى عهد حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم مجتمعة فى يده صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لما اتسعت أعمال الحكومة الإسلامية ولم يكن من المتيسر أن يباشر الخليفة جميع أمور الدولة بنفسه فكروا فى توزيع هذه الأعمال ليتأتى آداؤها على النحو المطلوب ، وحتى لا تتعطل مصالح المسلمين لكثرتها . وذكرت تبريرات من نادى من المشرعين فى العصور الحديثة بفصل السلطات وهى منع الاستبداد وضمان العدالة .

وبينت أن مخافة الله عز وجل ومراقبته فى السر والعلن وعدم اتباع الهوى هى أساس العدل فى المعاملات فى الإسلام فلا تخضع السلطات فى الإسلام للاستبداد وإنما الخضوع لله عز وجل ومراقبته وخشيته . وأثبت أن توزيع وظائف الدولة الإسلامية على هيئات مستقلة ومتخصصة يراقب بعضها بعضا ، لا ينافى مبادئ الفكر الإسلامى فى السياسة ، فالشريعة الإسلامية أبعد الشرائع عن الجمود وأكثرها مرونة وقابلية للملاءمة مع مختلف البيئات ومختلف ظروف الزمان والمكان ، وأن قواعد الفقه الإسلامى وأصوله ومقاصد الشريعة الإسلامية لاتمنع من الأخذ بهذا المبدأ (فصل السلطات) .

ثم ذكرت فى الباب الثانى الخلافة وتعرضت لتعريفها وأنها خلافة عن النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وبينت الاجماع على وجوب اقامة خليفة للمسلمين مستدلا على ذلك بأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية والاجماع ، والعقل . ثم بعد أن بينت أن نصب الخليفة واجب ،

ذكرت الشروط التي يجب توافرها فيمن يرشح للخلافة .

وفي الفصل الثاني الذي خصته عن أهل الحل والعقد (أهل الشورى) بينت آراء العلماء في المقصود من أهل الحل والعقد ، والشروط الواجب توافرها فيهم ، وما يجب لهم على الأمة ، واختصاصات أهل الشورى ، وأهل الشورى في الصدر الأول ، وبعد عصر الراشدين ، وأهل الشورى في عصرنا اليوم وكيف يمكن جمعهم .

ثم ذكرت البيعة فعرفتها وبينت أنها عقد بين طرفين فالخليفة طرف والجماعة الإسلامية الطرف الثاني ، وبينت كيف كانت تقع في الصدر الأول ، وذكرت شروط البيعة .

وفي الفصل الرابع تحدثت فيه عن الشورى فعرفتها وبينت دليل مشروعيتها من القرآن الكريم والسنة المطهرة ، ثم بينت حكمها وأقوال العفرين وأدلتهم في حكمها وهل هي مندوبة أم واجبة ؟ وذهبت مع الفريق الذي أوجبها وبينت وجهة النظر في الاختلاف حول وجوبها أو نذبهها ، وأثبت الرأي القائل بوجوبها بالدليل عليه من الكتاب والسنة وعمل الخلفاء الراشدين لأنها حق للمسلمين ومنهج من مناهج الحكم الإسلامي . ثم تعرضت لذكر القواعد التي تقوم عليها وبينت أنها حق مقرر للحاكميين والمحكومين وليس أحد الطرفين أحق بها من الآخر ، وإن عرض أمور الأمة على الشورى من واجبات الحكم تطبيقاً لنظام الحكم الإسلامي الذي يقوم على الشورى .

وبينت أن الشورى يجب أن تقوم على الاخلاص لله والرغبة فيما
عنده دون مصالح أو أهداف شخصية ، ثم تعرضت لبيان نطاق الشورى وبينت
أن الشورى مقيدة بنصوص القرآن الكريم والسنة الفعلية والقولية .

ثم ذكرت الرجح عند التنازع بين أهل الشورى والخليفة وبينت
أن مرد التنازع هو إلى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه
وسلم لقوله تبارك وتعالى (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله
(١) والرسول) .

أما الباب الثالث فقد خصصته بأمور تتعلق بالخلافة والامامة
فأغرقت فعلا عن وحدة الامامة وبينت انقسام العلماء فيها وأدلتهم
ورجعت القول بوحدها مبينا أن الاسلام دين التوحيد والوحدة يكسره
التفرق والتشتت ويدعو إلى أن تكون الامة الاسلامية أمة واحدة تربطهم
رابطة واحدة هي رابطة العقيدة والدين وتجمعهم أسرة الايمان ، كما
يدعو الاسلام أن تكون لهم دولة واحدة (أن هذه أمتكم أمة واحدة وأنسأ
(٢)
ربكم فاعبدون) .

وحكومة واحدة تطبق دستورا واحدا هو كتاب الله وسنة رسوله

(١) الآية ١٥٩ من سورة النساء

(٢) الآية ٩٢ من سورة الانبياء

على الله عليه وسلم لهذا فان الوحدة واجتماع الكلمة وتوحيد الصفوف
أمر مطلوب من الأمة الإسلامية فد أعداء الاسلام المتربصين به .

كما ذكرت واجبات الامام وحقوقه ولم أتفق مع الامام الماوردى في
حصرها في عشرة واجبات وبينت أن المصلحة تقتضى عدم تحديد واجبات
الامام وذلك لأن الحوادث متجددة والازمان تختلف ، فما يلائم عصرنا من
العمور قد لا يلائم العصر الآخر وهكذا .

وعرضت لمبدأ المسئولية على الخليفة أو الامام في النظام
الاسلامى وبينت أن الامام مسئول عن نفسه وأفراد أسرته من أولاد وزوجة
وأنه يتحمل أخطاءه كاملة وأخطاء من يعولهم من أسرته ، وأنه مسئول
أمام الله عز وجل في الآخرة ، ومسئول أمام الأمة في الدنيا وذلك عن
الأفعال والتصرفات التى تخالف ما يقضى بها الشرع لقوله تعالى (يوم تجد
كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه
أمداً بعيداً) (١)

(٢) الآية ٢٠ من سورة آل عمران

وتعرضت للمسئولية السياسية وبينت أن مسؤولية الخليفة أوسع نطاقا ومدى من مسؤولية الأفراد جميعا فهو يحمل على عاتقه القيام بشئون الدولة وتدبير أمورها، وضربت أمثلة بخلفاء المصطفى صلى الله عليه وسلم وكيف أنهم فهموا هذه المسؤولية كما فهمتها الرعية ولم تأخذهم العزة بالآثم. فهذا المديق رضى الله عنه يقول فى خطاب التولية (أيها الناس انى وليت عليكم ولست بخيركم فان أحنت فأعينونسى وان أمأت فقومونى .. أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فاذا عصيت فلا طاعة لى عليكم) . ويقول الخليفة الثانى عمر رضى الله عنه لما ولى الخلافة (ان رأيتم فى اعوجاجا فقومونى) . فمسئولية الامام ليست فقط مقصورة على التصرفات التى تصدر منه بل تشمل كذلك تصرفات عماله ، فمسئولية الخليفة تشمل كل ما يترتب على تصرفات السلطة العامة من الوزراء والأمراء وغيرهم .

وذكرت أن من المهام المنوطة بالامام اختيار أعوانه وانتقاء الصالح منهم لتمتد اليه مهام المعاونة وعلى الامام ألا يدخل فى اختيارهم جانب الهوى أو الصداقة أو ما الى ذلك من العوامل الشخصية التى يؤدى التعويل عليها الى افساد الأوفاع فى الدولة ، واهتزاز كيانها واضمحلال شخصيتها . وبينت أن السياسة الادارية الاسلامية لحكومة الرسول صلى الله عليه وسلم هى المثل الذى يجب أن يحتذى به فى تعيين الموظفين ومراقبتهم ، فقد كانت سياسته صلى الله عليه وسلم فى تولية العمال اختيار القادرين الذين اشتهروا بالتقوى والعدل ولم يطلبوا

العمل الذى رشحوا له . ولم تقف حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم فى اختيار الأصل والأمثل فقط بل تابعت الإشراف والمراقبة والتوجيه للعمال والموظفين وتصفح أحوالهم وأمدادهم بالنصح واستقبال شكاوى الرعيصة عليهم والتحقيق فيها وعزل من يستحق العزل وأرشاد الفاضل وتنبيهه .

وقد سار خلفاء المصطفى صلى الله عليه وسلم على طريقته فى المراقبة والمتابعة وإرسال المفتشين على العمال ورفع الظلم عن الرعية منهم وقد عزل صلى الله عليه وسلم العلاء بن الحضرمى عامله على البحرين حين شكاه وقد عبد قيس وثبت من صدق شكواهم .

وأثبت فى البحث مرونة الفكر السياسى الإسلامى وأنه فكر ميسر لأوضاع الأفراد والجماعات وفق المصالح المتجددة ، ودلت على ذلك بجواز منح الخليفة أو الإمام سلطات استثنائية فى ظروف معينة تقتضى الحسم الفورى كوقت الحرب أو اشتعال فتنة تضر بمصالح المسلمين الدينية أو الدنيوية ، ومع ذلك فالإمام لا يعفى من المحاسبة على كل قراراته ومسئوليته التى نفذها وتحملها فى تلك الفترة ، أمام أهل الشورى إذا تجاوز فيها ما قرره الشريعة أو ما رسمه أهل الحل والعقد من سياسة .

وهكذا يكون الفكر السياسى الإسلامى قد سبق القوانين الوضعية الحديثة بمرونته فلم يقف عند النصوص ويطبقها دون أعمال للعقل كما يدعى بعض المستشرقين بل يدرك الأخطار التى تحيك بالامة فيراعى المقاصد الشرعية ومصالح الأفراد والجماعات ويقدم الصالح منها وهو بهذا يكون قد سبق نظم الحكم الوضعى بهذه المرونة بألف وأربعمائة سنة وامتاز عن نظم الحكم الأخرى بالآتى :

أولاً: أن نظام الحكم الإسلامى ليس نظاماً شيوخراطياً فهو لا يجعل لرئيس الدولة أو الإمام فى الحكومة الإسلامية أى صفة الهيأة أو حق الهى فى تولي سلطته بل هو يستمد من الأمة سلطانه حين تختاره لهذا المنصب الخطير ، وهو ليس الا كأحد أفراد الأمة فمضى الحقوق والواجبات وإن كان أثقلهم حملاً وتبعات فهو يؤخذ بالقصاص إذا قتل عامداً أو ظالماً ويلزم بالأموال التى يتلفها . وأيضا للأمة التى اختارته للحكم حق المراقبة على أعماله وسياسته .

وله حق الطاعة والنصرة فيما أمر الله عز وجل به ، ورسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا بخلاف نظم الحكم الأخرى التى تعطى للحاكم حصانة تجعله غير مسئول عما يفعل لأن ذاته مصونة لا تمس .

ثانياً: ويمتاز الحكم الإسلامى بأنه ليس (ديكتاتورياً) أو استبدادياً على تعدد النظم الاستبدادية واختلاف صورها ، فإن الحاكم الأعلى فى أى نظام استبدادى لا يخضع للقانون ، ولا معقب لأرادته وسلطانه ، ولا يقيم للحريات العامة وزناً فهو يقوم على التعسف والقهر والجبروت وأنه بهذا لا يجتمع فى قرن واحد مع نظام الحكم الإسلامى أى نظام من أنظمة الحكم فى العالم . هذا النظام الذى يقوم على الشورى بأمر القرآن الكريم وبتطبيقات سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم الذى أعطى حكومته القدوة للحكومات ولنظم الحكم على وجه الأرض ، كما يقوم على العدل ولو مع الأعْداء ، ويكفل للرعية جميعاً الحريات على تعدد أنواعها ويحقق المساواة

في الحقوق والواجبات.

ثالثاً: الحكم الإسلامي ليس حكماً ديمقراطياً بمفهوم الديمقراطية عند
الغريق القدمي ، ولا بمفهومها الغربي المعاصر . ذلك أن كلمة
الديمقراطية تعني (حكم الشعب للشعب) والشعب السدي كان له
الرأى في الحكم في نظر اليونان القدماء هم طبقة السادة دون
(١)
سواد الشعب.

على حين أنه في الإسلام هم أبناء الأمة جميعاً ذوو السراى
والتفكير السديد ولأن ارادة الشعب من ناحية أخرى لامعقب لها في
النظم الديمقراطية الحققة في قديم الزمن ، على حين أن ارادة
الشعب التي لها اعتبارها في النظام الإسلامي هي التي لاتخالف عن
أمر الله ورسوله وشريعته فان الشريعة هي صاحبة السلطان
والسيادة العليا.

تلك هي أهم المزايا والخصائص التي أمتاز بها نظام الحكم
الإسلامي على غيره من نظم الحكم الأخرى والتي توصلت إليها فى
بحثى هذا.

(١) انظر محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الإسلام ، ص ٢١٣ .

ولكن هل يمكن أن يطلق على نظام الحكم في الإسلام أي مسمى من المسميات الحديثة والمطلحات الجديدة طالما أنه شامل لمصالح الإنسان في الدنيا والآخرة ؟ وللجواب على ذلك نقول:

أنه لما كان لنظام الحكم في الإسلام انفراديته عن النظم الأخرى التي لا يمكن أن يقارن بها، وأنه النظام الوحيد الفريد الذي كفل ويكفل لمن طبقه التطبيق الصحيح المعادة والطمأنينة والأمن والاستقرار وخصوصاً في هذا العصر المليء بالاضطرابات فإنه سيظل ويبقى نظام الحكم الإسلامي ليس له مثيل فلا يوصف بغير الإسلام فهو النظام الإسلامي وكفى. النظام الذي غايته حفظ الدين وحراته وسياسة أمور الأمة بحسب شريعة الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ليصل الناس بالتمسك به إلى خير الدنيا والآخرة.

ولهذا فإن النظام الإسلامي بناءً قوى متماسك يعمل في ظل قواعده محكمة ويسعى إلى أهداف وغايات تؤدي إلى سعادة البشر في حياتهم الدنيوية والآخروية.

وختاماً أسأل الله عز وجل أن تكون هذه الرسالة مساهمة متواضعة من أجل إظهار مزايا نظام الحكم في الإسلام وإجلال معالم فكره السياسي وإيضاح الحقائق لمن ينكر على الإسلام شموله لأمور الدنيا والآخرة وأنه دين ودولة ، ولنبين لهؤلاء أن مبادئ الإسلام وتعاليمه وخصوصاً في نظم الحكم صالحة لكل زمان ومكان وستبقى النبراس الوضاء لتخليص الإنسانية المعذبة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وصدق الحق تبارك وتعالى

حيث يقول:

(أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون)^(١)

ويقول سبحانه في آية أخرى:

(ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين
(٢)
لا يعلمون)

x x

(١) الآية ٥٠ من سورة المائدة
(٢) الآية ١٨ من سورة الجاثية

ثبت
الصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا: السنة المطهرة

- ١- صحيح البخارى
- ٢- صحيح مسلم
- ٣- سنن النسائى
- ٤- سنن آبى داود
- ٥- سنن الترمذى
- ٦- سنن ابن ماجه
- ٧- موطأ مالك
- ٨- مسند أحمد بن حنبل
- ٩- مسند الشافعى
- ١٠- المستدرک
- ١١- الدارقطنى
- ١٢- مشكاة المصابيح

ثالثا: مصادر البحث ومراجعته مرتبة على حسب حروف المعجم

(١)

- ١- الأبحاث السامية فى المحاكم الاسلامية : للعلامة سيدى محمد الميرى،
تطوان ، دار الطباعة المغربية ، منشورات معهد الجنرال
فرنكو للأبحاث العربية الأسبانية ، ١٩٥٥م .

- ٢- الاجتهاد فى الشريعة الاسلامية : للأستاذة حسن أحمد مرعى ، وهبة الزحيلى ، على الخفيف ، زكريا البرى ، مجموعة بحوث صدرت فى كتاب بعنوان " الاجتهاد فى الشريعة الاسلامية " ، الرياض ، اصدار المجلس العلمى لجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، مطبعة الجامعة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٣- الاجتهاد والتقليد والتعارض والترجيح : لفضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف ، القاهرة مطبعة البيان العربى .
- ٤- أحكام الذميين والمستأمنين فى دار الاسلام : للدكتور عبد الكريم زيدان ، بيروت مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٥- الأحكام السلطانية : تأليف أبى الحسن على بن محمد الماوردى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦ هـ .
- ٦- الأحكام السلطانية : تأليف القاضى أبى يعلى الفراء الحلبى ، تحقيق محمد حامد الفقى ، مصر ، مكتبة ومطبعة البابى الحلبي .
- ٧- أحكام القرآن : للامام أبويكر الرازى المعروف بالجصاص ، بيروت ، دار الكتاب العربى .
- ٨- أحكام القرآن : للامام أبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى ، دار احياء الكتب العربية .
- ٩- أحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية : للدكتور حامد سلطان
- ١٠- أحكام أهل الذمة : للامام شمس الدين أبى عبد الله ابن القيم ، بيروت ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣ م .

- ١- الإحكام فى أصول الأحكام : تأليف سيف الدين أبى الحسن محمد الأمدى
القاهرة ، مؤسسة الحلبي ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ٢- الإحكام فى أصول الأحكام : للإمام ابن حزم ، بيروت ، دار الافاق
الجديدة ، الطعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٣- الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام :
للإمام القرافى ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة
المطبوعات الإسلامية .
- ٤- أخبار القضاة : تأليف وكيع بن خلف بن حيان ، القاهرة ، مطبعة
الاستقامة ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .
- ٥- آداب الحرب فى الإسلام : لفضيلة الشيخ محمد الخضر حسين ، القاهرة ،
دار الاعتصام ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٦- أدب القاضى : للإمام أبى الحسن العاوردى ، بغداد ، مطبعة العانى ،
تحقيق محي الدين السرحان ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٧- الإدارة الإسلامية فى عز العرب : تأليف محمد كرد على ، القاهرة ،
مطبعة مصر ١٩٣٤م .
- ٨- الإدارة فى الإسلام : للدكتور أحمد إبراهيم أبوسن ، القاهرة ،
مكتبة وهبه ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٩- الإدارة فى صدر الإسلام " دراسة مقارنة " : تأليف الدكتور محمد
عبد المنعم خميس ، مصر ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
" الكتاب التعاون " .

- ٢٠- الإدارة في العصر الأموي : نجدة خماش ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢١- ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري : تأليف أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ، بيروت ، دار صادر .
- ٢٢- الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد : لإمام الحرمين عبد الملك ابن عبد الله الجويني ، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى وزميله ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٣٦٩هـ .
- ٢٣- الاستيعاب في أسماء الأصحاب : للإمام ابن عبد البر القرطبي ، طبع على حاشية الإصابة في تمييز الصحابة للمسقلاني ، المعروف بابن حجر ، مصر ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .
- ٢٤- آسد الغابة في معرفة الصحابة : للإمام ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ .
- ٢٥- الاسلام دين ودولة ونظام : للعلامة الشيخ عبد الحى العمراني ، المغرب ، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية ، ١٩٨٣م .
- ٢٦- الاسلام عقيدة وشريعة : لفضيلة الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ، القاهرة ، بيروت ، دار الشروق ، الطبعة التاسعة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٧- الاسلام وأصول الحكم : تأليف علي عبد الرازق ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٧٨م .
- ٢٨- الاسلام والحضارة العربية : تأليف محمد كرد علي ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثالثة ١٩٦٨م .

٢٩- الإسلام والإنسان : للدكتور إبراهيم عوضين ، القاهرة ، المجتـس الأعلى للشئون الإسلامية .

٣٠- الإسلام وأصول الحكم " دراسة ووثائق " : تأليف محمد عمارة ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م .

٣١- الإسلام والخلافة فى العصر الحديث " نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم " ، تأليف الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، القاهرة ، دار التراث .

٣٢- الإسلام والخلافة : للدكتور رشدى عليان ، الرياض ، دار الرشيد للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٣٣- الإسلام والعلاقات الدولية : للدكتور محمد الصادق عفيفى ، مكة المكرمة ، سلسلة دعوة الحق ، رابطة العالم الإسلامى ، ١٤٠٥هـ الكتاب (٣٦) .

٣٤- الإسلام والنصرانية : للإمام الشيخ محمد عبده ، القاهرة ، دار المنار .

٣٥- الإسلام وفلسفة الحكم : الدكتور محمد عمارة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م .

٣٦- الإسلام وأوضاعنا السياسية : للمرحوم الأستاذ عبد القادر عودة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة .

٣٧- الإسلام والنظام الإدارى : للدكتور مصطفى كمال وصفى ، القاهرة ، معهد الدراسات الإسلامية .

٣٨- أسنى المطالب شرح روض الطالب : للإمام أبو زكريا الأنصارى ، القاهرة ، ١٣٠٦هـ .

- ٣٩- الأقباه والنظائر : للامام جلال الدين السيوطى ، مصر ، مكتبة
ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٤٧٨هـ -
١٩٥٩م .
- ٤٠- أشهر مشاهير الاسلام فى الحرب والسياسة : تأليف رفيق العظم ،
بيروت ، دار الرائد العربى ، الطبعة السادسة ، ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م .
- ٤١- أصول الدين : للامام البغدادى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،
الطبعة الثالثة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٤٢- أصول السرخسى : للامام أبى بكر محمد بن سهل السرخسى ، القاهرة ،
دار الكتاب العربى ، ١٣٧٢هـ .
- ٤٣- أصول العلوم السياسية : للدكتور محمد على العوينى ، القاهرة ،
عالم الكتب ، ١٩٨١م .
- ٤٤- أصول النظام الاجتماعى فى الاسلام : لفضيلة العلامة محمد الطاهر بن
عاشور ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٩م .
- ٤٥- الاقتصاد فى الاعتقاد : للامام أبى حامد الغزالى ، بيروت ، دار
الكتب العلمية .
- ٤٦- آقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم : للامام ابن الطلاع ، تحقيق
الدكتور محمد ضياء الدين الأعظمى ، القاهرة ، دار الكتاب
المصرى ، بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، الطبعة الأولى ،
١٢٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- ٤٧- أعلام الموقعين : للإمام ابن القيم ، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٧٣م .
- ٤٨- الى القران الكريم : لفضيلة الامام الاكبر الشيخ محمود شلتوت ، القاهرة ، دار القلم .
- ٤٩- الامامة العظمى : للعلامة سيده عبدالقادر الفاسى ، فاس ، طبعت بالمطبعة الحجرية بفاس .
- ٥٠- الامامة فى الاسلام : عارف تامر ، بيروت ، بغداد ، دار الكاتيب العربى ، مكتبة النهضة .
- ٥١- الامامة والسياسة : للإمام أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، القاهرة ، شركة ومطبعة البابى الحلبي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- ٥٢- الأمة والجماعة والسلطة : رضوان السيد ، بيروت ، دار اقرأ ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
- ٥٣- امتاع الآصماع : تقى الدين المقرئى ، قطر ، الطبعة الثانية .
- ٥٤- الأم : للإمام الشافعى ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٣٨٨هـ .
- ٥٥- الأم والملوك : لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، بيروت ، دار سويدان ، الطبعة الثانية .
- ٥٦- الأموال : تأليف أبى عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق الدكتور محمد خليل الهراس ، القاهرة ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٥٧- الأموال فى دولة الخلافة : عبد القديم زلوم ، بيروت ، دار العلم للعلايين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

- ٥٨- انارة الدجى فى مغازى خير الورى : للعلامة أحمد بن محمد البدوى،
شرح فضيلة العلامة الشيخ حسن بن محمد المشاط ، جدة ، مطبعة
الأصفهانى ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ٥٩- الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية : تأليف الدكتور عبد الحميد
متولى ، الاسكندرية ، ١٩٥٨م .
- ٦٠- الأوضاع التشريعية فى الدول العربية : تأليف الدكتور مبحى
محمصانى ، بيروت .
- ٦١- أوضح التفسير : تأليف محمد محمد عبد اللطيف الشهر بالخطيب ،
القاهرة ، المطبعة الأميرية ومكبتها ، الطبعة السابعة .

(ب)

- ٦٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : للإمام ابن رشد ، مصر ، مكتبة
البابى الطبى ، الطبعة الثانية) ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م .
- ٦٣- البداية والنهاية : للإمام الحافظ ابن كثير .
- ٦٤- بدائع السلك فى طبائع الملك : تأليف أبى عبد الله بن الأزرقي،
ليبيا ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، دراسة وتحقيق
للدكتور محمد عبد الكريم .

٦٥- بحث فى التنظيم الإدارى فى الفكر الإسلامى : للأستاذ الدكتور حسن
أبوركة وعبدالعزیز أبو غنمية ، جدة ، مركز البحوث
والتنمية، جامعة الملك عبدالعزیز ، كلية الاقتصاد والإدارة،

١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٦٦- البحر الزخار : للإمام المهدي لدين الله أحمد المرتضى ، المتوفى
٨٤٠ ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.

٦٧- البحر المحيط : للإمام ابن حبان ، القاهرة ، مطبعة السعادة.

٦٨- بحوث مؤتمر رسالة المسجد : جمع وإعداد وطبع رابطة العالم
الإسلامى ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٦٩- البحوث الإسلامية : عبدالمعز عبد الستار وآخرين.

٧٠- البيئة الإدارية فى الجاهلية وصدر الإسلام: تأليف الأستاذ محمد
محمود فرغلى ، سلسلة دعوة الحق ، رابطة العالم الإسلامى ،
١٤٠٢هـ - " الكتاب السادس عشر .

٧١- البيان المطرب لنظام حكومة المغرب : لمؤلفه عبد الحميد بن أبى
زيان ، الرباط ، مطبعة الآمنية ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٠هـ -
١٩٥١م .

(ت)

٧٢- تاج العروس من جواهر القاموس : للإمام محمد الشهرى بمرتضى
الزبيدى ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

٧٣- تاريخ الاسلام السياسى : تأليف الدكتور حسن ابراهيم حسن، القاهرة

مطبعة النهضة المصرية ، الطبعة الثامنة ، ١٩٧٤م .

٧٤- تاريخ الدولة العربية الاسلامية : تأليف الدكتور رشيد عبد الله

الجميلى ، الرباط ، مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م .

٧٥- تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق الدكتور آكرم ضياء العمرى، بيروت،

مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٧٦- تاريخ الخلفاء : للإمام السيوطى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

القاهرة، المكتبة التجارية، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٥٩م .

٧٧- تاريخ التشريع : لفضيلة الشيخ ابراهيم دسوقى الشهاوى.

٧٨- تاريخ التشريع الاسلامى : تأليف الدكتور عبد العظيم شرف الدين ،

١٣٨٩هـ .

٧٩- تاريخ الفقه الاسلامى : لفضيلة الأستاذ محمد على السايى ، مصر ،

مكتبة ومطبعة صبيح.

٨٠- تاريخ قضاة الأندلس : تأليف أبو الحسن النباهى المالقى، بيروت،

المكتبة التجارية للطباعة والنشر.

٨١- التبر المسبوك فى نصيحة الملوك : للإمام الفزالى ، القاهرة،

مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م .

٨٢- تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام : للقاضى ابن فرحون

المالكى ، طبع على حاشية فتح العلى المالک فى الفتوى على

مذهب الإمام مالک ، تأليف الشيخ عليش ، مصر ، مكتبة ومطبعة

البابى الحلبى ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

- ٨٢- التجسس وأحكامه فى الشريعة الإسلامية : تأليف محمد راكان الدغمي،
عمان ، الجمعية التعاونية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٨٤- التحالف السياسى فى الإسلام : تأليف منير محمد الفضبان ، الأردن ،
مكتبة المنار ، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٨٥- تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام : للإمام بدر الدين ابن جماعة ،
تحقيق ودراسة وتعليق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، قطر ،
رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٨٦- تحرير الملوك فى تدبير الملوك : لآبى الفضل بن الأعرج ، تحقيق
الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب
الجامعة .
- ٨٧- تحفة الأخوذى بشرح جامع الترمذى ، للإمام الحافظ أبو العلى
المباركفورى ، القاهرة ، مطبعة المدنى ، ١٣٨٣هـ .
- ٨٨- تحفة المحتاج بشرح المنهاج : للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر
الهيثمي ، القاهرة ، المطبعة المصرية ، ١٢٩٠هـ .
- ٨٩- تخرىج الدلالات السمعية : لآبى الحسن الخزاعى ، القاهرة ، تحقيق
الأستاذ أحمد محمد أبو سلامه ، ١٤٠١هـ .
- ٩٠- التراتيب الإدارية : لفضيلة العلامة عبدالحى الكتانى ، بيروت،
دار احياء التراث .
- ٩١- تسهيل النظر وتعجيل الظفر فى اخلاق الحلك وسياسة الملك : تأليف
الإمام آبى الحسن الماوردى، بيروت ، دار النهضة العربية .

٩٢- التشريع الجنائي الاسلامى مقارنا بالقانون الوضعى : تآليف الشهيد

عبدالقادر عودة ، الطبعة الخامسة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

٩٣- التشريع والقضاء فى الاسلام : للمستشار أنور العمروسى ، الاسكندرية

مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٤م .

٩٤- تطور نظام الحكم و الادارة فى المملكة العربية السعودية :

تآليف محمد توفيق صادق ، الرياض ، معهد الادارة العامة ،

الطبعة الاولى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

٩٥- تطور النظريات والآنظمة السياسية : للدكتور عمار بوحوش الجزائر

المؤسسة الوطنية للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م .

٩٦- التعريفات : تآليف الامام الشريف الجرجانى ، بيروت ، دار الكتب

العلمية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٩٧- التعزير فى الشريعة الاسلامية : تآليف الدكتور عبدالعزيز عامر ،

مصر ، دار الكتاب العربى ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

٩٨- تفسير أبى السعود : للامام أبى السعود محمد محمد العمارى ، القاهرة

مطبعة صبيح .

٩٩- تفسير البغوى : للامام أبى محمد الحسين بن مسعود البغوى ، القاهرة

مطبعة البابى الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٥هـ .

١٠٠ تفسير التحرير والتنوير لفضيلة مفتى الديار التونسية الشيخ محمد

الطاهر بن عاشور .

١٠١ تفسير الجلالين : للامام جلال الدين المحلى ، جلال الدين السيوطى ،

القاهرة ، ١٣٧٠هـ .

١٠٢- تفسير الطبرى : للإمام محمد بن جرير الطبرى، القاهرة، المطبعة
الأميرية .

١٠٣- تفسير القرآن العظيم : للإمام أبى الفداء ابن كثير ، بيروت، دار
الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .

١٠٤- التفسير الكبير : للإمام الفخر الرازى ، القاهرة .

١٠٥- تفسير المنار : للسيد محمد رشيد رضا ، القاهرة ، دار المنار،
١٣٧٣هـ .

١٠٦- تفسير النسفى : للإمام النسفى ، بيروت ، دار الكتاب العربى .

١٠٧- تفسير النصوص الجنائية : للدكتور محمد سليم العوا ، جده ، شركة
عكاظ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .

١٠٨- التفسير الواضح : لفضيلة العرحوم الدكتور محمد محمود حجازى،
القاهرة ، مطبعة الاستقلال، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

١٠٩- التقنين والالزام " عرض ومناقشة " فقه النوازل : تأليف الشيخ
بكر بن عبد الله أبو زيد ، الرياض ، مطابع دار الهلال ،
الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١١٠- التمهيد فى الرد على الملحدة والرافضة والخوارج والمعتزلة :

تأليف الإمام أبى بكر محمد بن الطيب الباقلانى ، القاهرة ،
دار الفكر العربى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١١١- تنظيم الاملام للمجتمع : لفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ، القاهرة،
دار الفكر العربى .

- ١١٢- التنظيمات الإدارية في الإسلام : تأليف محمد محمد جاهين، القاهرة
الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٤م .
- ١١٣- التيسير في أحكام التسعير : تأليف المجلدى ، تقديم وتحقيق
موسى لقبال ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،
الطبعة الثانية ، ١٩٨١م .

(ج)

- ١١٤- الجامع لأحكام القرآن : لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى
القرطبى ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة
الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٣م .
- ١١٥- الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامى " الجريمة " لفضيلة الشيخ
محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربى .
- ١١٦- الجزية في الإسلام ومقارنتها بالنظام المالى عند الرومان والفرس
تأليف محمد يوسف النجرامى ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(ج)

- ١١٧- حاشية ابن عابدين على الدر المختار : للعلامة محمد أمين الشهير
بابن عابدين.
- ١١٨- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : للعلامة محمد عرفة الدسوقي ،
القاهرة ، طبع دار احياء الكتب العربية.
- ١١٩- حتمية الحل الاسلامي " تأملات في النظام السياسي " للدكتور
أبوالمعاطي أبو الفتوح ، القاهرة ، مطبعة الجبلاوي ، ١٩٧٧م .
- ١٢٠- حجة الله البالغة : للإمام ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي ،
القاهرة ، دار التراث ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥هـ .
- ١٢١- الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الاسلام : تأليف
الدكتور عبد الحكيم حسن العيسى ، دار الفكر العربي، ١٤٠٣هـ .
- ١٢٢- الحرية السياسية في الاسلام : تأليف أحمد شوقي الفنجرى، الكويت،
دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ١٢٣- حرية الفكر في الاسلام : لفيلة الأستاذ عبد المتعال الصعدي ، دار
الفكر العربي ، الطبعة الثانية .
- ١٢٤- الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها : تأليف
موسى لقبال ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،
الطبعة الأولى ، ١٩٧١م .

- ١٢٥- الحسبة في الاسلام : لفضيلة الشيخ ابراهيم دسوقي الشهاوى :
القاهرة ، دار العروبة ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ١٢٦- الحسبة ومثولية الحكومات الاسلامية : للامام ابن تيمية ، القاهرة ،
دار الاسلام .
- ١٢٧- حضارة العرب : تأليف الدكتور غوستاف لويون ، نقله الى العربية
عادل زعيتر ، القاهرة ، مطبعة عيسى الحلبي .
- ١٢٨- الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجرى : تأليف ادم متز ، نقله
الى العربية محمد عبد الهادى أبو ريذة ، بيروت ، دار
الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٢٩- الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده : للدكتور فتحي الدرينسى ،
بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ .
- ١٣٠- الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الاسلام : تأليف الدكتور
محمد رآفت عثمان ، بيروت ، دار اقرأ ، الطبعة الثالثة ،
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٣١- حقيقة الاسلام وأصول الحكم : لفضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعى ،
القاهرة ، المكتبة السلفية ، ١٣٤٤ هـ .
- ١٣٢- الحكم الاسلامى : للعلامة عبد الحى العمرانى ، الدار البيضاء ، دار
الرشاد الحديث .
- ١٣٣- الحكم والادارة في الاسلام : للدكتور آكرم رسلان ديرانيه ، جدة ،
دار الشروق ، الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٣٤- حكومة الرسول : للعلامة الشيخ عبد الحى حسن العمرانى ، المغرب ،
فاس ، مطبعة النهضة .

١٣٥- حياة محمد صلى الله عليه وسلم : محمد حسين هيكل ، القاهرة ،
مكتبة النهضة .

(خ)

١٣٦- الخراج : للقاضى أبى يوسف ، القاهرة ، المطبعة السلفية ، الطبعة
الرابعة ، ١٣٩٢هـ .

١٣٧- الخراج : تأليف يحيى بن ادم القرشى ، باكستان ، المكتبة العلمية
الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ .

١٣٨- الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية : محمد ضياء الدين
الرئيسى ، القاهرة ، دار الانتصار .

١٣٩- خصائص التشريع الإسلامى فى السياسة والحكم : للدكتور فتحى
الدرينى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .

١٤٠- الخطط : تأليف تقى الدين المقرئى ، بيروت ، دار صادر .

١٤١- خطة الحسبة فى النظر ، والتطبيق ، والتدوين : للأستاذ عبد الرحمن
الفاى ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ،

- ١٤٢- الخلافة أو الإمامة العظمى : للأستاذ السيد محمد رشيد رضا، ١٣٤١هـ.
- ١٤٣- الخلافة والإمامة : للأستاذ عبد الكريم الخطيب، القاهرة.
- ١٤٤- الخلافة : لفضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري.
- ١٤٥- الخليفة ، توليته وعزله : للدكتور صلاح الدين دبوس، الاسكندرية،
مؤسسة شباب الجامعة.

(د)

- ١٤٦- دراسات اسلامية لأهم القضايا المعاصرة : عطية صقر، الكويت.
- ١٤٧- دراسات الحكومات المقارنة : للدكتور بكر العمرى ، وابراهيم
درويش ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٦هـ -
١٩٧٦م.
- ١٤٨- دراسات عربية واطلامية : صالح أحمد العلى ، " تنظيمات الرسول
صلى الله عليه وسلم الادارية فى المدينة " ، بغداد، مطبعة
الأديب ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٢م.
- ١٤٩- دراسات فى التاريخ الاسلامى والنظم الاسلامية : تأليف ، م.د.
جواتياتى ، تعريب وتحقيق الدكتور عطية القوصى ، الكويت ،
وكالة المطبوعات ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠م.
- ١٥٠- دراسات فى حضارة الاسلام : تأليف هاملتون جب ، بيروت ، دارالعلم
للملايين ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩م.

- ١٥١- دراسات في الفقه الإسلامى : اعداد الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ،
والدكتور محمد ابراهيم أحمد على ، مكة المكرمة ، الناشر
مركز البحث العلمى و احياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى
" الكتاب السادس والعشرون " .
- ١٥٢- دراسة فى السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية : للأستاذ
السيد أحمد حسن أحمد دحلان ، جدة ، دار الشروق ، الطبعة
الثانية ، ١٤٠٥هـ .
- ١٥٣- الدر المختار شرح تنوير الأبصار : للإمام محمد على الحمكفى ،
القاهرة ، المطبعة الميمنية .
- ١٥٤- دستور الحكم والسلطة فى القرآن والشرائع : تأليف رافت شفيق
شنبور ، بيروت ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ .
- ١٥٥- دستور العلماء : تأليف الأحمدي نكري ، بيروت ، مؤسسة الأعلـمى
للمطبوعات ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥هـ .
- ١٥٦- دفاع عن الشريعة : تأليف العلامة غلال الفاسى ، بيروت ، ١٩٧٢م .
- ١٥٧- دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين : تأليف محمد
الفزالى ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الرابعة
١٣٩٥هـ .
- ١٥٨- دولة الاسلام والعالم : تأليف محمد حميد الله الحيد آبادى ،
القاهرة ، سلسلة الثقافة الاسلامية ، ١٩٦٢م .
- ١٥٩- دولة الرسول فى المدينة : تأليف أحمد ابراهيم الشريف ، الكويت .

- ١٦٠- الدولة فى الاسلام : تأليف خالد محمد خالد ، القاهرة ، دار شابت للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٦١- الدولة القانونية والنظام السياسى الإسلامى : للدكتور منير حميد البياتى ، بغداد ، الدار العربية للطباعة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
- ١٦٢- دولة الفكرة : فتحى عثمان ، القاهرة ، مكتبة وهبة .
- ١٦٣- الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى : للدكتور فتحى عبد الكريم ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٦٤- الدولة فى النظرية والتطبيق : تأليف هارولد لاسكى ، نقله الى العربية أحمد غنيم ، كامل زهيرى ، بيروت ، دار الطليعة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٣م .
- ١٦٥- الدين والدولة فى الاسلام : للدكتور مصطفى السباعى ، دمشق ، ١٩٥٢م .
- ١٦٦- ديوان المظالم "نشأته وتطوره مقارنا بالنظم القضائية الحديثة : للدكتور حمدى عبد المنعم ، بيروت ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

(ر)

١٦٧- رئاسه الدولة فى الفقه الإسلامى : للدكتور محمد رآفت عثمان ، مصر ،

دار الكتاب الجامعى ، مطبعة المعادة ، ١٩٧٥م .

١٦٨- رئيس الدولة بين الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة :

تأليف الدكتور فؤاد النادى .

١٦٩- الرسائل النبوية " تحقيق ودراسة " : تأليف الدكتور على يوسف

السبكى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٧٠- الرسالة : للإمام محمد بن ادریس الشافعى ، تحقيق محمد سيد

كيلانى ، القاهرة ، مطبعة البابى الحلبي ، الطبعة الأولى ،

١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .

١٧١- الرسالة الخالدة : للمرحوم عبدالرحمن عزام ، القاهرة ، دار

الكتاب العربى .

١٧٢- رسل الملوك ومن يطلع للرسالة والسفارة : تأليف ابن على الحسين

بن محمد المعروف بابن الخراء ، تحقيق الدكتور صلاح الدين

الصنجد ، بيروت ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الثانية ،

١٩٧٢م .

١٧٣- الرسل والملوك : محمد بن جرير الطبرى ، القاهرة ، دار المعارف .

١٧٤- رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية "ضوابطه وتطبيقاته" : للدكتور

صالح بن عبد الله بن حميد ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ،

مركز البحث العلمى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

- ١٧٥- الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة
تأليف الدكتور سعيد عبد المنعم الحكيم ، القاهرة ، دار
الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٩٧٦ م.
- ١٧٦- روح المعاني : للإمام الألباني .
- ١٧٧- الروض الانف : للإمام السهيلي .
- ١٧٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين : للإمام محي الدين النووي.
- ١٧٩- روضة القضاة وطريق النجاة : للعلامة أبي القاسم علي بن محمد
الرجي السمناني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، تحقيق
المحامى الدكتور صلاح الدين الناهي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ
- ١٨٠- روضة الناظر: للإمام موفق الدين ابن قدامة ، القاهرة ، المطبعة
السلفية ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩١ هـ.
- ١٨١- الروضة الندية : تأليف أبو الطيب صديق القنوجي ، قطر، الشؤون
الدينية بدولة قطر.
- ١٨٢- الرياض النضرة في مناقب العشرة : للإمام المحب الطبري ، مصر ،
مطبعة دار التأليف ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٢ هـ.

(ز)

- ١٨٣- زاد المعاد في هدى خير العباد : للإمام ابن القيم ، مطبعة
السنة المحمدية .

(س)

- ١٨٤- سبل السلام : للإمام محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني ، مصر ، مطبعة ومكتبة البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ١٨٥- سراج الملوك : للإمام أبو بكر الفهرى الطرطوسى .
- ١٨٦- السلطات الثلاث فى الاسلام : لففييلة الشيخ عبد الوهاب خـلاق القاهرة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٨٧- السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكـسر السياسى الاسلامى ، تآليف الدكتور سليمان محمد الطهاوى ، دار الفكر العربى ، الطبعة الرابعة ١٩٧٩ م .
- ١٨٨- السلطة القضائية فى الاسلام : الدكتور شوكت محمد عليان ، الرياض دار الرشيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٨٩- السلطة القضائية ونظام القضاء فى الاسلام : نصر فريد محمد واصل القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ١٩٠- السلوك لمعرفة دول الملوك : للمقرئزى ، مصر ، دار الكتب، ١٩٧١ م .
- ١٩١- السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى : للدكتور مصطفى السباعى، دمشق ، المكتب الاسلامى ، ١٩٧٢ م .
- ١٩٢- السياسة الاسلامية فى عهد النبوة : تآليف الأستاذ عبد المتعال الصفيدي ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية .

- ١٩٢- السياسة المالية في سالاسلام : للأستاذ عبد الكريم الخطيب ،
بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ،

١٣٩٥هـ.

- ١٩٤- السياسة أو الإشارة في تدبير الامارة : لأبي بكر المرادي الحضرمي
الدار البيضاء ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ.

- ١٩٥- السياسة الشرعية : لفضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ،
دار الانتصار ، ١٣٩٧هـ.

- ١٩٦- السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية : تأليف العلامة ابن
تيمية ، بيروت ، دار المعرفة ، الطبعة الرابعة ١٩٦٩م .

- ١٩٧- السياسة الشرعية والفقه الاسلامي : لفضيلة الشيخ عبد الرحمن تاج
مصر ، مطبعة دار التأليف ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.

- ١٩٨- السير الكبير : محمد بن الحسن الشيباني : تحقيق الدكتور صلاح
الدين المنجد ، مصر ، مطبعة شركة مساهمة مصرية ، ١٩٥٨م .

- ١٩٩- السيرة الحلبية : للعلامة علي برهان الدين الحلبي ، بيروت ،
المكتبة الاسلامية .

- ٢٠٠- السيرة النبوية : لابن هشام ، مصر ، مكتبة ومطبعة الحلبي ،
الطبعة الثانية ، ١٩٧٥م .

- ٢٠١- السيرة النبوية : لأبي الحسن الندوي ، بيروت ، صيدا ، ١٤٠١هـ .

(ش)

- ٢٠٢- شذرات الذهب : للمؤرخ ابن العماد ، بيروت ، دار الفكر.
- ٢٠٣- شرح الأصول الخمسة : للإمام أبو الحسن عبد الجبار ، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ.
- ٢٠٤- شرح الامام النووي على صحيح مسلم : للإمام العلامة محي الدين أبو زكريا النووي ، القاهرة ، المطبعة المصرية.
- ٢٠٥- شرح حدود الامام محمد بن عرفة : للإمام العلامة الأنصاري المشهور بابن الرصاع ، تونس ، المطبعة التونسية ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٠هـ.
- ٢٠٦- شرح المقاصد : للإمام العلامة سعد الدين التفاتازاني .
- ٢٠٧- شرح منتهى الإرادات : للعلامة البهوتي ، المدينة المنورة ، المكتبة السلفية.
- ٢٠٨- شرح المواقف : للشريف الجرجاني ، القاهرة ، مطبعة المعادة .
- ٢٠٩- الشرع الدولي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم : للدكتور عبد الوهاب كلزية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م.

- ٢١٠- الشريعة الإسلامية والآداب في دار الإسلام ، شرعياً ، ووضعيًا ،
وتاريخياً : تأليف محمد عطية خميس ، القاهرة ، دار
الاعتصام .
- ٢١١- الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام : تأليف المستشار على
على منصور ، القاهرة ، إصدار المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية ، ١٣٩٠هـ .
- ٢١٢- الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم : تأليف القاضي
عياض ، مصر ، مطبعة البابى الحلبي ، الطبعة الأخيرة ،
١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ٢١٣- الشهب الالامعة في السياسة النافعة : لأبي القاسم ابن رضوان ،
الدار البيضاء ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ -
١٩٨٤م .
- ٢١٤- الشورى : للدكتور محمود الخالدي ، بيروت ، دار الجيل ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- ٢١٥- الشورى بين النظرية والتطبيق : قحطان الدوري .
- ٢١٦- الشورى في الإسلام : للأستاذ محمود بابللي ، بيروت ، طبع دار
الارشاد .
- ٢١٧- الشورى في ظل الحكم الإسلامى : تأليف عبد الرحمن عبد الخالق ،
الكويت ، الدار السلفية ، ١٩٧٥م .
- ٢١٨- الشورى وآثرها في الديمقراطية : تأليف الدكتور عبد الحميد
اسماعيل الأنصارى ، بيروت ، صيدا ، المكتبة العصرية .

(ح)

- ٢١٩- صبح الأعشى فى صناعة الإنشا : للقلقشندي ، القاهرة ، المؤسسة المصرية للتأليف .
- ٢٢٠- الصحاح : تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري .

(خ)

- ٢٢١- ضحى الاملام : للأستاذ أحمد أمين ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .

(ط)

- ٢٢٢- طبقات الحفاظ : للإمام جلال الدين السيوطي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- ٢٢٣- طبقات الشافعية : تأليف جمال الدين الأسنوي ، الرياض ، دار العلوم ، ١٤٠٠هـ .

- ٢٢٤- الطبقات الكبرى : لابن سعد ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٨٠هـ .
- ٢٢٥- طبقات المفسرين : للامام الداودي ، القاهرة ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .
- ٢٢٦- الطرق الحكيمة فى السياة الشرعية : للامام ابن القيم الجوفية تحقيق محمد حامد الفقى ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٧٢م .
- ٢٢٧- الطريق لعودة الخلافة الرشيدة : تأليف محمد عبد المنعم رضوان ، القاهرة ، دار الانتصار ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٢٢٨- الطريق الى حكم اسلامى : تأليف محمد على ضاوى ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

(ع)

- ٢٢٩- عبقرية الاسلام وآصول الحكم : للدكتور منير العجلانى .
- ٢٣٠- العدالة الاجتماعية فى الاسلام : سيد قطب ، بيروت ، دار الكاتب العربى .
- ٢٣١- العز والصولة فى معالم نظم الدولة : تأليف العلامة عبد الرحمن بن زيدان ، الرباط ، المطبعة الملكية ، ١٣٨٢هـ .
- ٢٣٢- العسكرية الاسلامية ونهضتنا الحضارية : تأليف اللواء محمد جمال الدين محفوظ ، مكة المكرمة ، سلسلة دعوة الحق ، العدد (٣٧) ، ١٤٠٥هـ .

- ٢٣٣- العصبية والدولة : للدكتور محمد عابد الجابري ، الدار البيضاء
دار النشر المغربية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٢م .
- ٢٣٤- العقد الفريد لابن طلحة .
- ٢٣٥- العقوبات الشرعية وأسبابها : تأليف فضيلة الشيخ على قراعة ،
القاهرة ، دار مصر للطباعة .
- ٢٣٦- العلاقات الخارجية في دولة الخلافة : تأليف الدكتور عارف خليل
أبو عيد ، الكويت ، دار الأرقم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- ٢٣٧- العلاقات الدولية في الإسلام : للإمام محمد أبو زهرة ، دار الفكر
- ٢٣٨- العلاقات الدولية في الإسلام : للأستاذ الدكتور كامل سلامه الدقس
جدة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ .
- ٢٣٩- العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث:
تأليف الدكتور وهبة الزحيلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ،
الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .
- ٢٤٠- العلاقات الدولية في القرآن والسنة : للدكتور محمد علي الحسن،
عمان ، مكتبة النهضة الإسلامية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ .
- ٢٤١- العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية : تأليف
الدكتور عبد الخالق النواوي ، بيروت ، دار الكتاب
اللبناني ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤هـ .
- ٢٤٢- الاعلام : خير الدين الزركلي ، بيروت ، دار العلم للملايين ،
الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠م .

٢٤٣- علم أصول الفقه وتاريخ التشريع : للشيخ عبد الوهاب خـلاف ،
القاهرة .

٢٤٤- على طريق العودة الى الاسلام : للأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان
البوطي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٤٥- عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة : للدكتور
سليمان محمد الطماوي ، دار الفكر العربي ، الطبعة
الأولى ، ١٩٦٩م .

٢٤٦- المواسم من القواصم : تآليف القاضي أبي بكر بن العربي ، طبع
لجنة الشباب المسلم .

٢٤٧- عون المعبود شرح سنن أبي داود : للعلامة شمس الدين الحق العظيم
أبادي ، القاهرة ، طبع مطابع المجد ، الطبعة ، الثانية
١٣٨٨هـ .

٢٤٨- عيون الأثر في المفاز والشئمل والسير : لابن سيد الناس
بيروت ، دار المعرفة .

(غ)

٢٤٩- غياث الأمم في التياث الظلم : للامام الجويني ، قطر ، الطبعة
الأولى ١٤٠٠هـ .

(ف)

- ٢٥٠- فتح البارى بشرح صحيح البخارى : للحافظ شهاب الدين بن حجر
العسقلانى ، المطبعة الخيرية ، الطبعة الاولى سنة ١٣٢٥هـ.
- ٢٥١- فتح المبدى بشرح مختصر الزبيدى : للعلامة الشرقاوى : القاهرة
مطبعة حجازى ، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- ٢٥٢- فتوح البلدان: تأليف أحمد بن يحيى المعروف بالبلاذرى ، القاهرة
مكتبة النهضة المصرية ، تحقيق الدكتور صلاح الدين
المنجد.
- ٢٥٣- فتوح مصر وأخبارها: لابن عبد الحكم ، ليدن، مطبعة بريل ، ١٩٣٠م.
- ٢٥٤- الفروق : تأليف الايماهم شهاب الدين أبى العباس القرافى،
القاهرة ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، الطبعة
الاولى، ١٣٤٤هـ.
- ٢٥٥- فصل الدين عن الدولة : تأليف اسماعيل الكيلانى ، بيروت، المكتب
الاسلامى ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢٥٦- الفصل فى الملل والآهواء والنحل : للإمام ابن حزم ، القاهرة،
مكتبة ومطبعة محمد على صبيح.
- ٢٥٧- فصول فى الآمرة والامير : تأليف سعيد حوى ، الأردن ، عمان،
مكتبة الرسالة الحديثة الطبعة الاولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٥٨- فضائح الباطنية : للإمام أبى حامد محمد بن محمد الفزالى، تحقيق
الدكتور عبد الرحمن بدوى ، القاهرة .

٢٥٩- الفقه الإسلامى افاقة وتطوره : تآليف الدكتور عباس حنى محمد ،
مكة المكرمة ، سلسلة دعوة الحق ، رابطة العالم الإسلامى ،

١٤٠٢هـ .

٢٦٠- الفقه الأكبر : للإمام الشافعى ، القاهرة ، المطبعة الأدبية ،
الطبعة الأولى .

٢٦١- فقه السنة : للسيد سابق ، القاهرة ، المطبعة النموذجية ،
الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ .

٢٦٢- الفقه السيامى عند المسلمين : للآستاذ محمود فياض ، القاهرة ،
سلسلة الثقافة الإسلامية .

٢٦٣- فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة الخراج : تآليف
عبد العزيز محمد الرحبى ، تحقيق الدكتور أحمد عبيد
الكبيسى ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ١٩٧٣م .

٢٦٤- الفقه الميسر : أحمد عيسى عاشور ، القاهرة ، المختار الإسلامى ،
الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ .

٢٦٥- فلسفة التشريع فى الإسلام : للدكتور صبحى محمصانى ، بيروت ، دار
العلم للملايين ، ١٩٦٨م .

٢٦٦- الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى : للدكتور محمد
البهى ، بيروت ، دار الفكر الطبعة السادسة ، ١٩٧٨م .

٢٦٧- الفكر الأمولى " دراسة تحليلية نقدية " تآليف الأستاذ الدكتور
عبد الوهاب أبو سليمان ، جدة ، دار الشروق ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠٣هـ .

٢٦٨- الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى : تأليف محمد بن الحسن
الحجوى الشعالى الفاسى ، المدينة المنورة ، المكتبة
العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ.

٢٦٩- فن الحكم فى الاسلام : للدكتور مصطفى أبو زيد : القاهرة ، المكتب
المصرى الحديث .

٢٧٠- فى أصول النظام الجنائى الاسلامى : للدكتور محمد سليم العوا ،
القاهرة ، دار المعارف .

٢٧١- فى الاقتصاد الإسلامى وسياسة الحكم فى الاسلام : للدكتور محمد
عبد الله العربى ، القاهرة ، طبع دار القلم .

٢٧٢- فى ظلال القرآن : للمرحوم سيد قطب ، بيروت ، الطبعة الخامسة ،
١٣٨٦هـ.

٢٧٣- فى النظام السياسى للدولة الإسلامية : للدكتور محمد سليم العوا
القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١م

(ق)

٢٧٤- القاموس السياسى : وضع أحمد عطية الله .

٢٧٥- القاموس المحيط : تأليف الفيروز آبادى ، مصر ، شركة مكتبة
البابى الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

٢٧٦- القانون بين الأمم " مدخل الى القانون الدولى العام " : تأليف
جيرها ورفان غلان ، تعريب عباس العمر ، وفريق زهدى ،
بيروت ، دار الافاق الجديدة .

٢٧٧- القانون الدولى الاسلامى " كتاب السير للشيبانى : تحقيق وتقديم
مجيدى خدورى ، بيروت الدار المتحدة ، الطبعة الاولى،
١٩٧٥م .

٢٧٨- القانون الدولى : رنية جان دوىوى ، ترجمة الدكتور معوحى فوق
العادة ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٣م .

٢٧٩- القانون الرومانى والشرعة الاسلامية : زهدى يكن ، بيروت ، دار
يكن للنشر ، ١٩٧٥م .

٢٨٠- القانون الدستورى والنظم السياسية : تأليف الدكاترة: عبد الحميد
متولى ، سعد عصفور ، محسن خليل .

٢٨١- القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام : تأليف المحامى الدكتور
صبحى محمصانى ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٣٩٢هـ -
١٩٧٢م .

٢٨٢- قضاء المظالم فى الاسلام : تأليف الدكتور شوكت عليان ، الرياض
دار الرشيد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢٨٣- القضاء الادارى وتطبيقاته فى المملكة العربية السعودية : تأليف
الدكتور عيد مسعود الجهنى ، جدة ، تهامة ، الطبعة الاولى
١٤٠٤هـ .

٢٨٤- القضاء في الدولة الإسلامية تاريخه ونظامه : سلامة محمد الهرفى،

١٤٠٥هـ.

٢٨٥- القضاء في الإسلام تاريخه ونظامه : لفضيلة أستاذنا الدكتور

ابراهيم نجيب محمد عوض ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٢٨٦- القضاء في الإسلام : تأليف عطيه مصطفى مشرفة ، شركة الشـرق

الآوسط ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ .

٢٨٧- القضاء في الإسلام : تأليف الدكتور محمد سلام مذكور ، القاهرة،

دار النهضة العربية .

٢٨٨- القضاء في الإسلام : تأليف محمد بن محمد عرنوس ، القاهرة

المطبعة المصرية .

٢٨٩- القضاء في الإسلام وحماية الحقوق : للدكتور عبد العزيز خليل

بديوى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩م .

٢٩٠- القضاء في الشريعة الإسلامية : للدكتور فاروق مرسى ، جدة ، عالم

المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٩١- القضاء والتقاضى والتنفيذ : للدكتور عبد الرحمن القاسم ،

القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٤٠٣هـ .

٢٩٢- قواعد الاحكام في مصالح الآنام : للإمام العز بن عبد السلام ، بيروت

دار الكتب العلمية .

٢٩٣- القواعد العامة للتحقيق الجنائى : تأليف اللوات كمال سـراج

الدين ، الرياض ، المطبعة الأهلية .

٢٩٤- القواعد فى الفقه الاسلامى : للحافظ أبى الفرج بن رجب الحنبلى،
بيروت ، دار المعرفة.

٢٩٥- قوانين الوزارة : للامام أبى الحسن الماوردى ، تحقيق ودراسة
للدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ، محمد سليمان داود ،
الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثانية ،
١٣٩٨هـ.

(ك)

٢٩٦- الكامل فى التاريخ : للامام أبو الحسن على بن أبى الكرم
المعروف بابن الأثير ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
٢٩٧- كشف القناع عن متن الإقناع : للعلامة البهوتى ، الرياض ،
مكتبة النصر الحديثة .

(ل)

٢٩٩- لباب التآويل فى معانى التنزيل : للامام البغدادى المعروف
بالخازن ، القاهرة ، مطبعة مطفى الحلبى .
٣٠٠- لباب النقول فى أسباب النزول : للامام السيوطى ، مصر ، الطبعة
الثانية .

٣٠١- لسان الحكام فى معرفة الأحكام : للامام أبى الوليد بن أبى اليمان
المعروف بابن الشحنة ، مصر ، مكتبة الحلبي ، الطبعة
الثانية ، ١٣٩٣هـ .

٣٠٢- لسان العرب : للامام الفوى ابن منظور ، القاهرة .

(م)

٣٠٣- مآثر الإنافة فى معالم الخلافة : للقلقشندي .

٣٠٤- المال فى الإسلام : للدكتور محمود محمد بابللي ، بيروت ، دار
الكتاب اللبناني ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م .

٣٠٥- مبادئ القانون والنظم : تأليف الدكتور محمد الشيخ عيسى ،
والدكتور عبدالعزيز أبو غنيمه ، القاهرة ، المؤسسة
المعروفة بمصر .

٣٠٦- مبادئ نظام الحكم فى الإسلام : للدكتور عبد الحميد متولى ،
الإسكندرية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الرابعة
١٩٧٨م .

٣٠٧- مجلة الأحكام الشرعية : تأليف الشيخ أحمد القارى ، تحقيق
ودراسة للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان والدكتور محمد
ابراهيم أحمد على ، جدة ، مطبوعات تهامة ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- ٣٠٨- مجلس الوزراء في المملكة بين الشريعة الإسلامية والاتجاهات الدستورية : للدكتور عيد الجهني ، جدة .
- ٣٠٩- المجتمع المدني في عهد النبوة خصائصه وتنظيماته الأولى : للدكتور أكرم ضياء العمرى ، المدينة المنورة ، المجلس العلمى للجامعة الإسلامية ، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ .
- ٣١٠- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: للإمام محمد بن سليمان ، المعروف بداماد أفندى ، دار أحياء التراث العربى .
- ٣١١- المجموع : للإمام محي الدين النووي .
- ٣١٢- مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة : تأليف محمد حميد الله ، بيروت ، دار النفائس ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٣١٣- محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية : لفضيلة الشيخ محمد الخضرى بك، القاهرة ، مطبعة الاستقامة ، الطبعة السابعة ، ١٣٧٦هـ .
- ٣١٤- محاضرات في تاريخ العرب : للدكتور صالح أحمد العلى .
- ٣١٥- محاضرات فى السياسة الشرعية للدكتور شوقى عبده الساهى ، المدينة المنورة ، الجامعة الإسلامية ، ١٣٩٩ - ١٤٠٠هـ .
- ٣١٦- محاضرات فى علم القضاء : للدكتور عبدالعال عطوة ، الرياض ، مؤسسة الأنوار للطباعة والنشر .
- ٣١٧- محاضرات فى المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية : تأليف محمد ابن معجوز ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

- ٣١٨- محاضرات في نظم الحكم في الاسلام : لفضيلة الأستاذ أحمد الفاضلي
- ٣١٩- المحير : للعلامة أبي جعفر البغدادي ، بيروت ، المكتبة التجارية .
- ٣٢٠- المحلى : لأبي محمد بن حزم ، القاهرة .
- ٣٢١- مختار الصحاح : للرازي ، القاهرة ، المطبعة الأميرية.
- ٣٢٢- مختصر خليل : للعلامة خليل بن اسحق المالكي ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .
- ٣٢٣- المختصر الشامل : للإمام ابن عرفة "باب الإمامة " تحقيق وتقديم سعد غراب .
- ٣٢٤- المدخل : لابن الحاج ، دار الفكر ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٣٢٥- مدخل الفقه الجنائي الاسلامي : للدكتور أحمد فتحي بهنسي ، القاهرة ، دار الشروق .
- ٣٢٦- المدخل الفقهي العام : للأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء ، دمشق ، مطابع الأديب ، الطبعة التاسعة ، ١٩٦٧م .
- ٣٢٧- المدخل لدراسة التشريع الاسلامي : للدكتور أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .
- ٣٢٨- المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية : تأليف الدكاترة ، حمد عبيد الكبيسي ، محمد عباس السامرائي ، مصطفى الزلمي ، بغداد ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

٣٢٩- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية : للدكتور عبد الكريم زيدان،

بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة ، ١٤٠٢هـ.

٣٣٠- المدخل للتشريع الإسلامى : للدكتور محمد فاروق النبهان ، بيروت

دار القلم ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١م.

٣٣١- المدخل فى التعريف بالفقه الإسلامى وقواعد الملكية والعقود فيه

للأستاذ محمد مصطفى شلبى ، بيروت ، دار النهضة العربية ،

١٤٠٣هـ.

٣٣٢- مدخل فى النظرية العامة لدراسة الفقه الإسلامى ومقارنته بالفقه

الآجنبى : تأليف العلامة غلال الفاسى ، الرباط ، مؤسسة

غلال الفاسى ، اعداد ومراجعة عبد الرحمن الحريشى.

٣٣٣- مدخل النظم الإسلامية : للدكتور مصطفى وصفى ، القاهرة ، عالم

الكتب .

٣٣٤- مدونة جوستنيان فى الفقه الرومانى : وضعها جوسنيان ، نقلها

الى العربية عبد العزيز فهمى .

٣٣٥- مذكرة أصول الفقه : تأليف العلامة محمد الامين بن المختار

الشنقيطى ، المدينة المنورة ، المكتبة السلفية .

٣٣٦- مذكرات السياسة الشرعية : للقاضى محمد البنا ، القاهرة ، الشرق

١٩٣٥م.

٣٣٧- مراقبة الموازنة العامة للدولة فى ضوء الإسلام : للدكتور شوقى

عبد السامى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ.

٣٣٨- مروج الذهب : للمعزى ، القاهرة ، دار الفكر.

- ٣٣٩- المسئولية في الاسلام : للدكتور عبدالله أحمد القادري، المدينة المنورة ، مكتبة طيبة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.
- ٣٤٠- المسامرة : تأليف كمال الدين المعروف بآبي شريف المقدسي ، القاهرة .
- ٣٤١- المسامرة : للإمام كمال الدين بن الهمام ، القاهرة .
- ٣٤٢- المستشرقون ومصادر التشريع الاسلامي : تأليف الدكتور عجيل جاسم النشمي ، الكويت ، المطبعة العصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.
- ٣٤٣- المستصفى : للإمام آبي حامد الغزالي ، بيروت ، دار صادر.
- ٣٤٤- مستند الاجناد في الات الجهاد : لابن جماعة ، تحقيق وشرح آسامه النقشبندى ، العراق ، ١٩٨٣م .
- ٣٤٥- مصادر الحق في الفقه الاسلامي : تأليف الدكتور عبدالرزاق السنهوري ، بيروت ، دار احياء التراث العربي .
- ٣٤٦- المشروعية الاسلامية العليا : للدكتور علي محمد جريشة ، القاهرة مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ.
- ٣٤٧- المصباح المضي في كتاب النبي الامي ورسله الى ملوك الارض من عربي وعجمي : للإمام ابن حديدة الأنصاري ، الهند ، مطبعة مجلس دائرة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ٣٤٨- مصنفة النظم الاسلامية : للدكتور مصطفى كمال وصفي ، القاهرة ، مكتبة وهبة الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- ٣٤٩- مطالب أولى النهى بشرح غاية المنتهى : للرحيبانى ، دمشق ،
المكتب الإسلامى ، ١٩٦١م .
- ٣٥٠- معالم السنن : للخطابى ، بيروت ، المكتبة العلمية .
- ٣٥١- معالم الدولة الإسلامية : للدكتور محمد سلام مذكور ، الكويت ،
مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
- ٣٥٢- معالم القرية فى أحكام الحسبة : لابن الاخوة ، كيمبرج ، مطبعة
دار الفنون ، ١٩٣٧م .
- ٣٥٣- معجم البلدان : تأليف ياقوت الحموى ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٩٩هـ .
- ٣٥٤- معجم مقاييس اللغة : لابن فارس .
- ٣٥٥- معجم المؤلفين : محمد رضا كحالة ، بيروت ، دار احياء التراث
العربى .
- ٣٥٦- معيد النعم ومبيد النقم : لتاج الدين السبكي ، بيروت ، دار
الحدائث ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م .
- ٣٥٧- معين الحكام فيما يتروى بين الخصمين من الأحكام : تأليف الامام
الطرابلسى ، مصر ، مكتبة ومطبعة الحلبي ، الطبعة
الثانية ، ١٣٩٣هـ .
- ٣٥٨- المفتى : لابن قدامة ، القاهرة ، تحقيق الدكتور طه محمد الزينى
مكتبة القاهرة ، ١٣٨٩هـ .
- ٣٥٩- المفتى فى أبواب التوحيد والعدل : للقاضى عبد الجبار ، الجزء
المتتم للعشرين فى الامامة ، تحقيق الدكتور عبد الحليم ،
والدكتور سليمان دنيا ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

- ٣٦٠- مفنى المحتاج : للخطيب الشربىنى ، مصر ، مطبعة الحلبى، ١٣٧٧هـ
- ٣٦١- المفردات فى غريب القرآن : للراغب الأصفهانى ، مصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٨١هـ .
- ٣٦٢- مفهوم الفقه الاسلامى وتطوره : تأليف نظام الدين عبد الحميد ، بيروت مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.
- ٣٦٣- مفهوم المساواة فى الاسلام : للدكتور رشاد حسن خليل ، الرياض ، دار الرشيد للنشر.
- ٣٦٤- مقاصد الشريعة الاسلامية ومكارمها : للعلامة علال الفاسى، الدار البيضاء ، مكتبة الوحدة العربية .
- ٣٦٥- مقاصد الشريعة الاسلامية : لفضيلة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، تونس الشركة التونسية للتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٧٨م .
- ٣٦٦- مقالات الاسلاميين واختلاف المملىين : للامام أبو الحسن الأشعرى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .
- ٣٦٧- مقدمة ابن خلدون: للعلامة ابن خلدون ، مصر ، المكتبة التجارية
- ٣٦٨- مكاتيب الرسول صلى الله عليه وسلم : تأليف على الأحمدي، بيروت دار صعب.
- ٣٦٩- الملل والنحل : للامام الشهرستانى ، طبع مع كتاب الفصل فى الملل والآهواء والنحل ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح.
- ٣٧٠- ملكية الأرض فى الاسلام : أبو الأعلى المودودى ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ.

- ٣٧١- من توجيهات الاسلام : لفضيلة الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ،
القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة السادسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٣٧٢- من فلسفة التشريع الاسلامي : فتحي رضوان ، بيروت ، دار الكتاب
البناني ، الطبعة الثانية ١٩٧٥م .
- ٣٧٣- منهاج الاسلام في الحكم : محمد آسد ، ترجمة منصور الماضي، بيروت
دار العلم للملايين .
- ٣٧٤- المؤسسات الادارية : للأستاذ الدكتور حسام قوام السامرائي ،
دمشق ، مكتبة دار الفتح ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٣٧٥- الموافقات في أصول الأحكام : للامام الشاطبي ، القاهرة ، مكتبة
محمد علي صبيح ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٣٧٦- المواقف : للامام الايجي ، بيروت ، عالم الكتب .
- ٣٧٧- الميزانية الأولى في الاسلام : للدكتور بدوي عبد اللطيف عوف ،
بيروت ، جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٣م .

(ن)

- ٣٧٨- نشأة الدولة الاسلامية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
"دراسة في وثائق العهد النبوي" : للدكتور عون الشريف
قاسم ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الثانية ،
١٤٠٠هـ .

- ٣٧٩- نصاب الاحتساب : تأليف عمر بن عوض السنامي ، تحقيق وتقديم
الأستاذ الدكتور موئل عز الدين ، الرياض ، دار العلوم ،
الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
- ٣٨٠- نظام الإدارة في الإسلام "دراسة مقارنة بالنظم المعاصرة " : تأليف
الدكتور القطب طلبة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ،
الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٣٨١- النظام الإداري السعودي : تأليف جعفر عبد السلام ، القاهرة ، المطبعة
السلفية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ .
- ٣٨٢- نظام الإسلام " الحكم والدولة " للأستاذ محمد المبارك ، بيروت ،
دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤هـ .
- ٣٨٣- نظام الحكم الإسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة : للدكتور محمود
حلمى ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ١٩٧٣م .
- ٣٨٤- نظام الحكم في الإسلام : تأليف آستاذنا الدكتور إبراهيم نجيب
محمد عوض .
- ٣٨٥- نظام الحكم في الإسلام : لفضيلة الشيخ صادق عرجون ، القاهرة ،
مكتبة وهبة .
- ٣٨٦- نظام الحكم في الإسلام : تأليف الأستاذ عبد المتعال الجبري ،
القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١م .
- ٣٨٧- نظام الحكم في الإسلام ومدى اعتماده على الشورى : للأستاذ على بن
الحسن آيت على ، الرباط ، دار الحديث الحسنية ، ١٣٩٧هـ -
١٩٧٧م .

٣٨٨- نظام الحكم والإدارة في العهد النبوي والخلافة الراشدة : للدكتور
على يوسف السبكي ، القاهرة ، مكتبة سعيد رافت ، الطبعة
الأولى ، ١٩٨٤ م .

٣٨٩- نظام الحكم في الإسلام : للأستاذ الدكتور محمد عبد الله العريبي ،
دار الفكر .

٣٩٠- نظام الحكم في الإسلام : للدكتور محمد فاروق النبهان ، الكويت ،
مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤ م .

٣٩١- نظام الحكم في الإسلام : للدكتور محمد يوسف موسى ، القاهرة ،
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية .

٣٩٢- نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية : تأليف الأستاذ محمد
عبد الله الشباني ، الرياض ، مؤسسة الروية ، الناشر ،
عالم الكتب ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٣٩٣- نظام الحكم في الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي " السلطنة
الدستورية ، والقضائية " ، تأليف الأستاذ طاهر القاسمي ،
بيروت ، دار النفائس ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

٣٩٤- النظام السياسي في الإسلام : تأليف الدكتور محمد عبد القادر
آبو فارس ، ١٩٨٠ م .

٣٩٥- النظام السياسي والاقتصادي : للدكتور يوسف حامد العالم ، بيروت ،
دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥ م .

٣٩٦- نظام الشرطة في الإسلام الى أواخر القرن الرابع الهجري ، تأليف
محمد الشريف الرحموني ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ م .

٣٩٧- نظام القضاء فى الاسلام : مجموعة بحوث قدمت لمؤتمر الفقه الاسلامى الذى عقد فى جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض وقد صدرت فى كتاب مطبوع بعنوان " نظام القضاء فى

الاسلام " مطبعة الجامعة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٣٩٨- النظام القضائى الاسلامى : للدكتور أحمد محمد مليجى ، القاهرة ،

مكتبة وهبة ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

٣٩٩- نظام القضاء فى الشريعة الاسلامية : تأليف الدكتور عبد الكريم

زيدان ، بغداد ، مطبعة العانى ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٤هـ -

١٩٨٤م .

٤٠٠- النظام المالى فى الاسلام : للدكتور عبد الخالق النواوى ، القاهرة

دار النهضة العربية .

٤٠١- النظام المالى وتداول الثروة فى الاسلام : تأليف محمد مهسدى

الاصفى ، بيروت ، المكتبة الاسلامية الكبرى ، الطبعة

الثالثة ، ١٣٩٣هـ .

٤٠٢- نظرية الاسلام الاقتصادية : للدكتور عبد الحميد أبو سليمان ، بغداد ،

مصر ، مؤسسة الخانجى ، مكتبة المشنى .

٤٠٣- النظرية الاسلامية فى الدولة مع المقارنة بنظرية الدولة فى الفقه

الدستورى الحديث ، تأليف الدكتور حازم عبد المتعال

الصعيدى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ،

١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- ٤٠٤- نظرية الحكم والادارة فى عهد الامام على رضى الله عنه للأشتر:
تأليف السيد عبدالمحسن فضل الله ، بيروت ، دار التعارف
للمطبوعات ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ م .
- ٤٠٥- النظريات السياسية الاسلامية : للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس
القاهرة ، دار التراث ، الطبعة السابعة ١٩٧٩ م .
- ٤٠٦- نظرة عامة فى تاريخ الفقه الاسلامى : للدكتور على حسن عبد القادر
القاهرة ، المكتبة الحديثة ، الطبعة الثانية ، ١٩٠٦ م .
- ٤٠٧- النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون : للمستشار عزت
حسين ، الرياض ، دار العلوم ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٤ هـ -
١٩٨٤ م .
- ٤٠٨- النظم الاسلامية : للأستاذ الدكتور أبو الحمد أحمد موسى، القاهرة
مطبعة دار الطباعة المحمدية .
- ٤٠٩- النظم الاسلامية : تأليف الدكتور حسن ابراهيم حسن ، على ابراهيم
حسن ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .
- ٤١٠- النظم الاسلامية : تأليف أنور الرفاعى ، دار الفكر .
- ٤١١- النظم الاسلامية : للدكتور حسن عبد الحميد عويضة ، الرياض ، دار
الرشيد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ .
- ٤١٢- النظم الاسلامية : للدكتور صبحى الصالح ، بيروت ، دار العلم
للملايين ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢ م .
- ٤١٣- النظم الاسلامية : للدكتور عبد العزيز الدورى ، بغداد .

- ٤١٤- نظم الحكم والادارة فى الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية :
للمستشار على على منعمور ، بيروت ، دار الفتح ، الطبعة
الشانبة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٤١٥- النظم الدبلوماسية فى الاسلام : للدكتور صلاح الدين المنجد ،
بيروت ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م .
- ٤١٦- النظم السياسية والحريات العامة : للدكتور أبو السيزيد على
المتيت ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة .
- ٤١٧- النظم السياسية : تأليف الدكتور أنور أحمد رسلان ، فاس ، مطبعة
وراقه هزان ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٤١٨- النظم السياسية العالمية المعاصرة : للأستاذ عبد الهادى بو طالب
الدار البيضاء ، دار الكتاب ، الطبعة الاولى ، ١٩٨١م .
- ٤١٩- النظم السياسية والقانون الدستورى : تأليف محسن خليل كامل ،
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٨م ، ١٩٧١م .
- ٤٢٠- النظم السياسية " الدولة والحكومة " : للدكتور محمد كامل ليلة ،
القاهرة ، دار الفكر العربى .
- ٤٢١- النظم السياسية : تأليف موريس ديفرجيه ، ترجمة أحمد حبيب عباس
مراجعة الدكتور ضياء الدين صالح ، القاهرة ، سلسلة الألف
كتاب ، ٢٨٢ .

- ٤٢٢- نقد علمى لكتاب الإسلام وأصول الحكم : لفضيلة مفتى الديار
التونسية الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، القاهرة ،
المكتبة السلفية .
- ٤٢٣- نقض الإسلام وأصول الحكم : لفضيلة الشيخ محمد الخضر حسين ،
القاهرة ، المكتبة السلفية .
- ٤٢٤- نقض النظام الديموقراطى : للدكتور محمود الخالدى، بيروت ، دار
الجيل ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٤٢٥- نهاية الرتبة فى طلب الحسبة : تأليف عبدالرحمن الشيرزى، بيروت
دار الثقافة ، تحقيق السيد الباز العرينى .
- ٤٢٦- نهاية المحتاج : للإمام شهاب الدين الرملى ، مصر ، مكتبة مطبعة
مصطفى الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- ٤٢٧- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار : للإمام الشوكانى ، مصر ، مكتبة
ومطبعة البابى الحلبي ، الطبعة الأخيرة .

(و)

- ٤٢٨- الوجيز فى المبادئ السياسية فى الإسلام : سعدى أبوجيب ، جدة ،
دار البلاد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٤٢٩- الوحي المحمدى : تأليف السيد محمد رشيد رضا ، القاهرة ، مكتبة
القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .

- ٤٣٠- وسائل الاثبات فى الشريعة الاسلامية : للدكتور محمد ممطفى الزحيلي
دمشق ، مكتبة دار البيان ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
٤٣١- وسائل الاثبات فى الفقه الاسلامى : تأليف الأستاذ محمد بن معجوز ،
الدار البيضاء ، مطبعة النجاح ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٤هـ -

٠ ١٩٨٤م

- ٤٣٢- الوسيط فى تاريخ القانون والنظم القانونية : للدكتور عبدالسلام
الترمانسى ، الكويت ، جامعة الكويت ، ذات السلاسل ، الطبعة
الثالثة ، ١٤٠٢هـ .

- ٤٣٣- الوسيط فى النظم الاسلامية " الاسلام والدولة " للدكتور محمد القطب
طبلية ، القاهرة ، دار الاتحاد العربى ، الطبعة الاولى ،

٠ ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ



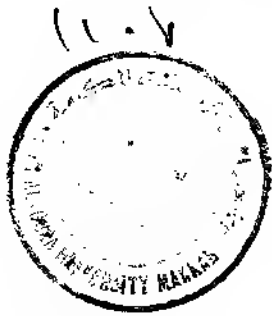
محتويات
الرسالة

الصفحة

٥ - أ مقدمة
٢ تمهيد
٤ المجتمع الاسلامى
٨ حقوق الأفراد فى المجتمع الاسلامى
٢٤ حقوق المجتمع نحو أفرادہ فى الاسلام

الباب الأول : الحكومة النبوية

٢٦ الحكومة فى اللغة والاصطلاح
٢٧ المقصود من الحكومة فى البحث
٢٨ مفهوم الحكومة
٢٨ الحكومة عند الفرس قبل ظهور الاسلام
٣١ الحكومة عند الرومان قبل ظهور الاسلام
٣٢ الحكومة عند العرب
٣٥ الحكومة وآثرها فى المجتمع الاسلامى
٣٨ وظيفة الحكومة الإسلامية
٤١ الآراء المختلفة فى وجود حكومة نبوية



الفصل الأول :

- ٤٤ .. الأسس التي قامت عليها الحكومة الإسلامية في صدر الإسلام ..
- ٤٥ الأساس الأول الموجد
- ٤٦ وظيفة الموجد في صدر الإسلام
- ٥١ الأساس الثاني المواخاة
- ٥٢ الأساس الثالث المعاهدة
- ٥٧ تحليل المعاهدة النبوية

الفصل الثاني :

- ٧١ التشريع
- ٧١ السلطة التشريعية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم
- ٧٢ التشريع في العهد النبوي

الفصل الثالث :

- ٨٠ التنفيذ
- ٨٠ المراد بالسلطة التنفيذية :
- ٨١ أولا - نظام الوزارة
- ٨٢ الوزارة في الحكومة النبوية

الصفحة

٨٦ شانيـ الامارة
٨٧ تعيين العمال
٨٧ المراقبة والتوجيه
٩٧ شالـاـ نظام الأمن العام " الشرطة أو العس "
٩٨ الشرطة فى الحكومة النبوية
١٠٥ السجن
١٠٧ الحسبة
١٠٨ اختصاصات المحتسب
١١٠ شروط المحتسب
١١٥ هـ الحسبة فى المملكة العربية السعودية
١١٥ رابعـ السرايا والبعوث النبوية
١١٦ آ - التنظيم والتوجيه
١١٩ ب - الخطط النبوية فى الفزوات
١٢٦ ج - التنظيم النبوى للجيش
١٣٠ د - الألوية والرايات
١٣٣ هـ - الاستنفار
١٣٤ و - الاستعراض العسكرى

الصفحة

١٣٧	خامسا - "السياسة الخارجية"
١٣٧	العلاقات الدولية في العهد النبوي :
١٣٧	آ - التبليغ النبوي لرسالة الاسلام العالمية
١٣٨	ب - صفراء الرسائل
١٣٩	ج - بدء ارسال الرسائل النبوية
	د - نماذج من المكاتبات النبوية الى ملوك وروساء
١٤١	الدول المعاصرة
١٥٢	هـ - ملاحظات على الرسائل النبوية
١٥٧	و - أثر العلاقات الدولية الاسلامية
١٦٠	سادسا - النظام المالي
١٦٠	آ - المراد بالنظام المالي " السياسة المالية " ..
١٦١	ب - سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم في الحال ..
١٦٢	ج - موارد الدولة الاسلامية
١٦٤	١- الزكاة
١٦٧	٢- الفئمية
١٦٨	٣- الفئ
١٧٢	٤- الجزية
١٧٩	٥- الخراج

الصفحة

١٨٢	٦- العشور
١٨٤	٧- تركة من لا وارث له
١٨٦	٨- الضرائب التي تفرض عند الحاجة
١٩١	مصارف الأموال في النظام المالي
١٩١	أ- مصارف الزكاة الثمانية
٢٠٤	ب- مصارف الفنائم
٢٠٨	ج- مصارف الخراج والجزية والعشور والضرائب المفروضة

الفصل الرابع :

القضاء والمظالم

٢١١	القضاء في اللغة والاصطلاح
٢١١	أهميته
٢١٢	نماذج من قضاء الرسول صلى الله عليه وسلم
٢١٤	قضاؤه تطبيقاً لنص
٢١٥	قضاؤه عليه الصلاة والسلام باجتهاده
٢١٨	القضاء في عهد الخلفاء الراشدين
٢٢٢
.....

الفصل الأول :

٢٦٢	الخلافه في اللغة والاصطلاح
٢٧٠	الاجماع على وجوب اقامة خليفة
٢٧٢	أولا - الأدلة من الكتاب الكريم
٢٧٤	ثانيا - الأدلة من السنة المطهرة
٢٧٦	ثالث - الاجماع
٢٨٠	رابع - الدليل العقلي

الصفحة

٢٨٣ الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح للخلافة
٢٨٣ أولا - الاسلام
٢٨٤ ثانيا - البلوغ
٢٨٥ ثالثا - العقل
٢٨٧ رابعا - الحرية
٢٨٧ خامسا - الذكورة
٢٨٨ سادسا - الاجتهاد
٢٩٢ سابعا - العدالة
٢٩٤ ثامنا - صحة الرأى فى السياسة والادارة والحرب
٢٩٥ تاسعا - الكفاية الجسمية
٢٩٧ عاشرا - الشجاعة
٢٩٨ الحادى عشر - القرشية
٣٠٠ الثانى عشر - أن يكون المرشح أفضل من غيره
٣٠٢ اختيار الخليفة أو الامام
٣٠٤ اراء الفقهاء فى الاختيار
٣٠٤ مرحلة الترشيح
٣٠٥ مرحلة الاختيار

الصفحة

٣٠٨	الفصل الثاني : أهل الحل والعقد " أهل الشورى "
٣٠٨	أولو الأمر " أهل الشورى "
٣٠٩	أراء العلماء فيمن هم أولى الأمر
٣٢٤	الشروط الواجب توافرها فيهم
٣٢٨	ما يجب لأهل الشورى على الأمة
٣٣١	اختصاصات أهل الشورى
٣٣٤	أولو الأمر " في الصدر الأول "
٣٣٨	معرفة أولى الأمر في عهد الخلفاء الراشدين
٣٣٩	أولو الأمر بعد الراشدين
٣٤١	أولو الأمر في عصرنا وكيف يمكن جمعهم

الفصل الثالث :

البيعة

٣٤٢	تعريفها
٣٤٢	كيف كانت تقع في الصدر الأول
٣٤٧	هل البيعة عقد وكالة ؟
٣٥٠	شروط البيعة

الصفحة

الفصل الرابع :

٣٥٤	الشورى
٣٥٤	تعريفها.....
٣٥٦	دليل مشروعيتها من القرآن الكريم
٣٦٢	دليل مشروعيتها من السنة المطهرة.....
٣٧٠	حكم الشورى
٣٩٨هـ	الشورى فى المملكة العربية السعودية
٤٠١	القواعد التى تقوم عليها الشورى
٤٠٦	نطاق الشورى.....
٤٠٩	الترجيح عند التنازع

الباب الثالث : فى أمور تتعلق بالخلافة أو الإمامة

الفصل الأول :

٤١٤	تفويض الإمام بعض السلطات عند الضرورة.....
-----	---

الفصل الثانى :

٤١٧	وحدة الإمامة.....
-----	-------------------

الصفحة

الفصل الثالث :

٤٣٣ واجبات الامام وحقوقه

الفصل الرابع :

٤٦٢ المسؤولية

٤٦٢ تعريفها

٤٦٣ المسؤولية في الدساتير الوضعية

٤٦٣ آ - المسؤولية في النظام البرلماني

٤٦٥ ب - المسؤولية في النظام الرئاسي

٤٦٧ المسؤولية الدنيوية

٤٦٨ أدلتها من القرآن الكريم

٤٦٩ أدلتها من السنة المطهرة

٤٧٠ آ - المسؤولية الشخصية

٤٧١ ب - المسؤولية السياسية

٤٧٤ المسؤولية الآخروية

٤٧٤ أدلتها من القرآن الكريم

٤٧٥ أدلتها من السنة المطهرة

الفصل الخامس :

٤٧٦ اختيار الأعوان ومراقبتهم

٤٧٨ السياسة الادارية في اختيارهم ومراقبتهم

الصفحة

٤٨٥ خاتمة البحث ونتائج
٥٠١ ثبت المصادر والمراجع
٥٥٢ محتويات الرسالة

.....

تمت بحمد الله وتوفيقه

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى
والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي
إنني أتبت اليك واني من المسلمين "

الاية ١٥ من سورة الاحقاف

.....